



مطبوعات الاتحاد
الدولى للبنوك الاسلامية

النرشيد الشرعى للبنوك القائمة

جهاد عبد الله حسين أبو غويمة

١٩٨٦





مطبوعات الاتحاد
الدولى للبنوك الاسلامية

الترشييد الشرعى للبنوك القائمة

جهاد عبد الله حسين أبو غويمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاهـدأر

الى كل من آمن بأن الاسلام دين شامل لكل
جوانب الحياة •

الى كل داعية انطلق مجاهدا لاقرار شريعة
الاسلام واقعا يعيشه البشر •

الى كل من كان له فضل - بعد الله - فى
تعليمى •

الى والدى الحبيين ، برا بهما واحسانا
اليهما •

الى كل اساتذتى الكرام ، واطص بالذكر
منهم استاذى الفاضل الدكتور محمد شوقى
الفنجرى ، تقديرآ لعظيم جهده ، وعرفانا بوافر
علمه وفضله •

الى عمى العزيز الدكتور سلامة حسين
أبو عويمر ، حبا واحتراما لشخصه ، واعترافا
بالفضل لمن هو امله •

الى كل من ساعد وعاون فى اخراج هذا
البحث •

تقديم

يسمى الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية نحو تشجيع ومساندة العلماء والباحثين والدارسين الذين يهتمون بقضايا الاقتصاد الاسلامي بصفة عامة والمؤسسات المالية الاسلامية بصفة خاصة سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة ايماننا منه بما لهذه الدراسات العلمية من آثار ايجابية على حركة البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية ولما تمثله بحوثهم من مشاغل تضىء الطريق امام الاجيال المتعاقبة .

وفى اطار هذه السياسة يتبنى الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية مهمة طبع ونشر الرسائل التى تقدم للجامعات المختلفة للحصول على الدرجات العلمية والتى تدور حول القضايا التى تمس البنوك الاسلامية .

ولقد وقع اختيار امانة الاتحاد على البحث المقدم من الاستاذ جهاد عبد الله حسين أبو عويمر لمعهد الدراسات الاسلامية بالقاهرة عن « الترشيد الشرعى للبنوك القائمة » والذى حصل عنه على درجة الماجستير فى الاقتصاد والعلوم المالية عام ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ ميلادى وذلك لطبعه ونشره وتوزيعه بمعرفة الاتحاد تشجيعا للباحث وتعميما للفائدة بين القاعدة العريضة من المهتمين بحركة البنوك الاسلامية .

وتجدر الاشارة الى اهتمام الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية بطبع ونشر هذا البحث لما اشتمل عليه من عرض متكامل للجوانب الشرعية وما ورد بمصادر الفقه الاسلامي من مبادئ واحكام وقواعد تتعلق بالمال والاقتصاد فى الاسلام ، وتقييم للبنوك التقليدية فى ظل هذه الاحكام مع التعرض تقصيلا لشرعية الانشطة التى تباشرها هذه البنوك ، ودور البنوك الاسلامية القائمة مع عرض نماذج متكاملة لانشطة هذه البنوك ومراكزها المالية ونتائج اعمالها .

ولا يسع أمانة الاتحاد إلا أن تدعو الله كي يوفق المزيد من أمثال
الباحث للاضافة والقاء المزيد من الضوء على الجوانب المتعددة والمتشابهة
التي تضمها مجالات الاقتصاد الاسلامى *

والله ولى التوفيق *

الاتحاد الدولى للبترول الاسلامية

مقدمة

طبيعة البحث :

إن الحمد لله الواحد الأحد ، الفرد الصمد ، الذي لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفوا أحد . أحمدوه سبحانه وتعالى أن جعلنا مسلمين ، وأمدنا بالقرآن الكريم ، ليكون لنا دستور حياة ، ومنهاج عمل ، وبعث إلينا رسولا من أنفسنا ، بشيرا ونذيرا ، وداعيا إلى الله بأذنه وسراجا منيرا ، ففتح الله به أعينا عميا ، وأذانا صما ، وقلوبا غلفا ، نشهد أنه بلغ الرسالة وأدى الأمانة ، وتركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك ، اللهم فصل وسلم على نبينا محمد القائل : « من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له طريقا إلى الجنة(١) » . وصل اللهم على آله وأصحابه أجمعين ، ومن سار على دربهم إلى يوم الدين .

أما بعد :

قال الله تعالى : « وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون(٢) » .

إن الناظر إلى واقع المسلمين اليوم يرى أن الآية الكريمة تصور حالهم وقد تفرقت بهم السبل ، فالمسلمون اليوم ضلوا عن سبيل الله واتبعوا سبل البشر المختلفة ، من اشتراكية ورأسمالية ، يمينية أو يسارية ، معتدلة أو متطرفة .. إلى آخر هذه المصميات التي حادت بهم عن الطريق الصحيح ، وأعمتهم عن الحق والصواب ، وأدخلتهم مداخل وعرة ، ومسالك مسدودة ، وصنق فيهم قول رسول الله صلى الله عليه

(١) رواه مسلم .

(٢) انظر : سورة الأنعام ، الآية رقم ١٥٢ .

وسلم : « لتتبعن سنن من كان قبلكم شيئا بشيرا ، وذرأعا بذراعا ، حتى لو دخلوا جحر ضب لتبعتوهم ، قلنا : اليهود والنصارى يا رسول الله ، قال : فمن (٢) ؟ » •

ولقد كان مجال الاقتصاد والمال والبنوك من أوسع المجالات التي اتبعنا فيها اليهود والنصارى شيئا بشيرا ، وذرأعا بذراعا ، حتى انتشرت بين المسلمين المفاهيم والمبادئ والنظم الربوية ، وأصبح بعضهم يأكل الربا دون حرج أو خوف أو خشية ، وهانت عليهم مصارم الله فاستحلوها ، وكانهم لم يسمعوا قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذرؤا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ، فإن لم تفعلوا فلأنتموا بحرب من الله ورسوله (٤) » •

فليس غريبا بعد هذا أن يصاب اقتصاد البلدان الإسلامية بالضعف والتخلف ، لأن الربا تغلغل في كيانه ، والتبعية الاقتصادية للنظم الأجنبية أصبحت صفة من صفاته •

لقد ضل ولاة أمور المسلمين الطريق عندما جصصوا حدود اختيارهم في نظامين فقط هما : الاشتراكية والراسمالية ، واعتقدوا - بما لديهم من خلفية فكرية تحكم حدود اختيارهم - أن التقدم والرقى ونفض غبار التخلف إنما يكون في اتباع أحد هذين النظامين ، ونسوا أو تناسوا أن هناك نظاما بديلا تتوفر فيه كل عناصر النجاح والتقدم والرقى ، نظاما مستقلا فريدا ، نظاما أصيلا يستمد أصالته من الإسلام •

إلا أن تناسى هذا النظام وأهماله لم يمنع الأمة الإسلامية من أن تنجب دعاة مخلصين ، وعلماء ثقات ، ومفكرين متبرزين ، عاندوا العزم على أن يعيدوا لهذه الأمة شخصيتها المستقلة المتميزة ، فهبوا يحملون مشاعل الصحوحة الإسلامية وسط ظلمات الجهل والتفريب ، يحاولون تبديد الظلمة ، وكشف الغمسة ، وأن يثبتوا أن الفكر الإسلامى فيه من المفاهيم والمبادئ والنظم ما يسمو به فوق أى فكر غيره ، وأن الفقه

(٢) متفق عليه •

(٤) انظر : سورة البقرة الآيتان رقم ٢٧٨ ، ٢٧٩ •

الاسلامى لازال متجدد العطاء وأن فيه من الحيوية والمرونة ما يجعله قادرا على مواجهة المشاكل المستجدة بما يناسبها من أحكام .

ومن بين التحديات التى واجهت علماء المسلمين هذه المؤسسات الربوية التى انتشرت فى طول بلاد المسلمين وعرضها ، فما كان منهم الا أن عكفوا على البحث والدراسة لكى يوجدوا البديل الشرعى لها ، وتمكنوا بفضل الله من التوصل الى تصور عام لفكرة عمل البنوك الاسلامية ، وشاء الله سبحانه وتعالى أن تتحول الفكرة الى واقع ملموس ، تجسد فى هذا العدد المتزايد من البنوك الاسلامية ، وهى وان تسمت باسم (البنوك) أو (المصارف) الا أن لها دورها التميز والخاص عن البنوك القائمة ، هذا الدور نابع من الأساس العقيدى الذى تقوم عليه وهو يحتم عليها الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية فى كل أوجه نشاطها .

أهمية البحث :

ان أهمية البحث تنبع من الدور الذى تلعبه البنوك فى الحياة الاقتصادية الحديثة ، فهى تعتبر قطب الرضى لهذا الاقتصاد وبدونها فانه يكف عن الدوران .

ولما كانت البنوك الربوية تصطلم وتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية ، كان لابد من البحث عن وسيلة يمكن بها ترشيد عملياتها الربوية ، ومن هنا نشأت الفكرة لدى للبحث فى هذا الموضوع الهام . لقد كنت تواقا لرؤية البديل الاسلامى للبنوك الربوية ، وكنت أشعر بالتقدير الشديد لكل من يسير فى هذا الطريق ، محاربا بدون هوادة ومفندا أباطيل ادعيائه ، وموجدا البديل الاسلامى لكل تعامل ربوى ، ولهذا لم أتردد حين اتيت الى فرصة البحث - فى أن يكون موضوع رسالتى هو (الترشيد الشرعى للبنوك القائمة) .

لقد أحسست أن هذا الموضوع يلبى رغبة عزيزة على نفسى ، ويؤكد حقيقة هامة لم أشك فيها لحظة .

أما الرغبة : فهى أن يهب المخلصون من علماء المسلمين المتخصصين

فى المجالات المختلفة لايجاد الحلول الاسلامىة لمختلف القضايا المستجدة ،
وان يعيدوا للاسلام دوره الرائد فى شتى الميادين •

**وأما الحقيقة الهامة التى لم أشك فيها لحظة فهى : صلاحية
الشرعة الاسلامىة للتطبيق فى كل زمان ومكان ، وأن فى تطبيقها الخير
والسعادة وفى الاعراض عنها الشقاء والقماسة •**

هدف البحث :

ادراكا على لأهمية دور البنوك ، وأما فى تحقيق الرغبة ، وتأكيدا
للحقيقة - مما سبق أن أشرت اليه - فقد كان الهدف من البحث هو : دراسة
أعمال البنوك القائمة والعمل على ترشيدها ، أو إيجاد البديل الإسلامى
لها ، بما يضمن استمرار البنوك الإسلامىة فى أداء الدور الهام الذى
تقوم به البنوك الربوىة : سواء فى مجال تقديم الخدمات المصرفىة ، أو
تعبئة المدخرات ، أو تمويل العمليات ولكن بأسلوب جديد ، تسعى
فيه روح الشرعة السمة ، فتبعت فيه الحياة الفياضة بالخير
والعطاء •

ولا شك أن تحقيق هذا الهدف سيتمخض عن عدة فوائد أهمها :

١ - تطبيق شرع الله فى أهم وأخطر مجال من مجالات الاقتصاد
الحديث مما يمهّد الطريق لتطبيق الشرعة كاملة ، وتحكيمها فى مختلف
مجالات الحياة •

٢ - تطهير المعاملات المالية من الربا وما ينطوى عليه من أضرار
ومفاسد ، مما يكفل حماية المجتمع من عدة أخطار حقيقية تهدده •

٣ - جذب المدخرات المخبوءة التى كان أصحابها يحجمون عن
إيداعها فى البنوك الربوىة خشية الوقوع فى برائن الربا •

٤ - ترشيد عمليات الاستثمار بتوجيهها إلى النشاطات المثمرة
والنافعة ، والتى تكفل التنمية السلمىة للمجتمع •

٥ - إبراز الدور الإيجابى للبنوك الإسلامىة باعتبارها وميطا
نافعا ، يخدم المجتمع الذى يعمل فيه ، وهذا بدوره سيعزز الدور السلبى

للبنوك الربوية باعتبارها وسيطا مستغلاً مما يحفز المسلمين على المطالبة بتصحيح مسارها •

منهج البحث :

لقد كان منهجى فى هذا البحث يعتمد على عدة وسائل هى :

أولاً : دراسة وفهم ما يلى : -

(١) ما ورد فى مصادر الفقه الاسلامى من مبادئ واحكام وقواعد تتعلق بالمال والاقتصاد فى الاسلام ، وخاصة ما يتعلق منها بموضوع الريا ، والعقود الحاكمة لمختلف صور المعاملات المصرفية •

(ب) كتب وأبحاث ومجهرودات الفقهاء وعلماء الاقتصاد المسلمين المعاصرين • واللى تتعلق بموضوع البحث •

ثانياً : لقد بذلت ما استطيع من جهد فى تحقيق المسائل القيمة منها والمستجدة ، وفى تحليل ومقارنة الآراء وفهم الغايات والمقاصد ورجعت من الآراء ما هو اقرب للدليل وأوفى بمصالح المسلمين ، وأبدت رأى المستقل حين يتطلب الأمر ابداء الرأى •

ثالثاً : استقراء واقع البنوك القائمة من خلال مختلف الأنشطة التى تقوم بها ، وتقويم عملياتها طبقاً لمدى التزامها باحكام الشريعة ، ومن ثم بذل النصيح والارشاد لضمان استقامة المسار •

خطة البحث :

انطلاقاً مما تقدم فقد استعنت بالله وبدأت الكتابة فى هذا البحث فقسمته الى ثلاثة أبواب يسبقها تمهيد ، ويمقبقها خاتمة ، وقسمت الباب الى ثلاثة فصول ، وكل فصل الى ثلاثة مطالب ، واشتمل المطلب على ثلاثة مباحث ، وتفرع البحث الى ثلاثة فروع •

والقد كان التزامى بهذا التقسيم الثلاثى كاملاً ، كما حرصت على أن اضع خلاصة وافية فى نهاية كل فصل • وسرت فى الدراسة على النحو التالى :

التمهيد : وقسمته إلى ثلاثة فروع :

الفرع الأول : نشأة البنوك وتطورها •

الفرع الثاني : وظائف البنوك وأنواعها •

الفرع الثالث : البنوك الإسلامية ضرورة شرعية •

ثم انتقلت إلى الباب الأول وهو الإسلام والربا فقسمته إلى ثلاثة

فصول :

الفصل الأول : وقد عرفت فيه الربا ، وبينت أنواعه وأرضعت

مفاسده وأضراره •

الفصل الثاني : وتعرضت فيه لأدلة تحريم الربا في كل من القرآن

والسنة ، ثم بينت آثار التحريم على بعض المعاملات •

• • • • •

الفصل الثالث : وقد تشعبت وتوسعت فيه الدراسة أكثر من سابقه

حيث خصصناه لدراسة الخلاف حول الربا قديما وحديثا ، وحصرنا

هذا الخلاف في ثلاث مسائل رئيسية ، ناقشناها في ثلاثة مطالب •

المطلب الأول : خلاف الفقهاء في علة التحريم • وبيننا أن آراء

الفقهاء قد تباينت واختلفت في تحديد العلة ، مما نتج عنه تعدد في حال

التحريم ، وقد حددنا موقفنا من هذا الخلاف واخترنا العلة المناسبة التي

ارتأينا أنها تتناسب ظروف العصر ، ولا تتعارض مع مقاصد الشريعة •

المطلب الثاني : وبيننا فيه خلاف الفقهاء في نطاق التحريم من حيث

المعاملات التي يشملها التحريم ، ومن حيث الحدود الإقليمية لسريان

الربا ، ومن حيث حدود سريان الربا بين الأشخاص •

المطلب الثالث : وقد ناقشنا فيه أشهر الخلافات الحديثة حول

الربا وخصصنا لها ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول : التفرقة بين القروض الانتاجية والقروض

الاستهلاكية .

المبحث الثاني : صناديق التوفير وشهادات الاستثمار .

المبحث الثالث : الضرورة والحاجة والمصلحة .

ثم انتقلنا بعد ذلك الى الباب الثاني وهو يمثل لب البحث حيث وضعنا أعمال البنوك القائمة في ميزان الشريعة ، وحكمنا عليها من خلال هذا الميزان الدقيق ، فما وافق الشرع قبلناه ، وما خالفه حاولنا ترشيده وتصحيحه أو إيجاد البديل له .

وانقسمت الدراسة في هذا الباب الى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : وبيننا فيه أعمال البنوك الخالية من الربا ، والمتعلقة

في الحسابات الجارية ، ومعظم عمليات الأوراق التجارية والمالية والتحويلات الداخلية والخارجية ، وعمليات الصرف بالسعر الماضى ، وبعض الأعمال العرضية التي تزاولها البنوك كشطام مكمّل لأنشطتها الرئيسية .

وفي كل هذه الأعمال الخالية من الربا أضعنا السند الشرعى لها .

الفصل الثاني : وقد عالجت فيه أعمال البنوك التي يدخلها الربا

مثل :

قبول الودائع نظير فائدة ، وعمليات الاقراض المباشر وغير المباشر ، وعمليات الصرف بالسعر الآجل . وقد بينا مواطن الربا في هذه العمليات وأوضحنا الطريق الشرعى لترشيدها ، وناقشنا عددا من الآراء التي قيلت في التخريج والتكييف الشرعى لبعض عمليات الاقراض .

الفصل الثالث : وقه خصصناه لترشيده عمليات الاستثمار ، وقسمنا

الدراسة فيه الى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : المضاربة كأساس شرعى لعمليات الاستثمار ،

وتعرفنا فيه على المضاربة من خلال كتب الفقه الاسلامي ، وبيننا مدى ملاءمتها للاستثمار المصرفي الحديث ، والتدابير التي يمكن اتخاذها لحماية رأس المال .

المطلب الثاني : وبيننا فيه أوجه الاستثمار بالطرق الشرعية وهي :
الاستثمار المباشر ، والاستثمار بالمشاركة (أما في رأس مال المشروع ، أو في صفقة معينة ، أو مشاركة منتهية بالتمليك) وبيع الرباحة وصكوك المقارضة المشتركة والمخصصة .

المطلب الثالث : وبيننا فيه كيفية تحديد الأرباح وتوزيعها .
ثم انتقلنا بعد ذلك الى الباب الثالث والآخر من هذا البحث وهو يتعلق بالبنوك الاسلامية ودورها ، وقد اخترنا ثلاثة بنوك اسلامية كنموذج ، ودرسناها في ثلاثة فصول :

الفصل الأول : بنك فيصل الاسلامي المصري .

الفصل الثاني : بيت التمويل الكويتي .

الفصل الثالث : البنك الاسلامي الأردني .

وقد قسمنا كل فصل منها الى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : ملخص عقد التأسيس والنظام الأساسي .

المطلب الثاني : تطور نشاط البنك .

المطلب الثالث : تقويم أعمال البنك .

وانتهيت هذا البحث بمخالمة اشتملت على ثلاثة فروع :

الفرع الأول : الربا كممن الداء .

الفرع الثاني : تحويل دور البنوك من وسيط مستقل الى وسيط

نافع .

الفرع الثالث : البنوك الاسلامية بين النجاح والتحدى •

وأخيرا فأننى لا أدعى الكمال أو العصمة أو السبق فيما قدمت ،
فالنقص من صفات البشر ، ولكن يشفع لى حسن نيتى وصانق رغبتى فى
أن اشارك بقدر ما أستطيع من جهد فى سبيل تحقيق اهداف هذا البحث ،
مستمداً من الله العون والتوفيق •

الباحث/جهاد عبد الله حسين أبو عويمر

الترشيح الشرعي للجنوك القائمة

التمهيد :

الباب الأول : الاسلام والربا ؛

الباب الثاني : احوال الجنوك القائمة في ميزان الشريعة .

الباب الثالث : الجنوك الاسلامية ودورها .

الخاتمة : النتائج والتوصيات .

تمهيد

- الفرع الأول : نشأة البنوك وتطورها .
- الفرع الثاني : وظائف البنوك وأنواعها .
- الفرع الثالث : البنوك الإسلامية ضرورة شرعية .

الفرع الأول

نشأة البنوك وتطورها

(١) تعريف :

يقال أن كلمة بنك (Bank) مأخوذة من كلمة بانكو (Banko) الإيطالية ، ومعناها مقعد أو مائدة ، وقد استعملها المتأخرون من الشرقيين لهذه المعاني لغة ، ولعنى محل الصرافة اصطلاحا ، اتباعا للأرنج (١) .
ويرجع تاريخ ارتباط هذه الكلمة بالاعمال المصرفية الى العصور الوسطى ، وقد كان الصيارفة والمقرضون في مدن شمال إيطاليا - وبخاصة يهود لبارويا - يعرضون عملاتهم على المنافذ الخشبية للبيع والشراء (٢) .

ويقابل كلمة بنك في اللغة العربية كلمة مصرف ، وجمعها مصارف ، جاء في المعجم الوسيط : (المصرف هو مكان الصرف وبه سمي البنك مصرفا) (٣) .

والصرف عند الفقهاء هو بيع الأثمان بعضها ببعض (٤) ، كبيع الذهب بالذهب ، أو الذهب بالفضة .

(١) انظر : المعلم بطرس البستاني ، دائرة المعارف ، المجلد الخامس ، لناشره مؤسسة مطبوعاتي ، اسماعيليان ، تهران (بدون تاريخ) باب البناء ، مادة بنك ، ص ٦١٩ .

(٢) انظر : د . سامي حسن أحمد حمود ، تطوير الاعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية ، لناشره دار الاتحاد العربي للطباعة . القاهرة - الطبعة الأولى ١٩٧٦م ص ٣٦ .

(٣) انظر : المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية - القاهرة ، الجزء الأول ، مطابع دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ١٩٧٢م ، باب الصاد ، مادة مصرف .

(٤) انظر : أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة ، المغنى ، الجزء الرابع ، لناشره مكتبة الرياض الحديثة - الرياض (بدون تاريخ) ، ص ٥٩ .

(ب) بداية أعمال البنوك :

لا أحد يعلم علم اليقين متى بدأت البنوك تصارس نشاطها لأول مرة ، إلا أن الأمر الظاهر هو أن أعمال البنوك قد برزت وتطورت تبعاً لاستعمال النقود في المبادلات مع بسده الزراعة المنظمة والصناعة والتجارة (٥) .

وقد عرفت الأعمال المصرفية بأشكال ، ومظاهر متنوعة في ظلال عدد من الحضارات القديمة .

فالسوميريون : وهم سكان منطقة سومر في جنوب بلاد الرافدين - كانوا يستخدمون نظاماً معقداً من الأقراض والاقتراض وإيداع النقود وإصدار خطابات الاعتماد قبل عام (٢٥٠٠ قبل الميلاد) بوقت طويل (٦) .

كما أن قدماء البابليين - الذين قامت حضارتهم على انقراض الحضارة السومرية - كانوا على قدر عال نسبياً من التقسيم في مجال الائتمان ، ويرجع الباحثون أول سند تشريعي للبنوك إلى قانون حمورابي (في القرن الثامن عشر قبل الميلاد) ، الذي تضمن تقنياً لقواعد الالتزامات التي كانت سائدة في هذا العهد ، ومن بينها بعض أعمال البنوك ، كالقرض بفائدة والوديعة (٧) .

أما عند الإغريق : - فقد ازدهرت تجارة النقود ، وظهرت ثروات نقدية ضخمة مهدت لنشأة البنوك الكبيرة ، وعرفت باسم (Trepazistes) نسبة إلى تراييزة ، وياشرت معظم الأعمال المصرفية المعروفة في العصر الحديث فتولت الودائع من المواطنين في مقابل فائدة وتولت تمويل

(٥) انظر : د - سامي جمود ، تطوير الأعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ٤١

(٦) انظر : د - محمد مصيلح السدين ، أعمال البنوك والشرعية الإسلامية ، ترجمة حسين محمود صالح ، لناشره دار البحوث العلمية ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٩٧٦م ص ٢٨ .

(٧) انظر : د - حسين السوردي ، دروس في الأوراق التجارية والنشاط المصرفي ، لناشره مكتبة عين شمس - القاهرة ، (بدون تاريخ) ص ٢٦٣ .

المشروعات التجارية(٨) •

أما عند الرومان : - فقد كان نظام البنوك منتشرا على نطاق

واسع(٩) •

وقد تثلثوا في هذا الفن على الاغريق ، وعملوا على نشره في معظم أرجاء العالم القديم حيث بلغت مصر بالفن المصرفي أقصى مراحل تطوره خلال القرنين الأول والثاني بعد الميلاد(١٠) •

وفي أواخر عهد الإمبراطورية الرومانية ابتدأ التنظيم المهني للسيارفة يبرز الى حيز الوجود(١١) •

غير أن اضطراب الأمن ، وانقطاع طرق المواصلات في الإمبراطورية أفقد الأعمال المصرفية الجو الملائم للحياة ، وبذلك تم القضاء على ما خلفته المدنيات القديمة من نظم الائتمان(١٢) •

أعمال البنوك في تطورها الحديث :

كان لازدهار التجارة والصناعة في إيطاليا في أواخر القرون الوسطى الفضل في أحياء نظم البنوك(١٣) • ويمكن القول بأن أول بنك جدير بهذا الاسم كان في إيطاليا بمدينة البندقية عام ١١٥٧ ميلادية ، ثم جنوة ونورنيس بعد ذلك ، وفي برشلونة أسس بنك الودائع عام ١٤٠١م(١٤) •

(٨) انظر : المرجع السابق ، ص ٢٦٥ •

(٩) انظر : د • محمد مصباح الدين ، أعمال البنوك والشرعة الإسلامية ، مرجع سابق ص ٢٧ •

(١٠) انظر : د • محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، لئنشره دار النهضة العربية - القاهرة ، ١٩٦٩م ص ١٨٠ ، ١٨١ •

(١١) انظر : د • حسين النوري ، نروس في الأوراق التجارية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٧ •

(١٢) انظر : د • محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، مرجع سابق ، ص ١٨١ •

(١٣) انظر : المرجع السابق ، نفس الصفحة •

(١٤) انظر : د • أحمد عبد العزيز النجسار ، المدخل الى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي لئنشره دار الفكر - بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٧٤م ، ص ١٥٤ •

ومن الأهمية أن نشير الى دور الصاغة فى نشأة البنوك وتكوينها ، حيث كان الأغنياء يودعون ذهبهم عند الصاغة ليحفظوه فى خزائنهم ، ويدفعون للصائغ أجرا على ذلك ، وإذا أراد أحدهم الانتقال من بلد الى آخر كان يأخذ من الصائغ أمرا الى زميل له فى البلد الآخر كى يسلمه المبلغ المطلوب ، ويتفادى بذلك تعريض الذهب للسرقلة أو الضياع ، وكان هذا الأمر بمثابة مولد للشيك أو أمر النقل المصرفى أو الحوالة . وانتهى الأمر الى أن يعطى الصائغ لكل مودع سندا يثبت قيمة الوديعة من الذهب ، ومع ازدياد الثقة فى الصاغة أصبح المودعون يتعاملون فيما بينهم بهذه السندات ، لأن تداولها أسير وأخف من الذهب ، فإذا رغب حامل السند فى الحصول على مقابلة من الذهب فانه يتقدم به الى مصدره ليتسلم هذا المقابل (١٥) .

وانتشر استعمال السندات ، الا انها لم تكن موحدة الشكل والتنظيم ، الى أن قامت شركة مصرفية خاصة هى (تشايلد وشركاه) فى لندن بتزويد عملائها فى حوالى عام ١٧٢٢م بنماذج مطبوعة لشيكات جاهزة للتعبئة بالمبلغ المراد سحبه واسم الشخص المستفيد فيه (١٦) .

وفى القرن التاسع عشر كان للنهضة الصناعية أثرها الكبير فى فتح باب الأعمال المصرفية الحديثة على مصراعيه ، ومع أهلة القرن العشرين وانتقال التعامل نهائيا الى النقود الورقية ، انتهت عمليا كل آثار الوديعة السالفة بمعنى الأمانة ، واستقر العرف والتشريع فى معظم البلاد على اعتبار البنك مالكا للمال المودع لديه ، مع الزامه بالرد حسب الاتفاق (١٧) .

(١٥) انظر : د. غريب الجمال ، المصارف وبيوت التمويل الإسلامية لنأشره دان الشروق - جدة ، الطبعة الأولى (يون تاريخ) ص ١٩ .

(١٦) انظر : د. سامى حمود ، تطوير الأعمال المصرفية ، مرجع سابق ص ٦٢ .

(١٧) انظر : المرجع السابق ، ص ٦٥ .

الفرع الثانى وظائف البنوك وأنواعها

أولا : وظائف البنوك :

تعتبر البنوك حلقة الاتصال بين المقرضين والمقرضين ، أو بمعنى آخر هى الوسيط بين المدخر والمستثمر . وقد تغلغلت البنوك فى الحياة الاقتصادية الحديثة ، وأصبحت تؤدى خدمات اقتصادية كثيرة ، أهمها :

قبول الودائع ، ومنح القروض ، وتحصيل الشيكات والأوراق التجارية ، وكوبونات الاسهم وفوائد السندات سواء فى الداخل أو فى الخارج ، وهى تقبل الكمبيالات التى يسحبها الدائنون الأجانب والمحليون ، وتقوم بشراء وبيع الصكوك المسحوبة بالعملة الأجنبية ، كما تقوم لعملائها فى بيع وشراء الأوراق المالية ، وتؤجر لهم الخزائن الحديدية المنيعة وتصدر شيكات المسافرين التى تصرف فى كافة أنحاء العالم ، كما يستفيد العملاء من الاحصاءات والبيانات التى تنشرها البنوك عن الحالة الاقتصادية فى الأقاليم التى تعمل بها فى تقدير حالة السوق المنتظرة ، ومن البنوك ما يجمع البيانات الكافية عن حالة التجار وأصحاب الصناعات الذين يعملون فى المناطق المختلفة ، فإذا استقر منها أحد عملائها عن حالة بعض التجار ، استطاعت أن تزوده بالمعلومات الوافية (١) .

وقد أجمل الدكتور النجار وظائف البنوك فيما يلى (٢) :

(١) جمع النقود وتوجيهها للاستثمار (النشاط الاقتصادى) .

(١) انظر : د . أحمد أبو اسماعيل ، أصول الاقتصاد ، لناشره دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٩م ص ٥٠٥ .
(٢) انظر : د . أحمد النجار ، المدخل الى النظرية الاقتصادية فى المنهج الاسلامى ، مرجع سابق ص ١٥٦ .

(ب) تسهيل أداء الديون ونقلها من جهة الى أخرى •

(ج) إصدار العملة الورقية •

(د) الوساطة والربط بين موارد الادخار ووجوه الاستثمار •

والجدير بالذكر أن البنوك فى قيامها بالوظائف السابقة انما تعمل على تحقيق اهداف هامة فى الحياة الاقتصادية المعاصرة تتمثل فى تيسير التبادل ، وتيسير الانتاج ، وتعزيز طاقة رأس المال •

ثانيا : انواع البنوك : -

لاشك ان الوظائف السابقة لا يستطيع ان ينهض بعينها بنك واحد ولا مناض من وجود التخصص وتقسيم العمل ويمكن تقسيم البنوك بحسب طبيعة النشاط الذى تقوم بمزاويلته الى الأنواع التالية :

١ - بنوك الإصدار : -

وهى التى تقوم بإصدار البنكنوت ، ويحتكر عملية الإصدار حاليا بنك واحد يسمى البنك المركزى حيث تمنحه الحكومة هذا الحق ، ويشغل البنك المركزى مكانا رئيسيا فى سوق النقد وهو الذى يقف على قمة النظام المصرفى •

والهدف الرئيسى للبنك المركزى حتى فى البلاد الرأسمالية ، ليس هو تحقيق أقصى ربح ممكن - كما فى البنوك التجارية - بل خدمة الصالح الاقتصادى العام • وبالإضافة الى إصدار أوراق البنكنوت يقوم البنك المركزى بكل أو ببعض الوظائف الآتية :

(١) القيام بالخدمات المصرفية التى تطلبها الحكومة •

(ب) تأدية الخدمات المصرفية وتقديم المساعدة للبنوك التجارية ، ومن ثم يطلق على البنك المركزى تأكيدا لهذه الوظيفة (بنك البنوك) •

(ج) مراقبة الائتمان كما ونوعا وتوجيهه وجهة تتفق وتفيد سياسة نقدية مرغوب فيها •

(د) ادارة احتياطيات البلد من العملات الاجنبية ومراقبة احوال

التجارة الخارجية ، بغرض المساهمة فى تحقيق استقرار اسعار الصرف
الأجنبى (٣) .

٢ - البنوك التجارية :

وهى تقوم بدور هام فى الحياة الاقتصادية اليومية عن طريق
قيامها باعمال متعددة مثل قبول الودائع المختلفة وتوظيف النقود لمدة
قصيرة وخصم الكمبيالات والاقراض على الأوراق المالية وفتح
الاعتمادات الخ .

ولا تتعرض هذه البنوك للعمليات التى ترى فيها نوعاً من
المخاطرة .

٣ - البنوك الصناعية :

وهى تقوم بتقديم التمويل طويل الأجل للمشروعات الصناعية (٤) .

٤ - بنوك زراعية :

وهى تقوم بمد المزارعين بالاموال اللازمة للاستعمال الزراعى على
شكل قروض قصيرة الأجل بضمان المحاصيل الزراعية (٥) .

٥ - بنوك رهونات :

لا داعى لذكر هذا النوع من البنوك لان البنوك جميعا تأخذ رهونات
على ما تقدمه من تمويل (٦) .

٦ - بنوك الاقراض الشعبى :

وهى تختص فى اقراض صغار التجار والزرايع والعمال . وتنتشر
هذه البنوك فى بعض البلاد مثل ايطاليا وسويسرا وقومنا ويصدر
تنظيم اعمالها قرارات حكومية (٧) .

-
- (٢) انظر : د . صبحى تاورس قريضة ، النقود والبنوك ، لناشره
دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٨٠م ص ٢١٧ .
(٤ ، ٥) انظر : د . أحمد النجار ، المدخل الى النظرية الاقتصادية
فى المنهج الاسلامى ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ ، ١٥٦ .
(٦) انظر : د . عمر السيد حسنين ، النظام الحاسبى فى المنشآت
المالية ، لناشره دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧١ ص ٢٨ .
(٧) انظر : المرجع السابق ، ص ٣٩ .

٧ - بنوك الأضرار :

وهي نوع جديد ظهر في أوائل القرن العشرين يتخصص في جمع المخدرات الصغيرة وحفظها للمودعين ، والصرف لهم منها وفق حاجتهم ، ومن بنوك الأضرار (صناديق التوفير) التي أنشئت في مصر أوائل القرن العشرين(٨) .

تلك هي بعض أنواع البنوك بحسب طبيعة النشاط الذي تزاوله ونود أن نشير إلى أنه لا يوجد حد فاصل أو قاطع ، بين كل نوع من أنواع هذه البنوك ، ففي الحياة العملية قد نجد أحد البنوك يزاول بعض الأنشطة التي تتصل بأكثر من نوع من الأنواع السابقة الإشارة إليها .

وقبل أن ننهي الحديث عن أنواع البنوك ، نجد لزما علينا أن نتكلم عن نوع جديد منها ، ظهر حديثا ، وهو البنوك الإسلامية ، فنسلط الضوء عليها بشكل مجمل الآن لنبين أهم الفروق بينها وبين البنوك السابقة على أن نعود للحديث عنها بشكل مفصل في الباب الثالث .

البنوك الإسلامية :

يعرف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي ، وتحقيق عدالة التوزيع ، ووضع المال في المصار الإسلامية(٩) .

والبنك الإسلامي ليس مجرد بنك لا يتعامل بالفائدة ، اخذا وعطاء ، وليس مجرد بنك يمتنع عن تمويل السلع والخدمات المحرمة ، وليس مجرد بنك يهدف إلى إعطاء قروض حسنة للمحتاجين ، أو حتى مصلحة تأمينات

(٨) انظر : د. محمد عبد المنعم خفاجي . الإسلام ونظريته الاقتصادية ، لناشره دار الكتاب اللبناني - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٣م ص ١٠٩ .

(٩) انظر - الأمير محمد الفيصل آل سعود - البنوك والتأمين - ملحق مجلة البنوك الإسلامية ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية .

اجتماعية ، وليس البنك مجرد وسيط مالى . بل مؤسسة مالية واستثمارية وتنموية واجتماعية . كما انه ليس هناك نمطا واحدا محسدا لكل البنوك الاسلامية . وفوق كل هذا فان البنك يستمد منطلقه العقائدى من الشريعة الاسلامية ولذلك فان هذا المنطلق العقائدى هو الذى يميز أى بنك اسلامى عن غيره من البنوك . ان البنك الاسلامى يتميز بعدة صفات تميزه عن غيره من البنوك هي (١٠) :

(١) الصفة العقيدية :

وتمثل (الايديولوجية) أو البناء الفكرى الذى يميز عليه البنك الاسلامى . وهى (ايديولوجية) تختلف تماما عن ايديولوجية البنك الربوى ، لانها مستمدة من العقيدة الاسلامية . ولهذا فالصفة العقيدية للبنك الاسلامى تحمل الصفة الشمولية للاسلام ذاته من حيث العبادات والمعاملات والأخلاق .

٢ - الصفة التنموية :

ويقصد بها ليس فقط التنمية الاقتصادية ، ولكن التنمية النفسية والعقلية للانسان وان يكون دور البنوك الاسلامية هو النهوض بالمجتمع لتحقيق التكافل الاجتماعى ، ليس فقط عن طريق قيامها بجمع الزكاة وصرنفها فى مصارفها الشرعية ولكن أيضا فى كيفية توزيع العائد ، وذلك لأن فى المشاركة عدالة فى توزيع العائد بما يسهم فى عدم تركيز الثروة . وفى تقنين التفاوت بين الدخول . فشماع البنك الاسلامى هو (التنمية لصالح المجتمع) .

٣ - الصفة الاستثمارية :

ويقصد بها قيام البنك بالاستثمارات الناجحة لكى يحيا وينمو ، لانه بدونها لا يكتب له الاستمرار ، ولا شك بان هذه صفة ايجابية يتمتع بها البنك الاسلامى ولا تتوفر فى البنوك التجارية التى تعتمد على منح

(١٠) انظر : الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية . الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية . التنظيم الجزء الثالث . الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م من ص ٨٤ الى ص ١١٨ .

أموال مقابل فائدة مضمونة دون أى مشاركة فعلية من قبلها فى النشاط التجزئى أو الصناعى أو الزراعى ، الذى يباشره المستثمرون ، بل دون أن يكون لها حتى مجرد النصح والارشاد ، أو المشاور معهم . أما البنك الإسلامى فإنه يبحث عن فرص للتنمية ، فرص للاستثمار : انه لا يتعامل بالفائدة لا أخذاً ولا عطاء ، ويعتبر الاستثمار بالمشاركة مصدره الرئيسى لتحقيق الربح ، انه يذهب الى المجتمع ، ويدرس ما يريده من استثمارات ، انه يتفاعل مع الناس لكى يشاركهم فى استثماراتهم أو يدعوهم للمشاركة فى استثماراته انه يوجد مستثمرين ايجابيين .

٤ - الأنماط المتعددة :

بالرغم من أن البنوك الإسلامية تتفق مع بعضها فى أنها تلتزم بالأحكام الأساسية للشريعة الإسلامية ، الا أن هناك أنماطاً متعددة ، لكل نمط منها صفاته المميزة التى تميزه عن غيره من البنوك الإسلامية . وباستعراض البنوك الإسلامية التى انشئت حتى الآن نجد أن منها :

من حيث الصفة :

- بنوك حكومية مملوكة للدولة بالكامل (مثل بنك ناصر الاجتماعى) .
- بنوك حكومات (دولية) مملوكة لأكثر من دولة إسلامية (مثل البنك الإسلامى للتنمية) .

- بنوك غير حكومية (مثل بنك فيصل الإسلامى المصرى ، وبنك دبي) .

أن كل نمط من هذه الأنماط له متطلباته التنظيمية ، وبالتالى فرص ايجابياته واحتمالات سلبياته .

والواقع أن البنك الإسلامى ليس مبانى وأموالا ، ولكنه بالدرجة الأولى أفراداً يؤمنون بقضية معينة ، ومعتدون وقادرون للتضحية فى سبيلها .

والبنوك الإسلامية لا تستطيع ان ترفع الشعار الإسلامى دون أن تكون ملتزمة بالسلوك الإسلامى فى علاقاتها مع عملائها ، أو فى علاقات العاملين انفسهم على اختلاف درجاتهم فى البنك الإسلامى .

الفرع الثالث

البنوك الإسلامية ضرورة شرعية

لقد جاء الاسلام منذ أربعة عشر قرنا ليخرج الناس من ظلام الجاهلية وضلالها الى نور الاسلام وعده . فمن شبه جزيرة العرب خرج موكب الهدى والنور ، يحمل دستور الانسانية الجديد ليكون الهادى والمنقذ لها . ولم يكد يمض نصف قرن من الزمان حتى عمت انوار الاسلام معظم العالم القديم المعروف آنذاك . وكان العلماء المسلمون يواجهون كل جديد فى أمور دينهم بما يلائمه من الاحكام المستمدة من الشريعة الغراء .

وفى المجال الاقتصادى كان للاسلام منذ البداية ، اصول اقتصادية معينة تنطوى على سياسة اقتصادية متميزة . وفى ذلك يقول الدكتور محمد شوقى الفنجري : « منذ بدأ يتسع النشاط الاقتصادى وتعدد صوره ، ظهرت كتب الفقه الاسلامى فى القرن الثانى الهجرى وهى مليئة بالأحكام التفصيلية فى تنظيم أوجه النشاط الاقتصادى ، وغنية بالافكار الاقتصادية المختلفة . . . ولا شك انه حين تستخلص الأحكام الاقتصادية من بين ثنايا هذه الكتب الفقهية وتدون فى أبحاث مستقلة ، يقرأن لدينا ما نسميه بالاقتصاد الاسلامى ، وهو اقتصاد يتضمن دراسات عميقة سواء فى مجال الكشف عن المبادئ الاقتصادية التى جاء بها الاسلام (أى المذهب الاقتصادى الاسلامى) أو فى مجال بيان حلول الاسلام لمشاكل ذلك العصر الاقتصادية ، وكيفية أعمال مبادئه الاقتصادية (أى النظام أو النظم الاقتصادية الإسلامية) » (١) .

ان العلماء المسلمين من سلفنا الصالح لم يتراجعوا امام تقدم الحياة بل أوجدوا الحلول الشرعية لكل ما استجد من قضايا تى عصرهم .

(١) انظر : د . محمد شوقى الفنجري ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، لناشره شركة مكاتب عكاظ - جدة ، الطبعة الاولى ١٩٨١م ص ٥٥ وما بعدها .

ولكن بعزوف علماء المسلمين عن الاجتهاد منذ نحو القرن الخامس الهجرى ، بدأ المسلمون يتراجعون عن ايجاد الحلول الشرعية لقضاياهم المستجدة . وفى ذلك يقول الدكتور الفنجري « ويقفل باب الاجتهاد عطلت المبادئ الاسلامية عامة والاقتصادية خاصة عن مواجهة حاجات المجتمع المتغيرة . اذ لم يعد فيما يعرض لهم من وقائع جديدة يرجعون الى المصادر التشريعية الاساسية لاستنباط الاحكام من نصوص القرآن والسنة ، وانما يرجعون الى اجتهادات الأئمة السابقين فيلزمون الناس بها دون مراعاة انها وضعت لزمان غير زمانهم ولشاكل غير مشاكلهم . . . واذا حل التخلف على المسلمين ادعى خصوم الاسلام بانه حجر عثرة ضد التطور والتقدم . بل شاع الشك بين المثقفين انفسهم ، لعودهم عنهم عن الاجتهاد وقصور ما يعرضونه - نقلا عن الأئمة السابقين - عن تلبية حاجات العصر المتطورة . وصارت العلوم الاسلامية علوم تكرر وترداد لا علوم ابتكار وابتداع » (٢) ولذلك فان طرق باب الاجتهاد هو اليوم اكثر من مطلب حيوى ، لمواجهة القضايا المستجدة ، ولتخليص الامة الاسلامية من تبعيتها للشرق أو الغرب . وان من اخطر القضايا المستجدة التى تواجه الحياة الاسلامية بما يشبه التحدى ، ذلك النوع المتطور من الأعمال المصرفية ، حيث اصبحت البنوك الربوية تسيطر على الحياة الاقتصادية فى البلاد الاسلامية . ولذلك فان انشاء بنك اسلامية تقوم على مبادئ الشريعة السمحة اصبحت اليوم ضرورة شرعية لاسباب جوهرية هامة وكثيرة نبينها فيما يلى :

أولا : اسباب دينية :

١ - الربا محرم بالكتاب والسنة واجماع المسلمين ، ومن بديهيات الالتزام بالدين اجتناب محرماته ، خاصة وان الله تعالى قد زجر المتعاملين به ، وانهزم بالحرب ان لم ينتهوا ، فقال : « يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين ، فان لم تعملوا فاندنوا بحرب من الله ورسوله وان تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » (٣) .

(٢) انظر : المرجع السابق ص ٦٤ .

(٣) سورة البقرة الآية ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

هذا بالإضافة الى ان اقامة البنوك الاسلامية سيخلص دول العالم الاسلامي من مفساسد الريا ، واثاره الضارة على الأمة ، سواء في أخلاقها ، أو اجتماعها ، أو اقتصادها ، أو سياستها •

٢ - هناك أعداد كبيرة من المسلمين يحجمون عن استثمار أموالهم بطريق الايداع نظير فائدة محددة مسبقا ، وإن في اقامة البنوك الاسلامية ما يليى رغبة هؤلاء المسلمين في الاستثمار بالطريق الحلال ، وبالتالي تتاح لهم الفرصة لخدمة اقتصاد بلادهم •

٣ - يمكن للبنوك الاسلامية ان تقوم بدور حيوى وفعاى فى تنظيم تجميع حصيلة الزكاة واستثمارها ، عن طريق صندوق ينشأ لهذا الغرض ، وتوزع حصيلته طبقا لمصارف الزكاة الشرعية •

ثانيا : اسباب اقتصادية :

١ - تعانى دول العالم الاسلامي من التبعية لاقتصاديات الدول الاجنبية ، وهذه الدول الاجنبية المتقدمة للسيطرة ، تعد الى عملية خنق للاقتصاديات التابعة ، وهى عملية مقصود بها قمع محاولات التحرير الاقتصادى • ومن امثلة ذلك ما حدث فى مصر سنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧م حين امتنعت البنوك الاجنبية عن تمويل محصول القطن فى العمام المذكور ، وامتنعت عن توظيف أموالها فى حيازة اذونات الخزائنة المصرية ، وقد ترتب على ذلك ان لجأت مصر الى تأميم وتمصير القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، ابتداء من عام ١٩٥٧م ، وامتدادا لما بعد عام ١٩٦٢م (٤) •

٢ - من اساليب الاستعمار الاقتصادى انه خطط لكى يتم مبادرات التجارة الخارجية لدول العالم الاسلامي عبر عواصمه ، ليحقق المدبر لمؤسساته الاقتصادية ، وفى مقدمتها مؤسساته المصرفية ، ولا شك ان قيام البنوك الاسلامية فى كافة انحاء العالم الاسلامي يؤدى الى توسيع

(٤) انظر : د • حميدة زهران ، التخلف الاقتصادى وسياسات التنمية ، لناشره مكتبة عين شمس ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٨م .
ص ١٤٨ •

حجم المبادلات التجارية المباشرة بين أرباحه دون ما وسيط اجنبي(٥) .

٢ - ومن الأسباب الجوهرية التي تدعوا لاقامة بنوك اسلامية ان الدول العربية والاسلامية المصدرة للبتترول تحتفظ بفوائضها النقدية لدى بنوك الدول الصناعية الغربية ، وقد اثبتت التجربة ان هذه الدول تنتهج في استثمارها منهجا متحفظا ، ان تحفظ بالجانب الاكبر من فوائضها في استثمارات قصيرة الاجل عالية السيولة (كالودائع المصرفية والأوراق المالية) في الدول الصناعية الغربية الأمر الذي جعل من هذه الفوائض ظاهرة نقدية مالية ، واثاح الفرصة للنظام المالي العالمي (الغربي) لكي يسيطر عليها ويعيد تدويرها بما يخدم مصالحه . وقد لعبت المصارف الكبرى المتعددة الجنسية وبخاصة المصارف الأمريكية ، الدور الرئيسي في تدوير الفوائض البترولية ، وجنت من وراء ذلك ارباحا طائلة(٦) .

٤ - بالرغم من المعونات الكبيرة التي قدمتها دول الأوبك الى الدول النامية - وكثير منها دول اسلامية - الا ان هذه الدول اضطرت الى الاعتماد المتزايد على المصارف التجارية الغربية للاقتراض ، وفوائض تجارية مرتفعة . ولقد بلغ حجم الديون في عام ١٩٨٢م ٧٠٦ مليار دولار(٧) . أما فائدة الديون فقد تضاعفت خمس مرات خلال ست سنوات ، فقد بلغت في نهاية عام ١٩٨١م ١٠٩ مليار دولار ، مقابل ٢٦ مليار دولار في نهاية عام ١٩٧٥م(٨) .

والحاصل ان الديون التي تقدمها بنوك الدول الصناعية لدول العالم

(٥) انظر : د . غريب الجمال . المصارف وبيوت التمويل الاسلامية مرجع سابق ص ٧٣ .

(٦) انظر : د . حسين عيد الله ، اقتصاديات البترول ، لنشره دار النهضة العربية - القاهرة ، الطبعة الثانية (بدون تاريخ) ص ٥٥٧ .
(٧) انظر : د . عمر سليمان الأشقر ، الربا ، بحث مقدم الى المؤتمر الثاني للمصرف الاسلامي المنعقد في الكويت ، خلال الفترة من ٦ - ٨ جمادى الآخرة ١٤٠٣هـ - الموافق ٢١ - ٢٢ مارس ١٩٨٢م . ص ٢٢ من كتاب ابحاث المؤتمر .

(٨) انظر : جريدة اليوم السعودية ، العدد ٣٥٢٣ ، الصادر يوم الأحد ١٣ رمضان ١٤٠٢هـ الموافق ٤ يوليو ١٩٨٢م ، ص ٨ .

الثالث لا تؤخذ من مدخرات الدول الصناعية ، بل أن ٨٠٪ من الديون تؤخذ من مدخرات دول النفط الغنية في تلك البنوك(٩) .

كل هذا يدعو لان تتضافر جهود المسلمين - حكومات وأفراد - لاقامة شبكة من البنوك الاسلامية ، تعمل على تجميع مدخرات المسلمين ، وتوجيهها وجهة صحيحة ، تخدم مصالح واماني شعوب العالم الاسلامي في التقدم والازدهار . وإذا ما اتيح ذلك فسيصبح للعالم الاسلامي ثقلا محسوسا ، واثرا ملموسا في توجيه التمويل العالمي ، والسيطرة عليه بما يكفل تأمين مصالح شعوبه ، ورفع مستواها ، وبذلك تستعيد الأمة الاسلامية ثروة مواردها ، وتصبح لها الكلمة المسموعة وسط للكتل العالمية المتصارعة .

وفي سبيل ذلك يستوجب أن يكون تكوين البنك الاسلامي قادرا على تحقيق الأهداف الآتية :

(١) جذب وتجميع الاموال ، وتعبئة الموارد المتاحة في الوطن الاسلامي ، مع دعم هذه الموارد من خلال تنمية الوعي الادخاري لدى الافراد .

(ب) توجيه الأموال للمعاملات الاستثمارية التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن الاسلامي .

(ج) القيام بالاعمال والخدمات المصرفية على مقتضى الشريعة الاسلامية ، خالصة من الريا والاستغلال ، وبما يحل مشكلة التمويل قصير الاجل(١٠) .

وأما وسائل البنك الاسلامي لتحقيق هذه الاهداف فتتلخص فيما يلي : -

(٩) انظر : اسماعيل الشطي ، مقال بعنوان : ارسدتنا واشقاؤنا وضمائرتنا ، منشور في مجلة المجتمع الكويتية ، العدد رقم ٥٢٧ تاريخ ١٨ جمادى الأولى ١٤٠١هـ الموافق ٢٤ مارس ١٩٨١م . ص ١٤ .
(١٠) انظر : الأمير محمد الفيصل . البنوك والتأمين في الاسلام ، مرجع سابق .

(١) توفير التخصصات العلمية الرائدة التي تملك صلاحية القدوة والتزام الموضوعية المطلقة في اختيار العناصر البشرية •

(ب) توثيق القاعدة المتعاملة المستبصرة ، والاتصال الشخصي أهم العوامل في توفيرها •

(ج) العناية الفائقة بدراسة الخطوات دراسة علمية مستوفاة ، تجنباً لمسائىء الارتجال ، وبذل الجهد والتفانى في سبيل الوصول إلى الخِص النبيل ابتغاء وجه الله •

(د) الحرص الكامل على صلات الولد بالمجتمع على جمـيع مستوياته • ومكارم الأخلاق هي أمضى الوسائل في تحقيق الأهداف والوصول إلى النتائج (١١) •

وبعد ، فلما كن الداء في البنوك القائمة هو الرِّيا ، فاننا في الباب التالي - وهو الباب الأول - سنتكلم عنه بشكل مفصل لنكشف عن جذور هذا الداء ونقتلعه منها ، حتى تصبح معاملاتنا خالية منه بعون الله •

(١١) انظر : المرجع السابق نفسه •

الهاب الأول

الاسلام والربيا

الفصل الأول : تعريف الربيا وأنواعه ومفاسده .

الفصل الثاني : أدلة تحريم الربيا .

الفصل الثالث : الخلاف حول الربيا قديما وحديثا .

الفصل الأول

تعريف الربا وأنواعه ومفاسده

سنقوم في هذا الفصل بتعريف الربا في اللغة وفي الشرع ثم نبين أنواع الربا والتي يمكن حصرها في نوعين رئيسيين هما ربا الدين وربا البيوع ، وبعد ذلك نستعرض المفاسد والاضرار الناتجة عن الربا . ولهذا سنقسم الدراسة في هذا الفصل الى المطالب الثلاثة الآتية :

- المطلب الأول : تعريف الربا .
- المطلب الثاني : أنواع الربا .
- المطلب الثالث : مفاسد الربا .

المطلب الأول

تعريف الريا

أولاً : الريا في اللغة : هو الزيادة والنمو ، فقد جاء في القاموس المحيط (ربا ، ربوا ، رباء ، زاد ونما) (١) . وجاء في لسان العرب (ربا الشيء ، يربو ربوا أو رباء زاد ونما ، وأربيتته نميته) (٢) . وقال ابن قدامة : الريا في اللغة هو الزيادة (٣) . قال الله تعالى (وترى الأرض هامدة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت) (٤) أي زادت ، وأربي الرجل إذا عامل بالريا (٥) .

والرماء - بالميم المفتوحة والمد - هو الريا (٦) .

٢ - الريا شعراً : هو عبارة عن فضل مال خال عن العوض في معاوضة مال بمال (٧) . وهذا التعريف ينطبق على الزيادة التي يؤديها

(١) انظر : الطاهر أحمد الزاوي . ترتيب القاموس المحيط ، الجزء الثاني ، لناشره عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر ، الطبعة الثانية (بدون تاريخ) باب الرء ، مادة ريا .

(٢) انظر : ابن منظور . لسان العرب ، الجزء التاسع عشر ، لناشره الدار المصرية للتأليف والترجمة (بدون تاريخ) مادة ريا .

(٣) انظر : ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق

ص ٣ .

(٤) سورة الحج الآية رقم ٥ .

(٥) انظر : الفخرى الرازي ، التفسير الكبير ، الجزء السابع ، لناشره دار الكتب العلمية ، طهران ، الطبعة الثانية (بدون تاريخ) ، ص ٨٥ .

(٦) انظر : أحمد رضا . معجم متن اللغة . المجلد الثاني ، لناشره دار مكتبة الحياة - بيروت ١٩٥٨م . حرف الرء . مادة رمى ص ٦٥٦ .

(٧) انظر . محمد جمال الدين القاسمي . تفسير القاسمي ، المسمى محاسن التأويل ، الجزء الثالث ، لناشره دار الفكر - بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٧٨م ص ٣٦٠ .

المدين الى الدائن زيادة عن رأس المال نظير مدة معلومة من الزمن اجله
اليها مع الشرط والتحديد(٨) . فالأجل فى نظر الشرح الاسلامى نيس
مقابلا ، لأنه ليس بمال يدخل فى الذمة ، ومن ثم تكون الفائدة مقابل
الأجل ، زيادة دون مقابل ، أى ربا(٩) . فـرأس المال وحده ليس له
عائد فى الاسلام ، اذ المال لا يلد مالا ، وانما يتحقق عائدة اذا شارك
عنصر العمل متحملا غـزـمه كما يستفيد من غـنـمه(١٠) .

وقد انتهى الدكتور رفيق المصرى الى اختيار تعريف للربا هو
ان (الربا بشكل خاص الزيادة المشروطة على رأس مال القرض ، وبشكل
عام الزيادة المشروطة على رأس المال فى حالة تبادل مثليين أو شبه
مثليين – أى لا يختلفان الا فى الجودة – وتكون فى الكم فى الحالة الأولى
(المثليات) أو فى الأجل (شبه المثليات) (١١) .

وعرف الربا ايضا بأنه زيادة أحد البدلين المتجانسين من غير أن
يقابل هذه الزيادة عوض(١٢) .

ويقول الامام احمد بن تيمية : (حرم الربا لأنه متضمن للظلم فانه

(٨) انظر : أبو الأعلى المودودى . الربا لناشره مؤسسه الرسالة ،
بيروت ١٩٧٩م ص ٨٢ .

(٩) انظر : د . محمد شوقى الفنجري . نحو اقتصاد اسلامى .
لناشره شركة مكتبات عكاظ – جدة ، الطبعة الأولى ١٩٨١م ص ١٢٢
هامش ١ .

(١٠) انظر : د . محمد شوقى الفنجري . الاسلام والمشكلة
الاقتصادية ، لناشره مكتبة التجلو المصرية (بدون تاريخ) ص ٧١ .
(١١) يرى الكاتب أن الأجل قد يكون زيادة (ربا) عندما يكون هناك
قرض بلا فائدة ويقترون ببيع ضرورى تحايل (تبادل شبه مثليين) كأن
يسلم المدين الى دائنه كمية من القمح الجيد ، ويردها الدائن بعد أجل
بنفس الكمية ولكن من قمح رديء فيستفيد بذلك من الأجل مقترنا بفرق
الجودة – انظر : د . رفيق المصرى . مصرف التنمية الاسلامى . لناشره
مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٧٧م ص ٢٨٤ .

(١٢) انظر : د . عبد الرحمن الجزيرى . الفقه على المذاهب
الأربعة . الجزء الثانى لناشره المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة
السادسة (بدون تاريخ) ص ٢٤٥ .

أخذ فضل بلا مقابل (١٢) •

ويرى الدكتور محمد شوقي الفنجري أن (الريا شرعا هو الظلم والاستغلال وكل المال بالباطل والخبن الفاحش في المعاملات • وأن الريا اصطلاحا هو كل فضل لا يقابله عوض في مبادلة مال بمال من نفس جنسه • ويمثل في الفائدة التي هي الزيادة في أصل الدين دون مقابل سوى المدة التي يظل فيها الدين في ذمة المدين (١٤) •

ويقول الدكتور عيسى عبيده (١٠٠) ومن ثم يدخل في مدلول لفظة الريا كل اعتصار للضعيف واستغلال لمركز خاص ، أو ميزة احتكارية ، تؤدي إلى زيادة الضعيف ضعفا وزيادة القوى قوة (١٥) •

ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن الريا يتضمن الظلم والاستغلال، والكسب بدون جهد يبذل ، واعتصار للضعيف الذي يرغب على دفع مال يزيد عن المال الذي أخذه دون أن يقابل هذه الزيادة عوض ، سواء كانت زيادة على أصل الدين مقابل تمديد أجل الوفاء ، أو كانت عند تبادل شيئين من جنس واحد •

وسنزيد السالة وضوحا عند الكلام على أنواع الريا في المطلب التالي :

-
- (١٣) انظر : أحمد بن تيمية • مجموع الفتاوى • جميع وترتيب عبد الرحمن قاسم وابنه محمد ، المجلد العشرون ، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ مطابع الرياض ، ص ٢٤١ •
- (١٤) انظر : د • محمد شوقي الفنجري • نحو اقتصاد إسلامي • مرجع سابق ص ١٢١ ، ١٢٢ •
- (١٥) انظر : د • عيسى عبيده • وضع الريا في البناء الاقتصادي، لفاشره دار الاقتصاد • الطبعة الثانية ١٩٧٧م ص ١٠٣ •

المطلب الثاني

أنواع الربا

تمهيد :

إذا تتبعنا تقسيم الفقهاء المذاهب للربا فأننا سنجد أنهم متفقون على أن الربا يوجد في الزيون وفي البيوع ، وفي ذلك يقول ابن رشد الحفيد : (واتفق العلماء على أن الربا يوجد في شيئين ، في البيع ، وفيما تقرر في الذمة من بيع أو سلف أو غير ذلك) (١) .

والربا في البيع ينقسم الى قسمين نسيئة وتفاضل ، أما النسيئة فمتفق عليه وأما التفاضل فقد روي عن ابن عباس أنه انكر الربا في التفاضل . ومنقوم بتوضيح ذلك كله في المباحث الثلاثة الآتية :

المبحث الأول : ربا الدين .

المبحث الثاني : ربا البيوع .

المبحث الثالث : الخلاف في ربا الفضل .

المبحث الأول

ربا الدين

هذا النوع من الربا له عدة أسماء تدل عليه فهو يسمى :

ـ ربا الدين ، لأن نطاقه هو الدين .

(١) انظر : د . ابن رشد الحفيد ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، الجزء الثاني لناشره دار الفكر ومكتبة الخانجي ، طبع بالتصوير عن طبعة المرحوم أمين الخانجي المأخوذة عن النسخة المولوية (بدون تاريخ) ، ص ١٠٦ .

- ويسمى ربا النسبة ، من النسب وهو التأخير والتأجيل لأن الزيادة التي تنفع على أصل الدين تكون في نظير الأجل .

- ويسمى ربا الجاهلية ، لأن العرب كانوا يتعاملون به في الجاهلية ، قال الامام الرازي : (اعلم ان الربا قسمان : ربا النسبة وربا الفضل ، أما ربا النسبة فهو الأمر الذي كان مشهورا متعارفا في الجاهلية ، وذلك أنهم كانوا يدفعون المال على أن يأخذوا كل شهر قدرا معينا ، ويكون رأس المال باقيا ، ثم اذا حل الدين طالبوا المدينون برأس المال ، فان تعذر عليه الأداء زادوا في الحق والأجل ، فهذا هو الربا الذي كانوا في الجاهلية يتعاملون به (٢) .

- ويسمى أيضا ربا القرآن ، لأن تحريمه ورد في القرآن الكريم ، جاء في كتاب المجموع للنووي : (... ان التحريم الذي في القرآن انما تناول ما كان معهودا للجاهلية من ربا النساء وطلب الزيادة في المال بزيادة الأجل ، وكان أحدهم اذا حل أجل دينه ، ولم يوفه الغريم ، أضعف له المال وأضعف له الأجل ، ثم يفعل كذلك عند الأجل الآخر ، وهو معنى قوله تعالى : (لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة) (٣) .

- وقد سماه ابن القيم ربا الجلى فقال : (أما الجلى فربا النسبة وهو الذي كانوا يفعلونه في الجاهلية ، مثل أن يؤخر دينه ويزيده في المال ، وكلما أخره زاده في المال ، حتى يصير المائة ألقا مؤلفة ... وقال : سئل الامام أحمد عن الربا الذي لا يشك فيه ؟ فقال : هو أن يكون له دين فيقول له : اتقضى أم تربي ؟ فان لم يقضه زاده في المال وزاده هذا في الأجل (٤) .

من استعراض ما سبق نجد أن ربا الديون يتحقق اذا شرط الدائن

(٢) انظر : الفخر الرازي . التفسير الكبير ، الجزء السابع ، مرجع سابق ص ٨٥ .

(٣) انظر : محي الدين بن شرف النووي . المجموع شرح المذهب الجزء التاسع ، لناشره مكتبة الارشاد بجدة (بدون تاريخ) ، ص ٣٩٠ .
(٤) انظر : ابن قيم الجوزية ، اعلام الموقعين عن رب العالمين ، الجزء الثاني ، لناشره دار الكتب الحديثة - القاهرة ١٩٦٩ م ، ص ١٢٩ .

على مدينه أى زيادة على اصل الدين عند الوفاء ، سواء كان هذا الدين ناشئا عن قرض أو ثمنا لمبيع أو غير ذلك • وهذه الزيادة قد تكون مشروطة فى صلب العقد - أى عند ابتدائه - وقد تكون نظير تأجيل الدين مرة ثانية اذا عجز المدين عن الوفاء به فى موعده وطلب أجلا آخر للوفاء •

المبحث الثانى

رياء البيوع

وهذا النوع من الريا له عدة أسماء - أيضا - فهو :

- يسمى رياء البيوع ، لأن نطاقه البيع •

- ويسمى رياء الفضل - أى الزيادة - وهو يجرى فى الجنس الواحد عندما يباع الشيء بمثله متفاضلا ، كبيع الدينار بالدينارين ، أو الصاع من القمح بالصاعين •

ويسمى رياء السنة ، لأن السنة هى التى جاءت به • وانفردت فى بيانها وحرمة الرسول صلى الله عليه وسلم فى الحديث الذى رواه عبادة ابن الصامت ، أن رسول الله على الله عليه وسلم قال : (الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل ، سواء بسواء ، يدا بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد)(٥) •

وقال الجصاص : (ان العرب لم تكن تعرف أن بيع الذهب بالذهب نساء رياء وهو رياء فى الشرع)(٦) •

وذكر الامام الشاطبى ان الريا المحرم بنص القرآن هو رياء لجاهلية فقط ، وأن السنة ألحقت به رياء الفضل بالقياس عليه(٧) •

(٥) أخرجه مسلم •

- (٦) انظر : أحمد بن على الرازى الجصاص • أحكام القرآن • الجزء الأول ، لناشره دار الفكر - بيروت (بدون تاريخ) ، ص ٤٦٤ •
(٧) انظر : أبو اسحاق الشاطبى • الموافقات فى أصول الشريعة ، الجزء الرابع ، لناشره دار المعرفه - بيروت (بدون تاريخ) ، ص ٤١ •

• وقد سماه ابن القيم الرِّيا الخفى ، لأنه نريفة الى الريا الجلى
لقوله صلى الله عليه وسلم : (لا تبغوا الدرهم بالدرهمين ، فانى أخاف
عليكم الرماء) (٨) والرماء هو الريا (٩) •

وينقسم رياء البيوع الى نوعين هما :

١ - رياء الفضل : ويتحقق اذا بيع صنف من الاصناف المستة
المذكورة فى حديث عبادة السابى بجنسه متفاضلا ، كبيع درهم بدرهمين
أو صاع تمر بصاعين •

٢ - رياء النساء : ويتحقق اذا بيع أى من الأصناف الستة بجنسه
أو بغير جنسه مما يتحد معه فى العملة ، وجرى تأجيل القبض فى أحد
البدلين ، كبيع صاع قمح يدفع الآن ، بصاع صبح يدفع بعد شهر مثلا ،
أو كبيع دينار ذهب يدفع الآن ، بعشرة دراهم فضة تدفع بعد شهرين
مثلا •

قال ابن رشد الحفيد : (أما الريا فى البيع فان العلماء أجمعوا على
أنه صنفان ، نسيتة وتفاضل ، الا ما روى عن ابن عباس من إنكاره الريا
فى التفاضل ، لما رواه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لا رياء
الا فى النسيتة) (١٠) •

وقد ذكر كثير من العلماء أن ابن عباس رجع عن قوله ، وسنقوم فى
المبحث التالى باستجلاء حقيقة خلاف ابن عباس فى رياء الفضل •

(٨) أخرجه مالك ، وعبد الرزاق ، وابن جرير ، والبيهقى ، ونكره
ابن الاثير فى الطهارة •
(٩) انظر : ابن القيم • اعلام الموقعين • الجزء الثانى ، مرجع
سابق ، ص ١٢٠ •
(١٠) انظر : ابن رشد الحفيد ، بداية المجتهد ، الجزء الثانى ،
مرجع سابق ، ص ١٠٦ •

المبحث الثالث

الخلاص في ربا الفضل

قال ابن قدامة في المغني : (حكى عن ابن عباس ، وأسماعه بن زيد ، وزيد بن أرقم ، وابن الزبير ، أنهم قالوا : إنما الربا في النسيئة . لقوله عليه السلام (لا ربا الا في النسيئة) رواه البخاري ، والمشهور من ذلك قول ابن عباس . ثم انه رجع إلى قول الجماعة . روى ذلك الأثرم بإسناده . وقاله الترمذي ، وابن المنذر وغيرهم(١١)

وجاء في صحيح مسلم بشرح النووي أن ابن عباس رجع عن قوله ، وأن المسلمين قد أجمعوا على ترك العمل بظاهر الحديث السابق(١٢) .

وذكر الامام الرازي رجوع ابن عباس أيضا ، حيث جاء في التفسير الكبير (قال محمد بن سيرين : كنس في بيت ومعنا عكرمة ، فقال رجل : يا عكرمة ما تذكر ونحن في بيت فلان ومعنا ابن عباس فقال : إنما كنت استحللت الصريف برأبي . ثم بلغني انه صلى الله عليه وسلم حرمه ، فاشهدوا اني حرمته وبرت منه إلى الله)(١٣) .

وقد قام السبكي ببيان ما روى من آثار عن القائلين بإباحة ربا الفضل ، وما روى من رجوع من رجع عنه ، ثم ذكر كلام الفقهاء الذين قالوا بانقراض الخلاف وأن الأمة أجمعت على تحريم ربا الفضل ، وبين أن أربعة عشر صحابيا قالوا بتحريمه من بينهم الخلفاء الراشدون الأربعة وسعد وطلحة والزبير ، وكلهم من المشهود لهم بالجنة(١٤) .

(١١) انظر : ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٣ .

(١٢) انظر : صحيح مسلم بشرح النووي . الجزء الحادي عشر ، لناشره دار الفكر . بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٧٨م ص ٢٤ ، ٢٥ .

(١٣) انظر : الفخر الرازي ، التفسير الكبير ، الجزء السابع ، مرجع سابق ، ص ٨٥ ، ٨٦ .

(١٤) انظر : على عبد الكافي السبكي ، تكملة المجموع شرح المذهب . الجزء العاشر لناشره . ذكرى علي يوسف - القاهرة (بون تاريخ) ، ص ٢٢ وما بعدها .

ثم ذكر حوالى اثنتى عشرة رواية عن أصحاب ابن عباس يذكرون فيها رجوعه عن قوله ، وقال عن هذه الروايات بعد أن حققها بأنها صحيحة وحسنة(١٥) .

ونكتفى بذكر اثنتين من هذه الروايات - منعا للاطالة :

١ - (عن عبد الرحمن بن أبى نعم - يضم النون واسكن العين - أن أبا سعيد الخدرى لقي ابن عباس فشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : (الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلا بمثل) . فمن زاد فقد أربى) فقال ابن عباس - أتوب إلى الله مما كنت أفتى به ، ثم رجع . رواه الطبرانى بإسناد صحيح ، وعبد الرحمن بن أبى نعم تابعى ثقة متفق عليه ، معروف بالرواية عن أبى سعيد وابن عمر وغيرهما من الصحابة) .

٢ - (عن أبى الشعثاء قال : سمعت ابن عباس يقول : اللهم انى أتوب إليك من الصرف ، انما هذا من رأى . وهذا أبو سعيد الخدرى يرويه عن النبى صلى الله عليه وسلم . رواه الطبرانى ورجاله ثقات مشهورين)(١٦) .

مما سبق يتبين أن ابن عباس وغيره من الصحابة الذين انكروا الربا فى التفاضل انما انكروه بسبب انه لم يبلغهم النهى ، فلما بلغتهم الأحاديث التى تحرم ربا الفضل لم يرددوا فى الرجوع عن قولهم .

وبهذا تكون الأمة قد أجمعت على تحريم نوعى الربا فى الديون والبيع .

(١٥) انظر : المرجع السابق ص ٢٢ .

(١٦) انظر : المرجع السابق ، ص ٢٠ ، ٢١ .

المطلب الثالث

مفاسد الريا

تمهيد :

الريا يفضى الى مفاسد واضرار خطيرة تهدد الانسانية فى مختلف مجالات حياتها ، الاخلاقية ، الاجتماعية ، والاقتصادية ، ولهذا حرمه رب العالمين تحريما قاطعا وانذر المتعاملين فيه بالحرب ، كما سدد الرسول صلى الله عليه وسلم كل ذريعة قد توصل الى الريا ، وما ذلك الا لحكمة بالغة نعلقت بها مشيئة الله سبحانه وتعالى ، فهو لا يصرم على عباده شيئا الا وهو عالم بضرره عليهم . وان الحكمة من تحريم الريا تبدو واضحة جلية اذا ما تتبعنا المفاسد التى يفضى اليها التعامل به .

وسنقوم فى المباحث الثلاثة الآتية باستعراض هذه المفاسد لتتبين من خلالها الرحمة العظيمة التى ارادها الله بعباده عندما حرم عليهم الريا .

المبحث الاول : مفاسد الريا الاخلاقية .

المبحث الثانى : مفاسد الريا الاجتماعية .

المبحث الثالث : مفاسد الريا الاقتصادية .

المبحث الاول

مفاسد الريا الاخلاقية

لا تكتمل انسانية الانسان الا بالأخلاق ، فالشخص الذى لا خلق له لا يستحق أن يكون انسانا ، ولهذا فمن واجب الانسان أن يحافظ على أخلاقه ، وأن يدرك أنها كل ما يفسدها وفى سبيل تحقيق ذلك يتوجب عليه أن يضحى ببعض المنافع ، لأن المنفعة قد تتعارض أحيانا مع الأخلاق ، وهنا يجب عليه أن يضحى بالمنفعة فى سبيل الحفاظ على حسن أخلاقه .

ولا شك أنه سيكون الرابع فى النهاية ، وإن فاتته بعض النافع المتوهمه
فى المعالج .

فاذا نظرنا الى الربا من الناحية الأخلاقية فسنجد أنه يشكل خطرا
كثيرا على الأخلاق ، لأسباب عديدة منها :

أولا : الربا يقضى الى الأثرة والبخل :

يتميز الربايون بالأثرة والبخل وتحجر القلب ، لأنهم يستغلون حاجة
المحتاجين فيغرضون عليهم التنازلات الباهظة ، دون مراعاة لمخلاق
أو ضمير ، كل مهمهم جمع الأموال ، ولا عمل لهم سوى الانتظار ، ولا شك
أن فى ذلك ظلم واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، استغلالا أباه الأخلاق
الكريمة ، واللفظ السليمة ، وقواعد السلوك المستقيم (١) .

ثانيا : الربا يتنافى أخلاق الإسلام فى بذل المساعدة دون انتظار مكافئة :
يريد الإسلام أن تقوم علاقات أناس على أسس من المحبة والأخلاق
والإنسانية ، ولذلك نجد أن الإسلام يفضل القرض الحسن على الصدقة ،
ففى الحديث الشريف أن النبى صلى الله عليه وسلم رأى ليلة أسرى
به مكتوبا على باب الجنة : « الصدقة بعشرة أمثالها ، والقرض بثمانية
عشر ، فقلت لجبريل : ما بال القرض أفضل من الصدقة ؟ قال : لأن
السائل يسأل وعنده ، والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة (٢) » .

كما حث الإسلام على الاعارة بدون مقابل ، وتوعد فى سورة الماعون
أولئك الذين يمنعون الماعون (٣) بالويل . والمشاهد أن من يعير ماعونا
لمن يحتاج إليه، أو يقدم مساعدة أجنبية للغير، يستنكف عن المطالبة بتمريض أو

(١) انظر : د . محمد أبو شهبة ، نظرة الإسلام الى الربا المشكلة
وحلها ، مجمع البحوث الإسلامية ، الأزهر ، ١٩٧١م ، ص ٢٥ .

(٢) أخرجه ابن ماجه .

(٣) الماعون هو : ما ينتفع به ويستعان به مع بقاء عينه ورجوعه
لأصحابه ، مثل : الفأس والقدر والميزان والدلو .
- انظر : اسماعيل بن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، الجزء
الرابع ، لفاشره عيسى البابى الحلبي وشركاه - القاهرة (بدون تاريخ)،
ص ٥٥٥ .

أجرة لما قدم فلماذا يختلف الأمر حينما تكون المساعدة على وجه القرض ، مع أن المقصود في القرض كما في الاعارة هو استرداد الشيء نفسه ، أما بيعه أو بشيء مماثل له تماماً من جنسه (٤) ؟ انه لا اختلاف في الأمر سوى أن المرابي - لما جيل عليه من بخل وجشع - يستنكف عن تقديم القرض الحسن .

ثالثاً : المرابي طفيلي استغلالي نهائى للآخرين :

ومن أمثلة ذلك أن بعض المرابين يذهبون الى نوادى القمار ويجلسون بجانب المتقارمين ، ليمدوهم بالمال اللازم للاستمرار فى قمارهم ، مقابل فوائد باهظة يتقاضونها منهم ، وهم بذلك يعملون على تشجيع جريمة هي من أخبث خبائث هذا العصر (٥) .

أن نشاط المرابي يزداد ويتضاعف فى أوقات الأزمات ، وهو يريد استحكاً الضائقة واشتدادها ، كى يفرض شروطه ويملا خزائنه (٦) .

المبحث الثانى

مفاسد الربا الإجتماعية

أولاً : الربا يفرز طبقات متكاثرة ومتناحرة :

أن شيوع الربا فى مجتمع من المجتمعات يؤدى الى غرس بذور الحقد والكراهية بين أفرادها ، فالابتزاز الذى يمارسه المرابون الأغنياء يولك الحقد عند الفقراء ويرفعهم الى الانتقام عند أول فرصة تلوح (٧) .
فيقوم المجتمع على خصلتين من الشر : الابتزاز ، والحقد ومجتمع هكذا صورته تصبح الحياة فيه غفنة ، والعمل معطل ، والانتاج أقل (٨) .

-
- (٤) انظر : د - محمد عبد الله دراز ، دراسات اسلامية ، لنشره دار القلم - الكويت ، ١٩٨٠ ، ص ١٦٦ .
(٥) انظر : د - محمود محمد بابللى ، المال فى الاسلام ، لنشره دار الكتاب اللبنانى - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٥م ص ١٤٠ .
(٦) انظر : المرجع السابق ، ص ١٤٢ .
(٧) انظر : د - مصطفى الرافعى ، الاسلام ومشكلات العصر ، لنشره دار الكتاب اللبنانى بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٢م ص ١٩٩ .
(٨) انظر : د - الحسينى عبد المجيد هاشم - مقال بعنوان (ثلاثة

=

ثانيا : الربا داء سرطاني في جسم المجتمع الاسلامي :

ان الربا داء اذا اصاب المجتمع فانه ينتشر فيه انتشار السرطان في جسم الانسان ، وكما ان السرطان هو تكاثر غير طبيعي لخلايا الجسم ، فكذلك الربا هو تكاثر غير شرعي للمال ، وكما ان الجسم لا يشعر بأى ألم قى بداية المرض ، لأنها خلايا طبيعية في ظاهرها فكذلك الحال في المجتمع ، لا يشعر بأى خلل الا اذا استفحل المرض ، واستعصى الداء وقات الأوان(٩) .

ثالثا : الربا فيه اذلال للشعوب :

لقد اذل الاقتراض بالربا دولا ، ووقعها في نير الاستعمار ، وغير خفى ما اصاب مصر بسبب الديون التي اقترضها الخديوى اسماعيل ، حيث بقيت عبئا ثقيلا يروح تحته الشعب المصرى ما يقرب من قرن(١٠) .

وفي وقتنا الحاضر فان كثيرا من الدول استدانته لمواجهة ظروف صعبة مرت بها ، وقد أصبحت هذه الديون عبئا على تلك الدول حتى ان كثيرا منها عجز عن السداد . ففى أغسطس من عام ١٩٨٢م أعلنت المكسيك انها لن تستطيع دفع ديونها البالغة ٨٠ بليون دولار ، وبمدها أعلنت البرازيل عجزها عن سداد ديونها التي زادت عن ٨٧ بليون دولار ، وقد أعلن صندوق النقد الدولى ان هناك ٣٢ دولة متخلفة عن سداد ديونها منذ عام ١٩٨١م(١١) . ان صادرات كثير من هذه الدول لا تفى

اسباب تؤكد وجاهة التشريع الاسلامى فى تحريم الربا) ، منشور فى مجلة البنوك الاسلامية ، العدد السابع ، ذو القعدة ١٤٢٩هـ - اكتوبر ١٩٧٩ . ص ٥٣ .

(٩) انظر : د. محمد سلامة جبر ، احكام النقود فى الشريعة الاسلامية ، لناشره شركة الشعاع للنشر - الكويت ١٩٨١ ، ص ١٠٤ .
(١٠) انظر : د. محمد ابو شهبة ، نظرة الاسلام الى الربا ، مرجع سابق ، ص ٢٦ ، ٢٧ .

(١١) انظر : د. غفران سليمان الأشقر ، الربا ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

بدفع خدمة الدين • وأصبحت وكأنها مزرعة يعمل فيها الناس ل حساب
المرابين الدوليين (١٢) •

والمرابون الدوليون قد ضراوة من الفردين لأن محاولة القضاء
على فرد اقل تأثيرا في المجتمع من محاولة القضاء على امة
باسرها (١٢) •

المبحث الثالث

مفاسد الريا الاقتصادية

اولا : تركيز الثروة في يد عدد قليل من المرابين :

ان الريا يفضي الى استيلاء المرابين على ثروة المجتمع ، مما
يسبب الضعف في قوة شراء الجمهور ، والكساد في صناعة البلاد
وتجارتها بصفة متصلة ، حتى انه لا يدع أخيرا للأفراد الرأسماليين
انقسم مجالها الى تقلييب ثروتهم المدخرة في عمل مثمر (١٤) •

يقول (دكتور شاخنت) مدير بنك الرايخ الألماني سابقا : (انه بعملية
رياضية (غير متناهية) يتضح ان جميع المال في الارض صائر الى عدد
قليل جدا من المرابين ، ذلك ان الدائن المرابي يربح دائما في كل عملية ،
بينما المدين معرض للريح والخسارة ، ومن ثم فان المال كله في النهاية
لا يد - بالحساب الرياضي - أن يصير الى الذي يربح دائما ، وأن هذه
النظرية في طريقها الى التحقق الكامل ، فان معظم مال الأرض يمتلكه
الآن - ملكا حقيقيا - بضعة الوف ، اما جميع الملاك واصحاب المصانع
الذين يستجئون من البنوك ، والعمال وغيرهم ، فهم ليسوا سوى أجراء
يعملون لأصحاب المال ، ويجنى ثمرة كهم أولئك الأثافي (١٥) •

(١٢) انظر : • المرجع السابق ، ص ٢٢ ، ص ٢٤ •

(١٣) انظر : د • محمود محمد بابللي ، المال في الاسلام مرجع

سابق ، ص ١٤٢ •

(١٤) انظر : أبو الأعلى اللودوي ، أسس الاقتصاد بين الاسلام
والنظم للاماصرة ، ترجمة محمد عاصم البعدي ، لناشر دار السعودية
للنشر والتوزيع ١٩٧٨ م ، ص ١٣٥ •

(١٥) من معاصرة للدكتور شاخنت بدمشق عام ١٩٥٢ م ، نقل
عن : سيد قطب ، في ظلال القرآن للجزء الثالث ، لناشر دار الفشوق -
بيروت ، القاهرة ، الطبعة السادسة ١٩٧٨ م ، ص ٣٢١ •

ثانيا : الربا يمنع الناس عن الاشتغال بالكاسب ويعطل المواهب

الناشئة :

يقول الامام الرازى : (حرم الله الربا لأنه يمنع الناس عن الاشتغال بالكاسب ، وذلك لأن صاحب الدرهم اذا تمكن بواسطة عقد الربا من تحصيل الدرهم الزائد نقدا كان أو نسيئة ، خف عليه اكتساب وجهه المعيشة ، فلا يكاد يتحمل مشقة الكسب والتجارة والصناعات الشاقة . وذلك يفضى الى انقطاع منافع الخلق ، ومن المعلوم أن مصالح العالم لا تنتظم الا بالتجارة والحرف والصناعات والعمارات (١٦) .

ورأس المال عندما يجد السبيل ميسرة للربح المضمون بالقرض الربوى فانه لا يخوض غمار العمل والانتاج ، ولذلك فان الشباب المهني المتخصص فى الحرف والصناعات لن يجد المال الذى يمكن أن يعمل معه بالمشاركة ، وبالتالي يضطر هذا الشباب الى العمل فى الدوائر الحكومية مما يعطل مواهبهم الناشئة (١٧) .

ثالثا : الربا عيب على المستهلك :

ان منتجى السلع والخدمات عندما يقترضون بالفسائدة فانهم يضيفونها الى تكاليف الانتاج مما يؤدى الى رفع الأسعار ، وبالتالي فان المستهلك هو الذى يتحمل عيب الفائدة ، والحكومة عندما تقترض من بيوت المال لتقوم بالاسلحاحات والمشروعات العمرانية ، فانها تضطر الى زيادة الضرائب ، وبذلك يشترك كل فرد فى دفع الجزية للمرابين (١٨) .

رابعا : الربا يسبب الأزمات الاقتصادية :

لقد ثبت لدى الاقتصاديين ان الفائدة الربوية تلحق اضرارا جسيمة

(١٦) انظر : الفخر الرازى ، التفسير الكبير ، الجزء السابع ،

مرجع سابق ، ص ٨٧ .

(١٧) انظر : د* نور الدين عتر ، المعاملات المصرفية والربو :

وعلاجها فى الاسلام ، لناشره مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة

الثالثة ١٩٧٧م ص ٤٦ .

(١٨) انظر : سيد قطب ، فى ظلال القرآن ، الجزء الثالث ، مرجع

سابق ، ص ٣٢١ .

بالاقتصاد القسومي ، لأنها تلعب دوراً حيوياً في أحداث الأزمات الاقتصادية . فالبنوك في استغلالها للودائع المالية لديها إنما تخلق نقوداً مصطنعة هي ما يسمى بالائتمان التجاري ، وحينئذ يصبح العامل ليس بالذهب والفضة ولا بما يقوم مقامها من الأوراق النقدية ، بل يجري بالمشيكات التي تسحب على الودائع المصرفية ، وتقوم البنوك ببسط هذه العملة في الرخاء ، وقبضها في الأزمات (١٩) .

ففي أوقات الرخاء ترتفع الأسعار ، وتزداد الأرباح ، ويقترض رجال الأعمال كما يشاؤون ويسعون نطاق إنتاجهم ، وهذا يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة ، ومن ثم ترتفع تكاليف الإنتاج ، وهذا يؤثر على الأرباح فتصبح أقل مما كان متوقعا في غمرة الدراج . ونتيجة لتناقص الأرباح ، وارتفاع أسعار الفائدة ، فإن الدائنين يصابون بالقلق والتوتر ، ويبدأ الطلب على السيولة ، ويمتد بسرعة إلى رجال الأعمال ، الذين يتعرضون لضغط كسي يدفعوا ، فيضغطون على مدينهم لكي يوفوا بالتزاماتهم . وفي مثل هذا الموقف فإن الارتباك الذي تعاني منه قلة من المؤسسات البارزة سوف يطيح بالكيان غير المستقر والذي كان يبدو صرحاً مهيباً . وهكذا فإن الانتعاش والازدهار ينتهي إلى أزمة يعقبها الكساد (٢٠) .

تلك هي في تقدير الباحث أهم مضار الربا من الناحية الاقتصادية ، وقد بينا قبلها مضاره من الناحيتين الأخلاقية والاجتماعية . ومن ذلك يتبين أن الربا هو - كما بينه الدكتور عيسى عبيده - الزيادة التي يأكلها القوي دون مجبر ، وهو الاحتكار وانتهاز القرض واستغلالها ، وهو تجارة الموت - كما يسميه الكتاب الغربيون الآن - ومن أجله يشمل الرأسماليون الحرب في سبيل مضاعفة رأس المال ببيع السلاح ، وهو

(١٩) انظر : د. محمد عبيد المنعم خفاجي ، الاسلام ونظريته الاقتصادية ، مرجع سابق ص ١٢٨ ، ١٢٩ .
(٢٠) انظر : د. م. ١٠ منان الاقتصاد الاسلامي بين النظرية والتطبيق دراسة مقارنة ، أشرف على ترجمته الى العربية الدكتور منصور ابراهيم التركي ، لناشره الكتب المصري الحديث للطباعة والنشر - الاسكندرية ، (بدون تاريخ) ص ١٤٨ .

الكسب الفاحش ولو غي عقد يتشابه مع البيع ، وهو الامتياز الذي يؤدي الى استئثار شعب غني مقتدر بخيرات شعب فقير متخلف تقضى الانسانية بترشيده والتعاون معه ، وهو اكل مال يكسبه صاحبه بغير جهد أو بذل وإنما بمجرد الانتظار ، وباستغلال حاجة المحتاج ، أو باستغلال قدرص القحط والجوع اذا انتشرت الفاقة(٢١) .

لقد وضع الغرب أنظمة الريا لميتيسر له الحصول على موارد الشرق بأقل الاثمان أو بغير ثمن ، وكانت أنظمة العملات والفوائد ... السخ من أدوات هذه القرصنة العالمية . إذ أنها لم تستهدف تحقيق أي خير أو أية مصلحة ، بل جاءت شاهدة بالتطبيق العملي بأن حكمة التصريم المطلق للريا بأنواعه قد غابت عنا ، فما من أمر أو نهى جاءت به الشريعة الا وفيه مصلحة ظاهرة ، قست تدق على الفهم أحيانا ، ولكنها حقيقة لا محالة واقعة(٢٢) .

(٢١) انظر : د- عيسى عبيد ، وضع الريا في البناء الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٩٢ ، ٩٣ .
(٢٢) انظر : د- عيسى عبيد ، الريا ودوره في استغلال موارد الشعوب ، لناشره دار البحوث العلمية - الكويت ، الطبعة الاولى ١٩٦٩م ص ٢٩ .

خلاصة الفصل

بيننا في هذا الفصل معنى الريا لغة ، وشرعا ، ومنه تبين لنا ان الريا شرعا :

- ١ - **بمعناه المطلق** هو : الظلم ، والاستغلال ، والكسب بدون جهد يبذل ، واعتصار الضعيف الذي يرغم على دفع مال أكثر مما أخذ .
- ٢ - **وبمعناه المحدد** هو : كل زيادة مشروطة بدون عوض ، سواء كانت زيادة على أصل الدين مقابل تعدين أجل الوفاء ، أو كانت عند تبادل شيئين من جنس واحد .

وأوضحنا ان الريا ينقسم الى نوعين رئيسيين هما :

الأول : ريا البيوع ، ونطاقه هو الدين ويسمى ريا النسبة وربا الجاهلية وريا القرآن والريا الجلي وهو يتحقق اذا شرط الدائن على مدينه أى زيادة على أصل الدين عند الوفاء .

سواء كان هذا الدين ناشئا عن قرض أو ثمنا لمبيع أو غير ذلك ، وهذه الزيادة قد تكون مشروطة فى صلب العقد - أى عند البداية - وقد تكون نظير تأجيل الدين - مية ثانية - اذا عجز المدين عن الوفاء وطلب أجلا آخر .

الثاني : ريا البيوع : ونطاقه البيع ويسمى ريا الفضل وريا السنة والريا الخفى ، وينقسم هذا النوع الى قسمين هما :

- ١ - **رياء الفضل** : ويتحقق اذا بيع أى من الأصناف الستة - المنصوص عليها فى أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم - بجنسه متفاضلا .

- ٢ - **رياء النسيئة** : ويتحقق اذا بيع أى من الأصناف الستة بجنسه أو بغير جنسه مما يتحد معه فى العلة وجرى تأجيل قبض أحد البديلين .

وقد أجمعت الأمة على تحريم نوعى الريا فى الديون والبيوع وقد ثبت أن ابن عباس وغيره من الصحابة الذين أنكروا الريا فى التفاضل قد رجعوا عن قولهم بعد أن بلغتهم الأحاديث التى تحرم ربا الفضل .

ثم بينا بعد ذلك أن الريا بكل صورته وأشكاله ينطوى على أضرار ومفاسد خطيرة تهدد الإنسانية فى مختلف مجالات حياتها ، الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية ، وأنه لا نجاة للإنسانية من هذه الأخطار إلا بسلوك طريق الإسلام الذى يحارب الريا ويسد كل ذريعة قد توصل إليه .

الفصل الثاني

ادلة تحريم الربا

تمهيد :

لقد تضاعفت الأدلة في كل من الكتاب والسنة على تحريم الربا تحريما قاطعا . وقبل أن نستعرض أدلة التحريم هذه فإننا نود أن نهمد لذلك بلمحة سريعة عن وضع الربا في التشريعات السابقة على الاسلام ، لنعرف بعد ذلك عما اذا كانت الشريعة الاسلامية هي أول من حرم التعامل بالربا أم انه كان محرما في الشرائع السابقة .

الواقع أن الربا كان ميفضا الى النفوس منذ قديم الزمن ، فنجد أن معظم فلاسفة الاغريق ، ومنهم افلاطون وأرسطو كانوا معادين للقرض بدائنة ، حتى أن افلاطون أراد أن يبيع للمقترض أن يرفض لا دفع الفائدة فقط بل رأس المال نفسه . أما أرسطو فيقول : (... فلنا الحق انن في أن نيفض القرض بفائدة وننفر منه ، لأن الفائدة تجعل النقد نفسه منتجا وبالتالي يتحول عن غرضه الاساسي الذي هو تسهيل المبادلات) (١) .

وفي الامبراطورية الرومانية كان الربا متقشيا وترتب عليه اثار سيئة من بينها : أن المدين اذا عجز عن وقاء دينه يصبح عبدا وملكا للدائن ، واذا وقع الشخص في حالة الرق فإن القانون الروماني يزيل عنه صفة الرعية الرومانية والصفة العائلية وبذلك تزول شخصية الانسان قبل وفاته ، وتعرف هذه الحالة باسم الموت المدني (٢) .

(١) انظر : د . رفيق المصري - مصرف التنمية الاسلامي ، مرجع سابق ، ص ٨٢ ، ٨٤ .
(٢) انظر : د . صوفى حسن أبو طالب - تطبيق الشريعة الاسلامية في البلاد العربية لنفاشره دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٧ م ، ص ١٤١ .

وقد أدت هذه العادات السيئة الى قيام اضطرابات وحروب داخلية
مما ألجأ الدولة الى الحد من معول الفائدة (٣) *

أما عند اليهود فالربا محظور ديانة ، ولكن يختلف اليهود في
حظره قضاء ، ويذهب بعض فقهاءهم الى انه لا يجوز للمدين أن يطالب
لدى المحاكم باسترداد الربا الذي أخذه الدائن ، وكثير منهم يفرق بين
الربا الذي نص عليه الكتاب المقدس أو ما يسمى ربا الناموس وبين ربا
الاحبار ، وهو الربا الذي حرمه الاحبار ، فلا يجيزون المطالبة
باسترداد ربا الاحبار ، ويجيزونها اذا كان ما أخذه الدائن من ربا
الناموس (٤) *

ثم ان اليهود حرموا الربا بين أبناء جلدتهم وأباحوا لأنفسهم
أخذه من غيرهم ، نقد جاء في العهد القديم (التوراة) في سفر تثنية
الاشتراخ ، الاصحاح الثالث والعشرون الفقرتان ١٩ ، ٢٠ ما نصه :
(لا تقرض أخاك بربا ، الاجنبى تقرض بربا ، ولكن لأخيك لا تقرض بربا .
لكي ييسارك الرب الهك في كل ما تمتد اليه يدك في الأرض التي أنت
داخل اليها لتمتلكها) *

وقد ذكر علماء المسلمين الى أن يد التحريف قد وصلت الى العهد
القديم فجعلت منهم كلمة (أخوك) السالفة خاصا باليهودى (٥) *

والواقع انها مطلقة تشمل اليهودى وغير اليهودى * فقد أورد
السيد رشيد رضا مجموعة من أقوال انبياء اليهود وفيها أطلقوا ثم الربا
والنهى عنه إطلاقا فلم يقيدوه يشعب اسرائيل (٦) *

(٣) انظر : د . رفيق المصرى * مصرف التنمية الاسلامى ، مرجع
سابق ، ص ٨٨ *

(٤) انظر : د . حسين توفيق رضا ، الربا في شريعة الاسلام تنوعه
واختلافه عن ربا اليهود لناشره مكتبة دار التراث - القاهرة (بدون
تاريخ) ص ٣٠ ، ٣١ *

(٥) انظر : د . يوسف القرضاوى ، الحلال والحرام في الاسلام ،
لناشره مكتبة وهبة - القاهرة ، الطبعة الحادية عشرة ١٩٧٧م ، ص ٢١٦ .
(٦) انظر : محمد رشيد رضا ، تفسير المنار ، الجزء السادس ،
لناشره الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٣م ، ص ٥١ ، ٥٢ *

وقد كشف القرآن الكريم زيف اليهود وانحرافهم عن الحق ، وبين أنهم نهوا عن الربا نهياً مطلقاً وعاماً فقال تعالى : (نهيكم عن الربا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم ، ويصدهم عن سبيل الله كثيراً ، وأخذهم الربا وقت نهوا عنه ، وأكلهم أموال الناس بالباطل وأعتدنا للكافرين منهم عذاباً أليماً) (٧) .

أما في النصرانية فقد حدث السيد المسيح اتباعه على إعطاء المحتاجين وأن لا يعرضوا عن يطلب منهم الاقتراض ، وإن يقدموا لهم بدون فائدة . فقد ورد في إنجيل لوقا ، الأصحاح السادس ، الفقرتان ٢٤ ، ٢٥ ما نصه : (إذا أقرضتم لمن تنتظرون منهم المكافأة فأى فضل يعرف لكم ؟ ولكن اذعلوا أنذيرات وأترضوا غير منتظرين عائداتها وإن كن يكون ثوابكم جزيلاً) .

ولقد أجمع رجال الكنيسة ورؤساؤها كما اتت مجامعها على أن هذا التعليم الصادر عن السيد المسيح - عليه السلام - يعد تحريماً قاطعاً للتعامل بالربا (٨) .

واستمر التحريم سائداً حتى منتصف القرن السادس عشر حيث بدأت تظهر اعتراضات على تحريم الفائدة ، وكان كالفين المصلح الفرنسي (١٥٠٩ - ١٥٦٤) أول رجل دين يتصدى للتحريم الكنسي للربا (٩) .

ثم بدأ رؤساء الدين والملوك في التحال من تحريم الربا إلى أن وجهت الضربة القاضية لنظرية التحريم على يد الثورة الفرنسية التي جعلت الربا مبدأ رسمياً (١٠) .

مما سبق يتضح أن الاسلام لم يكن أول من حرم الربا ، اذ انه كان محرماً في التوراة والانجيل .

(٧) انظر : سورة النساء الآيتان رقم ١٦٠ ، ١٦١ .

(٨) انظر : د. محمد عبد الله دراز . دراسات اسلامية مرجع سابق ، ص ١٥١ .

(٩) انظر : د. رفيق المصري ، مصرف التنمية الاسلامي ، مرجع سابق ص ١٠٥ ، ص ١١٢ .

(١٠) انظر : د. محمد عبد الله دراز . دراسات اسلامية ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

كما أن معظم فلاسفة الاغريق وعلى رأسهم المعلم الأول أرسطو كانوا يحرمون الربا . ومنتقل فيما يلى الى دراسة أدلة تحريم الربا فى الكتاب والسنة وأثار هذا التحريم على بعض المعاملات وذلك فى المطالب الثلاثة الآتية :

- المطلب الأول : تحريم الربا فى القرآن .
- المطلب الثانى : تحريم الربا فى السنة .
- المطلب الثالث : أثار التحريم على بعض المعاملات .

المطلب الأول

تصميم الربا في القرآن الكريم

تمهيد :

وردت في القرآن الكريم ثمان آيات تتحدث عن الربا وهي :

- على حسب ترتيب نزولها - آية واحدة في سورة الروم ،
وآية في سورة النساء ، وآية ثالثة في سورة آل عمران ، ثم خمس
آيات في سورة البقرة .

وهذه الآيات برغم أنها نزلت في فقرات متباعدة ، إلا أنها تبدو
متدرجة في التحريم ، فهي تنتقل من التعريض والتلويح إلى النهي
الصريح ، بل إلى التشديد في التحريم إلى حد يبلغ الإيذان بالحرب من
الله ورسوله .

ويرى المرحوم الدكتور محمد عبد الله دراز أن المنهج التدريجي
الذي سلكه القرآن في مسألة الربا ينطبق تماما على مسلكه في شأن
الزمر ، لا في عدد مراحلها فحسب بل حتى في أماكن نزول الوحي ،
وفي الطابع الذي تتسم به كل مرحلة منها ، حيث تناول القرآن مسألة
الربا في أربعة مواضع كما هو الشأن في الزمر تماما وفي كليهما كان
الموضع الأول وحيا مكيا والثلاثة الباقية مدنية (١) .

وستقوم فيما يلي باستعراض مراحل التحريم كما وردت في القرآن
الكريم ، وذلك على النحو التالي :

المبحث الأول : التعريض والتلويح بالتحريم .

المبحث الثاني : تحريم الأضاعاف المضاعفة من الربا .

المبحث الثالث : التحريم القاطع للربا .

(١) انظر : المرجع السابق ، ص ١٥٦ .

المبحث الأول التعريض والتلويع بالتحريم

لقد ورد التعريض والتلويع بتحريم الربا في موضعين من القرآن :

الموضع الأول : في سورة الروم - وهي مكية - وردت فيها آية واحدة تعتبر الأولى التي تعرضت للربا ، حيث يقول الله تعالى :
(وما آتيتم من ربا ليريؤ في أموال الناس فلا يريؤ عند الله ، وما آتيتم من زكاة تريتون وجه الله فأولئك هم المضعفون) (٢) .

فبين الله سبحانه وتعالى في هذه الآية الفرق الكبير بين الربا الذي لا بركة فيه ولا نماء ولا يزيد عند الله وبين الزكاة التي فيها البركة والنماء ويضاعف الله الثواب عليها في الآخرة . فالزكاة لها ثواب مضاعف وأما الربا فلا ثواب عليه ، كما لم يرد بشأنه عقاب في هذه الآية ، ولكنها اشتملت على لفظة تضع من شأن الربا تدركها النفوس المزمنة فتدفعها للابتعاد عنه .

الموضع الثاني : في سورة النساء وهي مدنية وردت فيها آية تتحدث عن الربا ، كانت هي أول آيات الوحي المدني في مسألة الربا ، فيقول الله تعالى : (فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم ويصديهم عن سبيل الله كثيرا ، وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكنهم أموال الناس بالباطل واعتدنا للكافرين منهم عذابا اليما) (٣) فالآية الثانية تتحدث عن اليهود وتبين أن الربا كان محرما عليهم ومع ذلك تعاملوا به متعمدين بذلك حرد الله فعاقبهم عليه في الدنيا وتوعدهم بعذاب اليم في الآخرة :

ونلاحظ هنا التدرج في قوة اللفظ المختار للتعبير (وأخذهم) بدلا من (آتيتم) في الآية السابقة من سورة الروم ، ولسكن حتى الآن لم يرد نص صريح بالتحريم على المسلمين ، بل تلويع وتعريض ولكن من شأن هذا الأسلوب أن يدع المسلمين في موقف ترقب وانتظار لنهي يوجه

(٢) سورة الروم ، الآية رقم ٣٩ .

(٣) سورة النساء الآيتان رقم ١٦٠ ، ١٦١ .

اليهم مباشرة في هذا الشأن ، حيث تكون النفوس قد استشرقت وورد
نهي صريح (٤) .

المبحث الثاني

تحريم الأضغاف المضاعفة من الريا

قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الريا أضغافا
مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون) (٥) .

في هذه الآية الكريمة من سورة آل عمران المدنية ، يوجه الله
سبحانه وتعالى أول خطاب للمؤمنين بتحريم الريا . ونلاحظ فيها التدرج
في شدة اللفظ المختار للتعبير ، حيث بلغ مدى بعيدا باستعمال كلمة
(تأكلوا) ، فالأكل كان يعد عند العرب من أقبح الملائد ويقتسمون بالاكثار
منه ، ويعتبرون الثقل منه قضيلة ، ولهذا فإن ذكره يجعل النفس تنف
منه بمقتضى طبعها المألوف (٦) .

ويرى بعض الباحثين أن النهي الوارد في هذه الآية لم يكن إلا نهيا
جزئيا عن الريا الفاحش الذي يتزايد حتى يصير أضغافا مضاعفة ، وأنه
لم يكن إلا خطوة انتقالية في التشريع (٧) .

بينما يرى البعض الآخر أن هذه الآية هي نهاية التدرج في تحريم
الريّا ، على أساس أن الحكم الاستفادة منها هو التحريم الكامل للريّا
بحسب ما كان يصورقه المخاطبون ويفهمونه من الكلمة بكل ما كان
متعارفا عليه من أشكال الريّا وصوره . وعلى ذلك فإن الدكتور مسلمي
حمود يقول : (نحن نخالف الدكتور المرحوم دراز فيما ذهب إليه بقوله

(٤) انظر : د . محمد عبد الله دراز ، دراسات اسلامية مرجع
سابق ص ١٥٧ .

(٥) سورة آل عمران ، الآية رقم ١٣٠ .

(٦) انظر : د . محمد أبو شهبه ، نظرة الاسلام الى الريّا ، مرجع
سابق ص ٥٠ ، ٥١ .

(٧) انظر : د . محمد عبد الله دراز ، دراسات اسلامية ، مرجع
سابق ص ١٥٧ ، ١٥٨ .

ان انتهى فى هذه الآية لم يكن الا نهيا جزئيا عن الربا الفاحش (٨) .

والحقيقة ان الدكتور دراز عندما قال بأن التحريم فى الآية هو
تحريم جزئى ينصب على الربا الفاحش ، لم يقصد بذلك أن الربا غير
الفاحش مسموح به . وفى ذلك يقول : (لا دليل فى الآية على ان كلمة
الاضعاف شرط لابد منه فى التحريم ، اذ من الجائز أن يكون تلك عناية
بدم نوع من الربا الفاحش الذى يبلغ مبلغا فاضحا من الشذوذ عن
المعاملات الانسانية من غير قصد الى تسويغ الاحوال المسكوت عنها
التي تقل عنه في الشذوذ) (٩) .

غير أن هناك اتجاها آخر يرى بأن الآية السابقة تقيد الربا المصرم
بكونه اضعافا مضاعفة ، اما الربا القليل الذى لا يماثل الدين قدرا
فليس محظورا بالقرآن . وعلى رأس اصحاب هذا الاتجاه ، الشيخ عبيد
المعز جويش ، ويتلخص رأيه فيما يلى :

١ - ان الربا الذى كان معروفا فى الجاهلية انما هو ربا النسبة
المضاعف .

٢ - ان الربا الذى ليس فيه مضاعفة لم يؤخذ تحريمه من
الكتاب الكريم بل من القاعدة الأصولية باعطاء القليل حكم الكثير سدا
للدريعة .

٣ - ثم انتهى الى القول : (ان اماننا امرين : الاول : ان نتابع
جماعة المسلمين الكثرين فى تحريم الربا القليل احتياطا وتحسرا ،
والمخرج اذن من هذه الشدة ان نلجئ للمضاربة المتفق على ربحها .
الثاني : ان نقتصر على تحريم ما حرم الله فى كتابه من ربا النسبة
المضاعف فنخالف الجمهور بحكم العقل أو الضرورة ، ونتجاوز عما قل
من الفائدة التي لا تماثل الدين قدرا ، ولا تؤدي الى غبن المدين غنا

(٨) انظر : د . سامى حسن حمود ، تطوير الأعمال المصرفية ،
مرجع سابق ، ص ١٥٢ ، ١٥٣ .
(٩) انظر : د . محمد عبد الله دراز ، دراسات اسلامية ، مرجع
سابق ، ص ١٥٨ .

فاحشاً كما فعلت الحكومتان الإسلاميتان العثمانية والفارسية(١٠) .

أما الرد على هذا الاتجاه فيتلخص فيما يلي :

إن القول بأن الربا الذي ليس فيه مضاعفة لم يؤخذ تحريمه من الكتاب الكريم هو قول مردود بما ورد في القرآن الكريم ، في قوله تعالى :
(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ،
فإن لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فليسكن رؤوس
أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون)(١١) .

فبين الله سبحانه وتعالى أن القوة من الربا تقتضي استرداد رأس
المال فقط ، وبذلك فإن أي زيادة على رأس المال سواء كانت كثيرة أو
قليلة هي ربا ، ولا تكون توبة الشخص صحيحة حتى يدع هذا الربا
ويسترد رأس المال فقط .

أما قوله تعالى : (أضعافاً مضاعفة) - في سورة آل عمران - ذلك.
اتفق المفسرون على أنها وصف للحال التي كانوا عليها في تعاملهم
بالربا أيام الجاهلية ، وليست لتقييد النهي .

ونورد فيما يلي طرفاً من أقوال العلماء القدامى والمحدثين حول
هذه المسألة .

(١٠) انظر تفاصيل رأي الشيخ عبد العزيز جاويز في كتابي :
- د. غريب الجمال ، المصارف والأعمال المصرفية في الشريعة
الإسلامية والقانون ، لتأشيره دار الشروق ومؤسسة الرسالة - بيروت
(بدون تاريخ) ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .
- د. سامي حسن حمود ، تطوير الأعمال المصرفية ، مرجع سابق ،
ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

وقد أعلن الشيخ جاويز رأيه في محاضرة ألقاها بكلية دار
العلوم ، ضمن سلسلة محاضرات نظمها نادي الكلية لكبار الخريجين
في شهر أبريل (نيسان) عام ١٩٠٨م .
وقد نشرت هذه المحاضرة في جريدة اللواء على عدة أجزاء ، في
الأعداد المؤرخة في (١٦ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٦) من شهر أبريل عام
١٩٠٨م . وكذلك الأعداد المؤرخة في (٣ ، ٤) مايو (أيار) من نفس
العام .

(١١) سورة البقرة ، الآيتان رقم ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

قال الامام القرطبي : (ان كلمة مضاعفة) اشارة الى تكرار التضعيف عاما بعد عام ، كما كانوا يصنعون ، فدللت هذه العبارة المؤكدة على شناعة فعلهم وقبحه (١٢) •

وقال الشوكاني : • وقوله (أضعافا مضاعفة) ليس لتقيد النهي ، لما هو معلوم من تحريم الربا على كل حال ، ولكنه جرى به باعتبار ما كانوا عليه من العادة التي يعتدونها في الربا ، فانهم كانوا يربون الى اجل عاذا حل الأجل زادوا في المال مقدارا يتراضون عليه ، ثم يزيدون في اجل البين ، فكانوا يفعلون ذلك مرة بعد مرة حتى يأخذ الربى أضعاف دينه الذي كان له في الابتداء • وأضعافا حال ومضاعفة نعت له ، وفيه اشارة الى تكرار التضعيف عاما بعد عام ، والمبالغة في هذه العبارة فتكون تأكيداً للتوبيخ (١٢) •

اما الشيخ محمود شلتوت فيقول : (ان الله سبحانه وتعالى اتى بقوله (أضعافا مضاعفة) توبيخا لهم على ما كانوا يفعلون ، وإيذارا لتعليم السيئ ، وتشديدا به ، وقد جاء مثيل هذا الأسلوب في قوله تعالى : (ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا لتبتغوا عرض الحياة الدنيا) (١٦) فليس الغرض ان يحصر عليهم اكراه الفتيات على البغاء في حالة ارايتهن التحصن ، وأن يبيحه لهم اذا لم يردن التحصن ، ولكنه يشنع ما يفعلونه ويشهر به ، ويقول لهم لقد بلغ بكم الأمر انكم تكرهون فتياتكم على البغاء وهن يردن التحصن • وهذا انطع ما يصل اليه مولى مع مولاته ، فكذلك الأمر في آية الربا ، يقول الله تعالى لهم: لقد بلغ بكم الأمر في استحلال اكل الربا انكم تتكلمونه أضعافا مضاعفة

-
- (١٢) انظر : أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، الجامع 'حكام القرآن' ، الجزء الرابع ، لمناشره دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٦٧م ، ص ٢٠٢ •
- (١٣) انظر : محمد بن علي الشوكاني ، فتح القدير الجامع بين فني الواية والاداية في علم التفسير ، الجزء الأول ، لمناشره دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت (بدون تاريخ) ص ٢٨٠ ، ٢٨١ •
- (١٤) سورة النور ، الآية رقم ٣٣ •

فلا تفعلوا ذلك) (١٥) •

كما انه من المقرر في أصول الفقه ان القيد الوارد بالنص اذا جاء لمعنى زائد ، كبيان الواقع ، أو الاشارة الى حكمة التشريع بالتبريغ والزجر أو التشنيع على الفعل ، كان ذلك القيد ملغى لهذا المعنى الزائد . ولذلك فان تقييد تحريم اكل الربا بكونه اضعاافا مضاعفة ليس نهيا عن اكل الربا في حالة المضاعفة خاصة فيدل على اباحته في غيرها ، وانما هو نهى عن الربا الذى كان قاشيا بينهم ، وكانوا يتعاملون به ، أى أغلب احوالهم (١٦) •

مما سبق يتضح ان التحريم يشمل الربا المضاعف وغير المضاعف ، وان لفظ (اضعاافا مضاعفة) انما هو - كما يقول المرحوم سيد قطب - وصف لواقع وليس شرطا يتعلق به الحكم . فليس لأحد بعد هذا ان يتواري خلف النص ليقول بأن الربا المحرم هو الاضعااف المضاعفة ، أما الأربعة فى المائة والسبعة والتسعة فليست اضعاافا مضاعفة داخلة فى نطاق التحريم (١٧) •

والآيات الواردة فى سورة البقرة تحسم كل جدل وتقطع دابر أى شك قد يظهر ، لأنها صريحة فى تحريم الربا. قليلا كان أم كثيرا •

المبحث الثالث

التحريم القاطع للربا

قال الله تعالى فى سورة البقرة - وهى مكية - : (الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقسوم الذى يتغبطه الشيطان من المس ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار

- (١٥) انظر الشيخ محمود شلتوت ، تفسير القرآن الكريم ، الأجزاء العشرة الأولى ، لناشره دار الشروق - بيروت والقاهرة وجدة ، الطبعة السادسة ١٩٧٤م ص ١٥٠ ، ١٥١ •
- (١٦) انظر : الدكتور حسن عبد الله الأمين ، الفوائد المصرفية والربا ، من مطبوعات الاتحاد الدولى للبئرك الإسلامية (بدون تاريخ) ، ص ٣٨ •
- (١٧) انظر : سيد قطب ، تفسير آيات الربا ، لناشره دار الشروق - بيروت والقاهرة (بدون تاريخ) ، ص ٤٩ •

هم فيها خالدون ، يمحى الله الريا ويربى الصدقات واللسه لايمحى كل
كفسار اثمهم ، ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات واقاموا الصلاة وآتوا
الزكاة لهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، يا ايها
الذين آمنوا اتقوا الله وذكروا ما بقى من الريا ان كتتم مؤمنين ، فان لم
تفعلا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وان تيتم فلكم رؤوس أموالكم
لا تظلمون ولا تظلمون ، وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وان تصدقوا
خير لكم ان كتتم تعلمون (١٨) •

نلاحظ فى هذه الآيات الكريمة انها بدأت بقوله تعالى : (الذين
ياكلون) - وقد ذكرنا شدة هذه الكلمة على العرب - وانها بلغت أقصى
مراحل الشدة فى التعبير عن التحريم ، لأنها جاءت مصحوبة بالتهديد
والوعيد الذى يصل الى حد الايذان بالحرب من الله ورسوله ، ولو تنبهنا
تدرج الشدة فى اللفظ فى جميع الآيات التى تناولت الريا لوجدنا انه
ابتدا فى سورة الروم بلفظ (أتيتم) ثم (أخذهم) ثم (تأكلوا) وانتهى فى
سورة البقرة بلفظ ياكلون مصحوبا بالتهديد والوعيد والانذار بالحرب ،
فلا شك ان اللفظ القرآنى فى هذه الآيات قد وصل القمة فى التعبير الشامل.
والزجر القوي الرادع للرياء •

وقد صور الله سبحانه وتعالى حال المرائيين ابلغ تصوير عندما
قال : (الذين ياكلون الريا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان
من المس) •

فقد قيل ان المقصود من الآية هو قيامهم من قبورهم يوم القيامة ،
حيث يقومون كالمصروعين ، تلك سيماهم يعرفون بها عند اهل الموقف (١٩) •
وقيل انها تحتمل تشبيه القائم يحرص وجشع الى تجارة الدنيا ،
بقيام المجنون ، لان الطمع والرغبة تستقره حتى تضطرب أعضاؤه (٢٠) •

(١٨) سورة البقرة الآيات رقم (٢٧٥ - ٢٨٠) •
(١٩) انظر : محمود بن عمر الزمخشري • الكشف عن حقائق
التنزيل وعيون الآقاويل من وجوه التنزيل ، الجزء الأول ، لناشره شركة
مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأخيرة
١٩٧٢م ، ص ٢٩٩ •
(٢٠) انظر : القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، الجزء الثالث ،
مرجع سابق ، ص ٣٥٤ •

والواقع أن كلا القولين ينطلق على المرابين ويصور حالهم في الدنيا والآخرة ، مصداقا لقوله تعالى : (ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلا)(٢١) . وأن حال المرابين في عالمنا اليوم لأصدق برهان على ما صفتهم به الآيات ، حيث يعتريهم التخبط والاضطراب اثر أى تغير يطرأ على سعر الخضم أو الذهب أو الدولار .

وبهذه الآيات الواردة في سورة البقرة انتهت آخر حلقة من حلقات التحريم ، كما اختتم بها التشريع القرآنى كله ، فقد أخرج البخارى عن ابن عباس أن آخر آية نزلت هي آية الربا ، وأخرج البيهقى عن عمر مثله ، قال في الاتقان والمراد بها (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا)(٢٢) .

بهذا نكون قد بينا أدلة التحريم في القرآن الكريم ، وهي الأدلة التى حرمت ربا الجاهليسة ، الذى يسمى ربا الديون أو ربا النسئة . أما ربا الفضل فهو الذى تكررت السنة ببيانه وتحريمه ، وميدانه هو البيع وليس الدين ، ولذلك يسمى ربا البيوع ، وسنتناول فى المطلب التالى أدلة التحريم فى السنة المطهرة .

(٢١) سورة الاسراء الآية رقم ٧٢ .

(٢٢) انظر : محمد رشيد رضا ، تفسير المنار ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٨٨ .

المطلب الثاني

تصريح الربا في السنة

تمهيد :

السنة والحديث اسمان مترادفان ، يوضح أحدهما مكان الآخر . ومعناها الاصطلاحي ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة (١) .

والسنة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع بعد القرآن الكريم، لقوله صلى الله عليه وسلم : (أنى قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً ، كتاب الله وسنة نبيه) (٢) .

ودور السنة بالنسبة للقرآن - كما قال ابن القيم - على ثلاثة أوجه : (أحدها أن تكون موافقة له من كل وجه ، فيكون ترادف القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتضامنها . والثاني أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن وتفسيراً له ، والثالث أن تكون موجهة لحكم سكت القرآن عن إيجابه ، أو محذرة لما سكت عن تحريمه . ولا تخرج عن هذه الأقسام فلا تعارض القرآن بوجه ما) (٣) .

وفي هذا المطلب سنذكر طرفاً من الأحاديث التي تناولت الربا بشكل مطلق ، وهي من النوع المؤكد لما جاء في القرآن الكريم من تحريم للربا . ونذكر بعدها الأحاديث التي وردت بتحريم ربا الفضل في البيوع

(١) انظر : د. صبحي الصالح ، علوم الحديث ومصطلحه ، لناشره دار العلم للخالين - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٦٥م ، ص ٣ .
(٢) من خطبة الرسول صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع أخرجها الحاكم عن ابن عباس ، وله طريق آخر عن أبي هريرة .
- انظر : الحاكم النيسابوري . المستدرک على الصحيحين ، الجزء الأول ، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب ، (بدون تاريخ) ص ٩٣ .
(٣) انظر : ابن القيم ، أعلام الموقعين ، الجزء الثاني مرجع سابق ، ص ٣١٤ .

والمعاملات ، وهو ما تفردت السنة النبوية فيه بالتحريم ثم نبين بعد ذلك القواعد والأحكام التي استنبطها العلماء من أحاديث التحريم • وسنبين ذلك كله فى المباحث الثلاثة الآتية :

المبحث الأول : أحاديث تحريم الربا بشكل مطلق .

المبحث الثانى : أحاديث تحريم الربا فى البيوع •

المبحث الثالث : قواعد مستنبطة من أحاديث التحريم -

المبحث الأول

أحاديث تحريم الربا بشكل مطلق

وردت فى كتب الحديث روايات صحيحة كثيرة عن النبى صلى الله عليه وسلم ، كلها تؤكد على انتحريم الربا وهـول التعامل به ، وتصور بشكل مخيف حالة أكله ، منها : - عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا ومركله وكاتبه وشاهديه ، وقال : (هم سواء) (٤) •

وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (اجتنبوا السبع الموبقات ، فإلوا : وما هن يا رسول الله ؟ قال : أشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التى حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولى يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات) (٥) •

- وعن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أتيت نيلة أسرى بى على قوم بطونهم كالبيوت فيها الحيات ترى من خارج

(٤) أخرجه مسلم • وفى رواية الترمذى وأبو داود : لعن أكل الربا ومركله وشاهديه وكاتبه • قال الترمذى : حسن صحيح • وأخرجه ابن ماجه •

انظر • ابن الأثير الجزرى • جامع الأصول فى أحاديث الرسول الجزء الأول لناشره ، مكتبة الحلوانى ، ومطبعة المسلاح ، ومكتبة دار البيان ١٩٦٩م ص ٥٤٢ •

(٥) أخرجه البخارى ومسلم •

بطونهم ، فقلت : من هؤلاء يا جبريل ؟ قال : هؤلاء أكلة الربا(٦) .
فهذه الأحاديث وسواها كثير تنيد ما أفاده القرآن الكريم من تحريم
الربا قليلة وكثيرة ، وبيئت أن أمر الربا عند الله عظيم جدا ، وأن الرسول
عليه الصلاة والسلام قد استعمل عبارات شديدة في التحريم توافق قوله
تعالى (فإن لم تفعلوا فأنزلنا بحرب من الله ورسوله) .

المبحث الثاني

أحاديث تحريم الربا في البيوع

سبق أن ذكرنا أن ربا البيوع لم يكن معروفا عند العرب في
الجاهلية ، فالربا الذي كانت العرب تعرفه وتقلعه - كما ذكر الامام
الجبصاص - إنما كان قرض الدراهم والدنانير الى أجل بزيادة على
ما استقرض ، على ما يترأسونه ولم يكونوا يعرفون البيع بالنقد ، وإذا
كان متفاضلا في جنس واحد ، هكذا كان المتعارف المشهور بينهم(٧) .

وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي حرم ربا البيوع ، وكان
ذلك في غزوة خيبر . قال انرحوم الشيخ محمد أبو زهرة : (ثبت أن
تحريم ربا البيوع كان في غزوة خيبر ، أو أن تطبيقه كان واضحا في
غزوة خيبر ، وربما كان تحريمه قبل ذلك . ولكننا نرى أن أول تطبيق كان
في غزوة خيبر أو مقترنا في الزمان بها)(٨) . ومعلوم أن غزوة خيبر
حدثت في السنة السابعة للهجرة .

ومما يؤكد أن التحريم كان في غزوة خيبر ، ما رواه ابن هشام
في السيرة النبوية ، عن عبادة بن الصامت قال : (نهانا رسول الله صلى
الله عليه وسلم يوم خيبر عن أن نبيع أو نبتاع تبر الذهب بالذهب العين ،

(٦) أخرجه أحمد وابن ماجه . انظر . الخطيب التبريزي ، مشكاة
المصابيح . بتحقيق محمد ناصر الدين الألباني . الجزء الثاني لنشره
الكتب الاسلامي ، الطبعة الثانية ١٩٧٩م بيروت ص ٨٥٩ .
(٧) انظر : الجصاص . أحكام القرآن الجزء الاول ، مرجع
سابق ، ص ٤٦٥ .
(٨) انظر : محمد أبو زهرة : خاتم النبیین ، الجزء الثالث ، لنشره
دار الفكر العربي ، بدون تاريخ ، ص ٢٩٤ .

وتبر النضة بالورق العين ، وقال : ابتاعوا تبر الذهب بالورق العين ،
وتبر الفضة بالذهب العين (٩) .

وأشهر الأحاديث التي وردت في ربا البيوع هو ما رواه عبادة
ابن الصامت الذي شهد خيبر مع الرسول صلى الله عليه وسلم .

وقد ذكر السيكي أنه أتم الأحاديث وأكملها ولذلك جعله الشافعي
العمدة في هذا الباب (١٠) . ونصه أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : (الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير
بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، سواء بسواء ، يدا
بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد (١١) .
وروى أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
(الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ،
والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، يدا بيد ، فمن زاد أو استزاد
فقد أربى ، الآخذ والمعطى فيه سواء) (١٢) .

وفي رواية للبخاري ومسلم ومالك عن أبي سعيد الخدري أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال : (لاتبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل
ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا منها غائباً بما جاز) ومعنى
(ولا تشفوا) أي لا تزيدوا ولا تفضلوا أحدهما على الآخر (١٢) .

(٩) انظر : عبد الملك بن هشام الماعري . السيرة النبوية ،
الجزء الثالث لنشره مكتبة ومطبعة الحاج عبد السلام شقرون -
القاهرة (بدون تاريخ) ص ٢١٤ .

- التبر هو : الذهب أو الفضة غين المضروبين أو المسكوكين .
- العين هو : ما ضرب من الذهب أو الفضة .

(١٠) انظر : السيكي ، تكملة المجموع شرح المهذب ، الجزء
العاشر ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .
(١١) أخرجه مسلم والترمذي ولبو داود والنسائي . واللفظ
لمسلم .

انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ، الجزء العاشر عشر . مرجع
سابق ، ص ١٤ .

(١٢) أخرجه مسلم . انظر المرجع السابق ، ص ١٤ ، ١٥ .

(١٣) انظر : ابن الأثير : جامع الأصول في أحاديث الرسول
الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٥٥٠ .

وهناك احاديث غيرها كثيرة كلها تؤكد تحريم التباذل عند بيع
صنف من الاصناف الستة المذكورة بجنسه .

وننتقل فيما يلى لبحث القواعد والاحكام التى وضعها العلماء -
بناء على الاحاديث السابقة - لضبط التعامل فى الاصناف الستة .

المبحث الثالث

قواعد مستنبطة من احاديث التحريم

لقد استنبط العلماء من الاحاديث السابقة قواعد واحكاما وضموها
لضبط عمليات تبادل الاصناف الستة التى ورد نكرها فى احاديث تحريم
ربا البيوع ، وسنوضح هذه القواعد والاحكام فى الفروع الثلاثة
الآتية :

انفرع الاول : شروط التبادل .

انفرع الثانى : التفاوت فى جودة الاصناف المتماثلة .

انفرع الثالث : حكمة تحريم ربا البيوع .

الفرع الاول

شروط التبادل

قسم العلماء الاصناف الستة التى وردت فى احاديث التحريم الى
مجموعتين رئيسيتين هما :

١ - مجموعة المعنويات الثمينة : وتتكون من جنسين هما : الذهب
والفضة .

٢ - مجموعة الطعام : وتتكون من أربعة اجناس هى : القمح والشعير،
والتمر ، والملح .

وفى حالة تبادل هذه الأصناف فلا بد من توافر شروط معينة نبينها فيما يلى :

١ - إذا كان البدلان من مجموعة واحدة وجنس واحد ، كالأذهب بالذهب ، أو التمر بالتمر ، فيشترط شرطان :

الأول : المساواة بين البدلين ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (مثلا بمثل ، سواء بسواء) وقوله : (لا تشفوا بعضها على بعض) *

الثانى : التقابض ، أى التسليم الفوري ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (يدا بيد) ، وقوله : (لا تبيعوا منها غائبا بناجز) *

٢ - إذا كان البدلان من مجموعة واحدة ولكنهما جنسين مختلفين ، كالأذهب بالفضة ، أو القمح بالشعير ، فيشترط شرط واحد وهو أن يتم التقابض فوراً فى المجلس ، ويسقط شرط المساواة ، ويحل التفاضل ، كأن يبيع صاع قمح بصاع شعير إذا كان يدا بيد *

٣ - إذا كان البدلان من مجموعتين مختلفتين كتبادل معدن (ذهب أو فضة) بطعام (قمح ، شعير ، تمر ، ملح) فى هذه الحالة يسقط الشرطان ويصبح التعامل حراً ، فيجوز التفاضل والتأجيل *

مما سبق يتبين أن ربا البيوع على ضربين : نسيئة وتفاضل :

فيحرم التفاضل والنساء إذا كان البدلان من مجموعة واحدة وجنس واحد *

ويحل التفاضل ويحرم النساء إذا كان البدلان من مجموعة ر

وجنسين مختلفين *

ويحل التفاضل والنساء إذا كان البدلان من مجموعتين مختلفتين *

الفرع الثانى

التفاوت فى جودة الأصناف المتماثلة

من خلال شروط التبادل التى أوضحناها أنفا يبرز سؤال هام وهو : هل يشترط التساوى عند تبادل صنفين من جنس واحد ، ولكنهما متفاوتان فى الجودة ؟

للإجابة عن ذلك نورد الحديث الآتى : عن أبى سعيد وأبى هريرة
رضى الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا
على خيبر ، فجاءهم بتمر جنيب ، فقال : (أكل تمر خيبر هكذا ؟) قال :
لا والله يا رسول الله ، أنا لناخذ الصاع من هذا بالصاعين ، والصاعين
بالثلاث ، قال : (لا تفعل بع الجمع بالدرهم ، ثم ابتع بالدرهم جنيبا)
وقال فى الميزان مثل ذلك(١٤) .

من هذا الحديث يتبين أنه يجب التساوى بين اللبيلين إذا كانا من
جنس واحد ، حتى ولو اختلفا فى الجودة ، إذ يجب حينئذ أن يتم التبادل
بواسطة النقد ، أو أى وسيط آخر للمبادلات .

وأما قوله : (وقال فى الميزان مثل ذلك) أى قال فيما كان يوزن إذا
بيع بجنسه مثل ما قال فى المكيل أنه لا يباع متفاضلا ، وإذا أريد مثل
ذلك ، بيع بالدرهم وشئ ما يراد بها ، والاجماع قائم على أنه لا فرق
بين المكيل والموزون فى تلك الحكم(١٥) .

وجاء فى صحيح مسلم بشرح النووي فى معنى قول الرسول صلى
الله عليه وسلم : (لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق إلا سواء
بسواء) . قال العلماء هذا يتناول جميع أنواع الذهب والورق من جيد
وردى ، وصحيح ومكسور ، وحلى وتيز ، وغير ذلك ، وسواء الخالص
والمخلوط يغيره . وهذا كله مجمع عليه(١٦) .

مما تقدم يتضح أنه يشترط التساوى عند تبادل صنفين من جنس
واحد حتى ولو كانا مختلفين فى الجودة .

(١٤) أخرجه البخارى ومسلم .

ومعنى تمر جنيب : تمر من نوع جيد .

والجمع : تمر مختلط من أنواع متفرقة من التمر وليس مرغوبا
فيها .

(١٥) انظر : محمد بن اسماعيل الصنعانى . سبل السلام شرح
بلوغ الرام من أدلة الأحكام ، الجزء الثالث ، لناشره المكتبة التجارية
الكبرى بمصر (بدون تاريخ) ، ص ٣٦ .

(١٦) انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ، الجزء الحادى عشر ،
مرجع سابق ، ص ١٠ .

الفرع الثالث

حكمة تصريم البيوع

لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حريصا كل الحرص على سد الطريق أمام كل نريعة أو حيلة قد تصلك للوصول الى الربا ، خدمة للناس وانقاذهم من الاعيب المحتملين ويمكن لنا أن نقف على الحكمة من تحريم ربا البيوع بالنظر لما يلي :

١ - لو قام شخص ببيع صاع من قمح بصاعين ، أو دينار بدينارين فإنه يكون قد اخذ زيادة في أحد البديلين بدون مقابل ، اذا تم التعامل فورا ، ويكون قرضا يفائدة إذ أجل تسليم أحد البديلين .

٢ - أما اذا باع صاعا من قمح بصاع ، أو دينارا بدينار ، ولم يتم التقابض فورا ، فقد يؤدي ذلك الى ظلم أحد الطرفين ، فقد يعطيه ردينا ويشترط عليه أن يرد اليه جيذا ، أو يعطى في زمن رخصه ويشترط أن يرد اليه في زمن غلاته .

٣ - أما اذا بيع جنس بأخر ، كبيع التمر بالشعير ، ولم يتم التقابض فورا ، فإنه قد يلحق أحد الطرفين غبن كبير نتيجة للتقلبات المفاجئة في أسعار هذه السلع . أما البيع بالذهب أو الفضة مؤجلا ، فيرجع أساسا الى ثبات قيمتها وقيمة النقود ، وبهذا الاعتبار أصبح النقد قادرا على قياس الدفع المؤجل (١٧) .

٤ - أما لو أعطى أحدهم صاعين من تمر رديهم مقابل صاع ، تمر جيّد ، فإن التكافؤ لا يكون أكيدا ، فالزيادة في السكم يمكن أن لا يعوضها النقصان في النوع اذا كانت العلاقة بين المتبادلين علاقة قوى مع آخر أقل منه مستقيدا من مركزه . ولهذا يجب إما أن يكون البدلان متساويين ، أي نهمل فروق النوع ، وفي هذه الحالة نكون أمام هبة ، حيث الطرفان واعيان لما يفعلان عن طيب خاطر ، أو أن يتم التبادل بصورة

(١٧) انظر : د. نور الدين عتر ، المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

غير مباشرة باللجوء الى توسيط وحدة قياس مشترك (واسطة تبادل)
كالنقود(١٨) •

وبهذا القدر ننهي الحديث عن تحريم الربا في السنة ، ومن قبله
تحدثنا عن تحريم الزيا في القرآن ، وننتقل فيما يلي لدراسة اثار التحريم
على بعض المعاملات •

(١٨) انظر : د. رفيق المصري ، مصرف التنمية الاسلامي ، مرجع
سابق ، ص ١٥٩ ، ١٦٠ •

المطلب الثالث

آثار التصريم على بعض المعاملات

تمهيد :

يرى البعض أن تطبيق التحريم على بعض المعاملات الجارية بين الناس يؤدي إلى غبن أحد طرفي المعاملة ، أو إلى تعطيل استثمار الأموال ، ويظهر ذلك في بعض المعاملات مثل : بيع المصوغ أو الحلية بجنسها بدون تفاضل ، وفي معاملة القرض الحسن في هذا العصر الذي يتسم بالتضخم وارتفاع الاسعار ، وفي استثمار الاموال عن طريق ايداعها في البنوك الاجنبية .

وستتناول هذه المعاملات بالدراسة في المباحث الثلاثة الآتية :

المبحث الأول : بيع المصوغ أو الحلية بجنسها .

المبحث الثاني : معاملة القرض الحسن .

المبحث الثالث : الودائع النقدية في البنوك الاجنبية .

المبحث الأول

بيع المصوغ أو الحلية بجنسها

يرى ابن القيم أن الصياغة المباحة كخاتم الفضة وحلية النساء وما أبيع من حلية السلاح يجوز أن تباع بجنسها متفاضلة ، ويقول : (بأن الماثل لا يبيع هذه بوزنها من جنسها فإنه سفه واضاعة للمصنعة ، والشارع أحكم من أن يلزم الأمة بذلك ، فالشرعية لا تأتي بالمنع من بيع ذلك وشرائه لحاجة الناس اليه(١) .

(١) انظر : ابن القيم ، اعلام الموقعين ، الجزء الثاني ، موجع

سابق ، ص ١٣٥ .

ويستند ابن القيم في رأيه الى ما يلي :

١ - أن النصوص الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيها ما هو صريح في المنع وغايتها أن تكون عامة أو مطلقة ، ولا يتكر تخصيل العام وتقييد المطلق بالقياس الجلي ، وهي بمنزلة نصوص ، وجوب الزكاة في الذهب والفضة ، والجمهور يقولون : لم تدخل في ذلك الحلية (٢) .

٢ - أن الحلية المباعة صارت بالصنعة المباعة من جنس الثياب والسلم لا من جنس الأثمان ، ولهذا لم تجب فيها الزكاة ، فلا يجري الربا بينها وبين الأثمان ، كما لا يجري بين الأثمان وسائر السلع (٣) .

٣ - أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة أنه نهى أن يباع الحلي .
الا بغين جنسه أو بوزنه والمنقول عنهم إنما هو في الصرف (٤) .

٤ - أن تحريم ربا الفضل إنما كان سدا للذريعة ، وبالتالي فإن تحريمه أخف مما حرم تحريم مقاصد (وهو ربا التخصيصة) ولهذا أباح للمصلحة الراجحة كما أبيحت العرايا من ربا الفضل ولذلك ينبغي أن نداح بيم الحلية المصوغة صياغة مباعة ، بأكثر من وزنها ، لأن الحاجة .
وهو إلى ذلك (٥) .

ولنا على ابن القيم :

مع تقديرنا لوجاهة رأي ابن القيم ، إلا أن الأدلة التي استند إليها مردودة بما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من أحاديث صريحة في منع التفاضل عند بيع الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة ، ومردودة أيضا بما روى عن الصحابة والتابعين من آثار . ولتأكيد معارضة لرأي ابن القيم ، تصوق الأدلة الآتية ، وهي تعارض تماما ما استند اليه :

(٢) انظر : المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

(٣) انظر : المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

(٤) انظر : المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

(٥) انظر : ابن القيم ، أعلام الموقعين ، الجزء الثاني ، مرجع

سابق ، ص ١٣٧ .

١ - بالإضافة إلى حديثي عبادة بن الصامت وأبي سعيد الخدري -
الواردين في ريبا البيوع - نورد حديث فضالة بن عبيد الذي يقول فيه :
(اشتريت قلادة يوم خيبر بأثنى عشر ديناراً فيها ذهب وخرز ، ففصلتها
فوجدت فيها أكثر من أثنى عشر ديناراً ، ففكرت ذلك للنبي صلى الله
عليه وسلم فقال : لا يباع حتى يفصل) (٦) .

وفى لفظ (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بقلادة فيها ذهب
وخرز ابتاعها رجل بتسعة دنانير أو سبعة دنانير فقال النبي صلى الله
عليه وسلم : لا حتى تميز بينه وبينه ، فقال : إنما أردت الحجارة فقال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا حتى تميز بينهما ، قال فسرده حتى
ميز بينهما) (٧) .

وقد يرد على هذا الحديث بأن فيه اضطراباً واختلافاً يوجب ترك
الاحتجاج به ، حيث ذكر الشوكاني أن الطحاوي أجاب عن الحديث بأنه
مضطرب ، وأن الحديث له عند الطبراني في الكبير طرق كثيرة جداً ،
في بعضها : قلادة فيها خرز وذهب ، وفي بعضها : ذهب وجوهر وفي
بعضها : خرز وذهب ، وفي بعضها : خرز معلقة بذهب ، وفي بعضها
بأثنى عشر ديناراً ، وفي بعضها بتسعة دنانير ، وفي أخرى بسبعة دنانير .
وأجاب البيهقي عن هذا الاختلاف بأنها كانت بيوعاً شاهدها فضاله ، وقال
الحافظ بن حجر : والجواب المسدد عندي أن هذا الاختلاف لا يوجب ضعفاً ،
بل المقصود من الاستدلال محفوظ لا اختلاف فيه وهو الذي عن بيع ما لم
يفصل ، وأما جنسها وقد رُفِعت فلا يتعلق به في هذه الحال ما يوجب
الحكم بالاضطراب . وقال السبكي : وليس ذلك باضطراب قاذح ، ولا ترد
الأحاديث الصحيحة بمثل ذلك (٨) .

وبهذا تكون دعوى الاضطراب والاختلاف قد سقطت ، والحديث
واضح في أنه لا يجوز بيع الحلية التي بها ذهب مختلط بغيره إلا بعد

-
- (٦) رواه مسلم والنسائي وأبو داود والترمذي وصححه .
- انظر : محمد الشوكاني ، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ،
الجزء الخامس ، لفاشره دار الجليل - بيروت ١٩٧٣م ، ص ٢٠٥ .
(٧) رواه أبو داود - انظر المرجع السابق نفس الصفحة .
(٨) المرجع السابق نفسه ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

فصل الذهب عنها ، ليقابل بوزنه ذهباً دون أى زيادة • ولاشك أن قيمة الحلية قبل أن يفصل عنها الذهب أكثر بكثير من قيمتها بعد فصله ، لأن الصنعة بعد الفصل تقسد ، وجمال الحلية يذهب ، وكان يمكن أن يكون هناك مبرر لأخذ زيادة على ما هو موجود بالحلية من ذهب وتكون هذه الزيادة مقابل الصنعة ، ومقابل الخز أو الجوهر المختلط بالذهب ، إلا أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يبيح ذلك ، وأمر بفصل الذهب لكى يباع بوزنه فمن باب أولى منع بيع الحلى غير المختلطة بغيرها إلا مثلاً بمثل بدون زيادة •

٢ - وأما قول ابن القيم بأن الحلية المباحة صارت بالصنعة المباحة من جنس الثياب والسلع لا من جنس الاثمان ، هذا القول لا يغير شيئاً من حقيقة أن الحلى والتقدين كليهما من الذهب والفضة ، وقد جاءت الأحاديث بمنع التفاضل فى بيع الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، بدون تمييز بين المضروب منها وبين الحلى • أما قياس عدم جريان الربا فى الحلى على عدم وجوب الزكاة فيها ، فهو مردود أيضاً ، لأن زكاة الحلى أمر مختلف فيه ، ولأن النص صريح فى جريان الربا فى الذهب والفضة مطلقاً ، ولا دليل على تقييده ، وما دام هناك نص صريح فى المسألة فلا مجال لقياسها على مسألة أخرى ، ولهذا فإن الأئمة الأربعة قد اتفقوا - كما يقول ابن هبيرة - (على أنه لايجوز بيع الذهب بالذهب منفرداً والورق بالورق منفرداً تبرها ومضروبها وحليها إلا مثلاً بمثل وزناً بوزن يدا بيد ، وأنه لايباع شيء منها غائب بناجز ، فقد حرم فى هذا الجنس الربا من طريقة الزيادة والنساء جميعاً) (٩) •

٣ - وأما الصحابة والتابعون ، فقد أثر عن الكثير منهم ما يمنع بيع المصوغ أو الحلية بجنسها متفاضلاً ، ومن قبيل ذلك :

(٩) روى مسلم عن عباد بن الصامت قال : (غزونا غزاة وعلى الناس معاوية فغنمنا غنائم كثيرة ، فكان فيما غنمنا أنية من فضة ، فأمر

(٩) انظر : عون الدين يحيى بن هبيرة ، الاتصاح عن معانى الصحاح ، الجزء الأول ، لناشره المؤسسة السعيدية بالرياض ربدون تاريخ) ص ٣٣٦ •

معاوية رجلا أن يبيعها في أعطيات الناس ، فتسارع الناس في ذلك ، فيبلغ عبادة بن الصامت ، فقام فقال : أتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتنهي عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبسر بالبسر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح الا سواء بسواء عينا بعين فمن زاد أو ازداد فقد أربى ، فرد الناس ما أخذوا (١٠) .

وقد حاول ابن القيم أن يرجع سبب اعتراض عبادة على معاوية الى الصياغة المحرمة ، فهو يقول (ان كانت الصياغة محرمة كالاتية حرم بيعه بجنسه وخير جنسه ، وبيع هذا هو الذي أنكره عبادة على معاوية فانه يتضمن مقابلة الصياغة المحرمة بالاثمان وهذا لا يجوز) الات الملاهي (١١) .

ولكن الحقيقة خلاف ذلك ، لأن الحديث لم يرد فيه أى نكر أو حتى إشارة للصياغة المحرمة ، وإنما كان انكار عبادة منصبا على بيع الآتية بأكثر من وزنها ، لأن ما سمعه من الرسول صلى الله عليه وسلم كان نهيا عن مثل ذلك البيع الا سواء بسواء عينا بعين وأن من زاد أو ازداد فقد أربى ، ولم يرد أى ذكر للصياغة المحرمة والحديث واضح الدلالة فى النهى عن بيع المصوغ بجنسه سواء كانت الصياغة محرمة أو محللة .

(ب) روى مالك والنسائى عن مجاهد قال : (كنت مع ابن عمر فجهاء صائغ ، فقال : يا أبا عبد الرحمن ، أتى أصوغ الذهب فأبيعه بالذهب بأكثر من وزنه . فاستفضل قدر عمل يدي ، فنهاه عن ذلك ، فجعل الصائغ يردد عليه المسألة ، وابن عمر ينهاه ، حتى انتهى الى باب المسجد أو الى دابته فيريد أن يركبها ، فقال له - آخر ما قال - الدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم ، لا فضل بينهما ، هذا عهد نبينا وآلينا وعهدنا

(١٠) انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ، الجزء الحادى عشر ، مرجع سابق ص ١٢ ، ١٣ .
(١١) انظر : ابن القيم : اعلام الموقعين ، الجزء الثانى ، مرجع سابق ص ١٣٥ .

اليكم (١٢) •

ولا شك أن موقف ابن عمر من الصائغ كان حاسما ، فبالرغم من الحاح الصائغ عليه لاقتناعه بأن الزيادة في مقابل الصنعة ألا أن ابن عمر لم يعتبر الصنعة ونهاه عن ذلك •

(ج) وأبو بكر الصديق رضى الله عنه يحرم أيضا بيع الحلية بجنسها الا مثلا بمثل ، قال أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم : (احتجنا فآخذت خلخالى امرأتى فخرجت فى السنة التى استخلف فيها أبو بكر ، فلقينى أبو بكر ، فقال : ما هذا ؟ فقلت : احتاج الحى الى نققه ، قال : أن معى ورقا(١٢) أريد بها فضة ، فدعا بالميزان ، فوضع الخلخالين فى كفة ووضع الورق فى كفة ، فشف الخلخالان نحووا من دائق(١٤) ، فقرضه ، فقلت : يا خليفة رسول الله هو لك حلال ، فقال : يا أبا رافع انك أن أحلت فان الله لا يملحه ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الذهب بالذهب ووزنا بوزن والفضة بالفضة ووزنا بوزن ، والزائد والمزيد فى النار(١٥) •

ومن هذا يتبين أن الصديق رضى الله عنه لم يقبل بالرجحان البسيط فى الحلية بل دعا بالمقراض - أى القرض - وقطع الزيادة •
وبهذه الآثارة الواردة عن الصحابة ، وغيرها كثير ، تسقط دعوى ابن القيم القائلة بعدم ورود شيء عنهم يمنع بيع الحلى متفاضلة •

(١٢) انظر : ابن الأثير الجزرى ، جامع الأصول فى أحاديث الرسول • الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٥٦٠ •
(١٣) الورق : هى الدراهم المنصوبة من الفضة - انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء العاشر ، مرجع سابق ، مادة ورق ص ٣٧٥ •

(١٤) الدائق : سدس الدرهم ، ويقدر بقرطابين أى ثمانى حبات شعير وهو بالوزن العشرى ٤٠١ ر. غرام • انظر : أحمد رضا ، معجم متن اللغة ، الجزء الثانى ، مرجع سابق حرف الدال ، مادة دق ص ٤٥٩ •

(١٥) أخرجه اسحق وأبو بكر بن شيبة والحاثر وأبو يعلى ، انظر : الحافظ بن حجر العسقلانى ، المطالب العالىة بزوائد المسانيد الثمانية ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمى ، الجزء الأول ، وزارة الأوقاف - الكويت (بدون تاريخ) ص ٢٨٧ •

٤ - وأما النتيجة التي يرتبها ابن القيم على تقريرة بين ربا النسيئة (الربا الجلى) وبين الفضل (الربا الخفى) من أن تحريم الثانى أخف من تحريم الأول ، ولهذا يجوز ربا الفضل للمصلحة ، هى نتيجة غير مسلم بها ، لأن ربا الفضل ربا أصيل حرّمه النبى صلى الله عليه وسلم تحريم مقاصد ، والا فما معنى قوله صلى الله عليه وسلم فى الحديث الذى رواه عبادة (فمن زاد أو ازداد فقد أربى) ومعنى كلمة أربى أى فعل الربا المحرم(١٦) .

وقد سبق أن بينا أن من يبيع صاع قمح بصاعين أو ديناراً بدينارين يكون قد أخذ زيادة فى أحد البديلين بدون مقابل ، فالربا هنا واضح جلى وليس به خفاء ، وليست هناك حاجة تدعو لايأهته .

أما استدلال ابن القيم بإباحة العرايا من ربا الفضل وقياس تبادل الحلى عليه ، فهو استدلال فى غير محله . ولتوضيح ذلك فإنا سننبأ بتعريف العرايا :

العرايا هى - كما جاء فى المغنى - (قال أبو عبيد : الاعراء : أن يجعل الرجل للرجل ثمرة نخلة عامها ذلك) . وقد رخص فيه الرسول صلى الله عليه وسلم استثناء من يبيع الرطب بالتمر ، وذلك عندما اشتكى إليه رجال محتاجون من الأنصار من أن الرطب يأتى ولا تقصد بأيديهم يبتاعون به رطباً يأكلونه ، وعندهم فضول من التمر ، فرخص لهم أن يبتاعوا العرايا بخرصها من التمر يأكلونه رطباً . ومعنى الخرص هو تقدير ما على النخلة من رطب كم يصير عندما يكون تمراً(١٧) .

مما تقدم يتضح ما يلى :

(١) أن العلة فى ترخيص النبى صلى الله عليه وسلم فى العرايا هى حاجة الفقراء الملحة الى الرطب ، ولولا هذه الرخصة لتمنر على الفقراء أكل الرطب .

(١٦) انظر : صميع مسلم بشرح النووى . الجزء الحادى عشر ، مرجع سابق ص ١٢ .
(١٧) انظر : ابن قدامة ، المغنى ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٦٨ وما بعدها .

أما في تبادل الحلى ، فليست هناك حاجة ملحة يمكن أن تقوت إذا لم تبع الحلى متقاضلة ، لأن التبادل يمكن أن يتم عن طريق توسيط اللتقد ، أو وسيط آخر للمياهلات . يقول ابن سيرين : (إذا كانت الحلية فضة اشتراها بالذهب ، وأن كانت الحلية ذهباً اشتراها بالفضة ، وأن كانت ذهباً وقضة فلا يشتريها بذهب ولا قضة واشترأها بعرض)(١٨) .

وفي وقتنا الحاضر فإن عملية التبادل أصبحت أكثر يسراً وسهولة ، إذ لم تعد هناك حاجة لمبادلة الحلى بجنسها ، ويمكن لصاحب الحلية - سواء كان صائفاً أو غيره - أن يبيعها بالعملة الورقية السائدة بالسعر الذى يريده .

وبهذا فلا وجود للمرج أو الظلم الذى تحدث عنه ابن القيم .

(ب) أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندما رخص فى العرايا لم يقصه أن يكون هناك تفاضل بين البديلين ، بل العكس هو الصحيح ، حيث أمر صلى الله عليه وسلم بتقدير الرطب الذى على النخلة كم يكون إذا صار تمرًا لكن يدفع من التمر ما يساويه

(ج) أن رخصة الرسول صلى الله عليه وسلم إنما كانت فى بيع العرايا بالخرص والتقدير لتمنر بيعها بالكيل . يقول ابن تيمية : (فتجوز العرايا أن تباع بخرصها لأجل الحاجة عند تمنر بيعها بالكيل موافق لأصول الشريعة ، مع ثبوت السنة الصحيحة فيه ، وهو مذهب أهل المدينة وأهل الحديث ، ومالك جوز الخرص فى نظير ذلك للحاجة ، وهذا عين الفقه الصحيح)(١٩) .

وعليه فإن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يبيع التفاضل ، ولكن

(١٨) انظر : أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم : المحلى ، الجزء التاسع ، لناشره مكتبة الجمهورية العربية - مصر - ١٩٦٩ م ص ٥٥٩

(١٩) انظر : أحمد بن تيمية ، مجموع الفتاوى ، الجزء العشرون ، مرجع سابق ، ص ٣٥٢ .

أباح الخوص ، وبسبب الخوص قد يحدث التفاضل بين البديلين ، ولكنه غير مقصود ، وإنما مرده الخوص الذي لا سبيل لاتمام البيع إلا به .

وأما ابن القيم فإنه يبيع التفاضل في بيع الحلوى قصدا ، ولا يرى بيعهما متساويين . ومن هنا كان استدلاله في غير محله ، لأنه لا مجال للخوص والتقدير في بيع الحلوى ، حيث يتم التبادل بالوزن ، وأي زيادة في أحد البديلين فإنها ستكون مقصودة ، وهو الأمر الذي نهى عنه الرسول صلى الله عليه وسلم ، سواء في بيع التمر بالتمر أو الذهب بالذهب .

وهنا نريد أن نفيه إلى أننا لاستبعد مهنة الصائغ بالزلمه بالبيع مثلا يمثل سواء سواء دون زيادة تغطي أجر صناعته ، بل أن من حقه أن يأخذ الأجر عما أضافه إلى المعدن الثمين من عمل ، فإذا سلمناه ذهباً لكي يصنع لنا منه حليلة ما ، فعلينا أن نعطيه أجرته ، تماماً كما نفعل مع الخياط أو الخباز أو غيرهما من أرباب الحرف . يقول ابن قدامة : (قأما أن قال لصائغ : صنع لي خاتماً وزنه درهم وأعطيك مثلاً وزنه ، وأجرتك درهما . فليس ذلك ببيع درهم بدرهمين ، وقال أصحابنا : للصائغ أخذ الدرهمين : أحدهما في مقابل الخاتم والثاني اجرة له) (٢٠) :

أما إذا أردنا أن نشترى منه حليلة مصنوعة وجاهزة ، فلا يجوز أن نعطيه من الذهب ما يزيد عن وزن الحليلة . ويمكن في هذه الحالة توسيط النقد ، حيث يبيع الصائغ الحليلة بالثمن الذي يريده - كما سبق أن أوضحنا .

المبحث الثاني

معاملة القرض الحسن

يتميز هذا العصر الذي نعيش فيه بالتضخم وارتفاع الأسعار ، وبالتالي الانخفاض المستمر في القوة الشرائية للعملة ، مما يسبب غبنا كبيرا لأصحاب الديون طويلة الأجل . فمثلاً في حالة القرض الحسن

(٢٠) انظر : ابن قدامة ، المغنى ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ،

الئيس الظلم قائما اذا اقترض شخص شخصا آخر ١٠٠٠ جنيه ، ثم رد
المدين بعد سنة مثل المبلغ الذى اقترضه ، أى ١٠٠٠ جنيه وقد انخفضت
قيمتها بسبب التضخم وارتفاع الأسعار ، ولم تعد تشتري من السلع
اليوم ما كانت تشتريه وقت اقراضها ؟

لواقع أن الظلم يلحق فعلا بالمدين خاصة اذا كان معدل التضخم
مرتفعا ، فاذا ألزم الدائن بقبول نفس المبلغ يكون قد لحقه خسر كبير ،
يقدر بالفرق بين قيمة العملة يوم اقراضها وبين قيمتها يوم استردادها •
وعدالة الاسلام تأبى مثل هذا الغبن ، وعليه فلا بد من إيجاد حل
عادل •

ولو رجعنا الى كتب الفقه لوجدنا أن أبا يوسف قد ائفى فى هذه
المسألة - وهى الفتوى المعمول بها فى المذهب الحنفى - حيث يقول :
(أن النقود اذا كسدت أو انقطعت أو غلت أو رخصت ، فانه تجب قيمتها
يوم وقع البيع أو القبض لا مثلها) وقوله يوم وقع البيع أى فى صورة
البيع ، وقوله يوم وقع القبض أى فى صورة القرض (٢١) •

وايشا فان شيخ الاسلام أحمد بن تيمية أوجب رد القيمة فى القرض
والشمن للمعين وسائر الديون ، فيما اذا كسدت الفلوس مطلقا ، وكذلك
اذا نقصت القيمة (٢٢) •

وقال فى ذلك ما نصه : « اذا اقترضه أو غصبه طعاما فنقصت قيمته
فهو نقص النوع فلا يجبر على أخذه ناقصا فيرجع الى القيمة ، وهذا
هو العدل ، فان المالكين انما يتماثلان اذا استوت قيمتهما ، اما مع اختلاف
القيمة فلاتماثل » (٢٣) •

(٢١) انظر : محمد أمين الشهير يابن عابدين ، حاشية رد المحتار
على الدر المختار ، الجزء الرابع ، لناشره شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى
البايى الحلبي وأولاده - بمصر ، الطبعة الثانية ١٩٦٦م ص ٥٢٤ •
(٢٢) انظر : عبد الرحمن بن قاسم العاصمى القحطاني النجدى ،
الدرر السنية فى الاجسوية للنجدية ، الجزء الخامس ، لناشره دار
المعربية - بيروت (بتون تاريخ) ص ١١١ •
(٢٣) انظر : المرجع السابق ، ص ١١٠ •

وقد علق صاحب كتاب الدرر السنية على كلام الشيخ ابن تيمية بقوله : « وأما رخص الصعر فكلام الشيخ صريح في أنه يوجب رد القيمة » (٢٤) .

أما الشيخ الموفق ابن قدامة فلا يرى رد القيمة بل المثل ، فهو يقول : « إذا زادت قيمة الفلوس أو نقصت رد مثلها » (٢٥) .

وأيضا الشافعية فأنهم يرون رد مثل ما اقترض ولو في نقد بطل التعامل به ولا يجيزون رد القيمة (٢٦) .

وكذلك المالكية يرون رد المثل وليس القيمة . جاء في المدونة الكبرى « قلت : أرايت أن استقرضت فلوسا ففسدت الفلوس فما الذي أرد علي صاحبى (قال) : قال مالك : ترد عليه مثل تلك الفلوس التي استقرضت منه وإن كانت قد فسدت » (٢٧) .

وقال مالك أيضا في رجل اقترض من آخر دراهم : فيقضيه مثله دراهمه التي أخذ منه رخصت أو غلت فليس عليه الا مثل الذي أخذ » (٢٨) .

وربما كان السبب في أن الشافعية والمالكية اختلفوا برد المثل وليس القيمة هو أن التضخم وانخفاض قيمة العملة لم يكن قد ظهر بالشكل الذي نعانى منه اليوم ، ويروح ضحيته الدائنون وأصحاب المدخرات (٢٩) .

(٢٤) انظر المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٢٥) انظر : المرجع السابق ، ص ١١٢ .

(٢٦) انظر : الشيخ محمد الشرييني الخطيب ، مفتى المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج للنووي ، الجزء الثاني ، لناشره شركه مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر ، ١٩٥٨ ص ١١٩ .

(٢٧) انظر : الامام مالك بن انس ، المدونة الكبرى ، رواية الامام سحنون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم ، الجزء الثامن ، لناشره دار صادر - بيروت (بتون تاريخ) ص ٤٤٤ .

(٢٨) انظر : المرجع السابق ، ص ٤٤٥ .

(٢٩) انظر الدكتور محمد شوقي الفنجري ، نحو اقتصاد اسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .

ولهذا فإن رأينا في المسألة يتلخص فيما يلي :

١ - إذا كانت نسبة التضخم منخفضة ، بحيث أن النقص في القوة الشرائية للنقود يدخل في حدود الغبن اليسير المعفو عنه في الشريعة ، فإن الدين يرد مثل المبلغ الذي اقترضه بدون زيادة .

٢ - أما إذا كانت نسبة التضخم كبيرة بحيث ينتج عنها انخفاض كبير في القيمة الشرائية للنقود ، فهنا يكون الغبن كبيرا ، ومن الظلم أن نلزم الدائن باسترداد نفس المبلغ الذي اقترضه ، وربما لو الزمناه بذلك لانقطع المعروف بين الناس ، لأن أحدا لن يرضى أن يقرض أحدا قرضا حسنا بسبب الخسارة التي ستلحق به .

٣ - نرى أن يتم ربط قيمة القرض بالذهب أو الفضة ، لأنه لا خلاف بين المسلمين في أن الذهب والفضة هما رؤوس الاثمان ، بل أن الرأي الأغلب هو قصر الثمنية عليهما فقط . ونظرا لثقة الناس في الذهب والفضة ، فإننا نراهم يهرعون لشرائيهما في حالات التضخم أو اضطراب العلاقات بين الدول ، أو ظهور بوادر الحرب ، يفعلون ذلك حفاظا على ثرواتهم من أخطار تدهور قيمة العملة الورقية .

وبناء على هذه المكانة التي يحتلها الذهب والفضة سواء في الشريعة أو عند الناس ، فإنه يمكن للدائن والمدين أن يتقفا عند ابتداء عقد القرض بينهما أن يربط المبلغ المقرض بسعر الذهب أو الفضة ، فمثلا إذا أراد محمد أن يستلف من حسن (١٠٠٠) جنيه وكان سعر غرام الذهب في يوم عقد القرض ٥ جنيهات ، فإن قيمة القرض تساوى ٢٠٠ غرام ذهب سواء ارتفع سعر الذهب أو انخفض ، فلو ارتفع سعر الغرام إلى ٦ جنيهات فإنه يكون ملزما برد ١٢٠٠ جنيه ، أما إذا انخفض سعر الغرام إلى ٤ جنيهات فإنه لا يلتزم إلا برد ٨٠٠ جنيه .

ومما يقوى هذا الرأي ، أن الذهب والفضة هما الأصل في تقدير نصاب الزكاة ، وقيم المتلفات ، والديات ، وأروش الجنائيات (٣٠) .

(٣٠) حق الارش هو التعويض عن الجروح والكسور .

فمن المعلوم أن نصاب الزكاة في الذهب هو (٢٠ ديناراً) وفي الفضة (٢٠٠ درهم) ولحساب نصاب الزكاة في العملة الورقية السائدة اليوم ، فإننا نسال عن سعر الذهب أو الفضة يوم اخراج الزكاة ويجرى حساب النصاب بالعملة الدارجة على اساس هذا السعر ، فالدينار يساوي ٤٢٥ غرام ذهب .. كما حققه الدكتور يوسف القرضاوى (٢١) .. فيكون النصاب $20 \times 425 = 8500$ غراماً من الذهب ، فإذا كان سعر الغرام ٥ جنيهاً يكون النصاب بالعملة الورقية $8500 \times 5 = 42500$ جنيهاً . فإذا ارتفع سعر الذهب زادت قيمة النصاب ، وإذا انخفض السعر نقصت قيمة النصاب من العملة الورقية (٢٢) .

فإذا ما طبقنا هذه القاعدة على القرض الحسن وعلى سائر الديون فلن يغيب أحد أو يظلم لأن الشارح الحكيم هو الذى ارتضى لنا الذهب والفضة كاشمان للأشياء ورؤوس للأموال .

المبحث الثالث

الودائع النقدية في البنوك الأجنبية

لقد أكرم الله سبحانه وتعالى على بعض الدول الإسلامية بثروات

(٢١) انظر : د . يوسف القرضاوى ، فقه الزكاة ، لناشره مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الثالثة ١٩٧٧ ص ٢٦٠ .

(٢٢) يرى البعض ربط نصاب الزكاة بعد الكفاية ، وهو ما يكفى معيشة أقل أهل بيت (من زوج وزوجة وابن وخادم) سنة كاملة ، استناداً الى أن قيمة انصبية الزكاة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم .. وهى عشرون مثقالاً ذهباً ، أو مائتى درهم فضة أو خمسمئة أوسق من الحبوب والثمار أو خمس من الأبل أو ثلاثين من البقر أو أربعين من الغنم .. كانت متساوية ، وكانت تكفى معيشة أسرة كاملة لسنة كاملة . أما فى وقتنا الحاضر فقد انتهى التعامل بالذهب والفضة كتقد وأصبحت أسعارهما فى تذبذب بحيث لم تعد قيمة النصاب فيهما توازى أو تقارب قيمة الانصبية الأخرى ، ولذلك فإن المسئول عليه فى تحديد نصاب الزكاة هو القيمة الحقيقية لكل نصاب بالنسبة للانصبية الشرعية الأخرى ، ويقدر بما يكفى أقل أهل بيت مؤنة سنة كاملة .

- انظر : د . محمد شوقي الفنجري ، الاسلام والضمان الاجتماعى ، لناشره دار ثقيف للنشر والتأليف - الطائف ، الطبعة الأولى ١٩٨٠ م ص ٥٣ ، ٥٤ .

طبيعية هائلة - أهمها البترول - عادت عليها بأموال طائلة يصعب عليها أن توظفها كلها داخل حدودها ولذلك لجأت إلى إيداع قسم كبير منها في بنوك الدول الأجنبية مقابل الحصول على الفائدة (٢٣) .

وقد ذهب فريق من العلماء والاقتصاديين في وقتنا الحاضر إلى القول بجواز أخذ الفائدة على هذه الودائع ، وذلك استنادا إلى :

- فتوى الامام أبي حنيفة التي تجيز أخذ الربا في دار الحرب (٢٤) .

- ويدعى استخدام هذه الاموال في مصلحة المسلمين .

- وحتى لا يتقوى الاعداء إذا ما تركت الفوائد اليهم .

- وبهجة أن الدول المنتجة للبترول اضطرت اضطرابا إلى تشغيل

(٢٣) نشرت غرفة تجارة الكويت دراسة تقول : أن حجم استثمارات دول الخليج العربي في الدول الغربية كانت في عام ١٩٧٤ م ٣٦ مليار دولار ، وقد ارتفعت إلى ٢٧٥ مليار دولار في سنة ١٩٨٠ م ، ويتوقع أن تبلغ هذه الاستثمارات ٩٠٠ مليار في عام ١٩٨٥ م .
انظر هذه الدراسة في جريدة السياسة الكويتية بتاريخ ٩/١/١٩٨٢ م ، نقلا عن الدكتور عمر سليمان الأشقر ، الربا ، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للمصرف الاسلامي مرجع سابق ص ٢٩ .

(٢٤) دار الحرب هي التي لم تخضع لسلطان الاسلام والمسلمين .

ودار الاسلام هي التي يكون فيها السلطان للإسلام والمسلمين .

- انظر : سعيد حوى ، الاسلام ، الجزء الثاني ، سلسلة صوت الحق تصدرها الجماعة الاسلامية بجامعة القاهرة ، توزيع دار الجهاد ، ودار الاعتصام ، ص ٢٢٢ .

- يرى شيخ الاسلام احمد بن تيمية ان حال الأرض بحسب سكانها ، وكون الأرض دار كفر أو دار ايمان أو دار فاسقين ليست صفة لازمة لها ، بل هي صفة عارضة بحسب سكانها ، فكأن أرض مسكانها المؤمنون المتقون هي دار أولياء الله في ذلك الوقت . وكأن أرض سكانها الكفار فهي دار كفر في ذلك الوقت . وكل أرض سكانها الفساق فهي دار فسوق في ذلك الوقت ، فإن سكانها غير ما ذكر وتبدلت بغيرهم فهي دارهم .

- انظر : احمد بن تيمية ، الفتاوى ، الجزء الثامن عشر ، مرجع

سابق ، ص ٢٨٢ .

مدخراتها في الدول الأجنبية بدلا من اكتنازها ، لأن المسوق الوطنية
الاسلامية لا تستطيع بقدراتها وظروفها الحالية استيعابها بأكملها •

ولو ناقشنا هذه الاسانيد لوجدنا انها غير كافية لاضفاء الشرعية
على اخذ الفوائد من البنوك الأجنبية •

— ففتوى ابي حنيفة لا تستند الى دليل صحيح ، وقد عارضها
جمهور الفقهاء بأدلة صحيحة وقوية وأثبتوا انه لا فرق في تحريم الربا
بين دار الحرب ودار الاسلام (٢٥) •

— أما مصلحة المسلمين فهي تكمن في سيطرتهم على ثرواتهم
وتوجيهها بما يخدم مصالحهم لا ان تودع في البنوك الأجنبية لينكها
التضخم وتقلبات العملة • فقد اشار الدكتور حسين عيد الله الى دراسة
قام بها الدكتور أبو رندية في نوفمبر (تشرين الثاني ١٩٧٨ ، جاء فيها
ان موجودات دول الاويك المالية تتآكل بمعدل اجمالي يبلغ نحو ١٢ ٪
سنويا وأنه بطرح ما تحققه من عائد استثماري (٧٥ ٪) فان معدل
التآكل الصافي يقدر بنحو (٤٥ ٪) سنويا بينما يقدر الدكتور حسين
عيد الله صافي التآكل بـ (١٠ ٪) سنويا وليس (٤٥ ٪) ، ويرجع
هذا الأثر التآكلي — حسب رأي الدكتور أبو رندية — الى عاملين !

أولهما : عامل التضخم الذي هبط باندوة السرائيل لدولارات الاويك
في نهاية عام ١٩٧٨ م الى نحو ٧٠ ٪ مما كانت عليه عام ١٩٧٤ م
ثانيهما : انخفاض قيمة الدولار في مواجهة العملات الرئيسية
الأخرى بنحو ١٢ ٪ خلال الفترة (١٩٧٤ — ١٩٧٨ م) (٢٦) • فهل هذا
في مصلحة المسلمين ؟ بالطبع لا •

— أما الدعوى القائلة بأن في ترك الفوائد للدول الأجنبية تقوية
لها ودعمًا لمؤسساتها فليس هذا هو ممكن الداء إنما هو من اعراضه ،

(٢٥) سنيين حجج الطرفين بشكل واف ومفصل عند الحديث عن
خلاف الفقهاء في نطاق التحريم ، وذلك في الفصل التالي •
(٢٦) انظر : د • حسين عيد الله ، اقتصاديات البترول ، مرجع
سابق ، ص ٥٨٦ •

فالداء يمكن في ايداع الاموال لدى البنوك الأجنبية حيث تستخدمها في صنع الرفاهية والتقدم والازدهار للمول المملكة لهذه البنوك وهي دول عاشت وتعيش على امتصاص دماء الشعوب الفقيرة في آسيا وأفريقيا ومعظمها شعوب مسلمة فان كانت في الماضي تستنزف خيراتها هذه الشعوب بالاستعمار المسلح ، فهي اليوم تستنزف ثرواتها بالاستعمار الاقتصادي ، الذي من أهم أدواته المؤسسات الربوية والشركات العمانية الكبرى (٣٧) .

واننا لو نظرنا الى مصدر الاموال التي يحصل عليها المودعون كفوائد على ارضيتهم ، لوجدنا ان معظمها يأتي من طريقين :

الأول : هو ان البنوك تقدم قروضا بفائدة ربوية الى المستثمرين في الدول الصناعية الكبرى فيبنون المصانع وينتجون السلع المتعددة ويبيعون انتاجهم لنا ولغيرنا ، وهم عند تحديد اسعار البيع يصيبون الفائدة التي يدفعونها للبنوك ويضيفونها الى اسعار المنتجات . فالمستهلك المسلم وغيره هو الدافع الحقيقي لهذه الفوائد .

الثاني : هو ان البنوك تقدم قروضا بفائدة ربوية الى الدول المختلفة في العالم الثالث ، وأغلبها دول اسلامية ، وتقوم البنوك بدفع جزء من الفوائد التي تتقاضاها عن هذه الديون الى اصحاب الودائع ، وتأخذ الباقي ربحا لها ، وبهذا فان المسلم يأخذ الربا من اخيه المسلم بطريق غير مباشر، وهذا يشبه تحايل اليهود على الربا ، فقد ذكر يوسف كاروه في كتاب

(٣٧) لقد سيطرت شركات البترول العالمية الكبرى على سياسات الانتاج والتسعير في الدول المصدرة للبترول لمدة تزيد على نصف قرن، ويقدر البعض انه نتيجة لتسعير البترول باقل من قيمته الحقيقية قبل تصحيح اسعاره عام ١٩٧٣ م فان الكميات التي حوت الى الدول المستوردة للبترول ، قد انطوت على تحويل موارد حقيقية من دول نامية مصدرة للبترول الى دول صناعية غنية بلغت في مجموعها نحو ٢٠٠ مليار دولار . وقد عانت القصة تكرر في اعقاب تصحيح الاسعار عام ١٩٧٣ م وان اختلفت الومسائل والاساليب ، حيث يستخدم الآن التضخم وتقلبات العملة بدلا من السيطرة الاحتكارية لشركات البترول - انظر المرجع السابق ص ٥٨٥ ، ٥٨٦ .

(شولجان عروخ) ١ى المائدة المستديرة فى الفقه اليهودى - كما جاء فى كتاب الفقه عند اليهود (٢٨) - أن الامرائيليين لجأوا تمايلا على النص بتحريم الربا بين اليهودى وأخيه اليهودى الى توسيط شخص وثنى (غير يهودى) لتجرى العملية على النحو الذى بينه المؤلف المذكور كما يلى :

« ٠٠٠ كوهين يود أن يحصل على قرض من شمعون ، ويعتذر شمعون لأنه لا يمكنه أن يحصل على ربا من كوهين - فيقسم كوهين بتوسيط أحد الوثنيين الأجانب - والوثنى يقترض بربا من شمعون ، ثم يقوم الوثنى باقراض المبلغ الى كوهين بربا » .

اليس هذا هو واقع حال المسلمين اليوم ؟ حيث يقبض المودعون ما تدفعه الدول المقرضة .

- أما الحجة القائلة بأن السوق الوطنية الاسلامية لا تستطيع بقدراتها وظروفها الحالية استيعاب الفوائض النقدية للدول البترولية ، فانها دعوى تبدو مقنعة ، ويعتبرها البعض حجة قوية يمكن الاستناد اليها فى تبرير ايداع الفوائض لدى البنوك الأجنبية ، ولكننا سنحاول أن نبطل هذه الحجة بالأدلة الآتية :

أولا : أن الحجة السابقة لا يمكن اعتبارها معسوغا شرعيا ويمكن الاستناد اليه فى تحليل ما حرم الله ورسوله ، خاصة وأن الله تعالى شدد فى أمر تحريم الربا كثيرا وأذن للمتعاملين فيه بالحرب .

ثانيا : لقد وهب الله سبحانه وتعالى العالم الاسلامى مساحة شاسعة من الأراضى الخصبة الغنية بالمواد الخام ، فمساحته تبلغ أكثر من ثلث مساحة العالم (٣٩) ، بينما يمثل عدد المسلمين حوالى ١٨٪

(٣٨) انظر : السيد محمد عاشور ، الربا عند اليهود ، لناشره دار الاتحاد العربى للطباعة - القاهرة ١٩٧٢ م - ص ١٢٧ . نقلنا عن كتاب الدكتور سامى حسن حمود ، تطوير الاعمال المصرفية مرجع سابق ، ص ٢١٨ .

(٣٩) انظر : د. صلاح الدين على الشامى و د. زين الدين عبد القصور ، جغرافية العالم الاسلامى ، لناشره منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٧٤ م ص ٨٧ .

من مجموع سكان العالم (٤٠) وموارده النقدية تبلغ حوالى ثلث موارد
العالم تقريبا (٤١) ، ويرجع فيه مناطق جذابة لاستثمار الاموال الفائضة
فى مجالات متعددة منها :

١ - السودان وتركيا والباكستان محظوظة بترتها الخصبة
واكافياتها الزراعية ، ويمكن ان تصبح سلال خبز للعالم الاسلامى ،
وبذلك يتم التحرر من النقص الموجود حاليا فى الاغذية والذى يعانى
منه عدد كبير من الدول الاسلامية ، يقول المهندس سيد مرعى (٤٢) :

« ان مائة مليون فدان صالحة للزراعة والانتاج فى السودان -
اثنى - ويمكنها توفير الطعام والغذاء الكافى لمائة مليون من البشر ..
ومع ذلك فانها معطلة عن الاستثمار من يوم ان خلقها الله مسجدة ،
وتعالى » .

٢ - هناك دول وهبها الله جمال الطبيعة التى يمكن استغلالها
لتصبح مراكز سياحية رئيسية ، وبالتالي فانها توفر فرصا ممتازة
للاستثمار فى مجال السياحة .

٣ - ونرى الدول البترولية تتوفر ميزات خاصة للاستثمار فى قطاعات
الوقود والاسمدة والبتروكيماويات .

٤ - وفى ايران وتركيا ومصر والسودان وباكستان يمكن
الاستثمار فى صناعات القطن والنسيج ، والصناعات الاساسية مثل
الاسمنت وبيع اخرى مصنوعة .

(٤٠) انظر : المرجع السابق ص ٢٢١ .

(٤١) انظر : الحبيب الشطى ، مقال بعنوان : دور الاستثمارات
العربية فى التعاون الاقتصادى بين البلدان الاسلامية ، منشور فى مجلة
التجارة التى تصدرها الفرقة التجارية والصناعية بجهة ، الملكة
المعمودية ، العدد رقم (٢٥٨) السنة (٢٤) جمادى الثانية ١٤٠٢ هـ
ابريل ١٩٨٢ ص ١٤ .

(٤٢) انظر : سيد مرعى ، الطعام الرخيص هل انتهى عصره ؟
سلسلة اقرا العدد (٢٨٥) دار المعارف - القاهرة ١٩٧٤ م ص ٥١ - نقلا
عن كتاب الدكتور مجدى حفى ، مستقبل التنمية والتعاون الاقتصادى
العربى لناشره البيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ م ص ١٢٣ .

٥ - وفق ماليزيا واندونيسيا والمغرب يمكن استغلال المطاط
والمنجنيز والفوسفات ومواد معدنية أخرى .

ويوجه عام باستطاعة البلدان الإسلامية ان تستفيد من الطاقات
والامكانيات الاقتصادية والبشرية والثنية المتساحة لها ، وحشدوا
واستغلالها على افضل وجه فى اطار من التعاون الوثيق والمنظم (٤٣) .

ثالثا : يقول الحبيب الشطى - الأمين العام لمنظمة المؤتمر
الاسلامى - « ان العالم الاسلامى يملك كافة انواع المواد الخام الاساسية
التي تتطلبها الصناعات الحديثة ، وكذلك القوى البشرية اللازمة على
مستوى العامل العادى ، وكذلك على مستوى الكفاءات الوسطى والعليا ،
ولا ينقصها سوى انعدام الوسائل المالية والاستثمارات اللازمة للتقدم
الصناعى فى البلدان الاسلامية - ويضيف الشطى - بأن الوقت مناسب
جدا للاسراع بعملية استثمار الأموال الفائضة فى داخل المجتمع
الاسلامى » (٤٤) .

وقد يعترض البعض على هذا القول محتجا بعدم توافر المراكز
العامة فى الدول العربية والاسلامية ، مما سيعوق عملية الاستثمار .

والحقيقة ان ذلك يجب ان لا يكون عائقا يقف فى وجه استغلال
تلك الموارد الضخمة ويحرم البلاد الاسلامية من التمتع بما فيها من
خيرات ، ولقد رأينا كيف ان شركات البترول العالمية جاءت الى بلادنا
الاسلامية واستغلت المناطق البترولية فيها ، بالرغم من ان هذه المناطق
كانت عبارة عن صحارى قاحلة ، ولا يوجد بها أى نوع من المرافق
العامة ، ومع ذلك استطاعت هذه الشركات ان تقضى ما يلزمها من

(٤٣) انظر : د. غريب الجمال ، التضامن الاسلامى فى المجال
الاقتصادى ، لناشره دار الشروق - جده ، الطبعة الأولى ١٩٧٧ م
ص ٦٦ وما بعدها .

(٤٤) انظر : الحبيب الشطى . دور الاستثمارات العربية فى
التعاون الاقتصادى بين البلدان الاسلامية ، مجلة التجارة ، مرجع
سابق ص ١٤ ، ١٥ .

مرافق عامة ، وقامت باستغلال الثروة البترولية على نطاق واسع ، وتحولت الصحارى القاحلة الى مناطق صناعية متقدمة .

من هذا المثال الواقعي نجد ان انعدام أو قلة المرافق ليست بالعقبة الكؤد التي تحول دون استغلال ما انعم الله به على البلاد الاسلامية من خيارات .

وابعا : أننا نرى أن مشكلة التعاون بين دول العالم الاسلامي مرتبطة كلية بالقرار السياسي ولحل هذه المشكلة لابد من انشاء هيئة أو سلطة عليا (مركزية) فوق الدول ، تقوم بالتنسيق بين السياسات المختلفة في ميدان الانتاج ، ويكون لها سلطة مباشرة على الوحدات الانتاجية في الدول الاعضاء وتتولى أيضا توزيع النشاط توزيعا عادلا يضمن عدم تركيز الفوائد في الاقاليم الأكثر تقدما(٤٥) .

خامسا : يمكن لدول العالم الاسلامي ان تزيد من فعالية التعاون الاقتصادي فيما بينها وأن تجذب إليها الفوائض التقنية المهاجرة بطرق كثيرة منها(٤٦) .

١ - تهيئة المناخ الملائم من كافة النواحي السياسية والاقتصادية والقانونية لاقامة التعاون بين دول العالم الاسلامي .

٢ - ضرورة التنسيق في خطط التنمية الاقتصادية على المستويين العربي والاسلامي ، وذلك عن طريق عقد مؤتمرات قمة اقتصادية حاسمة(٤٧) .

٣ - الاهتمام بالمشروعات المشتركة ، لأنها تمثل النموذج الأمثل

(٤٥) انظر : د. مجدى حفى ، مستقبل التنمية والتعاون الاقتصادي العربي مرجع سابق ص ٩٠ .

(٤٦) انظر في تفصيل ذلك : المرجع السابق ص ١٠٠ وما بعدها . وانظر أيضا د. غريب الجمال ، التضامن الاسلامي في المجال الاقتصادي مرجع سابق ص ٦٧ .

(٤٧) انظر : د. محمد شوقي الفنجري ، المذهب الاقتصادي في الاسلام ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ وما بعدها .

لامكانية التعاون بين عدد من الدول برغم الخلاف القائم بينها في
النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وقد كان الاتفاق على اقامة
المشروعات المشتركة احد المعالم البارزة لمحاولات تقوية التعاون
الاقتصادي بين بلاد الكتلة الشرقية وبلاد غرب أوروبا •

وفي ظل هذا الاسلوب يمكن تكوين وحدات اقتصادية كبيرة
المجم ذات قدرات مالية ومادية واسعة ، وطلاقات علمية وتكنولوجية
رفيعة •

٤ - اعداد مختلف الدراسات التفصيلية المتعلقة باستقصاء وتحديد
امكانيات وفرص الاستثمار في المشروعات المشتركة •

٥ - زيادة نسبة الاستثمار في البحث العلمي وريطه بحل مشكلات
التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع بيوت الخبرة الفنية الاستشارية
في مختلف الاهدان •

٦ - تبادل المعلومات الفنية لتحقيق الاستفادة مما هو متاح لديها
من تجارب وخبرات فنية وادارية ، وتبادل الخبرات والبحوث والمنح
الدراسية والتخصصية والتدريبية ، وعقد المؤتمرات والندوات العلمية
والتكنولوجية المختلفة •

٧ - اصلاح نظام التعليم ، واندخال عنصر البحث كركن اساسي
من اركان التعليم الجامعي •

٨ - ايجاد كافة الطرق لمعالجة مسألة الاستنزاف الخارجى للعقول
(فيما يعرف بهجرة العقول) أو محاولة ربطهم بالوطن الأم •

٩ - تطوير الأسواق المالية ، وانشاء مؤسسات اسلامية متخصصة
في المسائل المالية والمصرفية •

وأخيرا فانه يجب علينا أن ندرك ابعاد الاخطار التي تقهد
الاستثمارات العربية في الخارج ، وفي مقدمتها :

(أ) تعرضها للتآكل بسبب موجة التضخم التي تجتاح الدول الصناعية •
(ب) احتمال تعرضها للتلاعب داخل البنوك الاجنبية ، خاصة بعد ان

تضاعفت أحجام هذه الاموال واصبحت تشكل ثقلا ماليا في الدول
الأجنبية •

(ج) احتمال تعرض الاستثمارات العربية الى التجميد أو التأميم خاصة
وان أصحاب هذه الاستثمارات لا يملكون من القوة ما يجعلهم
يقفون في مواجهة الدول الكبرى اذا ما حاولت القيام بهذا العمل ،
ويجب ان لا يغيب عن اذهاننا التجميد الذي حصل للاموال
الایرانية في أمريكا •

من أجل ذلك فإنه يجب ان تحرر الأرصدة العربية من أسر البنوك
الأجنبية وتوجه الى الدول العربية والاسلامية لتلتقى مع الموارد البشرية
والطبيعية وتحقق التنمية الشاملة ، والتكامل الاقتصادي ، ونحسم
قضية التخلف لدى الشعوب العربية والاسلامية لنتبوا مكانها اللائق بها
في عالم اليوم •

بهذا نكون قد جلينا موقفنا من عدة معاملات هامة دار حولها
الجدل بسبب تحريم الربا •

خلاصة الفصل

ناقشنا في هذا الفصل أدلة تحريم الربا في كل من الكتاب والسنة وبيننا مراحل التحريم القاطع والشديد للربا ، حتى أن الله سبحانه وتعالى أنذر المتعاملين فيه بالحرب • ولا فرق في التحريم بين الربا القليل والاضعاف المضاعفة ، بل أن قليل الربا وكثيره حرام • وذكرنا أن الربا الذي حرمة القرآن هو ربا الديون الذي كان

متعارفا عليه في الجاهلية وأن السنة المطهرة ألحقت به ربا البيوع ، ثم أوضحنا بعد ذلك الشروط التي وضعها الفقهاء لتباعد الاصناف الستة • ثم ناقشنا آثار التحريم على بعض المعاملات وأيدينا رأينا بشأنها وأكفنا ما يلي :

١ - أنه يشترط التساوي في الوزن إذا بيعت الحلية المصنوعة من الذهب أو الفضة بجنسها • أما الحرج الذي يلحق الناس من جزاء ذلك فقد تكلفت التطويرات النقدية الحديثة برفعه حيث يمكن شراء الحلى وبيعها بالعملة الورقية دون اللجوء الى المبادلة •

٢ - وفي معاملة القرض الحسن يمكن تجنب الآثار الناتجة عن التضخم بأن يتفق الدائن والمدين عند ابتداء عقد القرض بينهما على ربط المبلغ المقرض بسعر الذهب أو الفضة ، بحيث تتحدد قيمة المبلغ المقرض على أساس وزن معين من أحدهما يقوم المدين برد ثمنه عند الوفاء •

٣ - أنه لا يجوز لأصحاب الاموال ان يستثمروا أموالهم عن طريق ايداعها في البنوك الاجنبية ، لأن العائد المدفوع لها هو ربا محرم ، وأنه يتوجب عليهم ان يستثمروا فوائض أموالهم في مشروعات التنمية في البلاد الاسلامية التي هي في أمس الحاجة لهذه الاموال •

الفصل الثالث

الخلاف حول الريا قنينا وحنينا

تمهيد :

من اشهر المسائل التي اختلف فيها الفقهاء قنينا وحنينا مسألة الريا ، فقد اجتهد فيها كثير من العلماء على مدار العصور الاسلامية المتعاقبة ، وكانت لهم فيها اراء متعددة ومتشعبة •

ونستطيع ان نحصي هذا الخلاف في مسائل ثلاث سنتناولها بالدراسة في المطالب الآتية :

- المطلب الأول : خلاف الفقهاء في حلة التحريم •
- المطلب الثاني : خلاف الفقهاء في نطاق التحريم •
- المطلب الثالث : الخلافات الحديثة حول الريا •

المطلب الأول

خلاف الفقهاء في علة التحريم

قبل ان نخوض في الخلافات الفقهية حول علة التحريم ، نود ان نشير الى أنه لا خلاف بين الفقهاء حول ربا الديون ، وأنه يتحقق في أى مال يجرى اقراضه اذا شرطت زيادة على رأس المال عند الوفاء •

قال القرطبي : « واجمع المسلمون نقلا عن نبيهم صلى الله عليه وسلم ان اشتراط الزيادة في السلف ربا ، ولو كان قبضة من علف » (١) •

أما بالنسبة لربا البيوع فان العلماء متفقون على جريان الربا في الأصناف الستة التي نصت عليها أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم الا انهم اختلفوا في تعدى الربا الى غيرها من الاصناف ، وانقسموا الى فريقين :

الفريق الأول - يرى ان الربا قاصر على هذه الاصناف الستة لا يتعدى الى غيرها ومن قال بهذا الرأي داود الظاهري وسائر أهل الظاهر ، والشيعة والخصاني وسائر نفاة القياس ، وطاوس ومسروق والشعبي وقتادة وعثمان البتي (٢) •

الفريق الثاني : وهم جماعة العلماء غير أهل الظاهر ، يرون ان الربا لا يختص بهذه الاصناف الستة بل يتعدى الى ما في معناها ، وهو ما يشاركها في العلة ، وقالوا بأن القياس دليل شرعي فيجب استخراج علة الحكم وأثباته في كل موضع وجدت علة فيه •

(١) انظر : القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن • الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٢٤٦ •
(٢) انظر : النووي ، المجموع شرح المذهب ، الجزء التاسع مرجع سابق ، ص ٤٤٣ •

الا انهم اختلفوا اختلافا كبيرا فى تحديد العلة ، وسنبين ذلك فى
المباحث الثلاثة الآتية :

المبحث الأول - تعدد علل التصويم •

المبحث الثانى - الآثار المترتبة على الاختلاف فى العلة •

المبحث الثالث - الرأى المختار فى علة الاصناف الاربعة •

المبحث الأول

تعدد علل التصويم

اتفق المعلقون على أن علة الذهب والفضة واحدة ، وعلة الاعيان
الاربعة واحدة ، ثم اختلفوا فى علة كل واحد منهما (٢) •

١ - قال الاحناف : علة ربا الفضل فى الاشياء الاربعة المنصوص
عليها ، الكيل مع الجنس ، وفى الذهب والفضة ، الوزن مع الجنس ،
فلا تتحقق العلة الا باجتماع الوصفين وهما القدر والجنس ، وعلة ربا
النساء هى اهد وصفى علة ربا الفضل (٤) •

ومعنى ذلك أن ربا الفضل لا يتحقق الا بوجود شرطين معا :

الأول : أن يكون البدلان مما يكال أو يوزن (القدر) •

الثانى : أن يكون البدلان من جنس واحد (الجنس) •

فإذا انعدم القدر أو انعدم الجنس جاز التفاضل •

أما ربا النساء فانه يتحقق بوجود شرط واحد من الشرطين
السابقين ، وعليه فلا يجوز تأخير التقابض اذا كان البدلان مما يكال أو
يوزن ، ولا يجوز التأخير ايضا اذا كان البدلان من جنس واحد •

(٣) انظر : ابن قدامة ، المغنى ، الجزء الرابع ، مرجع مسابق

ص ٥ •

(٤) انظر : أبو بكر بن مسعود الكاسانى ، بدائع الصنائع فى
ترتيب الشرائع ، الجزء السابع ، لناشره زكريا على يوسف (بدون تاريخ
ص ٣١٠٦ •

ويشاء على هذا الرأي فان الريا يجرى في كل مكمل أو موزون
بجنسه ، كالمبوب والثورة والقطن والحديد والنحاس ونحو ذلك .

وممن وافق الاحتاف في رأيهم هذا ، الامام أحمد بن حنبل في أشهر
الروايات عنه والنخعي والزهرى والثوري وأسحاق (٥) .

٢ - وقال الشافعية : العلة في الذهب والفضة هي كونها جنس
الاثنان غالبا ، وهي علة قاصرة عليهما لا تتعداهما ، اذ لا توجد في
غيرهما (٦) . ولما علة القحوم في الاجناس الأربعة فقيها قولان ،
اصحهما وهو الجميد انها الطعم ، فيحرم الريا في كل مطعم سواء كان
مما يكال أو يوزن أو غيرهما ، فيجرى الريا في المسفرجل والبطيخ
والرمان والبيض ولا يجرى في غير المطعم كالحديد والنحاس والرصاص
ونحوه .

أما القول الثاني وهو القديم : فلا يحرم الريا الا في مطعم يكال
أو يوزن ، فلا ريا في المسفرجل والبطيخ والرمان والبيض وغيرهما مما
لا يكال ولا يوزن . وقال النووي « هذا القول ضعيف جدا » . والتفريع
انما هو على الجديد ، (٧) .

ولا فرق عند الشافعية بين علة ريا الفضل وعلة ريا النساء فهي
واحدة في كليهما وهي الطعم في المطعمات وضلة الثمنية في الاثنان
دون الجنس .

٢ - وقال المالكية : جملة مذهب مالك وأصحابه في المأكولات
والمشروبات انها تنقسم الى ثلاثة أنواع .

الفرع الأول : ما يحسن فيبقى ويتخذ قوتا في الأقلب عند الحاجة
اليه مثل الحنطة والشعير والذرة والأرز والزبيب ، فهذا كله لا يجوز

(٥) انظر : ابن قدامة - المغنى ، الجزء الرابع - مرجع سابق ص ٥ .
(٦) انظر : النووي - المجموع شرح المذهب - الجزء التاسع -
مرجع سابق ص ٣٤٢ .
(٧) انظر : المرجع السابق ص ٤٤٩ ، ٤٥٠ .

فيه التفاضل في الجنس الواحد ، وإذا اختلف الجنسان من هذا النوع
جاز فيهما التفاضل ، ولم يجز في شيء من ذلك التأخير والنظرة .

فهذا النوع يدخله الرِّيا في الجنس الواحد من وجهين وهما
التفاضل والنسبة ، وإذا كانا جنسين لم يدخلهما الرِّيا إلا في النسبة
خاصة دون التفاضل .

النوع الثاني : هو ما غلب عليه القسار إذا ييس وأكثر ما يؤكل
رطبا ، وإنما يؤكل تفكهة وشهوة مثل الموز والرمان والتفاح والخوخ .
فهذا يجوز بيع بعضه ببعض من جنس واحد أو من جنسين متفاضلا
ولكن يدا بيد . فيجوز بيع تفاحة بتفاحتين ورمانة برمانتين . فهذا النوع
لا يدخله الرِّيا في الجنس الواحد وفي الجنسين إلا من وجه واحد وهو
النسبة فقط فإن دخل شيئا منه النسبة حرم ودخله الرِّيا .

النوع الثالث : هو ما يؤكل ويشرب على تكرة وعلى غير شهوة
ولا تلذذ في الأغلب ، وإنما يؤكل ويشرب على وجه العلاج ، وفي هذا
النوع يجوز عند مالك بيع الجنس بجنسه متفاضلا إذا كان يدا بيد
ويجوز نسبه بشرط المماثلة (مثلا يمثل) .

أما إذا كانا جنسين مختلفين فيجوز البيع متفاضلا ونسبة (٨) .
وأما العلة في الذهب والفضة ففيها قولان عند المالكية .

الأول وهو المشهور أنها غلبة الثمنية ، وهي مقصورة على الذهب
والفضة لا تتعداهما إلى غيرهما . وفي ذلك يقول ابن رشد الحفيد :
« أما العلة عندهم — أي المالكية — في منع التفاضل في الذهب والفضة
فهو الصنف الواحد ، مع كونهما رؤسا للثمان وقيما للمتلفات ، وهذه
العلة هي التي تعرف عندهم بالمقاصرة لأنها ليست موجودة عندهم في
غير الذهب والفضة » (٩) . وهذا الرأي يطابق رأي الشافعية .

(٨) انظر : ابن حيد البر القرطبي . كتاب الكافي في فقه أهل
المدينة المالكي . الجزء الثاني . لناشره مكتبة الرياض الجديدة .
الطبعة الثانية : ١٩٨٠ ص ٦٤٦ ، ٦٤٧ .
(٩) انظر : ابن رشد الحفيد . بداية المجتهد ونهاية المقتصد .
الجزء الثاني : مرجع سابق ص ١٠٨ .

أما القول الثاني : وهو خلاف المشهور أن العلة هي مطلق الثمنية (١٠) ، أي أن العلة تنعدي إلى غير الذهب والفضة مما يستعمل نحنا للأشياء .

هذه هي أبرز آراء الفقهاء في علة الاصناف الربوية ، وهي آراء متعددة ومتضاربة ، نتجت عنها آثار أوقعت الناس في حيرة من أمرهم مردها إلى الشكوك التي تساورهم في مدى حل أو حرمة كثير من المعاملات التي تجرى بينهم ، ذلك لأن ذات المعاملة التي تكون محللة في مذهب تكون محرمة في مذهب آخر ، ولزيد من الإيضاح سنقوم في المبحث التالي بدراسة الآثار الناتجة عن اختلاف الفقهاء في العلة .

المبحث الثاني

الآثار المترتبة على الاختلاف في العلة

يمكن حصر خلاف المذاهب الأربعة في العلة بين مذمبين هما الحنفية والشافعية على أساس أن الحنفية هم أشهر من قالوا يكون العلة هي القدر مع الجنس ، وإن الشافعية هم أشهر من قالوا يكون العلة هي الطعم أو الثمنية .

وعند المقابلة بين هذين المذمبين تظهر آثار الخلاف واضحة في تطبيقات ربا البزج بنوعيه وهما ربا الفضل وربا النساء .

وسنقوم بضرب الأمثلة على ذلك فيما يلي :

أولا آثار الخلاف عند تطبيق ربا الفضل :

١ - بيع مكيل بجنسه غير معلوم متفاضلا ، أو موزون بجنسه غير معلوم ولا ثمن متفاضلا ، وذلك كبيع قفيز حص (١١) بقفيزي حص

(١٠) انظر : الخرشى على مختصر خليل الجزء الخامس لناشره دار صادر بيروت (بدون تاريخ) ص ٥٦ .

(١١) القفيز : مكيل يساوي وزن هذا العصر سبعة وعشرون كيلا وثمانمائة وسبعة عشر غراما . انظر : أحمد رضا معجم متن اللغة، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، حرف القاف مادة قفز ص ٦١٨ . والجص هو ما يبنى به ويطين .

أو بيع طن حديد بطنى حديد ، عند الحنفية لا يجوز لوجود علة الريا
وهى الكيل مع الجنس أو الوزن مع الجنس ، وعند الشافعية يجوز لأن
علة الريا وهى الطعم أو الثمنية غير موجودة (١٢) .

٢ - بيع مطعم بجنسه ليس بمكيل ولا موزون متفاضلا ، كبيع
حفنة حنطة بحفنتين ، أو بطيخة ببطيختين ، أو بيضة ببيضتين ، يجوز
عند الحنفية لعدم العلة ، ولا يجوز عند الشافعية لوجود الطعم
والجنس (١٣) .

٣ - ولو بيع غير متفاضل ، حفنة بحفنة ، أو بطيخة ببطيخة أو
بيضة ببيضة ، يجوز عند الحنفية لانتفاء الكيل والوزن إن اتحد الجنس
ولا يجوز عند الشافعية لوجود الطعم ، وذلك لأن حرمة بيع المطعم
بجنسه هو العزيمة عندهم ، والتساوى فى الكيل أو الوزن - لا فى
العدد - مخلص من الحرمة بطريق الرخصة ، ولم يوجد المخلص فى
على أصل الحرمة (١٤) .

ثانيا - آثار الخلاف عند تطبيق ربا الفساق :

١ - لا يجوز عند الحنفية أن يباع نسيئه مكيل بمكيل ، سواء كانا
مطعومين من جنس واحد كالحنطة بالحنطة ، أو من جنسين مختلفين
كالحنطة بالشعير ، أو كانا غير مطعومين من جنس واحد كالجص
بالجص ، أو من جنسين مختلفين كالجص بالنورة ، وذلك لأن أحد
شترى علة ربا الفضل وهو الكيل جمع البدلين .

وعند الشافعية إن كانا مطعومين من جنس واحد أو من جنسين
مختلفين ، كالحنطة بالحنطة ، أو الحنطة بالشعير ، فذلك لا يجوز .
وإن كانا غير مطعومين من جنس واحد أو من جنسين مختلفين كالجص
بالجص ، أو الجص بالنورة ، جاز البيع نسيئة ، لأن علة ربا النسيئة

(١٢) أنظر : الكاسانى ، بدائع الصنائع ، الجزء السابع ، مرجع
سابق ص ٣١٠٩ ، ٣١١٠ .
(١٣) أنظر : المرجع السابق نفسه ص ٣١١١ .
(١٤) أنظر : المرجع السابق نفس الصفحة .

عندهم هو الطعم وقد انعدم في هذه الصورة (١٥) .

٢ - لا يجوز عند الحنفية أن يباع نسيئة مرزون بموزون ، سواء كانا مطعومين من جنس واحد كالسكر بالسكر ، أو من جنسين مختلفين ، كالسكر بالزعفران ، أو كانا غير مطعومين من جنس واحد كالحديد بالحديد ، أو من جنسين مختلفين كالذهب بالنحاس ، أو كانا ثمنين من جنس واحد كالذهب بالذهب أو من جنسين مختلفين كالذهب بالفضة . وعند الشافعية لا يجوز في المطعم كالسكر بالسكر ، والسكر بالزعفران ، ولا في الثمن كالذهب بالذهب ، والذهب بالفضة . ويجوز في غير المطعم كالحديد بالحديد ، والحديد بالنحاس (١٦) .

٣ - ويجوز عند الحنفية أن يباع نسيئة المكيل بالموزون ، سواء كانا مطعومين كالحنطة بالزيت أو غير مطعومين كالجص بالحديد . وعند الشافعية لا يجوز في المطعم كالحنطة بالزيت ، ويجوز في غير المطعم كالجص بالحديد (١٧) .

٤ - ولا يجوز عند الحنفية أن يباع نسيئة ، غير المكيل والموزون بجنسه سواء كانا مطعومين كالبطيخ بالبطيخ ، أو البيض بالبيض ، أو غير مطعومين كالحيوان بالحيوان ، أو الثوب بالثوب وعند الشافعية لا يجوز ذلك في المطعومين ويجوز في غير المطعومين . فإذا اختلف الجنس جازت النسيئة إجماعاً في غير المطعومين كالثوب بالحيوان ، وجازت عند الحنفية ، ولم تجز عند الشافعية في المطعومين كالزمان بالبيض (١٨) .

ويسبب هذه الآثار التي نتجت عن اختلاف الفقهاء ، في الملة ، أصبحت علل القياسيين هدفاً لهجوم قاس شمسنة عليها نفاة القياس ،

(١٥) انظر : د . عبد الرزاق السنهوري ، مصادر الحق في الفقه الاسلامي ، الجزء الثالث : المجمع العلمي العربي الاسلامي ، منشورات محمد الداية - بيروت (بدون تاريخ) ص ١٩٢ .
(١٦) انظر : المرجع السابق ص ١٩٢ .
(١٧) انظر : المرجع السابق نفس الصفحة .
(١٨) انظر : المرجع السابق ص ١٩٢ .

بل وحتى بعض القائلين بالقياس ، فنجد مثلا ان الامام ابن حزم -
وهو الامام الثانى لأهل الظاهر بعد داود - يذكر علل القياسيين واحدة
بعد الأخرى ثم ينقضها ويرد على القائلين بها بكلام جارح (١٩) .

والامام ابن عقيل من الحنابلة يرى ان علل القياسيين فى مسألة
الربا علل ضعيفة (٢٠) .

كما ادى اختلاف الفقهاء فى العلة الى ظهور آراء تنادى بربط
الربا بحكمة تصييه المتفق عليها ، وهى الظلم والاستغلال وأكل المال
بالباطل ، لا بعلّة تحريره المختلف عليها باختلاف العلل والمعايير
والأوزان . ومن أصحاب هذا الاتجاه الدكتور محمد شوقي الفنجري
الذى يقول « وانه التزاما منا بأصول الفقه الإسلامى ، من حيث ربط
الأحكام الشرعية بعلتها لا بحكمها ، فنقول بأن حكمة تحرير الربا وهى
منع الاستغلال ، هى ذاتها علة تحرير ، مستهدين بقوله تعالى :
(وإن ثبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون) وقوله عليه
الصلاة والسلام (لا ضرر ولا ضرار) (٢١) .

ونحن وإن كنا نتفق مع أصحاب هذا الرأى فى ان الربا ينطوى
على الظلم والاستغلال وأكل المال بالباطل ، الا ان التعليل بالحكمة أمر
مختلف فيه ، وقد ذكر الامام الأمدى اختلاف العلماء فى التعليل بالحكمة
وبين الرأى الذى يختاره من أقوالهم فقال : « ذهب الأكثرون الى امتناع
تعليل - الحكم بالحكمة المجردة عن الضابط ، وجوزه لأقلون ، ومنهم
من فصل بين العلة الظاهرة المنضبطة بنفسها ، والحكمة الخفية
المضطربة ، فجوز التعليل بالأولى دون الثانية ، وهذا هو المختار » (٢٢) .

(١٩) انظر : ابن حزم ، المحلى ، الجزء التاسع ، مرجع سابق
ص ٥٠٥ وما بعدها .

(٢٠) انظر : ابن القيم ، اعلام الموقعين ، الجزء الثالث ، مرجع
سابق ص ١٢١ .

(٢١) انظر : د . محمد شوقي الفنجري ، نحو اقتصاد اسلامى
مرجع سابق ص ١٢٧ .

(٢٢) انظر : سيف الدين على بن محمد الأمدى . الأحكام فى اصول
الأحكام الجزء الثالث ، دار الكتب الخديوية - القاهرة (بدون تاريخ)
ص ٢٩٠ .

وفي مسألة الربا فإن الحكمة ليست دائماً ظاهرة ، وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن الاعتماد على الحكمة وحدها في التعليل بجريان الربا لا يكفي لأن حكمة التحريم قد لا تظهر في بعض المعاملات الربوية .

فمثلاً قد يرى البعض أن الظلم والاستغلال واكل المال بالباطل غير موجود في بيع صنفين من جنس واحد وكان احد الصنفين أكثر اذا كان احدهما اجنبياً من الآخر ، كبيع صاع من تمر جيد بصاعين من تمر رديء ، أو بيع سبيكة ذهبية عيار ٢٤ بأكثر من وزنها من ذهب عيار ٢١ مثلاً ، مع ان مثل هذه المعاملات هي عين الربا ، كما عرّف عنها النبي صلى الله عليه وسلم .

وقد لا يرى البعض في تأجيل قبض احد البديلين أي ظلم أو استغلال أو اكل لأموال الناس بالباطل ، خاصة اذا كان البدلان من جنسين مختلفين ، كبيع صاع من قمح بأربعة أصواع من الملح وتأجيل قبض الملح مثلاً . مع ان هذه المعاملة لا تصبح شرعاً إلا اذا تم التقابض فوراً بمعنى خذ القمح وهات الملح .

كما ان الحكمة في تحريم الربا وأن كانت واضحة بالنسبة لأقراض الفقير المحتاج ، إلا ان الأمر يختلف بالنسبة للمستثمر الذي يقترض من أجل توسيع تجارته ، إذ لا يبدو في خضية استغلال الدائن له ما يصلح حكمة لتحريم الربا ، فكما تحتمل الخسارة في الاستثمار حتى لا يجد الدين ما يؤدي منه الربا ، يحتمل أن يكسب اضعاف الربا بحيث أنه لا يدفع للدائن إلا جزء يسير من الربح الذي حصل عليه يقل كثيراً عما كان سيحصل عليه قديماً لو كان ما بينهما عقد مضاربة بدلاً من الدائنة الربوية (٢٣) . وهذا ما دفع البعض إلى القول بجواز أخذ الفائدة من القروض الانتاجية ، وعدم جوازها في القروض الاستهلاكية (٢٤) .

(٢٣) انظر : د . حسين توفيق رضا ، الربا في شريعة الاسلام تنوعه واختلافه عن ربا اليهود ، خرج سابق ص ٧٢ .
حدول الربا .

مما سبق يتبين أن حكمة التحريم تظهر أحيانا ولكنها تختفى أحيانا أخرى ، وقد خفيت على كثير منا نحن المسلمين ، مما أوقعنا فريسة سهلة للبنوك الربوية الأجنبية للتسلط على اقتصادنا ونهب ثرواتنا ، ولطالما سمعنا هؤلاء الذين خفيت عليهم حكمة التحريم يقولون بأن من مصلحتنا أن يستمر تعاملنا مع البنوك الربوية ، لأنه إن نقوم لاقتصادنا قائمة إلا بها ، فهل أدرك هؤلاء حكمة تحريم الربا ؟ وهل أدركوا للظلم والاستغلال وأكل المال بالباطل الذي تمارسه البنوك الربوية ؟ لا شك أنهم لم يدركوا هذه الحكمة ، وبالتالي فإننا لو ربطنا الربا بحكمة تحريمه ، لقام هؤلاء يدافعون عن قلوبهم بكل قوة ، ولربما هم يسرقون الأدلة ويضربون الأمثلة على أن الظلم والاستغلال وأكل المال بالباطل غير موجود في كثير من المعاملات التي أجمع المسلمون على ربويتها .

ولهذا فإنه لا بد من البحث عن علة تناسب ما استجد من أنواع التعامل ، ولا تكون مخالفة لأسس وقواعد الشريعة الفراء ، وهذا ما سنبينه في المبحث التالي بعون الله .

المبحث الثالث

الرأى المختار في علة الاصناف الربوية

إن ما يدفعنا للبحث عن علة جديدة للاصناف الربوية هو ظهور معاملات جديدة ، لم تكن معروفة لدى فقهاءنا القدامى - رحمهم الله - مما يجعل هذه المعاملات خارج نطاق الربا بدون أى مبرر سوى أن العلة قاصرة عن الإحاطة بها ، ويتجلى ذلك في العملة الورقية التي حلت محل النقدين في التعامل ، كما يظهر أيضا في السلع الجديدة التي تنتجها المصانع الحديثة بأشكال نمطية ، وهى سلع لا تكال ولا توزن ، وكثير منها أيضا لا يؤكل فهل يجرى الربا في هذه السلع المتماثلة إذا بيعت متفاضلة أم لا ؟ وهل يجرى الربا في العملة الورقية أم لا ؟ هذا ما سنجيب عنه فيما يلي :

أولا الرأى المختار في علة النقدين :

لقد انتهى عصر للتعامل بالذهب والفضة كتقدين ، وحلت محلها العملة الورقية كوسيط للتبادل يلقي قبولا عاما لدى الناس ، وهذه

للمعملة لا يجرى فيها الربا على أى مذهب من المذاهب الأربعة ، لأن علل هذه المذاهب قاصرة عن الاصطاطة بها ، فهى ليست من الموزونات ولا المكيلات (عند الحنفية ومن وافقهم) بينما لا تشملها علة الثمنية الغالبة (عند الشافعية ومن وافقهم) لأنهم يقصرون علة الثمنية على الذهب والفضة فقط ، ولا يعترفون لغيرهما بهذه الصفة ، وهذا ما دعاهم إلى القول بأن الربا لا يجرى فى الفلوس ، (وهى مصنوعة من الفحاس) حتى ولو راجت رواج النقود (٢٥) .

ولأن الأوراق النقدية لا تمثل ذهباً ولا فضة ، ولا تدخل فى المكيل أو الموزون ، فقد أشار الأستاذ محمد باقر الصدر إلى إمكانية بيع ثمانية دنانير بعشرة عن طريق تحويل القرض إلى بيع ، فقال : « فبدلاً عن أن يقرض البنك ثمانية دنانير بعشرة فيكون قرضاً ربوياً ، يبيع البنك ثمانية دنانير بعشرة مؤجلة إلى شهرين مثلاً ، والتمن هنا وإن زاد على التمن مع وحدة الجنس ولكن ذلك لا يحقق الربا المحرم فى البيع ما لم يكن للموضان من المكيل أو الموزون ، والدينار الورقى ليس مكيلاً ولا موزوناً فيتوصل البنك بهذا الطريق إلى نتيجة القرض الربوى عن طريق البيع » (٢٦) .

ولا شك أن هذا للرأى وأمثاله يقتضى ومقصود الشرع فى تحريم الربا ، فكيف يمكن لمسلم أن يجيز الربا فى النقود الورقية بحجة أنها ليست مكيلة ولا موزونة ولا مسكوكة من الذهب والفضة ؟ .

إذا لايد من العثور على علة مناسبة وشاملة لما استجد من معاملات - وبالرجوع إلى أقوال عدد من العلماء وجدنا أن العلة المناسبة هى : **الثمنية المطلقة** ، بمعنى أن علة الثمنية فى الذهب والفضة ليست قاصرة عليهما ، بل هى علة مطلقة تتعدى إلى الائتمان الأخرى من غير

(٢٥) أنظر : الفتوى ، المجموع شرح المذهب ، الجزء للتاسع ، مرجع سابق ، ص ٤٤٦ .

(٢٦) أنظر : محمد باقر الصدر ، البنك اللا ربوى فى الاسلام ، لنشره دار المعارف للطبوعات - بيروت ، الطبعة الخامسة ١٩٧٧ م ص ١٧٣ .

الذهب والفضة ، وتشمل كل ما يستعمل وسيطا للتبادل باعتباره ثمنًا للأشياء .

وعلى هذا فإن العملة الورقية تعتبر نقدًا قائمًا بذاته ، وإن الثمنية متحققة فيه كتحققها في النقدين الذهب والفضة .

والتعليل بالثمنية المطلقة قال به كثير من العلماء ، حيث أثبتوا الثمنية لغير الذهب والفضة مما يستعمل وسيطا للتبادل ، فاعتبروا الفلوس الرائجة أثمان ، وأثبتوا لها ما للنقدين من أحكام من حيث جريان الريا بنوعيه قبيها .

ذكر الإمام النووي أن الخراسانيين يحرمون الريا في الفلوس إذا راجت رواج النقود ، ووصف هذا الرأي بأنه شاذ (٢٧) . والجدير بالذكر أن رواج الفلوس كان في خراسان ، وربما هذا هو السبب الذي دفعهم إلى تحريم الريا فيها ، لأنها أصبحت وسيطا للتبادل عندهم .

ومحمد بن الحسن - صاحب أبي حنيفة - يعتبر الفلوس أثمانًا ولا يجوز بيعها متفاضلة لأنها أصبحت بالتعامل فيها كالدرهم والدنانير (٢٨) .

وقى إحدى الروايات عن الإمام أحمد بن حنبل أن الفلوس النافقة تشبه الأثمان ، فيكون بيعها بجنس الأثمان صرفًا ، ولذلك يشترط فيها الحلول والتقابض (٢٩) .

والإمام أحمد بن حنبل يرى : « أن التعليل بالثمنية لتعليل بوصف مناسب لأن المقصود من الأثمان أن تكون معيارًا للأموال يتوسل بها إلى معرفة مقادير الأموال ولا يقصد الانتفاع بعينها - إلى أن يقول - فإذا

(٢٧) انظر : النووي ، المجموع شرح المذهب ، الجزء التاسع ، مرجع سابق ص ٤٤٦ .

(٢٨) انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السابع ، مرجع سابق ، ص ٣١٠ ، ٣١١ .

(٢٩) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن حنبل ، الجزء التاسع والعشرون ، مرجع سابق ص ٤٥٩ .

صارت الفلوس اثمانا صار فيها المعنى ، فلا يباع ثمن بثمان الى
اجل ، (٣٠) .

وينتقد ابن القيم اتخاذ الفلوس سلعا ترتفع وتخفض مما يسبب
فساد معاملات الناس ، فيقول : « كما رأيت من نساد معاملاتهم والضرر
اللاحق بهم حين اتخذت الفلوس سلعة تعد للمبيع فعم الضرر وحصل الظلم
ولو جعلت ثمننا واحدا لا يزداد ولا ينقص بل تقوم به الاشياء ، ولا تقوم
هي بغيرها لصلح امر الناس » (٣١) .

وقد روى عن الامام مالك في المدونة انه قال في الفلوس : « لا خير
فيها نظرة بالذهب ولا بالورق ، ولو ان الناس اجزأوا بينهم الجلود حتى
يكون لها سكة وعين لكرهتها ان تباع بالذهب والورق نظرة » (٣٢) .
- اى مؤجلة - .

ومن قول الامام مالك يتبين لنا انه يرى ان ما يتخذ نقودا ولو كان
من جلود الحيوانات ، يصير حكمها حكم النقدين من الذهب والفضة ،
فيجرى فيها ما يجرى فيها من ربا . وعلى ذلك فكل ما اتخذته
الناس ثمننا او ارتضته الدولة وسكته واصدرته كان له نفس الحكم ،
والا انفتح باب التعامل بالربا في النقود التي لا تتخذ من الذهب والفضة ،
- وهى الآن سائدة - وبذلك تبطل الحكمة من تحريمه ، وينفتح باب شر
عظيم على المجتمع (٣٣) .

وقد انتهى فضيلة الشيخ عبد الله بن منيع في بحثه حول الورق
النقدي الى ان : الورق النقدي المسائد اليوم هو ثمن قائم بذاته له حكم
النقدين للذهب والفضة في جريان الربا بنوعيه فيد كما يجرى فيهما قياسا

(٣٠) انظر : المرجع السابق ، ص ٤٧١ ، ٤٧٢ .

(٣١) انظر ابن القيم ، اعلام الموقعين ، الجزء الثانى ، مرجع
سابق ، ص ١٣٢ .

(٣٢) انظر مالك بن انس ، المدونة الكبرى ، الجزء الثامن ، مرجع
سابق ص ٣٩٥ ، ٣٩٦ .

(٣٣) انظر : حسن على الشاذلى ، الاقتصاد الاسلامى مصادره
وامسسه ، المسال وتنميته دراسة مقارنة ، لناشره دار الاقتصاد العربى
للطباعة - القاهرة ١٩٧٩ م ، ص ٢٠٨ .

عليهما ، وأن قيمة الورقة النقدية ليست في اعتمادها على غطاء عيني كالذهب مثلا ، وإنما هي مستمدة من الوضع الاقتصادي للبلاد ومن ثقة الأفراد بها كتقد يخول مالكة الاستعاضة عنه بما يرغب مما يساوى قيمته ، ومن أضفاء القانون عليه قوة الأبراء المطلق وأن العملات الورقية اجناس تتعدد بتعدد جهات إصدارها ، بمعنى أن الورق النقدي السعودي مثلا جنس ، والورق النقدي الكويتي جنس ، والورق النقدي الأمريكي جنس (٣٤) • ويترتب على ذلك •

(١) لا يجوز بيع الورق النقدي بفضه ببعض أو بغيره من الاجناس الثمينة الاخرى من ذهب أو فضة أو فلوس نسيئة مطلقا ، ولا يجوز بيع الجنس الواحد منه بفضه ببعض متفاضلا سواء كان نسيئة أو يدا بيد ، ويجوز بيع بفضه ببعض من غير جنسه مطلقا اذا كان يدا بيد كبيع دولار امريكي بخمسة ريالات سعودي يدا بيد •

(ب) وجوب زكاتها اذا بلغت شئيتها أدنى النصابين من ذهب أو فضة •

(ج) جواز الملم بها •

وقد جاء رأى هيئة كبار العلماء فى السعودية باكثريتها مطابقا لما ذكر (٣٥) •

بهذا نكون قد اخترنا العلة المناسبة وهى الثمنية المطلقة ، وبقي ان نناقش علة الريا فى الاصناف الأربعة (القمح ، الشعير ، التمر ، الملح) لنكشف ما فيها من قصور عن الاحاطة بكثير من أنواع التعامل الجارية بين الناس اليوم ولنختار علة مناسبة وموافقة لقصود الشرع •

(٣٤) انظر : عبد الله بن سليمان بن منيع ، الورق النقدي ، حقيقته ، تاريخه ، حكمه ، مطابع الرياض ، الطبعة الاولى ١٩٧١م ، ص ١٦٥ ، ١٦٦ •

(٣٥) انظر : مجلة البحوث الاسلامية ، رجب ، شعبان ، رمضان ١٣٩٥هـ ، نقلا عن د • على عبد الرسول البادية الاقتصادية فى الاسلام ، لناشره دار الفكر العربى - القاهرة الطبعة الثانية ١٩٨٠ ، ص ١٤٧ •

ثانيا - الرأي المختار فى علة الاصناف الأربعة :

ظهر لنا أثناء مناقشة الآثار المترتبة على اختلاف الفقهاء فى العلة مدى التباين بين المذاهب فى الحكم على نفس المعاملة ، فبينما يحللها البعض يحرمها البعض الآخر ، وفى وقتنا الحاضر نجد أن كثيرا من المعاملات تخرج من نطاق الربا لأن علل المذاهب المختلفة قاصرة عن الإحاطة بها .

فقول الحنفية ومن وافقهم بأن العلة فى الاصناف الربوية هى الكيل والوزن ، يخرج المعدييات (٣٦) والذريعات (٣٧) من نطاق الربا .

وقول الشافعية بأن العلة فى الاصناف الأربعة هى الطعم ، وقول المالكية الإضرار والاقتيات يخرج الاصناف الأخرى غير المطعومة من نطاق الربا . وهذا يجعل القلب لا يطمئن الى بعض أنواع التعامل .

فمثلا بينما لا يجوز بيع الحديد أو النحاس بجنسه إلا وزنا بوزن نجد أن أهل العلم قد اختلفوا فيما أخرجته الصناعة عن الوزن ما لم يكن ذهبا أو فضة كالإبر والأسطال والحدود والسكاكين والألصمة من قطن أو حرير أو كتان . فذهب جمهورهم الى عدم جريان الربا فيها ، وأجازوا بيع السكين بالنسكينين ، والفلس بالفلسين ، والإبرة بالإبرتين ، لأنها خرجت بالصناعة عن أصلها وهو الوزن (٣٨) . وما أكثر السلع التى خرجت - فى وقتنا الحاضر - بالصناعة عن أصلها ، ولم تعد تباع مكيلة ولا موزونة ، بل أصبحت تباع بالعدد ، فهل يجوز بيع اثنين منها بواحد بحجة أنها لم تعد مكيلة ولا موزونة ؟ وما الحكمة - مثلا - فى منع بيع الفول أو الحمص بجنسه إلا كيلا بكيل ، بينما يجوز إذا كان معلبا بيع علبة منه بعلبتين من نفس النوع ؟ بل أكثر من ذلك ، فأبو حنيفة

(٣٦) المعدييات : هى ما كان الضابط فى كميتها العدد ، كالبيض يباع بالعدد .
(٣٧) الذريعات : هى ما كان الضابط فى كميتها الذرع . كالقماش يباع بالذراع أو بالتر أو بالياردة .
(٣٨) انظر : ابن قدامة ، المغنى ، الجزء الرابع مرجع سابق ، ص ١٠ .

يمنع بيع التراب بعضه ببعض متفاضلا لانه يدخله الكيل ، واجاز الخبر
قرصا بقرصين لانه لم يدخل عنده فى الكيل الذى هو اصله ، فخرج من
الجنس الذى يدخله الريا الى ما عداه (٢٩) . فهل هذا هو ما اراده
الرسول صلى الله عليه وسلم عندما حرم ربا البيوع ؟ وكيف يطعن مسلم
الى بيع قماش مترين من قماش له نفس المواصفات على أساس
ان هذا البيع لا يدخله الريا على أى مذهب من المذاهب ، فهو ليس مكيلا
ولا موزونا ولا مطعوما ؟ وما يقال فى القماش ، يقال فى غيره ، فنحن
نرى فى هذه الايام ان المصانع تنتج سلعا نمطية لها نفس المواصفات
والجودة ، فيكفى ان تحدد نوع السلعة التى تريد ، لتصلك اعدادها
بالمكمية التى تطلبها دون اختلاف بينها ، فهى جميعا متشابهة .

فهل الريا لا يتحقق فى هذه السلع اذا بيعت بجنسها متفاضلة
بدعوى ان العلة قاصرة عن الاحاطة بها ؟ اننا نشك فى ذلك .

ولهذا فاننا نرجح ما ارتآه البعض من ان علة ربا الفضل فى
الاصناف الاربعة هى : السالية والمثلية (٤٠) ، فكل ما كان مالا مثليا
اذا بيع بجنسه بزيادة يكون فيه ربا ، واما الوزن والكيل فهى معايير
ضبط الكمية ، ولذلك اذا كان معيار الضبط فى المال المثلى بطريق العدد
او الذرع فان هذا المعيار يكون أساس قياس الزيادة ، وعلى ذلك فمتر
القماش من انتاج معين اذا بيع بمترين من قماش له نفس المواصفات ،
يكون ذلك ربا ، وكذلك قلم الحبر من نوع باركر ٢١ اذا بيع بقلمين .

وهذه العلة تقبل للتطبيق الواسع كل مال يكون مثليا اذا بيع بمال
مثله ، سواء كان مأكولا ام غير مأكول ، مكيلا او موزونا ، معدودا او
مذروعا ، وتطبيق هذه العلة لا يتعارض مع اختلاف وسائل التقدير بين
البلد والاخرى والعصر وغيره من العصور ، فالعدس اذا كان يباع بالبضاع ،

(٢٩) انظر : القرطبي ، الجامع لاحكام القرآن ، الجزء الثالث ،
مرجع سابق ، ص ٢٥٢ .
(٤٠) انظر : د . سامى حسن حمود ، تطوير الاعمال المصرفية ،
مرجع سابق ، ص ١٩٧ .

فهو صاع بصاع ، وإذا كان يباع بالوزن فهو رطل برطل ، أو قنطار
يقنطار بلا فرق .

هذا بالنسبة للمال المثلثي ، أما بيع المال القيمي بالقيمي (٤١)
فيجوز فيه التفاضل ، لأن كلا من البديلين له قيمة تختلف عن الآخر ،
فيجوز بيع الفرس - لحسنها وجنسها - بالفرسين أو أكثر وبيع سيارة
التاكسي المرسيديس بسيارتين من نوع سكيدا ، وذلك لعدم وجود عنصر
التماثل الذي يوجد في المال المثلثي .

وأما علة ربا النساء فهي المالية المجردة عن صفة الضمنية ، أي أنه إذا
كان البدلان من جنس الثمنات ، فلا يجوز تأخير تسليم أحد البديلين سواء
كانا من جنس واحد ، كبيع ثوب بثوب ، أو من جنسين مختلفين ، كبيع
ثوب بصاع قمح .

وفي المال المثلثي إذا أريد تأخير تسليم أحد البديلين ، فيمكن
تحويل العملية من بيع إلى قرض في الذمة ، ما دام أن المقرض سيسترد مثل
الذي اقترضه ، فبدلاً من قول البائع للمشتري يعتك صاع قمح حاضر
بصاع قمح. تسليمي أياه بعد شهر ، فإنه يقول له - وهذا صحيح شرعاً -
اقرضتك صاع قمح لأرد لي مثله بعد شهر ، فلا يكون في هذا ربا فضل
ولا ربا نساء .

وفي المال القيمي فأننا نرى أن يتم التقايض فوراً إذا بيع بجنسه
متفاضلاً ، لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الحيران
اثنين بواحد لا يصلح نساء ولا يأس به يدا بيد » وقال الترمذي : هذا

(٤١) المال المثلثي : هو ما له مثل ونظير في الأسواق من غير
تفاوت في أجزائه أو وحداته يعتد به ، كالمكيالات والموزونات والعدييات
التقارية من البرتقال والليمون وغير ذلك .
والمال القيمي : هو ما ليس له نظير أصلاً كالتحف النادرة ، أو
ما له نظير ولكن بينهما تفاوت يعقد به في التعامل ، كالحيرانات والأشجار
والبناء ، والعدييات المتفاوتة كالمناجنيق والبطيخ ونحوها ، والأحجار
الكريمة . انظر في ذلك محمد مصطفى شلبي ، أدخل في التعريف بالفقه
الإسلامي ، نشره دار النهضة العربية - بيروت ١٩٦٩ ص ٣٣٦ .

حديث حسن ، وروى ابن عمر « أن رجلاً قال : يا رسول الله ، أرايت الرجل يبيع الفرس بالافراس ، والنجبية بالابل ، فقال : لا بأس إذا كان يدا بيد » رواه أحمد (٤٢) .

ويقول الدكتور سامى حمود : « ان ايثار جانب السلامة والاطمئنان يجعلنا نميل الى تقرير التفاضل فى المقايضة مطلقاً ، لا سيما وأن ذلك لا يؤدى الى أى حرج فى تعامل الناس العملى » (٤٣) ، خاصة وأن المقايضة تكاد تكون متعمدة فى هذا العصر . فقد تطورت صون التعامل من المقايضة الى التقدير بالذهب والفضة ثم الى النقود الذهبية والفضية وما اليهما ثم الى النقود الورقية للسائدة فى العصر الحديث .

بل وقد اخذ وجه التعامل يتحول حتى عن النقود الورقية الى التعامل بالشيكات . فإين نحن من عهود المقايضة ، فالمؤسسات المصرفية اليوم لا تعرف الا ربا النسبته القائم على التأجيل والزيادة على أصل الدين فى نظير الأجل ، وهو الربا الذى عم الانسانية كلها بشره ونقمته (٤٤) .

وبهذا ننهى الحديث عن خلاف الفقهاء فى علة التحريم لننتقل الى بحث خلافهم فى نطاق التحريم .

(٤٢) انظر : ابن قدامة . المغنى ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(٤٣) انظر : د . سامى حمود . تطوير الاعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٥ .

(٤٤) انظر : د . يوسف قاسم ، التعامل للتجارى فى ميزان الشريعة ، لماشره دار النهضة العربية - القاهرة ، الطبعة الاولى ١٩٨٠م ص ١٢٩ ، ١٣٠ .

المطلب الثاني

خلاف الفقهاء في نطاق التحريم

تمهيد :

اختلف الفقهاء في النطاق الذي يمتد اليه التحريم ، سواء من حيث المعاملات التي يشملها ، أو من حيث المكان أو الحدود الإقليمية لمریان التحريم ، أو من حيث الأشخاص الذين يجرى بينهم الریا •

فمن الفقهاء من توسع في دائرة التحريم بحيث جعلها تشمل كثيرا من المعاملات ، ومنهم من ضيقها وحصرها في بعض أنواع التعامل ، ومنهم من توسط بين هذين الاتجاهين •

ومن الفقهاء من جعل الریا مقصورا على دار الاسلام بحيث لا يجرى في دار الحرب •

ومن الفقهاء من يرى عدم وقوع الریا بين أشخاص معينين كالریا بين العبد وسيد و بين الوالد مع ولده أو بين الزوجة وزوجها ، مما حدا بالبعض الى اصدار فتاوى تنادى بعدم سرهان للریا بين الحكومة وأفراد شعبها قياما على هذه الأقوال •

وستتناول هذه الآراء في المباحث الثلاثة الآتية .

المبحث الأول : المعاملات التي يشملها التحريم .

المبحث الثاني : الحدود الإقليمية لمریان الریا :

المبحث الثالث : حدود سرهان الریا بين الأشخاص .

المبحث الأول

المعاملات التي يشملها التحريم

مع ان الفقهاء متفقون على تحريم الریا ، الا ان دائرة التحريم تضيق وتوسع طبقا لوجهات النظر المتباينة بينهم في تحديد المعاملات

التي يشملها التحريم ، ونستطيع أن نلاحظ وجود اتجاهات ثلاثة في هذا المجال .

الاتجاه الأول : يضيق دائرة التحريم بحيث يقصره على الربا الجاهلي الذي ورد القرآن بتحريمه ، وأشهر من يمثل هذا الاتجاه عبد الله ابن عباس ومعه عدد من الصحابة ، منهم : أسامة بن زيد ، وزيد بن أرقم ، وابن الزبير ، استنادا لقوله صلى الله عليه وسلم « لا ربا الا في النسيئة » رواه البخاري (١) . وقد ذكرنا فيما سبق أن ابن عباس رجح عن قوله ، ولذلك فإن هذا الاتجاه لا يجد له انصارا بين فقهاء المذاهب الاسلامية المعتمدة ، فجميعهم يحرمون ربا الفضل كما يحرمون ربا النسيئة .

الاتجاه الثاني : يوسع دائرة الربا ليشمل بجانب الربا المحرم بالقرآن الربا الذي حرمه الرسول صلى الله عليه وسلم ، ويحرم أصحاب هذا الاتجاه ، الربا والريبة أو الربا وشائبة الربا كما يضيّقون من احوال الضرورة التي تبيح الربا ، فالضرورة عندهم هي الضرورة الملحة التي يكون من شأنها ان تبيح أكل الميتة والدم ، وذلك في جميع صور الربا دون استثناء ، وعلى ذلك لن تكون الضرورة هي مجرد الحاجة .

ولهذا يمكن وصف أصحاب هذا الاتجاه بأنهم متشددون في مسألة الربا ويتوسعون في تطبيقه ، بحيث يشمل كثيرا من أنواع المعاملات . وينتمي الى هذا الاتجاه جمهور المفسرين والمحدثين والفقهاء (٢) .

الاتجاه الثالث : ويمكن ان يوصف بأنه الاتجاه الوسط بين

(١) انظر : ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٣ .

(٢) انظر : د . عبد الرزاق السنهوري ، مصادر الحق في الفقه الاسلامي ، الجزء الثالث مرجع سابق ص ٢٠١ .

(٣) انظر : د . رفعت السيد العوضي ، منهج الاندثار والاستثمار في الاقتصاد الاسلامي ، من مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ، (بدون تاريخ) ص ١١٤ .

الاتجاهين السابقين(٤) ، فهو يتلطف في الريا ، عاملا على ان يكثر من حدة تطرف المتشدين في الريا • فميز اصحاب هذا الاتجاه بين رياء النسبية ، وجعلوه هو الريا الجلى ، أو الريا القطعى ، وهو حرام لذاته ، وبين رياء الفضل ، وجعلوه رياء خفيا أو رياء غير قطعى ، وهو حرام ايضا ، لكن لا لذاته ، بل لانه ذريعة الى رياء النسبية ، فتحريمه اذن هو من باب سد الذرائع ، وممن تنسب اليهم اقوال تسلكهم ضمن اصحاب هذا التيار ، أين رشد وأين القيم(٥) •

ويتوزع المعاصرون الذين كتبوا أو يكتبون عن الاسلام والرياء بين هذه الاتجاهات الثلاثة على ما سنبينه عند الحديث عن الخالصات السديثة

• حـول الريا •

المبحث الثاني

الحدود الإقليمية لسريان الريا

نريد في هذا المقام ان نستجلي خلاف الفقهاء في مسألة الريا في دار الحرب •

فأبو حنيفة ومحمد بن الحسن يريان أن « المسلم لو دخل دار الحرب تاجرا ، فباع حرييا درهما بدرهمين ، أو غير ذلك من سائر البيوع الفاسدة في حكم الاسلام ، انه • يجوز • وكذلك المسلم الاسير في دار الحرب ، أو الحرى الذى اسلم هناك ولم يهاجر اليها فباع لاحدا من أهل الحرب درهما بدرهمين ، فانه يجوز عندهما ، لأن مال الحرى ليس بمعصوم ، بل هو مباح في نفسه ، الا أن المسلم المستأمن(٦) منع من تملكه من غير

(٤) المرجع السابق نفس الصفحة •

(٥) انظر : د • عبد الرزاق السنهورى • مصادر الحق في الفقه الاسلامى مرجع سابق ص ٢٠٢ •

(٦) المستأمن من المسلمين هو الذى يدخل دار الحرب بعقد أمان يكون فيه أمان على نفسه وماله ، على أن لا يغدر بهم ولا يخونهم • والمستأمن من غير المسلمين هو الحرى يدخل دار الاسلام بعقد أمان يكون فيه أمان على نفسه وماله ، على أن لا يغدر بالمسلمين ولا يخونهم •

رضاء ، لما فيه من الغدر والخيانة فإذا بدله باختياره ورضاه فقد زال هذا المعنى ، فكان الأخذ استيلاء على مال مباح غير مملوك » (٧) •

وقد خالف أبو يوسف في هذه المسألة شيخه وصاحبه : وقال بعدم الجواز ، « لأن حرمة الربا كما هي ثابتة في حق المسلمين فهي ثابتة في حق الكفار ، لأنهم مخاطبون بالصرمات في الصحيح من الأقوال ، فاشتراطه في البيع يوجب فسادا كما إذا بايع المسلم الحرى المستأمن في دار الاسلام » (٨) •

وذهب أبو حنيفة إلى أن المسلم إذا دخل دار الصرب فبايع رجلا اسلم هناك ولم يهاجر إلينا ، درهما يدرهمين ، أو غير ذلك من البيع الفاسدة في دار الاسلام أنه يجوز ، لأن ماله وإن كان معصوما ، فهو غير منقوض شرعا ، أى غير مضمون إذا تلف • ولكن أبى يوسف ومحمد قالا بعدم الجواز • مخالفين في ذلك شيخهما ، وقالا أن نفسه وماله معصومان متقومان (٩) •

وممن قال أن الربا مع الحرى في دار الحرب يجوز ، عبد الملك من المالكية (١٠) •

وأما الشافعية فلا فرق عندهم في التحريم بين دار الاسلام ودار الحرب ، فما كان حراما في دار الاسلام ، كان حراما في دار الصرب ، سواء بين مسلمين أو مسلم وحرى سواء دخلها المسلم بأمان أم بغيره ، وقد احتجوا بقولهم بعموم القرآن والسنة في تحريم الربا من غير فرق ، لأن ما حرم في دار الاسلام حرم في دار الصرب ، كالقمر وسائر المعاصي ولأنه عقد على ما لا يجوز في دار الاسلام ، فلم يصح ، كالنكاح الفاسد هناك (١١) •

(٧) انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السابع ، مرجع سابق ، ص ٣١٢٧ •

(٨) انظر : المرجع السابق ، نفس الصفحة •

(٩) انظر : المرجع السابق ، ص ٣١٢٨ •

(١٠) انظر : أبو بكر محمد بن عبد الله ، المعروف بابن العربي •

أحكام القرآن ، الجزء الأول ، لفاشره دار الفكر ص ٥١٦ •

(١١) انظر : النووي ، المجموع شرح المهذب ، الجزء التاسع ،

مرجع سابق ، ص ٤٤١ ، ٤٤٢ •

وقى معرض رده على أبي حنيفة قال النووي بأن أبا حنيفة « احتج لقوله بما روى عن مكحول عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا ربا بين مسلم وحربي في دار الحرب) ولأن أموال أهل الحرب مباحة بغير عقد ، فالعقد الفاسد أولى » وروى على ذلك بقوله : « والجواب عن حديث مكحول أنه مرسل ضعيف فلا حجة فيه ، ولو صح لتأولناه على أن معناه « لا يجوز ترك ما ورد بتحريمه القرآن وتظاهرت به السنة وانهقد الاجماع لا يباح الربا في دار الحرب جنما بين الأدلة » وأما قولهم أن أموال الحربى مباحة بلا عقد ، فلا نملم هذه الدعوى •• فلا يلزم من كون أموالهم تباح بالاعتنام استباحتها بالعقد الفاسد ، ولهذا تباح ابضاح نسانهم بالسبى دون العقد الفاسد » (١٢) •

وممن يرى مثل رأى الشافعية ، الامامان مالك وأحمد ، فقد ذكر ابن العربي - من المالكية - أن المسلم اذا دخل دار الحرب وأعطى من نفسه الامان فقد تعين عليه أن لا يخون عهدهم ، ولا يتعرض لمألهم ، فان جوز قوم الربا فالشرع لا يجوز • وأن قال أحد أنهم لا يخاطبون بفروع الشريعة فالمسلم مخاطب بها (١٣) •

ويقول ابن قدامة : « ويصرم الربا في دار الحرب كتحريمه في دار الاسلام ، وبه قال مالك والاوزاعى وأبو يوسف والشافعى وأسحاق ، ثم ذكر أن حديث مكحول الذى احتج به أبو حنيفة مرسل غريب ، وقال : لا يجوز ترك ما ورد بتحريمه القرآن وتظاهرت به السنة وانهقد الاجماع على تحريمه ، بخبر مجهول ، لم يرد في صحيح ولا مسند ولا كتاب موثوق به ، وهو مع ذلك مرسل منقمل • ويحتمل أن المراد بقوله (لا ربا) النهى عن الربا لقوله تعالى : (٢ : ١٩٧) : « فلا رقت ولا فسوق ولا جدال في الحج » (١٤) •

ومن مجمل الاقوال السابقة يتبين لنا أن جمهور العلماء ، لا يجيز

(١٢) انظر : المرجع السابق ، ص ٤٤٢ •

(١٣) انظر : ابن العربى احكام القرآن ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٥١٦ •

(١٤) انظر : ابن قدامة ، المغنى ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٤٥ ، ٤٦ •

الربا بين المسلم والحري في دار الحرب ، وهو الرأى الاقرب الى
جوهر الدين •

المبحث الثالث

حدود سريان الربا بين الأشخاص

يرى بعض الفقهاء ان الربا لا يجرى بين شخصين تربطهما علاقة
خاصة من شأنها ان تجعل البدلين ملكا لشخص واحد كالعلاقة بين
السيد وعبده ، وبين الابن وابيه ، وبين الزوجة وزوجها •
وسنناقش آراء الفقهاء فى هذه المسألة •

١ - الربا بين العبد وسيد : يرى الاحناف ان الربا لا يقع
اذا باع العبد المذنون مولاة درهما بدرهمين وليس عليه دين ، لانه اذا
لم يكن عليه دين ، فما فى يده لمولاه ، فكان البدلان ملك المولى ، فلا
يكون هذا بيما فلا يتحقق الربا (١٥) • اما لو كان على العبد الماذنون دين
فباعه مولاة درهما بدرهمين لا يجوز ، والسبب عند أبى حنيفة يرجع
الى ان المولى لا يملك كسب عبده الماذنون المديون ، فلم يجتمع البدلان
فى ملك واحد ، بينما يرجع السبب عند أبى يوسف ومحمد الى ان العبد
الماذنون ، وان كان يملك لكن ملكه محجوز عن التصرف فيه ، لتعلق حق
الغريم به ، فكان المولى كالاجنبى عنه ، وكذلك المولى اذا عاقد
مكاتبه (١٦) عقد الربا لم يجز لان المكاتب فى الاكتساب ملحق
بالاحرار (١٧) •

وقال اهل الظاهر : بان العبد يملك ، لدخوله فى عموم قوله تعالى
(خلق لكم ما فى الارض جميعا) (١٨) • وقول النبى صلى الله عليه

(١٥) انظر : الكاسانى ، بدائع الصنائع ، الجزء السابع ، مرجع
سابق ، ص ٢١٢٩ •

(١٦) المكاتب : هو العبد الذى يكتب سيده على قدر من المال
لينال حريته •

(١٧) انظر : الكاسانى • المرجع السابق نفس الصفحة •

(١٨) انظر : سورة البقرة : الآية رقم ٢٩ •

• ومسلم (من باع عبدا وله مال) ، فاضاف المال اليه يلام التملك (١٩) .

ونذكر ابن قدامة ان العبد لا يملك شيئا اذا لم يملك سيده في قول عامة اهل العلم ، واحتج لذلك بقوله تعالى (ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء) (٢٠) ، ولأن سيده يملك عينه ومناقبه ثم قال : « فاما ان ملكه سيده ففيه روايتان :

أحدهما : لا يملكه ، وهو ظاهر قول الخرقي . وهو اختيسار
ابن بكر وقول ابن حنيفة والثوري واسحاق والشافعي في الجديد ، لأنه
مملوك فلا يملك كالبهيمة .

والثانية : يملك وهي اصح عندي ، وهو قول مالك والشافعي في
القديم للآية والخبر - السابقين - ولأنه آدمى حتى يملك كالحر . ولأنه
يملك في النكاح فملك في المال كالحر » (٢١) .

ويرى الشافعية ان تحريم الربا شامل يستوى فيه الرجل والمرأة
والعبد والمكاتب (٢٢) .

٢ - فإذا ما انتقلنا الى الربا بين الابن وابيه وبين الزوجة وزوجها ،
فاننا سنجد ان فقهاء المذاهب الأربعة متفقون على تحريم الربا بينهم ،
لأن لكل منهم ذمة مالية مستقلة .

فالأحناف مثلا مع أنهم يقولون بعدم وقوع الربا بين العبد وسيده ،
الا أنهم يقولون بوقوعه بين الوالدين والولك وبين الزوجين (٢٣) .

(١٩) انظر : ابن قدامة . المغنى ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ،
ص ١٩٣ .

(٢٠) سورة النحل الآية رقم ٧٥ .

(٢١) انظر : ابن قدامة ، المرجع السابق نفس الصفحة .

(٢٢) انظر : الذنوبى . المجموع شرح المذهب ، الجزء التاسع ،

مرجع سابق ، ص ٤٤٢ .

(٢٣) انظر : محمد بن أحمد المرخسى . الميسوط ، الجزء الرابع

عشر ، لناشره دان المعرفة للطباعة والنشر - بيروت ، الطبعة الثانية

(بدون تاريخ) ص ٦٠ .

ويقول الدكتور يوسف قاسم (٢٤) : « انه من المتفق عليه بين المذاهب الاسلامية كلها ان الربا - كما هو ينص القرآن - عام في كل الاحوال وفي سائر المعاملات ، حتى وفي حالة القرض بين الأب والأبن ، لو تصورنا وجود مثل هذا العقد بينهما ٠٠٠ ولكن حدث في القسرن العاشر الهجري ان تكلم احد فقهاء الامامية (٢٥) في مثل هذا الموضوع فحاول البعض (٢٦) ان يتسلل عن هذا الطريق الى تحليل ما حرم الله ، ولكنها محاولة يائسة لا تسمن ولا تغني من جوع » .

ولقد طرحت بعض الافكار التي تقول بعدم جريان الربا بين الافراد وبين البنوك المملوكة للدولة ، سواء كانت هذه البنوك اخذة للفائدة على ما تقدمه من قروض للأفراد ، او دافعة للفائدة على مدخرات الافراد لديها .

ومن طرحوا مثل هذه الافكار للبحث ، الاستاذ الشيخ زكريا البري في ندوة انعمت بدار مجلة لواء الاسلام (٢٧) ، حيث تسال عن :

(٢٤) انظر : يوسف قاسم - التعامل التجاري في ميزان الشريعة، مرجع سابق ص ١٣٥ .
(٢٥) هو زين الدين بن علي احمد العاملي المتوفى سنة ٩٥٦ هـ .
حيث اجاز لكل من الأب والأبن اخذ الفضل (انظر : العاملي - الروضة البهية ، شرح اللمعة النمشقية ، مطبعة الآداب - النجف ١٩٦٧) الجزء الثالث ، ص ٤٣٩ .

(٢٦) ذكر الدكتور يوسف قاسم ان فضيلة الشيخ عبد الجليل عيسى أبو النصر قدم بحثا الى مؤتمر الفقه الاسلامي المنعقد بمدينة الرياض عام ١٣٩٧ هـ بعنوان (المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق) ضمنه في ص ٢٥ رايه القائل « بان ولى الامر العادل في الدولة الرشيدة كالأب الرحيم واذا كان ليس بين مثل هذا الأب واولاده ربا ، فكذاك بين رئيس الدولة ٠٠ » .

انظر : يوسف قاسم - المرجع السابق ص ١٣٣ .
(٢٧) عقدت الندوة بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٠ هـ الموافق ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٠ م . وهي منشورة في كتيب أصدره بيت التمويل الكويتي بعنوان « الربا في الاسلام وفي النظريات الاقتصادية الحديثة ، لناشره الدار الكويتية للطباعة والنشر والتوزيع ، (بدون تاريخ) ص ٦٢ ، ٦٣ .

أولاً - إمكانية تخريج ما يدفعه الأفراد من فوائد للبنوك المملوكة للدولة على أنها ضريبة أو رسم ، فكما يدفع المواطنون الضرائب والرسوم نظير انتفاعهم بمرافق الدولة العامة ، فانهم يدفعون الفوائد نظير انتفاعهم بأموال الدولة التي يقترضونها •

ثانياً - إمكانية تخريج ما يأخذه الأفراد من بنوك الدولة زيادة عما يدفعونه على أساس أنه نوع من المعونات الاجتماعية والمكافآت التي ترى الدولة منحها إذا وجدت في ذلك مصلحة محقة للفرد والجماعة •

وللرد على التساؤل الأول نقول : بأن الفائدة الربوية تختلف كلياً عن الضريبة والرسم ، لأن الفائدة زيادة على أصل الدين في مقابل الأجل • أما الضريبة فهي : فريضة نفسية تفرضها الدولة جبراً على الأفراد كل على قدر طاقته بما لها من حقوق السيادة ، ويدفعونها دون مقابل بقصد تغطية النفقات العامة (٢٨) •

والرسم هو : مبلغ نقدي تحصله الحكومة من بعض الأفراد جبراً مقابل مزايا تمنحها لهم أو خدمات من نوع خاص تؤديها لهم (٢٩) •

ولا محل لاعتبار الفائدة من قبيل الضرائب أو الرسوم المدفوعة لقاء الانتفاع بالأموال المقرضة كما في حالات الانتفاع بمرافق الدولة أو خدماتها ، لأن الضرائب لها أبوابها ووسائلها ، وكذلك الرسوم لا تفرض الا نظير خدمة معتبرة شرعاً • أما الفائدة الربوية فهي ليست وسيلة شرعية لتنظيم العلاقة بين المال والعمل على أساس الغنم والغرم (٣٠) • والدولة ليست في حاجة لأن تأخذ الربا من مواطنيها ، لأن من حقها إذا احتاجت أن تفرض من الضرائب على الأموال الخاصة ما يفي بتحقيق المصالح العامة • وتقدير المصلحة العامة وما تقتضيه

(٢٨) انظر : قطب إبراهيم محمد • النظم المالية في الاسلام ،
لناشره الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٠ م ص ٣١ •
(٢٩) انظر : المرجع السابق ص ٣٦ •
(٣٠) انظر : د • سامي حسن حمود • تطوير الأعمال المصرفية
مرجع سابق ص ٢٣٦ •

هو من حق أولياء الأمر ، وعلى المسلمين أن يسدوا إليهم النصيحة ان
راوا في تقديرهم غير ما يرون(٣١) .

يقول الدكتور نور الدين عتر - ردا على من يبيع للبنوك المؤممة
ان تأخذ الربا من الأفراد : « ان من يزعم اباحة الربا مع المصرف المؤمم ،
فقد عكس القول وقلب الأمر على غير وجهه فكأنما الدولة في نظرهم غير
مسئولة عن سد ثغرات المجتمع ، ولا يفترض عليها الرفق بالأمانة
ورعايتها ، وانما وظيفتها جمع الأموال فقط . والذي تفهمه نحن ان
حاجة المجتمع للاقراض ثغرة يجب على الدولة ان تساهم في سدّها ،
يدلنا على ذلك الحديث الشريف الذي اخرج به البخاري عن ابي هريرة
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ما من مؤمن الا وانا
أولى به في الدنيا والآخرة ، اقرءوا ان شئتم » النبي أولى بالمؤمنين من
أنفسهم ، فأيا مؤمن مات وترك مالا فليرثه عصبته من كانوا ، ومن
ترك ديناً أو ضياعاً فليأتمني فأنا مولاه »(٣٢) .

وأما الرد على التساؤل الثاني فيتلخص في انه لا يجوز اعتبار ماياخذ
الأفراد من البنوك المؤممة المملوكة للدولة على انه نوع من المعونات
الاجتماعية أو المكافآت . لأن الشخص الذي يدخر هو شخص قادر
ولديه من المال ما يكفيه ويزيد عن حاجته ، لأنه لا يدخر الا ما كان فائضاً
عن حاجته ، وبالتالي فهو مستغن عن هذه المعونة ، وان غيره كثير
أولى بها منه .

واذا كانت الدولة حريصة على سد احتياجات مواطنيها فلتبحث
عن أولئك المحتاجين فعلاً للمعونة وتنفقها إليهم لا أن تعطى الى هؤلاء
المدخرين ميسوري الحال .

ومعلوم أن بنوك الدولة لا تدفع الا لمن يودع لديها ، ونفعتها هذا
ليس من قبيل الشسكن الذي يؤديه الدين من تلقاء نفسه لذائنه ، لأن

(٣١) انظر : التوجيه التشريعي في الاسلام ، من توصيات مؤتمر
مجمع البحوث الاسلامية سنة ١٩٦٤ م ص ١٥٩ ، ١٦٠ .
(٣٢) انظر : د. نور الدين عتر . المعاملات المصرفية والربوية
وعلاجها في الاسلام ، مرجع سابق ص ٧١ .

الزيادة التي تدفع للمودع هي زيادة مشروطة في صلب العقد ، ومعدة
بمدة معلومة في نهايتها يتم الدفع ، وهذا هو عين الربا الذي لا يمكن
اعتباره معونة اجتماعية أو مكافأة تشجيعية •

مما سبق يتضح انه لا يجوز للدولة ان تأخذ الربا من الأفراد
ولا ان تعطيه لهم ، لأن ذمتهم المالية مستقلة عن ذمة الدولة ، كما انهم
ليسوا عبيدا لها ، بل هي ممثلة لمصالحهم وراعية لها •

وبعد هذه الدراسة المختصرة عن خلاف الفقهاء في نطاق التحريم ،
نتنقل الى بحث مجموعة من الاراء الحديثة حول موضوع الربا ، والتي
اثارت ولا تزال جدلا ونقاشا بين العلماء والاقتصاديين الحديثين •

المطلب الثالث

الخلافات الحديثة حول الربا

تمهيد :

كما شغلت قضية الربا اذهان الفقهاء القدماء ، فانها - ايضا - شغلت اذهان الفقهاء والفكرين في العصر الحديث ، واحتدم الجدل فيها ومازال الى يومنا هذا .

وقد زاد من حدة الجدل في وقتنا الحاضر ، ان الربا أصبح اساسا من أسس الاقتصاد الحديث ، فالبنوك والشركات ، بل الدول تعتمد عليه في معاملاتها ، مما جعل بعض الناس يرون أن تحريم الاسلام للربا يعيق تقدم الأمة الاسلامية ، ويقعد بها عن اللحاق بركب المدنية الحديثة ، ويفضى بها الى الضعف والجمود ، لهذا فهم يحاولون ايجاد المبررات لتحليل المعاملات الربوية مستندين الى حجج واهية تخالف نصوص الكتاب والسنة والقواعد الفقهية المقررة في موضوع الربا .

وقد حذر الشيخ محمود شلتوت من مثل هذه المااولات قائلا :
« ان كل محاولة يراد بها اباحة المرام ، او تبرير ارتكابه ، باى نوع من انواع التبرير ، بدافع المجارة للاموضاح الحديثة او الغربية ، والانخلاع عن الشخصية الاسلامية ، انما هي جراءة على الله ، وقول بغير علم ، وضعف في الدين ، وقزلزل في اليقين » (١) .

ويضيف الشيخ شلتوت قائلا : « ان بعض الباحثين المولعين بتصحيح التصرفات الحديثة وتخريجها على اساس فقهى اسلامى لم يعرفوا بالتجديد وعمق التفكير ، يحاولون ان يجدوا تخريجا للمعاملات الربوية التى يقع التعامل بها فى المصارف ، او صناديق التوفير ، او السندات

(١) انظر : محمود شلتوت ، تفسير القرآن الكريم ، الاجزاء العشرة الاولى مرجع سابق ص ١٥١ ، ١٥٢ .

الحكومية ، أو نحوها » (٢) .

وفيما يلي سنتناول ثلاثة من أشهر هذه الآراء الحديثة بالبحث
والدراسة لنرى ما لها وما عليها ، وسنخصص لها المباحث الثلاثة
الآتية :

**المبحث الأول : التفرقة بين القروض الانتاجية والقروض
الاستهلاكية .**

المبحث الثانى : صنایق التوفیر وشهادات الاستمار .

المبحث الثالث : الضرورة والحاجة والمصلحة .

المبحث الأول

التفرقة بين القروض الانتاجية والقروض الاستهلاكية

يفرق اصحاب هذا الاتجاه بين القروض الانتاجية والاستثمارية
وبين القروض الاستهلاكية ويقولون بان الربا المحرم هو الذى ينشأ عن
قرض استهلاكى يحتاج اليه الفقير لسد بعض احتياجاته ، أما القرض
الانتاجى الذى يوظفه المقرض فى انشاء المشروعات او توسيعها فالفائدة
عليه مباحة .

وقد أدلى بهذا الرأى الدكتور معروف الدواليبى فى مؤتمر علمى
نظم للفقهاء الاسلامى فى باريس عام ١٩٥١ م . وينص بهذا الرأى -
حسب ما نقله الدكتور المنهورى فى كتابه مصادر الحق - على ما يلى :
« ان الربا المحرم انما يكون فى القروض التى يقصد بها الى الاستهلاك
لا الى الانتاج . ففى هذه المنطقة - منطقة الاستهلاك - يستغل الربوبون
حاجة المعوزين والفقراء ، ويرهقونهم بما يفرضون عليهم من ربا
فاحش ، فاما اليوم ، وقد تطورت النظم الاقتصادية ، وانتشرت الشركات
 واصبحت القروض اكثرها قروض انتاج لا قروض استهلاك ، فان من
الواجب النظر فيما يقتضيه هذا للتطور فى الحضارة من تطور فى

(٢) انظر : المرجع للمصابق ، ص ١٥٠ .

الأحكام ، ويتضح ذلك بوجه خاص ، عندما تقتض الشراكات الكبيرة والحكومات من الجماهير وصغار المدخرين ، فإن الآلية تنعكس ، والوضع يتقلب ويصبح القرض - أى صغار المدخرين - هو الجانب الضعيف الذى يجب له الحماية .

فيجب إذن أن يكون لقروض الانتاج حكمها فى الفقه الاسلامى ، ويجب أن يتمشى هذا الحكم مع طبيعة هذه القروض ، وهى طبيعة تفاير مغايرة تامة لطبيعة قروض الاستهلاك ، ولا تعدو الحال أحد أمرين : إما أن تقوم الدولة بالاقراض للمنتجين ، وإما أن تتيح قروض الانتاج بقيود وفائدة معقولة ، والحل الثانى هو الحل الصحيح . ويرى الأستاذ الدوليبى امكان تخريجه على فكرة الضرورة وعلى فكرة تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ، كما لو تدرج العدو بمسلم فلا مناص من قتل المسلم حتى يمكن الوصول الى العدو (٢) .

ويأخذ الدكتور السنهورى على هذا رأى ، صعوبة التمييز - من الناحية العملية - بين قروض الانتاج وقروض الاستهلاك ، ولأن هذا التمييز متدرج فلا بد إذن من أحد أمرين : إما أن تباح الفائدة المعقولة فى جميع القروض ، وإما أن تصرم فى جميعها . ولو فرض جدلا أنه يمكن تمييز قروض الانتاج فان تخريج الفائدة المعقولة فى هذه القروض على فكرة الضرورة لا يستقيم . فالضرورة بالمعنى الشرعى ليست قائمة ، وإنما هى الحاجة لا الضرورة ، وينبغى التمييز بين الأمرين (٤) .

وسنبين فى الفرع التالى - يعون الله - ما يدور حول الحاجة والضرورة من آراء . ولكن قبل ذلك نود أن نشير الى رأى يتبناه بعض المعاصرين ، وخلاصته هو أنه بالرجوع الى الصالة الربوية التى كان عليها العرب وجاءت الشريعة بمنعها يظهر أن المرابين كانوا يتحكمون كما يشاءون بالفقير المحتاج الى القرض الاستهلاكى لا الاستثمارى (٥) .

(٢) انظر : د . عبد الرزاق السنهورى ، مصادر الحق ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ .

(٤) انظر : المرجع السابق ، ص ٢٢٢ ، ٢٢٤ .

(٥) انظر : مصطفى الزرقا ، المشكلات المعاصرة فى ميزان الشريعة

ومعنى ذلك ان الربا الذى حرمه الاسلام قاصر على القروض الاستهلاكية بحجة ان العرب فى جاهليتهم لم يعرفوا القروض الانتاجية . وهذا زعم باطل ومردود ، تدحضه نصوص الشريعة الفراء وهى شريعة صالحة لكل زمان ومكان ، وما بها من تشريعات لم تكن لعصر معين ، بل هى لكل المصور . فافه سبحانه وتعالى يقول : (وان تبتم فلکم رؤوس اموالکم لا تظلمون ولا تظلمون) من دون تمييز بين قرض انتاجى وقرض استهلاكى ، ويؤكد ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم « كل قرض جر منفعة فهو ربا » (٦) . ولم يفرق الرسول عليه الصلاة والسلام بين القرض الانتاجى والقرض الاستهلاكى .

وبالاضافة الى ذلك فان واقع التاريخ واحداثه يبين ان العرب كانوا فى العصر الجاهلى يعرفون القروض الانتاجية ويتعاملون بها بل كانت من ضرورات اقتصادهم ، اذ ان مكة وما حولها من القرى كانت تتخذ القرض الانتاجى من اساس معاملاتها التجارية فى السلع التى كانت تستوردها قريش فى كل من رحلتى الشتاء والصيف الى اليمن والشام لأن التجارة تحتاج الى التمويل ، فاذا لم يكن رأس المال متوافرا لدى البعض منهم كان يلجأ الى الاقتراض برىا منحدود يعتمد بادائه الى المقرض ، اعتمادا على ان الربح الذى سوف يجنيه من الاتجار فى المال سيكون اكثر من الربا المحدد للمقرض . ولذا فان قريشا قد عجبت عندما جاء الاسلام بتحريم الربا وقالوا (انما البيع مثل الربا) معتقدين ان الربا الذى يستحقه المقرض هو لجرة رأس المال .

الاسلامية مقال منشور فى مجلة البعث الاسلامى المجلد الثالث عشر العدد الاول ، غرة جمادى الثانية سنة ١٢٨٨ هـ ص ٧٠ ، نقلا عن الدكتور يوسف قاسم . التعامل التجارى فى ميزان الشريعة ، مرجع سابق ص ١٢٢ .

(٦) الحديث ذكره الامام ابن حجر العسقلانى فى كتابه بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، وقال الصنعانى : أخرجه البيهقى فى المعرفة بلفظ « كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا » .
 - انظر : محمد بن اسماعيل الصنعانى ، سبيل السلام ، شرح بلوغ المرام . الجزء الثالث مرجع سابق ص ٥١ .

فإذا كان الأمر كذلك ، وكانوا يعرفون القرض الاستهلاكي والقرض الانتاجي ، ويتعاملون بهما ، وقد جاءت النصوص محترمة للربا ، فلا وجه حينئذ لما يزعمه بعض المعارضين من جواز القرض الانتاجي المحدد الفائدة ، لأنه من الربا المحرم بالكتاب والسنة والاجماع (٧) .

وقد قرر المؤتمر الثانى لمجمع البحوث الاسلامية بالأزهر أن

« الفائدة على أنواع القروض كلها ربا منبهرم ، لا فرق فى ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي وما يسمى بالقرض الانتاجي لأن نصوص الكتاب والسنة فى مجموعها قاطعة فى تحريم النوعين » (٨) . وبهذا يكون الخلاف حول هذه النقطة قد انتهى وحسم .

المبحث الثانى

صناديق التوفير وشهادات الاستثمار

لقد اشيع أن الشيخ محمد عبده لفتى بجواز فوائد صناديق التوفير (٩) ، وقد تصدى كثير من الباحثين لبيان بطلان هذه الإشاعة وحققوا ما قاله الشيخ ، وبينوا أن ذلك لم يثبت عنه ، وذكروا أن الذين اشاعوا هذه الفتوى لم يبينوا مستندهم فى ذلك القول ، أو نقلوا نص الفتوى وعباراتها ، فليس يكفى أن يقال بأن الشيخ محمد عبده قال بجواز

(٧) انظر : الشيخ محمد خاطر ، البنوك الاسلامية والاساس الذى تقوم عليه ، مقال فى مجلة البنوك الاسلامية ، العدد الثانى جمادى الاولى ١٢٩٨ هـ - مايو ١٩٧٨ م ص ١٨ ، ١٩ .

(٨) انظر : قرارات وتوصيات مجمع البحوث الاسلامية بالقاهرة فى دورته الثانية فى المدة من ٢٥ محرم ١٢٨٥ هـ الى ١٦ صفر ١٢٨٥ هـ الموافق ٢٦ مايو ١٩٦٥ الى ١٦ يونيو ١٩٦٥ م . فى المعاملات المصرفية .

(٩) قال بذلك السيد محمد عمارة الذى جمع الاعمال الكاملة للامام محمد عبده فى ستة مجلدات ، ونشرت ثلاث فتاوى للامام قال انه اباح فيها للفائدة وجوزها فى صناديق التوفير (انظر : جريدة الامرام ، صفحة الفكر الدينى العدد السادس بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٥ م .

كذا ، بل لابد ان يتايد القول بالدليل (١٠) .

وقد نفى السيد محمد رشيد رضا ان يكون قد رأى للامام محمد عبده اية فتوى فى مسألة قوائد التوفير ، حيث قال رداً على سؤال من سائل اسمه ابو الاشبال ، سألته عما اشيع عن فتوى رسمية فى فسوائد صندوق التوفير ، للامام محمد عبده : « ان كان للاستاذ الامام فتوى رسمية فى مسألة صندوق التوفير ، فهى توجد فى مجموعة فتاويه بوزارة الحقائق ، ومنها تطلب ٥٠٠ وانا لم ار له فتوى فى ذلك ، ولكننى سمعت منه - سياق حديث عن مقاومة الخديوى له - ما حاصله : ان الحكومة انشأت صندوق التوفير فى مصلحة البريد بديكتو خديوى (امر عان) ليتيسر للقراء حفظ ما زاد من دخلهم عن نفقاتهم ، وتثمينه لهم ، وقد تبين ان زهاء ٢٠٠٠ فقير من واضعى الاموال فى صندوق البريد لم يقبلوا اخذ الربح الذى استحقوه بمقتضى الديكتو ، فسالتنى الحكومة هل توجد طريقة شرعية لجعل هذا الربح حلالا حتى لا يتاثم فقراء المسلمين من الانتفاع به ، فاجبتها مشافهة بإمكان ذلك بمراعاة احكام شركة المضاربة فى استغلال النقود المودعة فى صندوق التوفير ٥٠٠ » (١١) .

ومن اجابة الامام يتضح انه لم يقل بجواز اخذ الفائدة لا من صناديق التوفير ولا من غيرها ، فما اجازه هو استغلال اموال الصندوق طبقا لاحكام شركة المضاربة فى الشرع الاسلامى ، وليس فى هذا ما يدل على ابحاثه للفائدة فى صناديق التوفير كما زعم الزاعمون .

وحتى لو فرض ان الامام محمد عبده قال بما نسب اليه ، فان قوله لا يغير من الحق شيئا ، فالعبارة ليست فى شخص من قال ولو كان علما من الاعلام ، انما العبرة فى الأدلة التى يستند اليها فيما يقول .

(١٠) انظر : سامى حمن حمود . تطوير الاعمال المصرفية ، مرجع سابق ص ٢٢٩ .
(١١) انظر : مجلة المنار بتاريخ ١٩١٧/٢/٢٢ م الجزء التاسع من المجلد التاسع عشر نقلا عن غريب الجمال - المصارف والاعمال المصرفية مرجع سابق ، ص ٢١٨ ، ٢١٩ .

وقد تجدد الحديث عن صناديق التوفير وشهادات الاستثمار (١٢) على يد مجموعة من العلماء الافاضل ، قام الدكتور أحمد شلبى بإعداد آرائهم ، وضم رأيه اليهم فى تحليل الايداع بصناديق التوفير وشراء شهادات الاستثمار ، مع تحديد عائد بنسبة مئوية معينة للمتعاملين على أساس ان هذه الصورة من التعامل عبارة عن عقد مضاربة بين اصحاب الاموال من جهة والبنوك أو الحكومة من جهة أخرى (١٣) .

يقول الدكتور شلبى : « لقد ابتكر العصر الحديث نوعا من المعاملة

(١٢) شهادات الاستثمار نوع مستحدث من الأوراق يصدرها البنك الأملى المصرى ، يتعهد فيها بدفع قيمتها عند الطلب أو فى نهاية الأجل المحدد لاستحقاقها وهى ثلاثة أنواع :

النوع الأول : شهادات الاستثمار (١) . وهى تعطى لصاحبها فائدة ثابتة تضاف الى القيمة السككية للشهادة فى نهاية المدة المحددة لاستحقاقها .

النوع الثانى : شهادات الاستثمار (ب) . وهى تعطى لصاحبها فائدة ثابتة تصرف كل ستة أشهر مع بقاء الشهادات فى يد صاحبها .

النوع الثالث : شهادات الاستثمار (ج) . وهى تعطى لصاحبها الحق فى دخول الاقتراع الذى يجرى به البنك خمس مرات كل شهر للحصول على احدى الجوائز التى أعدها البنك للذين يملكون هذه الشهادات (انظر : د . يوسف قاسم . خلاصة أحكام زكاة التجارة والصناعة فى الفقه الإسلامى . لناشره دار النهضة العربية القاهرة ١٩٨٠ م ص ٩٤ .

(١٣) ممن يرى مثل هذا الرأى - حسب ما أورده الدكتور شلبى .
- الشيخ على الخفيف مقال بجريدة الاهرام فى ١٩/٥/١٩٧٥ م .
- الشيخ عبد الوهاب خلاف ، مجلة لواء الاسلام العددان ١٢٠، ١١ .
- الشيخ شلتوت فى كتابه الفتاوى ص ٣٥١ ، ٣٥٢ .
- الأستاذ عبد الكريم الخطيب . السياسة المالية فى الاسلام ، الصفحات ١٧٨ ، ١٨١ ، ١٨٤ .

- الشيخ عبد الرحمن عيسى ، المعاملات الحديثة وأحكامها ص ٢١ .
- الشيخ عبد الجليل عيسى الاهرام فى ١٩/٥/١٩٧٥ م .
- الدكتور محمد عبد الله العربى ، محاضرات فى الاقتصاد الإسلامى ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .

انظر فيما تقدم د . أحمد شلبى ، الاسلام والقضايا الاقتصادية الحديثة ، دار الاتحاد العربى للطباعة - القاهرة ، (بدون تاريخ) ، ص ٦٢ وما بعدها .

يناسب التعقيد الذى تسير فيه التجارة حاليا وتسير فيه الصناعة والذى لا يتيح وقفة تصفية وحساب ، من حين لآخر لفصرف قدر المكسب وتقسيمة بين المالك والعامل ، وهذا النوع الذى ابتكره العصر الحديث هو مشاركة واسعة المدى ، تكون عن طريق الايداع بصناديق التوفير بالجريد أو البنوك ، وتكون كذلك بطريق شراء شهادات الاستثمار ويحدد عائد بنسبة مئوية هي ١٠٪ تقريبا ، وتقوم البنوك أو الحكومات باستغلال هذه الاموال المنخرة فى امور التجارة والصناعة وال عمران ، والصورة التى امامنا هنا بعيدة كل البعد عن صورة الربا ، فصاحب المال هنا هو الذى يسعى للمبتك ، وكان صاحب المال فى الربا يسعى اليه والربح الذى يدفع ضئيل جدا بالقياس الى ما يدفع فى صورة الربا الذى يصل الى الاضعاف المضاعفة كما صوره القرآن الكريم »

ويستند الدكتور شلبى فى رايه ايضا الى ان الربا مرتبط بالقرض فقط اما اذا انتقل الامر من القرض الى المعاملة فلا ربا على الاطلاق (١٤) .

واستكمالا لوجهة نظر اصحاب هذا الرأى ، نورد ما قاله الشيخ على الخفيف باعتبار انه من اوضح ما قيل فى هذه المسألة من ناحية التخريج الفقهي للمعلاقة بين الصندوق والودعين على أساس شركة المضاربة .

ورأى الشيخ على الخفيف يتلخص فى ان التعامل مع صندوق التوفير ليس ربويا ، لان الصندوق لا يمتلك المال المودع لديه ، وانما يكون هذا المال ، محلا لتعامل الصندوق به واستثماره وعلى ذلك فان

(١٤) انظر : المرجع السابق ، ص ٥٥ . وقول الدكتور شلبى هذا . يناقض تماما قول الدكتور المنهورى الذى يرى ان الفائدة فى القرض لا تعتبر ربا حقيقيا ، بل يقتصر الامر على ان فيها شبه الربا ، على اساس ان القرض فى الفقه الاسلامى ليس أصلا من اصول العقود الربوية، اذ الاصل هو البيع ، ويقاس على البيع القرض .
— انظر : د . عبد الرزاق المنهورى ، مصادر الحق فى الدقة الاسلامى الجزء الثالث مرجع سابق ص ٢٤١ .

الايداع هنا هو عقد يراد به استثمار المال المدفوع باسم مودعه بوكالة
 دل عليها التصرف • وإبرز فضيلته وجه المقارنة التي أثارت اللبس
 والشبهة بين شروط التعامل في المضاربة من جهة ، وبين شروط التعامل
 مع صندوق التوفير من جهة أخرى ، بانها ترجع الى كون الصندوق يحدد
 جزءا ثابتا من الربح لصاحب المال • وهو يرى ان صورة المضاربة -
 كما كانت معروفة قبل الاسلام ، والتي أقرها الرسول صلى الله عليه
 وسلم - ليست ملزمة دون غيرها من السبل الممكنة لاستثمار الاموال ••
 وينتهي الشيخ على الخفيف الى ان المعاملة مع صندوق التوفير لمهت
 معاملة ربوية يحرمها الشرع (١٥) •

الرد على اصحاب الرأي السابق :

الواقع اننا لا نسلم بما ذهب اليه اصحاب الاتجاهات السابقة ،
 وذلك لعدة اسباب نوضحها فيما يلي :

١ - ان القول بان صندوق التوفير لا يملك الاموال المودعة لديه ،
 هو قول مردود ، لان الصندوق يملك فعلا الاموال المودعة لديه ، بدليل
 انه يستخدمها كيف شاء ، دون الرجوع الى اصحابها ، كما انه يلتزم
 بردها اذا هلكت • بينما في المضاربة يقتيد المضارب بالشروط التي
 يضعها رب المال ، ولا يضمن رأس المال اذا هلك من غير تعد أو تقصير
 • (١٦) • وعلى ذلك فان أموال الودائع وشهادات الاستثمار (١) ، (ب)
 تخرج عن كونها ودائع - بالمعنى الحقيقي للمودعة وهو الحفظ والامانة -
 أو رأس مال مضاربة ، وتصيب في حقيقتها قروضا وهي من القروض غير
 الصنعة لانها مشروطة بفائدة محددة مسبقا ، وهذه الفائدة ربا محرم •

(١٥) انظر الاهرام ، العدد رقم ٢٢٢٩١ ، السنة ١٠١ تاريخ ٩ مايو
 (١ ايار) ١٩٧٥م صفحة الفكر الديني • وقد أورد هذا الرأي كل من :
 الدكتور سامي حمود في كتابه تطوير الاعمال المصرفية ، مرجع
 سابق ، ص ٢٥٤ ، ٢٥٥ •
 والدكتور احمد شلبي في كتابه الاسلام والقضايا الاقتصادية
 الحديثة ، مرجع سابق ، صفحة ٦٧ ، ٦٨ •
 (١٦) انظر : شروط واحكام عقد المضاربة في الفصل الثالث من
 الباب الثاني من هذا البحث •

٢ - ان اموال صندوق التوفير تستثمر بطريقة غير شرعية ، حيث
يجرى اعادة اقراضها لدى البنوك او الخزائن مقابل فائدة ، كما يشترى
بها سندات مقابل فائدة • وقد ذكر الدكتور سامى حمود ان هيئة البريد
سمحت له بالاطلاع على مكونات حساب الايرادات الرخيصة التى حققها
صندوق التوفير فى السنة المالية المنتهية فى ٢١/١٢/١٩٧٤م ، فوجد
ان الفوائد المقبوضة تشكل نسبة عالية من مجموع الايرادات • وهذا يهدم
اى قول او تخريج يبنى على اساس ان القوائد الموزعة هى جزء من ربح
ناتج عن استثمار الاموال المودعة لدى الصندوق فى مجالات تجارية (١٧) •

٣ - ان الذين يجيزون معاملة صندوق التوفير وشهادات
الاستثمار على اساس انها عقد مضاربة، لم يتقيدوا بقيود المضاربة وشروطها
الشرعية ، بل عمدوا الى مخالفتها بشكل يجعلها بعيدة عن التناقى العادل
بين رأس المال والعمل ، وذلك حين ألزموا العامل بضمائم رأس المال ،
وبتحديد ربح معين لرأس المال مسبقا • وقالوا بان شروط المضاربة
اجتهادية بحيث يمكن مخالفتها •

والواقع ان شروط المضاربة وان كانت اجتهادية الا انها ثابتة
بالاجماع الصحيح المستند الى السنة التقريرية ، فقد ذكر الشوكانى
ان ابن حزم قال فى مراتب الاجماع : كل ابواب الفقه لها اصل من
الكتاب والسنة حاشا للقراض فما وجدنا له أصلا فيهما البتة ، ولكنه
اجماع صحيح مجرد ، والذي يقطع به انه كان فى عصر النبى صلى الله
عليه وسلم فعلم به وأقره ولولا ذلك لما جاز (١٨) •

وعلى ذلك فانه لا بد لتقضى شروط المضاربة او مخالفتها من اجماع
صحيح ، وهو الامر الذى لم يحدث حتى الآن •

ونحن لا نقول بان تظل شروط المضاربة جامدة وثابتة كما وضعها
الفقهاء القدامى ، ولكن يمكن ادخال بعض التعديلات الضرورية التى

(١٧) انظر : • سامى حمود ، تطوير الاعمال المصرفية ، مرجع
سابق ، ص ٢٥٦ •
(١٨) انظر : الشوكانى ، نيل الاوطار ، الجزء الخامس ، مرجع
سابق ، ص ٣٩٤ •

لا تغفل بجوهر عقد المضاربة من حيث انه عقد يهدف الى الكسب الحلال
القائم على التلاقي العادل بين رأس المال والعمل • وهو ما لا يتوفر في
صناديق التوفير أو شهادات الاستثمار •

المبحث الثالث

الضرورة والحاجة والمصلحة

أصحاب هذا الاتجاه يحاولون اباحة كثير من الاعمال الربوية بدعوى
الضرورة والحاجة والتيسير على الناس ، ومنهم من يفرق بين الربا
المحرم بنص القرآن ، والربا المحرم بالسنة ، فالاول لا تجيزه الا ضرورة
ملحة ، من شأنها ان تبين اكل الميتة والدم ، وأما الثاني فيكفي لاجازته
ان تقوم الحاجة لذلك •

وستناقش فيما يلي أبرز الآراء في هذا الاتجاه :

هناك فتوى لفضيلة الشيخ محمود شلتوت صدرت رداً على سؤال
حول احتياج المسلمين للاقتراض من البنوك ، جاء فيها ما نصه ،
« ... وأنى اعتقد أن ضرورة الاقتراض وحاجته مما يرفع عنه اثم
ذلك التعامل ، لانه مضطر ، أو في حكم المضطر ، والله يقول (وقد فصل
لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) (١٩) • وقد صرح بذلك بعض
الفقهاء فقالوا : يجوز للمحتاج الاقتراض بالربح ، وإذا كان للأفراد
ضرورة أو حاجة تبين لهم هذه المعاملة ، وكان تقديرها مما يرجع اليهم
وحدهم - وهم مؤمنون بصيرون دينهم - فإن للامة ايضاً ضرورة أو
حاجة كثيراً ما تدعو الى الاقتراض بالربح ... ولا ريب أن الاسلام الذى
يبنى احكامه على قاعدة البصر ودفع الضرر والعمل على العزة والتقدم
وعلاج التعطل ، يعطى للامة فى شخص هيئاتها وأفرادها هذا الحق ،
ويبيح لها - ما دامت مواردها فى قلة - ان تقترض بالربح ، تحقيقاً
لتلك المصالح التى بها قيام الامة وحفظ كيانها. » (٢٠) ، ويرى الشيخ :

(١٩) سورة الاععام الآية رقم ١١٩ •

(٢٠) انظر : الشيخ محمود شلتوت • الفتاوى • لناشره دار
الشرق - بيروت والقاهرة الطبعة الثامنة سنة ١٩٧٥م الصفحات ٢٥٢ ،
٢٥٤ ، ٢٥٥ •

شلتوت أن يكون تقدير الحاجة وتقدير الأرباح واختيار مصادر القروض
مما يؤخذ عن أولى الراى من المؤمنين القانونيين والاقتصاديين
والشرعيين .

وهناك راي آخر للدكتور السنهورى ، مبنى على راي ابن القيم
فى التفريق بين ربا النسئة و ربا الفضل ، وعلى أساس ان الأول محرم
لذاته تحريم مقاصد ، والثانى محرم سدا للذريعة . ويترتب على هذا
التفريق نتيجة هامة - كما يقول الدكتور السنهورى - : « ذلك أنه لما
كان ربا النسئة محرما لذاته تحريم المقاصد ، وكان ربا الفضل محرما
باعتباره وسيلة تحريم الوسائل لا تحريم المقاصد ، فإن درجة التحريم فى
ربا النسئة أشد منها فى ربا الفضل . ومن ثم لا يجوز ربا النسئة الا لضرورة
ملجئة كالضرورة التى تبيع أكل الميتة والدم ، أما ربا الفضل فيجوز
للحاجة ، ولا يخفى ان الحاجة ، أدنى من الضرورة ، فكلما اقتضت الحاجة
التعامل بربا الفضل جاز ذلك » (٢١) .

والفائدة فى القرض لا تعتبر ربا حقيقيا - فى نظر الدكتور السنهورى -
بل يقتصر الامر على ان فيها شبهة الربا ، فالتحريم فيها تحريم للوسائل
لا تحريم للمقاصد ، ومن ثم يرتفع التحريم اذا قامت الحاجة (٢٢) . ويستند فى
رايه هذا الى أن القرض الذى يتضمن فائدة ليس أصلا فى العقود الربوية ،
بل هو يقاس عليها ، ولذلك فإن الفائدة على رؤوس الأموال عن طريق
القرض أو غيره جائزة - من وجهة نظره - لان النظام الاقتصادى
الرأسمالى تدعو فيه الحاجة العامة الشاملة الى حصول العامل على
رأس المال حتى يستغله بعمله ، والقروض هى الوسيلة الأولى فى هذا
النظام للمحصل على رؤوس الأموال ، والقرض هو الجانب القوى
والقرض هو الجانب الضعيف الذى يجب له الحماية ، وما دام رأس المال
ليس ملك الدولة ، بل هو ملك الفرد ادخره بعمله وجهده ، فمن حقه ان
لا يظلم فيه ولا يظلم وما دامت الحاجة قائمة الى كل ذلك . فان فائدة

(٢١) انظر : د . هيد الرزاق السنهورى ، مصادر الحق الجزء

الثالث ، مرجع سابق ص ٢٠٦ .

(٢٢) المرجع السابق ص ٢٤١ .

رأس المال تكون جائزة استثناء من أصل التحريم بحدود وضعها الدكتور السنهوري وهي :

أولاً : لا يجوز بحال مهما كانت الحاجة قائمة ان يتقاضى فوائد على متجمد الفوائد (فهذا هو ربا الجاهلية المقوت) *

ثانياً : وحتى بالنسبة للفائدة البسيطة يجب ان يرسم لها المشرع حدوداً لا تتعداها من حيث سعرها ومن حيث طريقة تقاضيتها ومن حيث مجموع ما يتقاضى فيها ومن وجوه أخرى كثيرة ينبغي على المشرع ان يتحراها وذلك حتى تقدر الحاجة بقدرها (٢٢) *

وللرد على اصحاب هذا الاتجاه ، نطرح بعض الاسئلة لتتبين من خلال الاجابة عليها حقيقة الضرورة والمصلحة *

فمتى يضطر الشخص الى الاقتراض برىا ؟ انه يضطر لذلك كى يحصل على لقمة العيش او ليحصل على الكسوة او شراء الدواء ! وما شابه ذلك من اشياء ضرورية . فبأى وجه نلزم مثل هذا المضطر ان يدفع فوائد عن مال مستهلك فى مثل هذه الضرورات . وبأى وجه نجيز للمرابى الذى اتخمت خزائنه بالمال ان يأخذ ربحاً وفائدة من هذا المدين المحتاج (٢٤) *

لقد نص الفقهاء على ان المحتاج المضطر الى التعامل بالربا لا يلتزم شرعاً الا برد رأس المال فقط . لان الربح الذى اشترطه البخيل المرابى - الخارج عن حدود الله ورسوله - هو ربح غير مشروع من الاساس (٢٥) *

أما من يقتضى لاقامة مشروع تجارى او صناعى ، فان الذين يبيعون اخذ الفائدة منه ، يبنون رأيهم على ان هذا المقترض قوى وقادر على الدفع من الارباح التى يجنيها . ولكن فى أى عقل او شرع او عادة - على حد

(٢٢) المرجع السابق ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ *

(٢٤) انظر : د. محمد أبوشهبة ، نظرة الاسلام الى الربا ، مرجع سابق ص ١١٥ *

(٢٥) انظر : د. يوسف قاسم . التعامل التجارى فى ميزان الشريعة ، مرجع سابق ص ١٢٩ *

قول للدكتور محمد أبو شعبة - أن هذا المقترض للانتاج سيبيع لا محالة ،
وسينجح مشروعه الذى بدأ فيه ؟ أن المشاهد بالملاحظة أن أى مشروع
غالباً ما يتعثر فى أول امره ، بل كثيراً ما تكون خسائره كثيرة ، فمن أى
مورد يدفع هذا المقترض الذى خسر أو لم يبيع فوائد هذا القرض ؟ ليس
فى ذلك انقالب له بالفائدة فوق انقالبه بالدين ؟ ثم لماذا نجعل الدائن
المرابى شريكاً فى الربح ولا نجعله شريكاً فى الخسارة ؟ أن القاعدة
الشرعية فى الاسلام ، أن الغرم بالغنم ، فمن له الغنم فعليه الغرم ، وعلى
ذلك فإن المبررات التى يستند اليها اصحاب هذا الاتجاه لا تصلح أن تكون
مبرراً ، لا من الناحية العقلية ولا من الناحية الشرعية ، ولا من الناحية
الاقتصادية (٢٦) .

وأن من يخشى فوات المصلحة على المسلمين ويبرر لهم أخذ الفائدة
على هذا الاساس ، عليه أن يراعى شروط المصلحة التى وضعها الفقهاء
لكى تكون هذه المصلحة معتبرة وهذه الشروط هى : -
اولاً : أن تكون المصلحة حقيقية وليست وهمية .

ثانياً : أن تكون مصلحة عامة وليست مصلحة خاصة .

ثالثاً : أن لا يعارض التشريع لهذه المصلحة حكماً أو مبدأً ثبت
بالنص أو الاجماع (٢٧) .

فهل شروط المصلحة هذه قائمة فى المعاملات التى يريد أن يبيحها
المفتون باسم المصلحة والحاجة ؟ . أن هذه المصلحة تخالف نصوص
الكتاب الكريم الواردة بتحريم الربا ، وهذا كاف لأن يجعلها مصلحة
ملغاة غير معتبرة .

وإذ ذلك فإن دعوى إباحة الفائدة الربوية فى القروض وغيرها لحاجة

(٢٦) انظر : د . محمد أبو شعبة . نظرة الاسلام الى الربا ، مرجع
سابق ص ١١٧ .
(٢٧) انظر : الشيخ عبد الوهاب خلاف . علم اصول الفقه ، لناشره
دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع - الكويت - الطبعة للتاسعة سنة
١٩٧٠م ص ٨٦ ، ٨٧ .

التيسير على الناس ، ومراعاة لضرورات الحياة ، دعوى باطلة فليس في الاسلام شيء يكون سببا في تحليل حرام . ومثل هذه الدعوى انمسا تخضع لمنطق الاقتصاد القريي وسيطرته على المسلمين وعلى الاقتصاد في بلادهم(٢٨) .

وان محاولة اباحة ربا القرض لا تجوز باى وجه من الوجوه لان الفائدة المأخوذة على القرض هي زيادة في مقابل الاجل وهذا هو بعينه الربا الذي لا يعمل الا لضرورة من شأنها ان تبيع اكل الميتة والدم .

ثم لماذا نلجا الى اباحة هذه المعاملات الربوية بحجة الضرورة والحاجة ، ولدينا البديل الشرعى ؟ اما هناك بديل شرعى في القرض أو المضاربة فقد انتقت الضرورة(٢٩) .

ونتهى الكلام حول هذا الموضوع بما اصدره علماء المؤتمر الثانى لجميع البحوث الاسلامية من ان « الاقتراض بالربا محرم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة ، والاقتراض بالربا محرم كذلك ولا يرتفع اثمة الا اذا دعت اليه الضرورة » . والضرورة هنا بالنسبة للأفراد هي لامساك الرمي والنسبة للدولة هي ضرورة الحصول على رغيث العيش أو المصالح(٣٠) .

(٢٨) انظر د . محمد عبد المنعم خفاجي . الاسلام ونظريته الاقتصادية ، مرجع سابق ص ١٣٢ .

(٢٩) انظر : د . محمد أبو شهبة ، نظرة الاسلام الى الربا ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

(٣٠) انظر : مجلة البنوك الاسلامية ، مقال بعضوان (القضية الفائدة المصرفية في الاسلام كما يراها علماء الدين ورجال الاقتصاد والمصارف) .

العدد الثالث ذو القعدة ١٣٩٨ هـ الموافق سبتمبر ١٩٧٨ م ص ٢١ .

خاتمة الفصل

استعرضنا في هذا الفصل اشهر المسائل الخلافية حول الريا قديما وحديثا ، وبيننا رأينا في كل مسألة منها ، ونستطيع ان نلخص ذلك فيما يلي :

بالنسبة للخلاف حول علة الريا فقد بينا ان العلماء قسموا الاصناف الستة الى مجموعتين رئيسيتين هما :

(١) مجموعة المعادن الثمينة ، وتتكون من جنسين هما :

• الذهب والفضة

(ب) مجموعة الطعام ، وتتكون من أربعة اجناس هي :

• القمح والشعير والتمر والملح

وجعلوا لكل مجموعة منهما علة واختلفوا في ذلك اختلافا كبيرا ، وقد ذكرنا هذه الخلافات والاثار المترتبة عليها ، ثم انتهينا الى اختيار علة مناسبة لكل مجموعة وهي :

— ان العلة في الذهب والفضة هي الثمنية المطلقة ، وبذلك فهي

تتعدى الى الاثمان الاخرى من غير الذهب والفضة ، وتشمل كل ما يستعمل وسيطا للتبادل باعتباره ثمنا للاشياء •

وعلى هذا فان العملة الورقية السائدة اليوم تعتبر نقدا قائما بذاته يجرى فيها الريا كما يجرى في النقدين (الذهب والفضة) ، وان العملات الورقية اجناس تتعدد بتعدد جهات اصدارها ، فالجنيه المصرى جنس ، والدينار الاردنى جنس آخر ، والدولار الأمريكى جنس ثالث وهكذا

• فلا يجوز بيعها بجنسها أو بغيرها من الاجناس نسيئة مطلقا .

ولا يجوز بيعها بجنسها متفاضلة مطلقا ، سواء كان نسيئة أو
• بدا بيد

١٠ أما إذا اختلقت الاجناس فيجوز التفاضل ، ولكن يشترط التقابض
الفسوى .

١١ - أما العلة في الاصناف الأربعة الأخرى : فقد فرقنا فيها بين
علة ربا الفضل وعلة ربا النساء ، وأوضحنا أن : علة ربا الفضل هي :
المالية والمثلية فكل ما كان مالا مثليا لا يجوز بيعه بجنسه متفاضلا .
وعلة ربا النساء هي : المالية المجردة عن صفة الثمنية ، فإذا كان البدلان
من جنس الثمن فلا يجوز تأخير قبض أحد البديلين ، بمعنى أنه يجب
أن يتم التقابض قورا في بيع المقايضة .

لما إذا كان البدلان ثمن ومثمن فيجوز التأخير .

ثم ناقشنا بعد ذلك خلاف الفقهاء في نطاق التحريم وأكنا ما يلي :

١ - أن الربا محرم في دار الحرب كما هو محرم في دار الاسلام .

٢ - أن حرمة الربا شاملة ولا يستثنى منها أى شخص ، فهو يجرى
بين الولد وأبيه ، وبين الزوجة وزوجها ، وبين السيد وعبيده ، وبين
الدولة وأفراد رعيتها .

ثم تطرقنا بعد ذلك الى الخلافات الحديثة حول الربا وانتهينا الى
ما يلي :

١ - لا فرق في تحريم الربا بين القروض الانتاجية والقروض
الاستهلاكية .

٢ - أن ودائع التوفير وشهادات الاستثمار (خاصة المجموعتين
١ ، ب) هي من باب القرض بفائدة ، ولذلك فإن العائد المدفوع لها يعتبر
ربا محرم شرعا . وقد بينا أن الطريقة السلمية لترشيدها هي أن تستثمر
حصيلتها بأسلوب شرعى ، وليس بإعادة اقراضها للبنوك بفائدة ، وأن
لا يحدد العائد المدفوع لها مسبقا .

٣ - أن دعوى إباحة الفائدة الربوية - في القروض وغيرها -
بحجة التيسير على الناس ومزاولة حاجاتهم وضرورات حياتهم هي دعوى
باطلة ولا يجوز اعتبارها الا إذا كانت الضرورة ملجئة كان تكون

لامسك الرمح بالنسبة للفرد أو ضرورة الحصول على رغيف الخبز أو
السلح بالنسبة للدولة •

وبهذا نختم مناقشة آراء الفقهاء في مسألة الريا قديما وحديثا ،
ومن قبل بينا تعريف الريا وأنواعه ومفاسده وأدلة التحريم في كل من
الكتاب والسنة ، وبذلك نكون قد استوفينا الباب الأول من هذا البحث
وهو الاسلام والرياء ، وننتقل الى الباب الثاني لنضع أعمال الجنوك في
ميزان الشريعة ونبين الريوى منها وغير الريوى ، ومن ثم نبين الاسلوب
الذى يمكن به ترشيد عمليات الجنوك •

الباب الثاني

اعمال البنوك القائمة في ميزان الشريعة

الفصل الأول : اعمال خالية من الربا .

الفصل الثاني : اعمال يدخلها الربا :

الفصل الثالث : عمليات الاستثمار المصرفي بالاسلوب الشرعي :

الفصل الأول

أعمال خالية من الربا

تمهيد :

تقوم البنوك اليوم بعمليات كثيرة ومتنوعة ، وتتفاوت هذه الأعمال من حيث تغلغل الربا فيها - فمنها ما هو خال من الربا مثل أعمال الخدمات التي يتقاضى عنها البنك حوالة نظير خدمة معتمدة شرها • ومنها ما يدخله الربا مثل أعمال القروض والسلفيات التي يتقاضى عنها البنك فوائد ربوية مصرمة •

ويجب أن نميز بين هذين النوعين من الأعمال • إذ من الخطأ أن نحكم على أعمال البنوك بشكل إجمالي ونقول بتحريمها كلها يدعوى وجود الربا فيها ، أو نقول بتحليلها كلها بحجة الضرورة أو الحاجة أو غير ذلك ، ولكن المنهج السليم هو أن نحلل كل عملية على حدة ، فما ثبت لنا صحته شرها اجزأناه وما ثبت لنا فسادته ومخالفته للشريعة رفضناه (١) •

وقد قرر علماء المؤتمر الثاني لجميع البحوث الإسلامية أن « أعمال البنوك من الحسابات الجارية ، وحرف الشيكات ، وخطابات الاعتماد أو الكمبيالات الداخلية التي يقوم عليها العمل بين التاجر والبنوك في الداخل ، كل هذا من المعاملات المصرفية الجائزة ، وما يؤخذ في نظير هذه الأعمال ليس من الربا » •

وستتناول في هذا الفصل أعمال البنوك التي لا يدخلها الربا مع بيان الأصل الشرعي الذي نستند إليه في تحليلها ، دون أن نستهدف تطوير أحكام الشريعة الإسلامية للتمشى مع النظم المصرفية المعاصرة ،

(١) انظر : د. محمد شوقي الفنجري ، نحو اقتصاد إسلامي ، مرجع سابق ، ص ١١٩ •

فالشريعة الإسلامية حاكمة ومسيطره ، وليست محكومة • ولأننا تستهدف عرض أنشطة البنوك وعملياتها المتعددة على الفكر الإسلامي ، والمبادئ الإسلامية ونقيض الأشياء على نظائرها ، ونمنعبط الأحكام من أدلتها التفصيلية ، فما استقام وافقنا على أن يكون إطاراً لعمل البنوك الإسلامية ، وما تعارض معها أنكرناه ورفضنا تضمينه إطار عمل البنوك الإسلامية • ولكننا لن نكتفى بمجرد الرفض ، بل سوف نحاول بإذن الله أن نقدم بديلاً إسلامياً وأن نصل إلى حل مستمد من أحكام الشريعة الإسلامية (٢) •

وسنقوم بدراسة أعمال البنوك الخالية من الربا على النحو الآتي :

المطلب الأول : الحسابات الجارية :

المطلب الثاني : الأوراق التجارية والمالية :

المطلب الثالث - التحويلات وعمليات الصرف بالسعر الحاضر •

(٢) أنظر : د. شوقي اسماعيل شحاته • البنوك الإسلامية •
لناشره دار الشروق جده الطبعة الأولى سنة ١٩٧٧ م ص ٧ ، ٨ •

المطلب الأول

الحسابات الجارية

وسنخصص لدراستها المباحث الثلاثة الآتية : -

المبحث الأول : الحسابات الجارية بين الشريعة والقانون .

المبحث الثاني : مزايا الحسابات الجارية .

المبحث الثالث : الحسابات الجارية فى أطوار مشروعية حدد

الاجارة .

المبحث الأول

الحسابات الجارية بين الشريعة والقانون

الحساب الجارى فى الفقه الفرى - يمثل عقدا مستقلا يتفق بموجبه شخصان على ان التعاملات التبادلية وما يترتب عليها من حقوق نقدية ، تفقد استقلالها وتصبح مجرد مفردات يتكون منها حساب جار غير قابل للتجزئة ، ويترتب على هذه المفردات فى آخر المدة المتفق عليها فى التعاقد رصيد (مدين أو دائن) يمثل الوحدة المستحقة الأداء . وبموجب هذا العقد يودع العميل لدى البنك مبلغا من المال ويكون له الحق فى أى وقت فى سحب جانب أو كل مبلغ الحساب الجارى عن طريق الشيكات أو اذون الصرف (١) .

فالفكرة الأساسية للحساب الجارى تتلخص فى ارجاء استحقاق جميع الحقوق والديون بين الطرفين ، والداخلة فى الحساب ، الى تاريخ واحد هو تاريخ قفل الحساب ، بمعنى أن العمليات التى تقيد فيه يصيبها

(١) انظر : د - عمر السيد حسنين ، النظام المحاسبى فى المنشآت

المالية ، مرجع سابق ص ٩٠ .

نوع من التجديد بحيث تفقد استقلالها وصفاتها ، وتصبح مجرد مفردات دائنة أو مدينة ، وتلتصق بالحساب برابطة قوية بحيث لا يمكن المطالبة بدين داخل الحساب ، وبذلك لا تسوى العمليات التي تدخل الحساب كل منها على حدة ، بل انه انشاء سير الحساب لا يكون هناك دائن ومدين ، ولا تظهر صفقتا الدائن وللمدين الا عند قفل الحساب واستخراج الرصيد ، وهذا الرصيد وحده هو الذي يكون مبعلا للتسوية (٢) .

أما في فقه الشريعة الاسلامية ، فلا يحتاج تفسير الحساب الجارى ، وذويان الفردية الذاتية للحقوق المتقابلة الى افتراض عقد خاص ، لأننا اذا اعتبرنا سحب العميل من البنك عبارة عن اقتراض من البنك في مقابل اقراضه للبنك الذي تم بإيداع وديعة لديه ، فهناك دينان متقابلان وتجرى بينهما المقاصة القهرية بمجرد تكوينهما ، دون حاجة الى أى عقد أو اتفاق مسبق على ذلك بين العميل والبنك ، لأن الرأى الصحيح والسائد الذى يذهب اليه جميع فقهاء الامامية والحنفية وغيرهم ، ان المقاصة اذا شغفت شروطها جبرية تقع بنفسها دون حاجة الى أى قرار من الطرفين .

بل لا يمكن في الشريعة التنازل عن المقاصة لأنها ليست حقا قابلا للاسقاط . ولهذا فان المقاصة بين دائنية العميل ودائنية للبنك تحمس باستمرار عبر الحساب الجارى دون حاجة الى أى عقد أو اتفاق (٢) .

المبحث الثانى

مزايا الحسابات الجارية

من اهم مزايا الحسابات الجارية انها :

١ - تؤدى الى التيسير ، لأن تسبوية كل عملية من العمليات المتتامة يسبب كثيرا من التعقيد ، بينما الحساب الجارى ان يؤدى الى

(٢) انظر : د . على جمال الدين عوض . عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، لناشره دار النهضة العربية - القاهرة سنة ١٩٨١م ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٣) انظر : محمد باقر الجبير ، البنك اللىبرى فى الاسلام . مرجع سابق ص ٨٧ .

فقدان كل عملية ذاتيتها ، يمكن من تجميع العمليات كلها في كتلة واحدة واخضاعها لنظام واحد . كما تؤدي تسوية العمليات كتابية الى توفير نقل التلغود ، فلا تدعو الحاجة اليها الا لوفاء الرصيد النهائي .

٢ - يؤدي استخدام الحساب الجارى الى نتيجة عملية هامة هي توسيع نطاق المقاصة واجراؤها في حالات ما كانت لتقع فيها لو طبقت القواعد العامة . فمثلا لو صدر حكم بشهر افلاس تاجر فان هذا الافلاس يمنع اجراء المقاصة بين الديون بعد شهره . فاذا كان لهذا التاجر حسابا جاريا مفتوحا في احد البنوك ، فمعنى ذلك ان البنك سيضطر الى ان يدفع لتقليصة التاجر جميع المبالغ المقتيدة في حساباته الدائن وتكون ٨٠٠ جنيه ويضطر الى التقدم في التقليصة بالمبالغ المقتيدة في حساب التاجر المدين وتكون ١٠٠٠ جنيه ، ويتعرض بالنسبة لها الى مزاحمة دائئي التاجر الآخرين ، ولكن ذلك لا يحدث لأن حكم الافلاس لا يمنع وقوع المقاصة بين المفردات الدائنة والمدينة في الحساب الجارى ، وذلك على اساس تماثل مفردات الحساب ، ولهذا فلن يضطر البنك الى التقدم في التقليصة الا بمبلغ ٢٠٠ جنيه فقط .

٣ - والحساب الجارى يؤدي الى عدم تعطل رؤوس الاموال ، لانه اذا استحق على احد طرفيه دين فانه لا يدفعه نقدا ومباشرة بل يستغله ويقيم في حساب الدائن ما يقابله .

٤ - يسدى الحساب الجارى خدعة كبيرة في حالة فتح الاعتماد ، لانه يمكن المعيل - خلال المدة المتفق عليها - ان يسحب المبلغ كله او بعضه ، واذا رده كله او بعضه للمبتك كان له ان يعود فيسحبه ثانية ، وذلك لأن رد المبلغ لا يعتبر وفاء بل مجرد دفع في الحساب الجارى (٤) .

وبالاضافة الى الفوائد المسابقة فان الحساب الجارى فيه راحة للمعيل حيث يستخدم الشيكات في مدفوعاته ، ان يمكن اعتبارها اداة

(٤) انظر : د . على جمال الدين عوض . عمليات البنوك من الوجهة القانونية مرجع سابق ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

من أدوات مصادد الديون والوفاء بالالتزامات وبذلك يستريح من أعباء ومخاطر حمل النقود وتداولها •

والبنوك الإسلامية يمكنها أن تفتح لديها حسابات جارية لمعاملتها ، ويجوز لها أن تتقاضى عن العمل مصاريف فتح الحساب وأيضا عمولة مقابل فتح الحساب وامساكه ، لأنها تقدم إلى العميل منفعة معتبرة شرعا فتستحق عليها اجرا طبقا لشرعية عقد الاجارة في الفقه الاسلامي •

وستتناول هذا العقد بالدراسة في المبحث التالي ، لأنه يعتبر السند الشرعي لكثير من العمليات التي تقوم بها البنوك لحساب العملاء ومن بينها خدمات الحساب الجاري •

المبحث الثالث

المسابات الجارية في اطار مشروعية عقد الاجارة

الاجارة في اللغة : الاجارة اسم للآجرة وهي ما أعطى من كراء الإيجير(٥) ، والأجر الجزاء على العمل وهو أيضا الثواب(٦) •

الاجارة في الشرع : عقد على المنافع بموضع ، والمنفعة قد تكون منفعة عين كسكنى الدار ، أو ركوب السيارة ، وقد تكون منفعة عمل مثل عمل المهندس والبناء ، وقد تكون منفعة الشخص الذي يبذل جهده مثل الخدم والعمال(٧) •

وقد اجمعت الأمة على جواز الاجساره ، الا ما حكى عن الاصم وابن عليه(٨) ، ولا عبرة لقولهما لأنه يخالف اجماع العلماء •

(٥) انظر : فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي ، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق الجزء الخامس لناشره دار المعرفة - بيروت ، الطبعة الثانية بالافست ص ١٠٥ •

(٦) انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، حرف الراء مادة اجر •

(٧) انظر : السيد سابق ، فقه السنة ، المجلد الثالث ، لناشره دار الكتاب العربي - بيروت (بدون تاريخ) ص ١٧٧ ، ١٧٨ •

(٨) انظر : ابن رشيد الحفيد ، بداية المجتهد ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ١٩١ •

والأجير على ضريين خاص ومشارك :

فالحالخاص : هو الذى يقسح العقد عليه فى مدة معلومة يستحق المستاجر نفعه فى جميعها ، كزجل استئجر لخدمة أو عمل فى بناء أو خياطة أو رعاية يوما أو شهرا • وسمى خاصا لاختصاص المستاجر بنفعه فى تلك المدة دون سائر الناس •

والأجير المشترك : هو الذى يقع العقد معه على عمل معين ، كخياطة ثوب ، وبناء حائط ، وحمل شيء إلى مكان معين ، أو على عمل فى مدة لا يستحق جميع نفعه فيها ، كالطبيب والخياز • وسمى مشتركا لأنه يتقبل أعمالا لاثنتين وثلاثة وأكثر فى وقت واحد ، ويعمل لهم ، فيشتركون فى منفعته (٩) •

مسألة تضمين الإجراء :

ذهب جمهور العلماء إلى أن الاجير للمشارك ضامن لما جنت يده ، فالعائنه اذا افسد حياكلته ضامن لما افسد ، وكذلك الطباخ والخباز والحمال • • • وروى ذلك عن عمر وعلى وعبد الله بن عتبة وشريح والحسن والحكم وهو قول أبى حنيفة ومالك وأحد قولى الشافعى ، وقال فى الآخر لا يضمن ما لم يتعد • قال الربيع هذا مذهب الشافعى وإن لم يبيح به ، وروى ذلك عن عطاء وطاوس ورفز • (١٠) •

وقال ابن حزم : • لا ضمان على أجير مشترك أو غير مشترك ، ولا على صانع أصلا ، إلا ما ثبت أنه تعدى فيه أو أضاعه • (١١) •

وأما الاجير الخاص فلا ضمان عليه ما لم يتعد ، وهذا مذهب أحمد ومالك وأبى حنيفة وأصحابيه وظاهر مذهب الشافعى • (١٢) •

(٩) انظر : ابن قدامة ، المغنى ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٥٢٤ •

(١٠) انظر : المرجع السابق ص ٥٢٥ •

(١١) انظر : ابن حزم المحلى ، الجزء التاسع ، مرجع سابق ، ص ٣٥ •

(١٢) انظر : ابن قدامة ، المغنى ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٥٢٧ •

هلاك العين المستأجرة :

تعتبر العين المستأجرة امانة في يد المستأجر ، فان تلفت بغير تعد
او تقصير لم يضمنها (١٢) •

تلك هي اهم احكام عقد الاجارة • ومنها يتبين ان البنك الاسلامي
في قيامه بفتح الحسابات الجارية لعملائه يستحق الاجر باعتباره اجيرا
مشتركا يتقبل العمل من الكثير من الناس في وقت واحد وكلهم يشتركون
في منفعته ، واخذ البنك الاجرة عن فتح الحسابات الجارية ليس فيه ربا ،
لانه يقدم منفعة مباحة لعملائه ، وخاصة اصحاب الاعمال ، ويتمثل
في مقابل ذلك مصاريف واجورا ، وغير ذلك ، فله ان يتقاضى من الاجر
ما يتناسب وهذا المصاريف •

وهنا نود ان نشير الى ان البنوك التجارية تحتسب فوائد على
العمل اذا انكشف حسابه الجاري ، اى اصبحت مدينا ، وهذه الفائدة
غير جائزة شرعا ، لانه ربا ، كما قد يقوم البنك بمنح اصحاب الحسابات
الكبيرة من العملاء الموعود فيهم فائدة على حركة حساباتهم الدائنة ،
وهذا محرم ايضا •

(١٢) انظر : السيد مسابق ، فقه السنة ، المجلد الثالث ، مرجع

مسابق ، ص ١٩٥ •

المطلب الثاني

الأوراق التجارية والمالية

تمهيد :

تقدم البنوك لعملائها الكثير من الخدمات ، ومن أهمها الخدمات المتعلقة بالأوراق التجارية والمالية ، ويترتب على قيام البنك بتلك الخدمات التزامات تتحدد وفقا لاتفاق البنك مع عميله وما تقضى به العادة المصرفية ، فمثلا عند قيام البنك بتمصيل الأوراق التجارية للعملاء يترتب عليه عدة واجبات هي :

١ - التقدم للمطالبة بالوفاء في موعد الاستحقاق ، وأن يتبع في المطالبة الشكل والموعد المقررين قانونا ، فإن لم يتعلل كان مسئولا .

٢ - إخطار العميل بنتيجة المطالبة في مدة معلومة .

٣ - تقديم حساب للعميل الموكل ، وأن يعيد إليه كافة المستندات أو الأوراق المثبتة للحق سواء حصله أم لا .

٤ - والبنك أن يستعين بوكلاء من الباطن ، سواء كان ماثونا في ذلك من عميله أم لا صريحا أو ضمنا (١) .

أما التزامات العميل فتتناول قيامه برفع العمولة المتفق عليها للبنك نظير قيامه بالأعمال المشار إليها ، وكذلك المصاريف التي تحملها في قيامه بهذه الأعمال . ويسأل المصرف عن تنفيذ العمل المطلوب منه ، ويتشدد القضاء في محاسبته عن كل أعمال يقع منه ، لأنه

(١) انظر : د. غريب الجمال . المصارف والأعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ٦٩ ، ٧٠ .

محترف متخصص فيما يعهد به اليه ، وعلى ذلك يسأل عن تعريض ،
الضرر المترتب على تأخره فى اتخاذ اجراء مناسب ، وعن تركه هذا
الاجراء كلية ، كما يتطلب منه ان يقوم بكل ما يقضى به حسن النية على
شخص محترف حريص ومأجور(٢) .

والعمليات المتعلقة بالاوراق التجارية والمالية منها ما هو ريوى
ومنها ما هو غير ريوى وسنتناول الآن العمليات الخالية من الريا .
باعتبار ان البنك يقوم بها لصالح عملائه على اساس انه مجرد وكيل
عنهم ، وعليه ان يلتزم بقواعد عقد الوكالة الذى سنتعرض له ضمن
هذا المطلب ، الذى سنقدم بتقسيمه الى ثلاثة مباحث كما يلى :

المبحث الأول : الاوراق التجارية .

المبحث الثانى : الاوراق المالية .

المبحث الثالث : الاوراق التجارية والمالية فى اطار مشروعية

عقدى الوكالة والحوالة .

المبحث الأول

الاوراق التجارية

تعريف : الاوراق التجارية عبارة عن صكوك محررة وفقا لارضاء
محددة ، قابلة للتداول بالطرق التجارية ، وتتضمن التزاما بنفع مبلغ
معين من النقود واجب الدفع فى تاريخ معين أو قابل للتعيين ، ويمكن
تحويلها فوراً الى نقود ، ويقبلها التعرف التجارى كاداة لتسوية
الدين(٣) .

وتجبع أهمية الاوراق التجارية الى الدور الذى تقوم به باعتبارها
ادوات للوفاء وادوات للائتمان فى الحياة التجارية ، فالعاملات

(١) انظر : المرجع السابق ، ص ٧٠ .

(٢) انظر : د . حسين النورى . دروس فى الاوراق التجارية

مرجع سابق ، ص ١١ .

التجارية غالباً ما تتم مضافة الى اجل ، ولو اقتصر الأمر على النقود فى الوفاء لتردد التجار فى تبادل الاجل . وغالباً ما تتشابه علاقات الدائنية والمديونية بين التجار ، ولو احتفظ كل تاجر بنقوده فى خزائنه حتى يوفى ما عليه من ديون فى مواعيد استحقاقها لأدى ذلك الى تعطيل النقود عن الاستثمار فضلاً عن التمرض لمخاطر ضياعها أو سرقتها ، لذلك ابتدع العرف التجارى الاوراق التجارية لتقوم مقام النقود فى الوفاء وتمكن الدائن من أن يحصل على نقود أو يشتري بضائع مقابل نقل حقه الثابت فى الورقة التجارية الى آخر ، وهكذا يمكن أن تنتقل الورقة التجارية من دائن الى دائن حتى اذا حل ميعاد استحقاقها تقدم الدائن الأخير حامل الورقة التجارية الى المدين الأصلي مطالباً بالوفاء نقداً ، فاذا حصل هذا الوفاء تم بذلك تسوية عدة علاقات دائنية ومديونية دون أن يتم الوفاء نقداً الا مرة واحدة (٤) .

ومما تقدم يتضح ان الاوراق التجارية تقوم بوظائف اساسية ثلاث :

- ١ - فهي أداة لإبرام عقد الصرف ونقل النقود من مكان الى آخر .
 - ٢ - وهى أداة وفاء ، فمن أهم خصائصها ان العرف جار بين التجار على قبولها كوسيلة عادية لتسوية الديون فيما بينهم .
 - ٣ - وهى أخيراً أداة ائتمان ، فهي تتضمن عادة اجلاً للامتثال (٥) .
- ومن أشهر الاوراق التجارية المستعملة فى المعاملات ، كل من الكبيالة ، والسند الأتنى أو للمأمور ، والشيك .

وسنقوم الآن بدراسة هذه الاوراق لنتبين مدى امكانية قيام البنك الاسلامى بعملياتها :

أولا الكبيالة والسند الأتنى : وقد جمعناهما معا لتشابه الخدمات

التي يقدمها البنك لمن يحملها .

(٤) انظر : المرجع السابق ص ٧ .

(٥) انظر : د . على البارودى ، القانون التجارى اللبنانى ، الاوراق التجارية والاقتلاص الجزء الثالث ، لناشره الدار المصرية للطباعة والنشر - بيروت ١٩٧١ م . ص ١٦ .

فالكبيالات ورقة تجارية تتضمن أمرا صادرا من شخص يسمى
الساحب الى شخص آخر يسمى المسحوب عليه بأن يدفع لأمر شخص
ثالث هو المستفيد مبلغا معيناً بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين أو
قابل للتعيين (٦) .

أما السند الآتني أو للأمر : فهو ورقة تجارية تتضمن تعهد محررها
بفتح مبلغ معين لأمر شخص آخر هو المستفيد بمجرد الاطلاع أو في ميعاد
معين أو قابل للتعيين (٧) .

وتقوم البنوك التجارية بالعديد من العمليات بخصوص الكبيالات
والسندات الآتنية مثل الخصم والتحويل والتسليف بضمان كبيالات
واتخاذ البنك محلا مختارا للدفع وقبول الكبيالات نيابة عن العملاء .

وستقتصر معالجتنا هنا على العمليات الخالية من الربا .

١ - **الحفظ والتحويل** : يقسم البنك خدمات هامة لعملائه وذلك
بقيامه باستلام الأوراق التجارية منهم وحفظها الى حين موعد استحقاقها ،
حيث يتولى البنك مطالبة الدين ، واتخاذ الاجراءات اللازمة الموكول اليه
القيام بها ، وغالبا تكون الأوراق التجارية مستحقة الدفع في البلد الذي
يوجد به البنك . وبعد تحصيل القيمة من الدين يقيدها البنك في الحساب
الدائن لعميله المستفيد من الكبيالة أو السند الآتني بعد خصم الاجور
والمصاريف التي تحملها البنك نظير اجراءات المتابعة والتحويل .

والبنك في قيامه بهذه الخدمات انما يحقق مزايا هامة لرجال
الاعمال ، اذ انه يوفر عليهم الوقت والجهد الذي سيبدلونه في اجراءات
التحويل ، كما يريحهم من عناء حفظ هذه الأوراق .

وهذه الخدمة جائزة شرعا ، وذلك باعتبار ان المنفعة المقصودة -
وهي الحفظ والتحويل - هي من المنافع المعتبرة ، كما أن التوكيل باجراء
مثل هذه الاعمال جائز ، وعلى ذلك يجوز اخذ العمولة ، سواء تم

(٦) انظر : المرجع السابق ص ١٢ .

(٧) المرجع السابق ص ١٢ ، ١٣ .

التحصيل عن طريق تبليغ المبلغ نقدا ، أو عن طريق ترحيل القيمة من الرصيد الدائن لمحور الورقة التجارية في البنك الى الرصيد الدائن للمستفيد ، ومعنى هذا الترحيل هو حوالة محور الورقة دائنة على البنك (٨) .

٢ - قبول الاوراق التجارية : من الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه قيامه بقبول الاوراق التجارية نيابة عنهم . والهدف من ذلك هو اعطاء الورقة مزيدا من الثقة والقوة نتيجة لتوقيع البنك عليها مما يسهل مهمتها في التداول . وعادة تطلب البنوك التي تقبل هذه الاوراق من عملائها تقديم ضمان ، مثل اوراق مالية أو حساب جار دائن (٩) . أو يلتزم العميل بأن يقدم للبنك المقابل مقابل وفاء الكميالة أو السند الدائني قبل حلول الاجل لأن الاصل أن العقد لا يلزم البنك بالوفاء بقيمة الورقة من خزينته ، وهدفه الوحيد هو تسهيل تداول الورقة ، ولا معنى ذلك ضرورة وجود مقابل الوفاء تحت يده ، وانما بالنسبة لهذا المقابل يوجد فرضان (١٠) .

الفرض الأول : أن يكون مقابل الوفاء متوفرا تحت يد المصرف فعلا ، أو أن يكون العميل طالب القبول قد تمهد بتوفير هذا المقابل تحت يد المصرف إذا اضطر المصرف لسداد القيمة في حالة تخلف المدين بالورقة التجارية عن السداد في الموعد المحدد . وفي جميع هذه الصور يكتفي المصرف بتحصيل عمولة من عملية القبول . وهذه العمولة جائزة شرعا باعتبار أن البنك يقدم لمعميله خدمة مفيدة .

الفرض الثاني : ويتعلق بالحسالة التي لا يتوفر فيها تحت يد المصرف مقابل الوفاء ويضطر المصرف للسداد ، ومن ثم فانه يعتبر عميله

-
- (٨) انظر : محمد باقر الصدر . البنك اللائقوى في الاسلام ، مرجع سابق ص ١٢٠ .
(٩) انظر : د . عمر السيد حسنين . النظام المحاسبي في المنشآت المالية . مرجع سابق ص ١٠٦ .
(١٠) انظر : د . غريب الجمال . المصارف والاعمال المصرفية مرجع سابق ص ١٢٥ .

– طالب القبول – مدينا بقيمة ما قام بمصادره كقرض يمنحه له محتسبا
فائدة عليه . ولما كانت هذه الفائدة ربوية فهي غير جائزة شرعا .

ومن الناحية الفقهية الشرعية يعتبر قبول المصرف للكسبالية أو
السند الاذنى نوعا من التعهد بالدين يسمح للدائن أن يرجع عليه اذا
تخلف المدين عن الوفاء ، وهذا التعهد مشروع ولكنه ليس عقد الضمان
بمعناه الفقهي المعروف ، لأن عقد الضمان ينتج عنه نقل الدين من
ذمة الى ذمة ، لا ضم ذمة الى ذمة أو مسئولية الى مسئولية . والمصرف
في قبوله الورقة التجارية لا يقصد نقل الدين من ذمة المدين الى ذمته ،
وانما هو يضمن أداء الدين مع يقضائه في ذمة المدين الأصلي ، وعليه
فليس للدائن أن يرجع ابتداء على الضامن . وانما يرجع اليه اذا امتنع
المدين عن الوفاء ، ومن ثم فان مثل هذا الضمان لا يقاس على عقد
الضمان (الكفالة) والذي يؤدي حتما الى نقل دين من ذمة الى ذمة (١١) .

٣ – اتخاذ البنك محلا مختارا للدفع : قد يعين العميل بنكه كمحل
مختار لدفع الورقة التجارية المدين بها ، ويجب على العميل أن يودع
قيمة الورقة في حسابه قبل موعد استحقاقها ، وان يقوم باخطار البنك
بالاوراق المعين فيها البنك محلا مختارا للدفع (١٢) .

ويفيد هذا الاسلوب المسحوب عليه حيث يعفيه من الاحتفاظ بمبالغ
نقدية كبيرة لمواجهة الاوراق المعيدة المسحوبة عليه ، اذ يتركز ودفنهما
كلها في البنك المعين ، كما يفيد المساحب اذا كان المسحوب عليه مقيما
في بلد بعيد ، أو يشق على المساحب التوجه اليه ، ويوفر عليه بذلك
نفقات التحصيل . وفيه كذلك مصلحة عامة حيث يوفر تدفول النة . ود.
لأن الغالب ان الحامل يعهد الى مصرفه بتحصيل اوراقه فيقدمها الاخير
الى البنسك المعين حيث تسمى الاوراق بطريق المقاصة فيما بين
البنسوك (١٣) .

(١١) انظر : المرجع السابق ص ١٢٥ ، ١٢٦ .

(١٢) انظر : د . عمر السيد حسنين . النظام الخامس في
المنشآت المالية مرجع سابق ص ١٠٦ .

(١٣) انظر : د . علي جمال الدين عوض . عمليات البنوك من
الوجهة القانونية مرجع سابق ص ٧٢٤ ، ٧٢٥ .

وهذا العمل جائز شرعا ، لأنه يعنى ان محرر الورقة التجارية -
 أى المدين - قد أحال دائئته على البنك ، غير انها حوالة معلقة على تحول
 أجل الاستحقاق . وعندما يودع محرر الورقة قيمتها لدى البنك فان هذا
 الأخير يصبح مدينا للمستفيد بقيمتها . وإذا أصبح البنك مدينا فلا مبرر
 لأخذ حوالة على وفاء دينه ألا فى حالة اشتراط البنك على عملائه
 الدائنين منذ البدء ان لا يحولوا عليه بدون أذنه ، فيمكنه حينئذ ان
 يتقاضى عمولة لقاء اسقاط هذا الشرط(١٤) .

هذه هى أهم عمليات الكمبيالة والسند الأئنى التى يمكن لنائب
 الاسلامى ان يقوم بها . وننتقل منها الى ورقة تجارية أخرى هى
 الشيك .

ثانيا الشيك : وهو ورقة تجارية تتضمن أمرا يصدر من شخص
 هو الساحب الى شخص اخر هو المسحوب عليه بان يدفع لائن شخص
 ثالث هو المستفيد (او لحامله ان كان الشيك للمعامل) مبلغا معيناً
 بمجرد الاطلاع(١٥) .

وتستخدم الشيكات لتسوية الحقوق فيما بين التجار وغير
 التجار ويسحبها عملاء البنوك على البنوك المفتوح لهم فيها
 حسابات جارية لصالح المستفيدين بهذه الشيكات . ويتقدم كل مستفيد
 للبنك ذاته لصرف قيمة الشيك نقدا او لأبراج قيمته بالحساب الجارى
 المقترح له لدى نفس البنك . والمستفيد هنا يملك قيمة الشيك فى ذمة
 البنك المسحوب عليه بموجب أحالة محرر الشيك له على ذلك البنك .
 غير ان المستفيد قد يتقدم بالشيك الى بنك آخر - غير البنك المسحوب
 عليه - ليتولى هذا البنك تحصيل قيمته لصالحه .

والتفسير الفقهي لهذه العملية هو وجود حوالتين : أحدهما حوالة

-
- (١٤) انظر : محمد باقر الصدر . البنك اللارىوى فى الاسلام .
 مرجع سابق ص ١٢١ .
 (١٥) انظر : د . على اليارودى . القانون التجارى اللبنانى .
 الجزء الثالث - مرجع سابق ص ١٢ .

ساحب الشيك دائئته - المستفيد - على البنك المسحوب عليه ، وأخرى حوالة البنك المسحوب عليه دائئته - المستفيد - على البنك المحصل ، ويجوز لهذا الأخير تقاضى اجرا (عمولة) نظير قيامه بالاتصال بالبنك المسحوب عليه وتكليفه بالتحويل ، ثم وضعه القيمة بعد تحصيلها تحت تصرف المستفيد ليقبضها أو يودعها فى حسابه الجارى لدى البنك(١٦) .

وهناك تفسير آخر يعرضه الدكتور غريب الجمال أيضا ويتمثل فى توكيل المستفيد للبنك المحصل فى قبض الدين الذى يملكه بمقتضى الشيك فى ذمة البنك المسحوب عليه ، وبناء على ذلك يجوز للبنك قبول التوكيل فى القبض لقاء أجره معينة (عمولة) ومن ثم لا يكون البنك المطالب بتحصيل الشيك مدينا للمستفيد ولا دائئا للبنك المسحوب عليه بل مجرد وسيط - وكيل - يعمل لصالح الأصل أى المستفيد موكله(١٧) .

وأما فى حالة أن يكون لحبر الشيك وصيد دائئن فى البنك فيسحب من حسابه الجارى عن طريق الشيك ، فإن السحب هنا يمكن تفسيره على أساس أنه استيفاء للدين الذى للمساحب على للبنك . وأما إذا قام بتحرير شيك لدائئته مسحوبا على البنك الذى له به حساب جبار فقد بينا أنه من قبيل الحوالة الجائزة شرعا وتحصل بها براءة ذمة المحيل تجاه المستفيد - الدائن - وبراءة ذمة البنك تجاه المحيل بمقدار قيمة الشيك(٢٨) .

وهكذا يتضح أنه يصح استعمال الشيكات كاداة وقاء على أساس الحوالة أو الوكالة .

وقد عرفت المعاملات الإسلامية نظام الشيك ممثلا فيما يعرفه الفقه الإسلامى بالسفتجة وهى أن يعطى الرجل مالا لأحد ، وللاخذ مال فى بلد المعطى ، فيوفيه آياه ، ثم يستفيد أمن الطريق . والسفتجة تذكر فى باب

(١٦) انظر : د . غريب الجمال . للصارف والاعمال المصرفية .

مرجع مسابق ص ٧٢ .

(١٧) انظر : المرجع السابق ص ٧٢ .

(١٨) انظر : محمد باقر الصدر . البنك اللاربوى فى الاسلام .

مرجع مسابق ص ٩٢ .

الحوالة فى بعض كتب الفقه الاسلامى ، وهى اقرب صورة لنظام الشيك الحديث (١٩) •

ثالثا التحصيل المستندى : وهو ان يتولى المصرف تحصيل القيمة المبينة فى السندات المسلمة اليه ، وخاصة مستندات شحن البضائع المصدرة اليه من مصرف آخر مراسل له • وتتم هذه العملية عادة فى التجارة الخارجية ، عندما يستغنى مصدر البضاعة عن الزام المستورد فتح اعتياد لصالحه بقيمة البضاعة المصدرة ، ثقة منه بالمستورد ، وتعويلا على وعده بسداد الثمن عند استلامه مستندات البضاعة المصدرة • وفى هذه الحالة يقدم المصدر الى مصرفه المستندات المتفق عليها بينه وبين المستورد ، ويتولى المصرف ارسال هذه المستندات الى مراسله فى بلد المستورد ، ويطلب منه تسليم مستندات الشحن الى المستورد مقابل دفع ثمن البضاعة وائى مبالغ اخرى متفق عليها ومبينة بتلك المستندات ، وعندما يسد المستورد يخطر المصرف المراسل مصرف المصدر بما يفيد تحصيل القيمة وقيدھا فى الحساب الجارى له •

وهذه خدمة جائزة يقوم بها البنك بقصد تسهيل التبادل التجارى ، ومؤداهما توسط البنك فى ايصال مستندات الشحن الى المستورد عن طريق مراسله فى بلد المستورد وتسلم الثمن عن طريق ذلك المراسل • والبنك ان يأخذ عمولة من المصدر نظير قيامه بخدمة التوسط وكذلك النفقات التى يتطلبها هذا التوسط • كما ان البنك المراسل فى الخارج له ان يتقاضى عمولة عن المستورد نظير الخدمة التى قدمها له (٢٠) •

بهذا نكون قد انتهينا من دراسة الاوراق التجارية وعملياتها الشرعية التى يمكن للبنك الاسلامى القيام بها ، وننتقل الان لدراسة الاوراق المسالية وعملياتها الجائزة •

(١٩) انظر : د • محمد عبد المنعم خفاجى - الاسلام ونظريته الاقتصادية مرجع سابق ، ص ١٦٠ •
(٢٠) انظر : د • غريب الجمال ، المصارف والاعمال المصرفية مرجع سابق ، ص ٧٣ •

المبحث الثاني الأوراق المساهمية

تمثل الأوراق المالية في الأسهم والسندات .

(١) **الأسهم** : مفردا سهم وهو الجزء الذي ينقسم على قيمته مجموع رأس مال الشركة ومن مجموعة هذه الأسهم يتكون رأس مال الشركة . ويكون السهم عبارة عن قسيمة مستقلة تعطى للمساهم تتضمن المعلومات الخاصة باسم الشركة ومقدار رأس مالها وجنسياتها ومركزها الرئيسي ورقم السهم وقيمه واسم صاحبه ان كان سهما اسميا أو انه لحامله . والسهم الاسمي هو الذي يحمل اسم صاحبه وتنتقل ملكيته بالتقيد في دفاتر الشركة . اما السهم لحامله فلا يذكر فيه اسم المساهم ، وانما يذكر فيه كلمة انه لحامله . والسهم لحامله يعتبر كالمعملة الورقية ، فإذا تمكن الغير منه استطاع ان يتصرف به كتصرفه بالفقود ، وتسرى عليه القاعدة الفقهية « حيازة المنقول سند للملكية » (٢١) .

وبما ان السهم يمثل جزءا من رأس مال الشركة فهو يستحق جانبها من ارباحها ، ويتم حصول المساهم على نصيبه من الربح في صورة توزيعات يقررها مجلس الادارة وتوافق عليها الجمعية العمومية للمساهمين بموجب كوبونات سرفقة مع الأسهم يستحق دفعها في فقرات دورية (٢٢) وهذه التوزيعات ليست ربوية لانها تمثل نصيب حملة الاسم - وهم مالكو رأس المال - في الارباح التي حققتها الشركة .

(ب) **أما السندات** : فهي عبارة عن صكوك تمثل جزءا من قروض تصدرها الحكومات أو الهيئات الرسمية أو الشركات . فقد تحتاج الشركة اثناء قيامها وبعد ان تكون قد استوفيت كامل قيمة الأسهم المكتتب فيها الى مقدار من المال ، تتابع به اعمالها أو توسعها ، ولا ترغب الشركة في عرض اكتتاب جديد على الجمهور لزيادة رأس مالها ، لذلك فانها تعتمد

(٢١) انظر د . محمود محمد بايلى . الشركات التجارية . طبع في المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية - حلب ، الطبعة الأولى ١٩٧٨ م
ص ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٢٢) انظر د . عمر السيد حسنين ، النظام المحاسبى في المنشآت المالية مرجع سابق ص ١٠٧ .

الى القروض عن طريق اصدار سندات متساوية القيمة وقابلة للتداول ، ويجوز أن تكون اسمية أو لحاملها ويجب أن يبقى السند اسميا الى حين سداد كامل قيمته (٢٣) .

والسندات باعتبارها جزءا من قرض تستحق فوائد ثابتة يتم حصول حامل السند عليها في صورة توزيعات بموجب كوپونات تستحق بصفة دورية ، وهذه الفوائد غير جائزة شرعا لانها فوائد ربوية .

ولهذا فإن البنوك الاسلامية لا تتعامل في السندات (٢٤) .

اما بالنسبة للاسهم فيجوز للبنك الاسلامي ان يقوم بعملياتها طالما كان تركيب الشركة والنشاط الذي تزاوله صحيحا من الناحية الشرعية .

ويقوم قسم الاوراق المالية في البنك بعمليات متعددة منها حفظ الاوراق المالية وشراؤها وبيعها وتحصيل كوپوناتها ودفعها واصدار الاوراق المالية نيابة عن الشركات والهيئات .

وستتناول فيما يلي كل عملية من هذه العمليات على حدة لنتعرف عليها ثم نحكم في النهاية على هذه العمليات ، هل هي جائزة أم لا ، ونبين السند الشرعي لهذا الحكم .

اولا : حفظ الاوراق المالية :

قد يودع العميل اوراقه المالية بالبنك للمحافظة عليها ، والقيام بخدمتها ، وبذلك يأمن على هذه الاوراق من السرقة أو الحريق أو الضياع ، حيث تهىء البنوك خزائن محكمة لحفظ تلك الاوراق نظير اجر يتقاضاه البنك من المودع ، كما يستفيد البنك اضافة الى ذلك المزيد من ربط عملائه به وميلهم الى ايداع اموالهم لديه (٢٥) .

(٢٣) انظر : د . محمود محمد بايللى . الشركات التجارية ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ .

(٢٤) انظر : الاتصاد الدولى للبنوك الاسلامية . الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية الجزء الثانى . مرجع سابق ص ٢٤١ .
(٢٥) انظر : محمد باقر الصدر ، البنك اللاربوى فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .

ثانيا : شراء وبيع الأوراق المالية :

يقوم البنك بشراء وبيع الأوراق المالية ، أما لحسابه ، أو لحساب عملائه فان كانت العملية لحسابه فهي من قبيل الاستثمار ، حيث يوظف البنك قسما من امواله أو الاموال المودعة لديه في شراء الأوراق المالية توخيا للمربح . وما يهمنا هنا هو قيام البنك بالشراء والبيع لحساب العملاء ، باعتبار ذلك من الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه ويستحق عليها عمولة .

والناس يقبلون على شراء الاسهم والسندات ثم بيعها بفرض الاستثمار والربح من الفرق بين قيمة الشراء والبيع .

ويقوم البنك بعملية الشراء لعملائه الذين تكون لديهم حسابات جارية دائنة لديه حيث يشترط أن يكون بالحساب الجاري للعميل رصيد كاف لتغطية عملية الشراء . وعندما يرغب العميل في الشراء فانه يقوم بتعبئة امر شراء بالبورصة ، يحدد فيه الأوراق التي يرغب في شرائها ونوعها وقيمتها الاسمية والحد الاعلى للسعر الذي يرغب الشراء به وفي حالة البيع يتقدم بطلب بيع مرفقا به الأوراق المرغوب بيعها وموضعا به عددها ونوعها وقيمتها الاسمية والسعر الذي يرغب البيع بموجبه . ويقوم البنك بتنفيذ اوامر عملائه فورا ، أو بعد فترة قصيرة لا تتعدى ٤٨ ساعة ، أما بواسطة سماسرة الأوراق المالية ، أو ممثل خاص للبنك . وفي مقابل ذلك فان البنك يتقاضى من العميل المصاريف التي تكبدها بالإضافة الى عمولة السمسار وعمولة البنك (٢٦) .

ثالثا : تحصيل وفتح كويونات الأوراق المالية :

الكويون عبارة عن جزء ملصق بالسهم ، يتم فصله وتقديمه في تاريخ استحقاقه للحصول على نصيبه من ارباح الشركة ، ويقع على البنك التزام تحصيل كويونات الأوراق المودعة لديه عند استحقاقها مقابل عمولة بسيطة . وكما يقوم البنك بتحصيل قيمة الكويونات نيابة عن

(٢٦) انظر : د. عمر السيد حسنين ، النظام المحاسبي في المنشآت المالية ، مرجع سابق ص ١٠٩ وما بعدها .

العملاء ، فانه يقوم كذلك بدفع قيمة الكوبونات نيابة عن الشركات والهيئات التى تمهد اليه بعملية صرف أرباحها لمستحقيها • ويتقاضى البنك عمولة مقابل قيامه بهذا العمل •

رابعاً : اصدار الاوراق المالية نيابة عن الشركات والهيئات :

قد توكل احدى الشركات او الهيئات البنك للقيام باصدار الاسهم نيابة عنها ، فيقوم البنك بتلقى الاكتتابات من المستثمرين ، ثم بتخصيص هذه الاكتتابات ، ويحصل البنك فى نظير هذا العمل على عمولة من الشركة او الهيئة •

وقد ينص العقد بين الشركة والبنك على انه اذا كانت الطلبات التى يتلقاها البنك من المستثمرين لا تكفى لتغطية الاكتتاب ، فان البنك يضمن هذه التغطية ، ويتقاضى البنك عمولة اضافية نظير ضمانه لهذه التغطية (٢٧) •

والان وبعد ان استعرضنا الخدمات التى يقدمها البنك لعملائه فى مجال الاوراق المالية نجد ان العمولة التى يتقاضاها البنك نظير تلك الخدمات جائزة شرعاً باعتبار انه يقدم لعملائه منفعة معتبرة مباحة شرعاً وهو عندما يقوم بهذه الخدمات فانه يكون وكيلاً عن عملائه ينفذ تعليماتهم بشأن اوراقهم المالية •

ولما كانت الوكالة وكذلك الحوالة من الامور التى يستند اليها البنك الاسلامى فى تبرير كثير من عملياته وخاصة الخدمات التى يؤديها لحملة الاوراق التجارية والمالية فاننا سنقوم فى المبحث التالى بدراسة عقدى الوكالة والحوالة •

المبحث الثالث

الاوراق التجارية والمالية فى اطار مشروعية عقدى الوكالة والحوالة

ان علاقة المديونية والدائنية التى تنشأ بين البنك وعملائه ، نتيجة لفتحهم حسابات جارية لديه ، تمكن هؤلاء العملاء من تمويل دائيتهم على

(٢٧) انظر : المرجع السابق ص ١١٤ •

البنك ليقوم بوفاء ديونهم ، استنادا الى شرعية عقد الحوالة فى الشريعة الاسلامية . كما ان الخدمات التى يقدمها البنك فى مجال الاوراق المالية من بيع وشراء وتحصيل كوبونات ودفعها واصدار الاسهم نيابة عن العملاء ، انما يقوم بها البنك استنادا الى شرعية عقد الوكالة فى الشريعة الاسلامية حيث يقوم البنك بالخدمات السابقة بصفته وكيلًا عن عملائه .
ولهذا سنتناول الان بالدراسة عقد الوكالة ثم نتبعه بعقد الحوالة .

اولا : الوكالة :

الوكالة فى اللغة : بفتح الواو وكسرهما اسم للتوكيل ، من وكله بكذا اذا فوض اليه ذلك والتوكيل هو القائم بما فوض اليه .
واما شرعاً : هى عبارة عن اقامة الانسان غيره مقام نفسه فى تصرف معلوم (٢٨) .

والوكالة جائزة بالكتاب والسنة والاجماع .

اما الكتاب فقوله تعالى « فابعثوا احداكم يورقكم هذه الى المدينة فليظفر ايها الزكى طعاما فلياتكم برزق منه » (٢٩) . وهذه وكالة ، وذكر الله عن يوسف انه قال للملك : « قال اجعلنى على خزائن الارض انى احفظ عليم » (٣٠)

واما السنة : فعن سليمان بن يسار « ان النبی صلى الله عليه وسلم بعث ابا رافع مولاہ ورجلا من الانصار فوجه ميمونة بنت الحرث وهو بالمدينة قبل ان يخرج » (٣١) .

(٢٨) انظر : شمس الدين احمد بن قدير المعروف بقاضى زاده افندى . نتائج الافكار فى كشف الرموز والاسرار وهى تكملة فتح القدير للكمال ابن الهمام الجزء الثامن لناشره مكتبة مصطفى البايى الحلبي والولادة بمصر الطبعة الاولى ١٩٧٠م ص ٣ .
(٢٩) سورة الكهف ، الآية رقم ١٩ .
(٣٠) سورة يوسف الآية رقم ٥٥ .
(٣١) رواه مالك فى الموطأ واخرجه ايضا الشافعى واحمد والترمذى والنسائى وابن حبان .

وعن جابر قال : « أردت الخروج الى خيبر فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقا فإن ابتغى منك أية فضع يدك على ترقوته » (٣٢) .

واجمع المسلمون على جواز الوكالة ، ويدل على ذلك ما نراه من توكيل المسلمين بعضهم بعضا من عصر النبوة والصحابة حتى الآن ، لأن الحاجة تدعو لذلك ، فليس كل شخص قادرا على القيام بجميع أموره بنفسه ، ولذلك فانه يحتاج الى توكيل غيره ليقسوم ببعض أموره نيابة عنه .

والوكالة عقد كسائر العقود لا تصح الا بالايجاب والقبول ، وليست هي من العقود اللازمة ، بل هي عقد جائز ، فيجوز للموكيل أن يدع الوكالة متى شاء عند الجميع ، ولكن أبا حنيفة يشترط في ذلك حضور الموكل ، وللموكل أن يعزله متى شاء (٣٣) .

وللوكالة شروط يجب توافرها حتى تكون صحيحة ، وهذه الشروط تتعلق بكل من الموكل والوكيل ومحمل التوكيل . أما الموكل فيشترط فيه أن يكون ممن يملك التصرف وتلزمه الأحكام (٣٤) . فلا يصح أن يكون الموكل مجنونا أو صبييا .

وأما الوكيل فيشترط فيه أن لا يكون معنوعا بالشرع من تصرفه في الشيء الذي وكل فيه ، فلا يصح توكيل الصبي ولا المجنون (٣٥) .

— انظر في ذلك محمد الشوكاني ، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، الجزء السادس .

مرجع سابق ص ٣ ، ٤ .

(٣٢) رواه داود والدارقطني . انظر : المرجع السابق ص ٤ .

(٣٣) انظر : ابن رشد الحفيد ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد .

الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٢٥٢ .

(٣٤) انظر : شمس الدين أحمد بن قودر ، نتائج الإنكار ، كلمة

فتح القدير لابن الهمام ، الجزء الثامن ، مرجع سابق ، ص ٣ .

(٣٥) انظر : ابن رشد الحفيد ، بداية المجتهد ، الجزء الثاني ،

مرجع سابق ، ص ٢٥٢ .

وشرط محل التوكيل أن يكون قابلا للنياحة ، مثل البيع والحوالة والضمان وسائر العقود وغير ذلك . ولا تجوز الوكالة في العبادات البدنية كالصلاة والصوم والطهارة . وتجوز في العبادات المالية كالزكاة والصدقة والحج (٣٦) .

ومضى تمت الوكالة كان الوكيل أمينا فيما وكل فيه ، فلا يضمن الا بالتعدي أو التفريط ، وعلى الوكيل أن يتقيد بما قيده به الموكل ، ولا يجوز مخالفته ، الا اذا خالفه الى ما هو خير للموكل ، فاذا قيده بثمن معين فباعه بأزيد ، أو قال بعه مؤجلا فباعه حالا صح هذا البيع (٣٧) .

ويجوز التوكيل بأجر وبغير أجر ، فالنبي صلى الله عليه وسلم وكل أنيسا في إقامة الحد ، وعمرا وأبا رافع في قبول النكاح بغير أجر ، وكان بيعت عماله لقيض الصدقات ويجعل لهم اجرا (٣٨) .

واذا كانت الوكالة بأجر ، فإن الوكيل يكون أجيرا ، والوكالة اجارة في المعنى ، وتكون العلاقة بين الوكيل والموكل كالعلاقة بين الأجير والمؤجر ، فيلتزم كل منهما بمقتضى العقد ولا يستبد أحدهما بفسخه من غير رضا الآخر (٣٩) . وليس للوكيل أن يركل غيره فيما وكل فيه ، الا اذا اذن له الموكل في ذلك (٤٠) .

وينتهي عقد الوكالة بما يأتي :

١ - موت أحد المتعاقدين .

٢ - انتهاء العمل المقصود من الوكالة .

(٣٦) انظر : المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٣٧) انظر : السيد سابق ، فقه السنة ، المجلد الثالث ، مرجع

سابق ص ٢٢٢ ، ص ٢٣٦ .

(٣٨) انظر : ابن قدامة ، المغني ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ،

ص ٩٤ .

(٣٩) انظر : محمد مصطفى شلبي ، المدخل في التمرير بالفقه

الاسلامي ، مرجع سابق ، ص ٥٢٢ ، ٥٢٣ .

(٤٠) انظر : ابن قدامة ، المغني ، الجزء الخامس ، مرجع سابق

ص ٩٧ .

٣ - عزل الموكل للوكيل ولو لم يعلم . وهذا عند الشافعى
والحنابلة ، بينما يرى الاحناف انه يجب ان يعلم الوكيل بالعزل .

٤ - عزل الوكيل نفسه ، ولا يشترط علم الموكل . والاحناف
يشترطون ذلك حتى لا يضرار .

٥ - خروج الموكل فيه (محل التوكيل) عن ملك الموكل (٤١) .

هذه هى اهم احكام عقد الوكالة ، ومنها يتبين ان باستطاعة البنوك
الاسلامية ان تقدم لعملائها الكثير من الخدمات استنادا لمشرعية هذا
العقد ، ومن بينها الخدمات المتعلقة بالاوراق المالية .

ثانيا : الحوالة :

الحوالة فى اللغة التحويل والنقل ، وفى الشرع نقل الدين من ذمة
الى ذمة . وهى مشروعة باجماع الامة (٤٢) .

ففى الحديث الشريف عن ابي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم : « مثل الغنى ظلم واذا اتبع احدكم على ملء
فليتبس » (٤٣) . اى اذا احيل فليحتل ، ودل الامر على وجوب قبول
الاحالة ، وحمله الجمهور على الاستحياب (٤٤) .

واتفقوا على براءة ذمة المحيل اذا كان للمحيل على المحال عليه دين
ورضى المحتال والمحال عليه . واختلفوا اذا لم يرض المحتال ، فقال
ابو حنيفة ومالك والشافعى يمتين رضاه ، وعن احمد روايتان : احدهما
لا يعتبر رضاه ، والاخرى يعتبر كمذهب السابقين . واختلفوا فى رضا
المحال عليه : فقال ابو حنيفة يعتبر رضاه ، وقال مالك : ان كان عدوا

(٤١) انظر : السيد سابق ، فقه السنة ، المجلد الثالث ، مرجع
سابق ، ص ٢٢٨ .

(٤٢) انظر : الزيلعى ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، الجزء
الرابع ، مرجع سابق ص ١٧١ .
(٤٣) متفق عليه .

(٤٤) انظر : محمد الصنعانى ، سبل السلام ، الجزء الثالث ،
مرجع سابق ، ص ٥٩ ، ٦٠ .

اعتبر رضاه والا لم يعتبر • وقال الشافعى واحمد لا يعتبر على
الاطلاق (٤٥) •

والحوالة شروط أربعة هي : كما جاء فى المغنى - ما يلى (٤٦) :

١ - تماثل الحقين فى الجنس والصفة والطول والتأجيل •
فمن عليه ذهب يحيل بذهب ، فلو كان الدين ذهباً واحاله ليأخذ
قضة لم يصح ، وكذلك لا تصح الحوالة اذا اختلف الحقان ذى الصفة ،
كان يكون احدهما جيداً والآخر رديئاً •

ولا تصح الحوالة ايضاً اذا كان احد الدينين حالاً والاخر
مؤجلاً •

٢ - ان تكون على دين مستقر • فمثلاً لو احوال التائب بالثمن
على المشتري فى مدة الخيار لم يصح لانه غير مستقر •

٣ - ان تكون بمال معلوم • فلو كان الدين مجهولاً عند العاقلين
او احدهما فان الحوالة تكون باطلة •

٤ - ان يحيل برضائه لان الحق عليه فلا يلزمه ادائه من جهة
الدين الذى على الحال عليه ، ولا خلاف فى هذا •

ويشترط المالكية والشانعية والحنابلة فى الحوالة ان يكون الحال
عليه مديناً للمحيل ويشترطون لصحة الحوالة رضاه الحال عليه ، لان
الحوالة الزام له بحق لم يكن لازماً عليه ، فما لم يلتزم به فلا قيمة لهذا
العقد مادامت ذمته بريئة فى الاصل • ويمكن فى معاملات البنك الاسلامى
الاخذ برأى الاحناف حيث ان البنك - الحال عليه - رضى يشغل ذمته
تجاه المستفيد - الحال - ولم يكن البنك فى الاصل مديناً لمعطى الامر -

(٤٥) انظر : يحيى بن محمد بن هبيرة : الاقصاد عن معانى
الصباح ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٠ •
(٤٦) انظر : ابن قدامة ، المغنى ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ،
ص ٥٧٧ وما بعدها •

الحيل - ورضاء البنك في هذه الحالة يعتبر ركنا أساسيا(٤٧) . فإذا اجتمعت شروط الحوالة وصحت برئت ذمة الحيل في قول عامة الفقهاء(٤٨) . وإذا انحلل الحال عليه ، لم يرجع صاحب الدين على الحيل بشيء ، وهو قول جمهور العلماء . وقال مالك وأصحابه : إلا أن يكون الحيل غره فاحاله على عديم ، وقال أبو حنيفة : يرجع صاحب الدين على الحيل إذا مات الحال عليه مفلسا أو جحد الحوالة . وبه قال شريح وعثمان البتي وجماعة(٤٩) .

بهذا نكون قد استوفينا بيان أحكام عقد الحوالة ، ومنها يتبين أن من يملك أوراقا تجارية يمكنه أن يحول حقه الثابت فيها إلى شخص آخر فمن يملك رصيدا دائئا في حسابه الجاري بأحد البنوك ، يستطيع أن يحول دائئه على البنك ليستوفى دينه منه ، بأن يعطيه شيكا يقدمه للبنك ويستوفى حقه .

وكذلك من يملك كمبيالة أو سندا انزيا ، يستطيع أن ينقل حقه الثابت فيهما إلى دائئه بأن يحيل هذا الدائن على الشخص المسحوب عليه الكمبيالة أو السند الأتني ليستوفى دينه منه .

وبهذا تبوأ ذمة الحيل طالما توفرت شروط الحوالة نلتى مسبق ان بيناهما .

(٤٧) انظر : الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية . الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية الجزء الأول . مرجع سابق ص ٢٨ ، ٣٩ .
(٤٨) انظر : ابن قدامة . المغنى . الجزء الرابع . مرجع سابق ص ٥٨٠ .
(٤٩) انظر : ابن رشد الحفيد بداية المجتهد ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ص ٢٥٢ .

المطلب الثالث

التحويلات وعمليات الصرف بالسعر الحاضر

تمهيد :

تقوم البنوك بعمليات تحويل العملة سواء داخل الدولة أو خارجها والحوالات أما أن تكون حوالات صسادرة من البنك أو واردة إليه من فروع ومراسليه • ويسمى تحويل العملة داخل حدود الدولة بالتحويلات الداخلية ، بينما تطلق الحوالات الخارجية على تحويل النقود خارج حدود الدولة التي يعمل فيها البنك ، وفي هذه الحالة فإن اختلاف العملة بين الدولتين يؤدي الى نشوء عملية أخرى ملازمة لعملية التحويل ، وهي الصرف حيث يتعين على طالب الحوالة الخارجية أن يشتري العملة الأجنبية التي سيتم بها دفع القيمة في البلد المرسله اليه الحوالة •

وستقسم الدراسة في هذا المطلب الى ثلاثة مباحث على النحو الآتي :

المبحث الأول : التحويلات •

المبحث الثاني : عمليات الصرف بالسعر الحاضر •

المبحث الثالث : عمليات الصرف في اطار مشروعية عقد الصرف •

المبحث الأول

التحويلات

الحوالة هي أمر بالدفع صادر من بنك الى آخر أو الى فرع آخر ، لدفع مبلغ معين الى شخص مسمى بناء على طلب عملائه (١) •
والتحويلات منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي ، وأما أن

(١) أنظر : الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية • الموسوعة العنمية والعملية للبنوك الاسلامية الجزء الأول • مرجع سابق ص ٣٧ •

تتم عن طريق تحويلات خطابية أو برقية أو تلفونية ، أو عن طريق الشيكات المصرفية . وقد يكون لطالب الحوالة حساب جار بالبنك أو يقدم نقدية .

والحوالة إما أن تكون صادرة من البنك وتسمى حوالة صادرة ، أو واردة إليه وتسمى حوالة واردة . والحوالة الواردة هي نفسها تعتبر حوالة صادرة بالنسبة للبنك المرسل - الذي أرسلها - ولهذا سنكتفي بشرح عمليات الحوالة الصادرة على أساس أن الحوالة الواردة هي نفسها الحوالة الصادرة منظورا إليها من زاوية المرسل .

وسنقسم الموضوع الى قسمين هما : التحويلات الداخلية ، والتحويلات الخارجية .

أولا - التحويلات الداخلية :

المقصود بعملية التحويلات الداخلية للنقد هو نقل النقود الى أصحابها داخل حدود الدولة ، دون أن تكون هناك عملية نقل صادرة للمبلغ القدي يقوم به الناقل أو البنك الى المتقول إليه . ويقوم البنك بهذه الخدمة نظير عمولة بسيطة يحصل عليها ، والهدف من هذه العملية هو تسهيل المعاملات المالية وتوفير الوقت والمجهود على المحول ، وتأمين النقود المرغوب في نقلها من السرقة أو الضياع .

وتتم عملية تحويل النقود إما بواسطة حوالة أو شيك مصرفي وتتناول الطريقتين بالمشرح فيما يلي :

١ - الحوالة : إذا رغب أحد العملاء في بلد ما أن يحول مبلغا من النقود الى شخص يقيم في بلد آخر فيمكنه أن يستعمل طريقة الحوالة المصرفية ، وذلك بأن يتقدم الى البنك يطلب تمسويل المبلغ الى الشخص الذي يريده ويبين في الطلب الطريقة التي يرغب في تحويل النقود بها سواء بالبريد أو البرق أو التلفون ، فإذا كان لهذا العميل حساب جار بالبنك فإن قسم التحويلات يقوم بمراجعة قسم مراكز العملاء للتأكد من وجود رصيد كاف بالحساب الجارى للعميل يسمح باتمام

العملية ، ثم يحزر اشعار الخصم لاستئصال المبلغ من الحساب الجارى للعميل ، ويتضمن اشعار الخصم بالاضافة الى المبلغ المحول العمولة والمصرفات الأخرى • أما اذا لم يكن للعميل حساب جار فيتعين عليه ان يقوم بتوريد النقدية اللازمة بموجب فاتورة توريد ، تشمل المبلغ المراد تحويله بالاضافة الى العمولة وكافة المصرفات الأخرى • ويقوم البنك (قسم التحويلات) بإرسال امر دفع (الصوالة) الى الفرع أو المراسل الموجود فى محل اقامة الشخص المحول له (٢) •

ويقوم الفرع أو المراسل - بعد ان يتلقى امر الدفع - بالاتصال بالشخص المستفيد طالباً منه الحضور الى البنك ليتسلم قيمة الصوالة او يقوم البنك بتقيد المبلغ فى الحساب الجارى للمستفيد اذا كان له حساب جار بالبنك •

٢ - الشيكات المصرفية : تعتبر عملية شراء وامصدار الشيكات المصرفية طريقة أخرى من الطرق التى تتبعها البنوك لتسهيل عملية نقل وتحويل النقود داخل الدولة • فاذا رغب أحد العملاء فى تحويل مبالغ نقدية الى بنك آخر فانه يتقدم الى بنكه بمحل اقامته طالباً منه اصدار شيك مصرفى مسحوباً على فرع البنك بالبلد الآخر • ويصدر الشيك بعد التأكد من وجود رصيد كاف بالحساب الجارى للعميل يسمح باصدار هذا الشيك أو بعد ان يقوم العميل بتوريد النقدية اللازمة لاصدار الشيك •

أما بالنسبة للفرع أو المراسل المسحوب عليه الشيك فانه يقوم بصرف قيمته للمستفيد بعد وصول اخطار السحب من البنك الساحب وبعد التأكد من سلامة الشيك من الناحيتين القانونية والشكلية (٢) •

ثالثاً - التحويلات الخارجية :

ترتبط البنوك التجارية فى مختلف انحاء العالم بعلاقات مالية

(٢) انظر : د • عمر السيد حسنين • النظام المحاسبى فى المنشآت المالية ، مرجع سابق ص ١٢٠ •
(٢) انظر : المرجع السابق نفس الصفحة •

مبادلة مع المؤسسات المماثلة في الخساراج ، وقد تكفى بأن يكون لها مراسلون (أى وكلاء) في البلاد الأجنبية ولكن قد تنشأ قروعا لها فيها أيضا . وتحفظ البنوك لدى مراسليها بحسابات جارية تتجمع أرصدها من حصيل ما تشتريه من عملاتها من حقوق أجنبية ، ويتولى المراسلون تحصيل قيمتها وإضافة مبالغها إلى الحساب الدائن . وتستعمل البنوك هذه الأرصدة الدائنة الموزعة بحساباتها بمختلف أنحاء العالم في سد حاجات عملاتها إلى الصرف الأجنبي ، وذلك عن طريق بيع الحوالات المصرفية للمطالبيين . وإيضاح الفكرة نفترض أن مصريا يريد أن يدفع مبلغ خمسة آلاف ليرة سورية لأحد المقيمين في سوريا عندئذ يتوجه هذا الشخص إلى أحد البنوك التجارية بمصر طالبا شراء حوالة مصرفية بالمبلغ المطلوب . وليست هذه الحوالة سوى شيك يسجبه البنك على فرعه ، أو على مراسله في سوريا لصالح دائن عميله المقيم هناك بالمبلغ المطلوب . ويتوقف سعر الليرة السورية بالجنيه المصري الذي سيجاسب البنك للعميل بمقتضاه على سعر الصرف الجاري بين العملتين في السوق . ويتقاضى البنك عمولة على خدماته يختلف مقدارها باختلاف نوع الحوالة ، فيما إذا كانت خطابية أو برقية (٤) . ولأن التحويلات الخارجية ترتبط بها عملية أخرى هي عملية الصرف ، فإنه يشترط في عملية الصرف التقاوض بين العملتين ، ويعتبر إحصال الحوالة أو الشيك الذي يتسلمه العميل في مقابل ما يدفعه من نفود يعتبر تقايضا ، وسنزيد هذه النقطة أيضا عند الحديث عن عمليات الصرف .

أما بالنسبة للتكليف الشرعي لعملية تحويل النقود ، سواء كان التحويل داخليا أو خارجيا ، فقد اختلفت آراء الباحثين فيه ، فمنهم من يفسر العملية بأنها حوالة بالمعنى التقني ، ومنهم من يرى أنها وكلة ، وكلا الطرفين يجيز العمولة التي يأخذها البنك نظير عملية التحويل .

(٤) انظر : د . محمد زكي شافعي مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، لناشره دار النهضة العربية - بيروت الطبعة الثالثة ١٩٧٠ م ص ٥٢ ، ٥٣ .

(١) فالذى يكيف العملية على اساس انها حوالة - بأن يحيل الأمر بالتحويل دائئنه الموجود فى بلد آخر على البنك - يرى ان الأمر بالتحويل إنما ان يكون حسابه مع البنك على المكشوف ، أو يكون له رصيد دائئ يتمثل فى حساب جار مع البنك ، وأما ان يقدم نقديـة للبنك ويكلفه بالتحويل - فان كان حسابه على المكشوف ، فالبنك يرى ، والحوالة حوالة على برئء - وان كان له ورصيد دائئ سابق ، فالبنك مدين والحوالة على مدين - وفى كلتا الحالتين يجوز للبنك ان يأخذ عمولة ، حتى لو كان مدينا ، لأنه غير ملزم بقبول الدفع فى مكان آخر ، والحوالة على المدين لا تعنى الزامه بالدفع فى مكان معين لم يفرضه عقد القرض ولذلك يأخذ البنك عمولة لقاء الدفع فى مكان معين .

وأما اذا تقدم الأمر بالتحويل بالمبلغ فعلا الى البنك ، فهذا يعنى ان عقد القرض سوف ينشا فعلا ويصبح البنك بموجبه مدينا والأمر بالتحويل دائئا لكى يتاح له توجيه الأمر الى البنك ، وفى هذه الحالة يمكن للبنك ان يشترط فى عقد القرض على الأمر بالتحويل ان لا يحيل دائئنه عليه الا بأئنه ، أو الا اذا نفع اليه عمولة معينة - وهو شرط مسائخ (٥) .

(ب) والذى يكيف العملية على اساس انها وكالة - بأن يوكل العميل البنك بدفع مبلغ معين لشخص معين فى بلد آخر - يرى ان العمولة التى يأخذها البنك جائزة شرعا باعتبار ان الوكالة جائزة شرعا بأجر أو بغير أجر .

يقول الاستاذ مصطفى الهمشرى : « ان عملية تحويل النقود تبرز فيها صورة الوكالة والائابة ، والوكالة جائزة شرعا بأجر وبغير أجر ، والعمولة هنا هى الأجر فهى جائزة » (٦) .

(٥) انظر : محمد باقر الصدر - البنك اللاربوى فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ١١٦ ، ١١٧ .
(٦) انظر : مصطفى عبد الله الهمشرى ، الاعمال المصرفية والاسلام ، من مطبوعات مجمع البحوث الاسلامية (بدون تاريخ) ، ص ١٨٤ .

ويجلى جزء تعريف كل من الحوالة والوكالة - الذى سبق ان بيناه نجد ان تكليف الحوالة على اساس انها وكالة هو اقرب للواقع العملى ، وخاصة فى الحوالة التى يكون فيها الأمر بالتحويل غير مدين للمحتال - كان يحول شخص مبلغا من النقود لأمله أو لصديقه مثلا - فى هذه الحالة ليس هناك انتقال للمدين من ذمة الى ذمة كما هو الأمر فى الحوالة وانما هو توكيل للبنك بدفع المبلغ للشخص الذى يسميه المحول .

ويمكن للبنك أن يتقاضى أجرا حتى وإن لم يكن قد قام بتحويل المبلغ فعلا ، وانما اكتفى بإرسال ائتمانات اضافته ، وذلك لأن اصدار الاشعارات وتسويتها حسابيا ودفتريا بين فروع البنك انما تشبه - كما يقول الأستاذ الهنترى - ما يجرى فى غرف المقاصة (٧) .

وحيث أن للبنوك لم تنل المبالغ المراد تحويلها وانما قامت القيود الحسابية مقام النقل مخافة السرقة والضياع ، وتحملت أجر ونفقة من يقوم بتلك القيود وتسوية الدائنية والمديونية فلا شك أنها تستحق على ذلك أجرا ، وهو حلال شرعا . وكذا الحال فى التحويلات الخارجية حيث تتم عادة بواسطة القيود الحسابية بين البنوك ، ويتقاضى للبنك بالإضافة إلى العمولة والمصاريف فرق سعر العملة ، وهذا أيضا جائز شرعا (٨) .

المبحث الثانى

عمليات الصرف بالسحب الصاخر

يستخدم مكان للدولة الواحدة عملة دولتهم فى المعاملات الداخلية بينهم ، وهذه العملة لا تتمتع بقبول عام فى الوفاء بالالتزامات خارج حدود الدولة ، لأن لكل دولة من دول العالم عملتها الخاصة ، ولها نظامها النقدي الخاص ، ومن هنا تنشأ مشكلة تحويل هذه العملات لبعضها

(٧) غرفة المقاصة هى المكان الذى يجتمع فيه مذهبوا البنوك لتبادل الشيكات المسحوبة بين البنوك وبعضها ، وتسوية الدائنية والمديونية الناتجة عن عملية تحصيل الشيكات .
(٨) انظر : المرجع السابق ، ص ١٨٥ ، ص ١٨٩ .

البعض لأجراء المدفوعات الدولية التي تنشأ عن عمليات الاستثمار والتصدير حيث تقتضى هذه العمليات بيع وشراء النقود ، أو مبادلة عملات وطنية بعملات أجنبية وهو ما يسمى بعمليات الصرف الأجنبي .

ولمبادلة عملة بأخرى فلا بد من وجود نسبة لمبادلة هذه العملة بتلك ، أو ثمن لهذه العملة مقومة بتلك ، ويسمى هذا الثمن سعر الصرف ، فسعر الصرف بين عملة وأخرى عبارة عن نسبة مبادلة العملة الأولى بالعملة الأخرى ، ويتوقف هذا السعر - فى ظل حرية الصرف أى حيث تنتفى الرقابة الحكومية على الصرف - على عاملين العرض والطلب (٩) .

والبنوك فى قيامها بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية إنما تهدف الى توفير قدر كاف منها لمواجهة حاجة العملاء ، ولأجل الحصول على ربح فيما إذا كانت أسعار الشراء اقل من أسعار البيع (١٠) .

ويجرى التطبيق العملى فى مجال النشاط الذى تقوم به البنوك فى التعامل بالصرف الأجنبي فى اطار نطاقين متميزين :

الأول : يجرى فيه التعامل على أساس السعر الحاضر ، وهو تعامس خال من الربا .

الثانى : يجرى فيه التعامل على أساس السعر الأجل ، وهو تعامل يدخله الربا ، ونؤجل الكلام عنه الى الفصل الثانى . ونتناول هذا التعامل على أساس السعر الحاضر .

يشتمل الصرف على أساس السعر الحاضر على حالتين هما التبايع والتواعد .

أما التبايع : فيشترط فيه القبض - عند اختلاف الجنس - فلا يجوز التبايع فى الصرف الا يدا بيد ، ويتم ذلك بأن يبرز كل من المتصانفين

(٩) انظر : د . محمد زكى شافعى ، مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية مرجع سابق ص ٥٠ ، ٥١ .
(١٠) انظر : د . أحمد النجار . المدخل الى النظرية الاقتصادية فى المنهج الاسلامى مرجع سابق ص ١٧٢ .

ما معه من عملة ويبدلها بالأخرى بسعر يومها • ألا ان عمليات الصرف مع البنوك لا تتم كلها بهذه الطريقة ، فقط قسم منها هو الذى يجرى بها وهو الصرف نقداً على الصندوق ، حيث يسلم العميل النقود التى سعه ، ويتسلم من صندوق البنك العملة الأجنبية التى يريد شراءها • ولكن بقية انواع الصرف تتم عن طريق الحسابات والشيكات •

فقد يقدم العميل الى البنك عملة اجنبية ويطلب منه صرفها واضافة المبلغ الى حسابه الجارى •

وقد يكون للعميل حسابات بعملتين مختلفتين ويأمر البنك باجراء مصارفة بين الحسابين ليضيف من احدهما الى الآخر •

وقد يأمر العميل البنك بتحويل عملة اجنبية الى شخص فى الخارج وان يخضع ثمن هذه العملة الاجنبية من حسابه الجارى لديه • وقد يدفع ثمن العملة الاجنبية فى خزانة البنك ولكن لا يتسلمها بيده بل يقوم البنك بتسليمها - بواسطة فرعه او مراسله فى الخارج - الى الشخص المتصلة اليه •

وقد يدفع الثمن فى خزانة البنك ويتسلم منه شيكا بالعملة الاجنبية كما ان البنك قد يقوم باجراء عمليات تنطوى على شراء عملات اجنبية من سوق اجنبية ليبيعها فى سوق اجنبية اخرى ، ليربح فرق السعر بين السوقين اذا وجد ذلك الفرق ، وتتم العملية على اساس السعر الحاضر ، وتقيد الحقوق دفترى كما لو كانت عملية صرف للعميل له لدى البنك حسابات او اكثر بأنواع مختلفة من العملات (١١) •

جميع العمليات السابقة فى عمليات تباعى بالسعر الحاضر •

اما القواعد : فليس فيه تقاضى من اى طرف ، ولكن فيه اتفاق على تحديد سعر الصرف فى يوم التعاقد ليجرى عليه الحساب والتسليم من الطرفين فى المستقبل •

(١١) انظر : د. سامى حمود ، تطوير الاعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ٣٥٠ •

وتظهر الحاجة للمواظبة في الصرف في بعض صيغ التعامل الحديث في نطاق عمليات الإستهلاك والتصدير غالباً ، فإذا فتح مستورد محلي اعتماداً لمصالح مصدر أنجليزى لإستهلاك أقمشة صوفية مثلاً ، فإن سعر الصرف بين الجنيه الاسترلى والجنيه المصرى قد يختلف من يوم فتح الاعتماد الى يوم ورود المستندات وتسديد القيمة ، ولكن يتجنب المستورد ارتفاع تكلفة شراء الاسترلى أو هبوطها وأنه قد يفضل اجراء عملية وعد بالصرف على أساس إبرام اتفاق لشراء ما يعادل قيمة الاعتماد المقترح ، وذلك بسعر يوم الاعتماد .

وهذه العملية عبارة عن مواظبة بالصرف على أساس السعر الحاضر ، وذلك لأنه لا يوجد ثمنهم من أى طرف ، ولكن يوجد اتفاق على الشراء فى المستقبل المعين بسعر محدد مسبقاً (١٢) .

هذه هى أهم عمليات الصرف بالسعر الحاضر ، سواء التبايع منها أو التواعد . فما مدى شرعية هذه العمليات ؟

هذا ما سنتناوله فى البحث التالى :

البحث الثالث

عمليات الصرف فى إطار مشروعية عقد الصرف

تمهيد :

لقد تناولت كتب الفقه القديمة عقد الصرف بشكل واسع ومفصل ، ولكننا فى دراستنا الحالية سنتناول أهم ما فى هذا العقد من شروط واحكام نختين مدى انطباقها على عمليات الصرف فى وقتنا الحاضر ، حيث تطورت ظروف التعامل ، وظهرت للمعاملات الورقية والشيكات ، والصالات .

والتعامل بها يحتاج الى ضوابط شرعية حتى تبقى كما أراد الشارع لها أن تكون ، واسطة لتسهيل المبادلات ، واداة لتجقيق مصالح الناس .

(١٢) انظر : المرجع السابق ، ص ٣٥٠ ، ٣٥١ .

ولذلك سنعالج هذا البحث في ثلاثة فروع على النحو الآتي :

الفرع الأول : معنى الصرف ودليل مشروعيته وشروطه .

الفرع الثاني : التقايض في الصرف .

الفرع الثالث : مدى شرعية الاتجار في العملات

الفصل الأول

معنى الصرف ودليل مشروعيته وشروطه

الصرف لغة : له تفسيران - أحدهما : الفضل ، قاله الخليل ، ومنه سمي التطوع من العبادات صرفا ، لأنه زيادة على الفرائض ، وسمى هذا البيع به لأنه لا يقتنع بمينه ، ولا يطلب منه إلا الزيادة .

والثاني : النقل والرد ، وسمى به للحاجة إلى النقل في بديلة

من يد إلى يد قبل الاقتراق (١٣) .

والصرف شرعا : هو : اسم لبيع الاثمان المطلقة بعضها ببعض ، وهو بيع الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، واحد الجنسين بالآخر ، (١٤) .

دنبسل مشروعيته .

لقد دل على مشروعية الصرف قوله تعالى : وأحل الله البيع -

الآية . وقوله عليه الصلاة والسلام : الذهب بالذهب - الحديث (١٥) .

(١٣) انظر : الزيلعي ، تبیین الحقائق ، الجزء الرابع ، مرجع

سابق ، ص ١٣٥ .

(١٤) انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السابع ، مرجع

سابق ، ص ٣١٨١ .

(١٥) انظر : اكمل الدين محمد بن محمود البابرتي ، شرح العناية

على الهداية ، بهامش فتح القدير للكمال بن الهمام ، الجزء السابع ،

مرجع سابق ، ص ١٤٤ .

شروط الصرف :

من شروط الصرف ما يلي :

١ - قبض البديلين قبل الاقتراق • لقوله صلى الله عليه وسلم :
« والذهب بالذهب مثلا بمثل يدا بيد ، والقضة بالقضة مثلا بمثل يدا
بيد » (١٦) •

٢ - أن لا يكون فيه خيار • فإذا صارف رجل ألف درهم بمائة
دينار ، واشترط الخيار فيه يوما ، وتم التقابض على ذلك الشرط ،
فان الصرف يفسد ، لأن الخيار يجعل حكم العقد متعلقا بالشرط ،
فلا يكون القبض صحيحا (١٧) •

٣ - أن لا يكون فيه أجل : فان شرطا الأجل لهما أو لأحدهما :
فسد الصرف ، لأن قبض البديلين مستحق قبل الاقتراق ، والأجل يعدم
القبض ، فيفسد العقد (١٨) •

مما تقدم يتضح أن شرط التقابض هو الأساس في شروط الصرف ،
لأن شرطي الخيار والأجل يتقرعان عنه إلا أن شرط الخيار يؤثر في
صحة القبض ، بينما يؤثر شرط الأجل في نفس القبض (١٩) •

ولذا سنخصص الفرع التالي لدراسة مسألة التقابض في
الصرف •

(١٦) انظر الكاساني ، بدائع الصنفان ، الجزء السابع ،
مرجع سابق ، ص ٢١٨١ •

(١٧) انظر : المرحمى ، المبسوط ، الجزء الرابع عشر ، مرجع
سابق ، ص ٢٣ •

(١٨) انظر الكاساني ، بدائع الصنفان ، الجزء السابع ،
مرجع سابق ، ص ٢١٩١ •

(١٩) انظر : المرجع السابق ، نفس الصفحة •

الفرع الثاني

التقايض في الصرف

نقل المبيكي عن ابن المنذر قوله : « لجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أن المتصارفين إذا ائترقا قبل أن يتقايضا ، أن الصرف فاسد » (٢٠) .

وما دام هذا هو شأن التقايض في الصرف ، فما مدى توفره في عمليات الصرف السابقة وهي التبايع والتواعد في الصرف ؟

أولا - عمليات التبايع :

إذا تم الصرف على الصندوق ، حيث يسلم العميل ما لديه من عملة ، ويتسلم من صندوق البنك العملة المطلوبة من الجنس الآخر ، ففي هذه الحالة يكون التقايض قد تم فورا . ولذلك فإن هذه العملية جائزة شرعا .

أما إذا كان الصرف يتم عن طريق الحسابات أو الشيكات ، فهنا يثور الجدل بين فريقين ، أحدهما : يرى أن قبض الشيك أو إيصال الإيداع يعتبر قبضا لأن فيه تعيينا لحق العميل تجاه البنك (٢١) .

والثاني : يرى أن قبض الشيك أو إيصال الإيداع لا يعتبر قبضا ، ولذلك لا بد من وسيلة أخرى لتحليل عمليات الصرف هذه ، ويرى هذا الفريق أن الوسيلة لذلك تكمن في إسقاط شرط التقايض بين العملات الورقية ، وذلك يجعل عملة الثمنية في التفتين - الذهب والفضة قاصرة عليهما لا تتعداهما إلى غيرهما مما يستعمل ثمنا للأشياء ، وعليه فإن الربا بنوعيه لا يجري في العملة الورقية التي تتداولها اليوم فيجوز فيها التفاضل والنماء ، وبذلك تصبح جميع عمليات الصرف جائزة ، سواء تم التقايض بين المتصارفين أو لم يتم ، لأن هذا الشرط لم يعد

(٢٠) انظر : السبكي ، تكملة المجموع ، الجزء العاشر ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .
(٢١) انظر : د. سامي حمود ، تطوير الأعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ .

لازماً ٠ أى ان اصحاب هذا الزاى لا يلحقون العملة الورقية بالنقدين
فى احكام الصرف ، ويقولون : ان الحاق العملة الورقية بالنقدين فى
احكام الصرف فيه حرج عظيم للامة الاسلامية ، لان جميع تحويلات
المسلمين الذين يقيمون خارج اوطانهم تم من ربا النساء ، لان قبض
الشيكة او سند الحوالة لا يعتبر قبضاً لأنهما ليسا بعملة ، وبالتالي
فان التقاىض لم يتم (٢٢) ٠

هذا ملخص وجهة نظر الفريق الثانى ٠ ولا شك ان الاخذ بهذا
الزاى سيفتح باب شر عظيم على الامة الاسلامية اذ يجيز لها التعامل
بالربا فى النقود الورقية ٠

ونحن نعمل الى الاخذ بالزاى الاول ، وهو قائم على اساس الحاق
النقود الورقية بالذهب والفضة فى احكام الصرف ، ونرى بأن قبض
الشيكة او ايصال الايداع يعتبر قبضاً لاننا لو الزمنا البنك بتسليم النقود
الاجنبية للعميل ، فلن يمدو ذلك كونه عملاً شكلياً لا اكثر ، لان العميل
سيقبض المبلغ باليد اليمنى كى يعيده الى البنك باليد اليسرى ، اما لايداعه
فى حسابه او لتوكيل البنك بتحويله الى الخارج ٠

فلماذا اذا نضيق على البنك ونلزمه باجراء هذا التقاىض الشكى
طالما ان العميل فى النهاية لن ياخذ الا ايصال الايداع او سند الحوالة
او الشيكة ؟ ان يسر الاسلام وسماحته واهتمامه بالجواهر لا بالشكل يدفعنا
الى القول بصحة قبض هذه الأوراق لان فيها اثباتاً كافياً وتعييناً اكيداً
لحق العميل تجاه البنك ، بالإضافة الى ان العمليات تتم بسعر يومها مما
لا يتيح مجالاً للفرع ٠

اما اذا قيل بأن قبض الشيكة لا يعتبر قبضاً لمضمونه لاحتمال عدم
وجود رصيد له ، فانا نقول بان هذا ربما يقع فى التعامل بين الافراد ،

(٢٢) انظر : محمد سلامة جبر ٠ احكام النقود فى الشريعة
الاسلامية مرجع سابق ، ص ٤٧ ، ٥٦ ٠
وانظر أيضاً : محمد سلامة جبر ، مقال بعنوان « تحقيق مسألة
النقود » منشور فى مجلة المجتمع الكويتية - العدد رقم (٥٢٩) بتاريخ
١٥ رجب ١٤٠١ هـ الموافق ١٩ مايو ١٩٨١ م ٠

الا انه لا يقع في التعامل مع البنك . كما ان مثل هذا العمل يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون ، مما يجعل حثوثها أمرا نادرا ، ومعلوم ان الاحكام الشرعية لا تبنى على الامور النادرة بل على الاعم والبالغ .

اضافة الى ما تقدم فان هناك بعض الشواهد التي تشير الى ان المراد بالقبض هو التمين الذي ثبت به الحقوق ، فالاحصاف يرون ان الشرط في الصرف هو التمين وليس نفس القبض ، لان المراد بقوله صلى الله عليه وسلم « يدا بيد » ليس اليد الجارحة ، وانما المراد بها التمين ، الا انهم يرون ان الدراهم والدنانير لا تتعين بالتمين وانما تتعين بالقبض ، وانما للمعلوم فلا يشترط فيه التقايط ، بل يكفي بالتمين ، فلو باع صاع حنطة بصاع حنطة او بصاع شعير ودينا البدين بالاشارة اليهما فان الملك يثبت - عند الحنفية - حتى لو افترقا من غير قبض (٢٣) .

ويمكن الاستدلال بالحالة التي يقع فيها الصرف في الذمة ، على ان المراد بالقبض هو التمين ، فقد قال ابن عمر رضي الله عنهما : كنت ابيع الابل بالبيع ، فابيع بالدنانير واخذ الدراهم وابيع بالدراهم واخذ الدنانير ، اخذ هذه عن هذه ، واعطى هذه عن هذه ، فاتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيت حفصة فقلت : يا رسول الله يريدك اسالك اني ابيع الابل بالبيع ، فابيع بالدنانير واخذ الدراهم ، وابيع بالدراهم واخذ الدنانير . اخذ هذه عن هذه ، واعطى هذه عن هذه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا بأس ان تأخذها بسهم يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء » (٢٤) .

والحديث واضح الدلالة على ان أين عمر كان يصارف ديناهه الثابتة في ذمة الغير بالدراهم ودراهمه بالدنانير ، بدون ان تتم عساية

(٢٣) انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السابع ، مرجع سابق ص ٣١٩٠ ، ٣١٩١ .
(٢٤) رواه ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث سماك بن حرب عن سمعان بن جبيرة عن أين عمر ، وهذا لفظ أبي داود .
انظر : السبكي ، تكملة المجموع ، الجزء العاشر ، مرجع سابق ص ١٠٣ .

التقايض الشكلية ، فالرجل الذي عليه الدنانير لم يكن يسلمها لابن عمر
ثم يسترجعها ليعطيه بدلا منها دراهم ، وانما يعطيه الدراهم مباشرة
مقابل ما في ثمنه من دنانير ، بسعر يومها .

وقد أورد السبكي في تكملة المجموع : ان قوما جعلوا هذا الحديث
معارضاً لحديث أبي سعيد الذي جاء فيه « ٠٠٠ لا تبيعوا منها غائباً
بناجز » ثم ذكر رد ابن عبد البر الذي يقول فيه «وليس الحديثان بمعارضين
عند أكثر الفقهاء ، لانه يمكن استعمال كل واحد منهما ، فحديث ابن عمر
مفسر ، وحديث أبي سعيد الخدري مجمل ، فصار معناه لا تبيعوا منها
غائباً ليس في ذمة بناجز ، وإذا حملا على هذا لم يعارضاه» (٢٥) .

ومن ذلك يتبين ان ما في الذمة يمكن مصارفته دون اللجوء إلى
عملية التقايض الشكلية .

وقد اجاز كثير من الفقهاء الصرف في الذمة ، سواء كان احد
المبلغين ديناً والاخر نقداً ، أو كان المبلغان دينين في الذمة .

فاذا كان احد المبلغين ديناً والاخر نقداً ، كما لو كان لرجل على
آخر دينار فيقول له : بعته الدينار الذي لي عليك بهذه العشرة دراهم ،
فقد اجاز ذلك كثير من الصحابة والتابعين ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك
والشوري والأوزاعي وأحمد وإسحاق وعبد الله بن الحسن وأبي
ثور (٢٦) .

وأما اذا كان المبلغان دينين ، كما لو قال بعته الدينار الذي لي في
ذمتك بالعشرة دراهم التي لك في ذمتي ، حتى تبرأ ذمة كل منا ، وهي
المسألة التي تسمى بتطرح الدينين فقد اجاز ذلك مالك اذا كان الدينان
قد حلا معا ، وقال أبو حنيفة يجوز في الحال وفي غير الحال . وقال
الشافعي لا يجوز ذلك حلاً أو لم يحل (٢٧) . واحتج المالكية والحنفية

(٢٥) انظر : المرجع السابق من ١٠٥ .

(٢٦) انظر : المرجع السابق نفسه من ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٢٧) انظر : ابن رشد الحفيد ، بداية المجتهد ، الجزء الثاني ،

مرجع سابق من ١٦٦ .

لقولهم بحديث ابن عمر السابق ، واحتج الشافعى لقوله بان ذلك من قبيل بيع الدين بالدين .

ومما اجاز مالك رحمه الله وخالفه فيه سائر الفقهاء ، بيع الثوب معجلا دينار الى شهر ، والدينار بكذا درهم الى شهرين(٢٨) .

ويتضح من هذه المسألة ان التصارف قد حصل بدون تقايض ، لان الرجل صارف ديناره الثابت في الذمة بدراهم لن يقبضها الا بعد شهرين .

وقد وصف الشافعى رحمه الله هذه المعاملة بانها حرام من ثلاثة وجوه لانها تعتبر بيعتين في بيعه وشرطين في شرط ، وذهب بدراهم الى اجل(٢٩) .

وبناء على هذا الاختلاف بين الفقهاء في مسألة التقايض ، فيمكن لنا ان نختار من بين اقوالهم ما يرفع الحرج والمشقة عن الامة ، وعليه يمكن اعتبار ان كل الاوراق التي يتعين بها حق العمل تجاه البنك - سواء كانت شيكات او ايصالات ايداع او قيودا محاسبية في دفاتر البنك - تقوم مقام القبض في عمليات الصرف ، لانها مستندات تؤكد بلا شك ملكية العمل للاموال المثبتة فيها . بحيث يستطيع في اى وقت ان يقبض المبلغ الذى تمثله .

وبهذا تكون عمليات التبايح بالسعر الحاضر جائزة ومشروعة ، سواء تم الصرف على الصندوق او بالحساب .

ثانيا : المواعدة في الصرف :

المواعدة في الصرف ليست مشمولة بشرط التقايض ، لانه ليس فيها تسليم من طرف دون الاخر ، ولكن فيها اتفاق على تنفيذ الصرف.

(٢٨) انظر : ابن عبد البر القرطبي ، كتاب الكافي ، الجزء الثانى ، مرجع سابق ص ٦٣٧ .

(٢٩) انظر : محمد بن ادريس الشافعى ، الام ، الجزء الثالث ، لناشره دار المعرفة - بيروت الطبعة الثانية ١٩٧٣م ، ص ٢٢ .

في الموعد المعين ، حيث يجري التسليم آنذاك من الطرفين معا . وقد
 اجاز الامام ابن حزم المواعدة في الصرف ، على اعتبار انها ليست بيعا ،
 فقال : « والتواعد في بيع الذهب بالذهب ، او بالفضة وفي بيع النضة
 بالفضة ، وفي سائر الاصناف الاربعة بعضها ببعض ، جائز تبايعا بعد
 ذلك او لم يتبايعا ، لان التواعد ليس بيعا ، وكذلك المساومة ايضا جائزة
 تبايعا او لم يتبايعا ، لانه لم يأت نهى عن شيء من ذلك » (٣٠) .

وقال الامام الشافعي : « واذا تواعد الرجلان الصرف فلا بأس ان
 يشتري الرجلان القضة ثم يقرانها عند احدهما حتى يتبايعاها ويصنعا
 بها ما شاء » (٣١) .

وعلى ذلك فالمواعدة في الصرف على أساس السعر الحاضر جائزة ،
 ويمكن استخدامها اذا كانت تلبي مصالح حقيقية لكل من المصدر
 والمستورد (٣٢) :

ومع ذلك قاننا نفضل ان تشتري العملة الاجنبية وتوضع في البنك ،
 حتى يحين موعد السداد ، فالمستورد الذي يخشى ارتفاع تكلفة شراء
 العملة الاجنبية خلال الفترة الواقعة بين فتح الاعتماد وبين ورود
 المستندات وتسييد القيمة ، يمكنه شراء هذه العملة الاجنبية وايداعها
 في البنك لحين موعد السداد .

وبهذه الطريقة نخضع عدم اساءة استخدام عملية المواعدة في
 الصرف للقيام بمضايقات غير مشروعة ، لا تستند الى وجود معاملات
 حقيقية في الاستيراد والتصدير . ولكن عمليات بيع وهمية تهدف الى
 المقامرة توقعا للربح .

-
- (٣٠) انظر : ابن حزم ، المحلى ، الجزء التاسع ، مرجع سابق
 ص ٥٨٣ .
 (٣١) انظر : الشافعي ، الام ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ،
 ص ٣٢ .
 (٣٢) انظر : د . سامي حمود ، تطوير الاعمال المصرفية ، مرجع
 سابق ، ص ٣٥٣ .

الفروع الثالث

مدى شرعية الاتجار في العملات

تقوم بعض البنوك الإسلامية بالتجارة في العملات الأجنبية ، بقصد تحقيق الربح من وراء الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع ، وهى العملية التى تنطوى على شراء عملة أجنبية من سوق أجنبية لبيعها فى سوق آخر ، بهدف الاستفادة من فرق السعر بين الصوفين .

ومع أن هذه العملية تتم بالسعر الحاضر ، إلا أننا نعترض عليها ، بسبب أنها تجعل العملة محل مضاربات غير مشروعة ، ونخرجها عن وظيفتها الأساسية كوسيط للتبادل ، لتصبح سلعة تباع وتشترى ، مما يؤدى إلى فساد معاملات الناس ، أو إلى حدوث الأزمات الاقتصادية .

وقد أشار إلى ذلك كثير من الفقهاء القدامى والمحدثين ، وسنذكر فيما يلى طرفا من أقوالهم فى هذه المسألة ، لتبين الخطورة المترتبة على جعل النقود سلعا تباع وتشترى وتقتصد لذاتها .

يقول الإمام الغزالي : « خلق الله تعالى للدنانير والدراهم لتداولها الأيدي ويكونا حاكمين بين الأمرال للعامل ، ولحكمة أخرى وهى التوصل بهما إلى مساوئ الأشياء لانهما عريان فى أنفسهما ولا غشوض فى أعيانهما ... فكل من عمل فيهما عملا لا يليق بالحكم بل يخالف الغرض المقصود بالحكم ، فقد كفر نعمة الله تعالى فيهما ... وكل من عامل معاملة الربا على الدراهم والدنانير فقد كفر النعمة وظلم ، لانهما خلقا لغيرهما لا لنفسهما أن لا غشوض فى عينهما ، فإذا اتجر فى عينهما اقتصدنهما مقتصدان على بخلاف وضع الحكمة أن طلب القصد ثمين ما وضع له ظلم » (٢٢) .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « والدراهم والدنانير لا تقتصد

(٢٢) انظر : الإمام محمد الغزالي ، أحياء علوم الدين ، الجزء الرابع ، لنشره دار أحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبي وشركاه - مصر (بدون تاريخ) ، ص ٨٩ .

لنفسها ، بل هي وسيلة الى التعامل بها ،(٢٤) .

لما الاصنام ابن القيم فيقول : « فان السدراهم والدنانير انما هي المبيعات والتمن هو الميعار الذي يعرف به تقويم الاموال ، فيجب ان يكون محدودا مضبوطا لا يرتفع ولا ينخفض اذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن لنا ثمن تعتبر به المبيعات ، بل الجميع سلع ، وحاجة الناس الى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة ، وذلك لا يمكن الا بسعر تعرف به القيمة ، وذلك لا يكون الا بثمان تقوم به الاشياء ، ويستمر على حالة واحدة ولا يقوم هو بغيره ، اذ يصير سلعة يرتفع وينخفض فتفسد معاملات الناس ، ويقع الضلال ، ويشتت الضرر ، كما رأيت من فساد معاملاتهم والضرر اللاحق بهم حين اتخذت الفلوس سلعة تعد للربح ، فعم الضرر ، وحصل الظلم ، ولو جعلت ثمنا واحدا لا يزداد ولا ينقص بل تقوم به الاشياء ولا تقوم هي بغيرها لصلح امر الناس - الى ان قال - فالانسان لا تقصد لاعيانها بل يقصد التوصل بها الى السلع ، فاذا صارت في نفسها سلعا تقصد لاعيانها قصد امر الناس »(٢٥) .

ويمكن الدكتور محمود أبو السعود - من العلماء المعاصرين - ان النقود وسيلة لاشباع حاجات الانسان وشهواته ، وانها وجدت لتمكين الناس من تبادل فائض انتاجهم بفائض انتاج الآخرين ، وللتغلب على نقائص المقايضة او المبادلة العينية ، ولذلك لا يمكن اعتبارها سلعة هادئة تطلب لذاتها ، وهذا ما ذكره « فلاسفة المسلمين كالغزالي وابن خلدون ، واجمع عليه الاقتصاديون المعاصرون دون خلاف »(٢٦) .

ويرى الدكتور أبو السعود ان الخطأ في فهم معنى النقود وبالتالي

(٢٤) انظر : ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، الجزء التاسع عشر ، مرجع سابق ، ص ٢٥١ .

(٢٥) انظر : ابن القيم ، اعلام الموقعين ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ .

(٢٦) انظر : د . محمود أبو السعود ، خطوط رئيسية في الاقتصاد الاسلامي ، لنشره مكتبة المنار الاسلامية بالكويت ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٨م ص ٢١ وما بعدها .

فى طريقة استعمالها ، هو امر له خطورته فى الحياة الاقتصادية ، لانه يتسبب فى تذبذب اسعار النقود ، ويعرضها للهزات ، والمفروض ان تكون النقود مقياسا لاسعار ما تتبادل من طيبات الا ان المشاهد فى الوقت الراهن ان مقياس القيم والاسعار لا يكاد يستقر ، وفى هذا خطورة بالغة على المتعاملين . ويضرب الدكتور أبو السعود المثال التالى ليبين المسألة بشكل أوضح فيقول : « لنتصور المتر الذى تقاس به الأطوال وقد أصبح طوله مائة وخمسة من المستمترات ، أو نقص حتى أصبح خمسة وتسمين ستمترا ، فكيف يكون حال التعامل بيعا وشراء فى المنسوجات ، بل كيف يمكن الحكم على ابعاد الاشياء ؟ هذا التذبذب فى النقود - وهى بلا شك مقياس القيمة التبادلية للطيبات - من العلل المزمنة المتولدة فى أعماق اقتصادنا الحديث ، وهو ما نسميه بالتضخم النقدي ، أو الانكماش النقدي ، وهو فى ذاته مدعاة لكثير من المضاربات غير المشروعة ، وسبب من أسباب وجود الفائدة أو الربا ، كما هو من عوامل الاضطراب الانساجي » (٢٧) .

وينتهى الدكتور أبو السعود الى القول : « أن تفسير الازمات فيما نرى هو أن معنى النقود التى نداولها مخالف لطبيعتها ... وانه اذا اسيء استخدام النقود فعلى السلطان أن يتدخل معاقبا السيء ، وعليه أن يضمن حسن استعمال هذه الوساطة الحيوية لرفاهية المجتمع ، فان قصر ولى الامر ، وقبل هذا الامر فلا يلومن الا نفسه ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه » (٢٨) .

اما الشيخ عبد الله بن منيع فيقول : « وفى اتخاذها - أى النقدين الذهب والفضة - سلعا تباع وتشترى تعطيل لهما هما اتخاذا له ، وافساد على المسلمين قيم سلمهم حينما تكون هذه القيم عرضة للزيادة والنقصان ، وفى هذا تعد على المجتمع وعدوان » (٢٩) .

من مجمل الاقوال السابقة يتضح ان النقود وسيلة لتبادل الطيبات ، ولا يجوز ان تكون غاية تقصد لذاتها ، لان ذلك يخرجها عن وظيفتها

(٢٧) انظر : المرجع السابق ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٢٨) انظر : المرجع السابق ، ص ٣٤ ، ٣٦ .

(٢٩) انظر : عبد الله بن منيع ، الورق النقدي ، مرجع سابق .

الاصلية ، ويجعلها سلعة تباع وتشتري ، مما يؤدي الى تذبذب اسعارها بشكل يقصد على الناس معاملاتهم .

والنقود نعمة من الله انعمها على عباده لتيسير التبادل وتسهيله ، ومن واجبات شكر النعمة ، استغلالها فيما وضعت له ، وذلك بتقليبها في اوجه التجارة المشروعة ، مما يؤدي الى تنمية التجارة الداخلية والخارجية ، ويعمل على زيادة الانتاج ، وبالتالي يسهم في تقدم البلد ورفاهه .

اما اکتنازها أو ميادلتها بغيرها ، بهدف تحقيق الربح من وراء فروق الاسعار ، فانه يؤثر على تبادل السلع والخدمات ، ويبطله من سرعة دوران النقود ، مما يتسبب في حدوث الازمات الاقتصادية .

لكل ما تقدم غافنا لا نرى اى مبرر لقيام البنوك الاسلامية بالتجار في العملات خاصة ولذا اعلنت بان تحقيق الربح ليس هو الهدف الاساسي من قيامها ، وانما هدفها الاسمي هو اقامة الاقتصاد الاسلامي ، والنهوض بالمجتمعات الاسلامية ، بتوجيه الجهد نحو التنمية عن طريق الاستثمارات النافعة والفيدة . وواضح ان الاتجار في العملات يتعارض مع هذا الهدف ، ولذلك يتوجب على البنوك الاسلامية ان تستثمر ما لديها من اموال فيما يعود بالنفع على المجتمع الذي تعمل فيه ، وذلك بالاستثمار في مشاريع التنمية الاقتصادية .

بهذا نكون قد بينا رأينا في عملية الاتجار بالعملات ، وبه نكون قد استكملنا الحديث عن التحويلات وعمليات الصرف بالسعر الحاضر .

وقبل ان ننهي هذا الفصل ، والذي تناولنا فيه عمليات البنوك التي لا يدخلها الربا ، نود ان نشير الى عدة أنشطة تقوم بها البنوك بشكل ثانوي ، الى جانب نشاطها الرئيسي ، وهي أنشطة لا تكلف البنك كثيرا ، كما انها لا تمتدح سورا رثيبيا له ، وانما يقوم بها بهدف كسب العملاء ، لان تقديم مثل هذه الخدمات للعميل يدفعه الى الدخول مع البنك في عمليات اخرى .

ومن امثلة هذه الأنشطة ما يلي :

١ - تاجير الصناديق الحديدية :

تقوم معظم البنوك التجارية باعداد صناديق حديدية تؤجرها لعملائها كي يضعوا فيها اشيائهم الثمينة ، لتكون في مأمن من الحريق أو السرقة أو الضياع ، ويتقاضى البنك ايجارا يتفاوت بحسب حجم الصندوق المؤجر ، وهذا الاجار جائز شرعا استنادا الى مشروعية عقد الاجارة الذي سبق ان بيناه *

٢ - تقديم الاستشارات والدراسات المالية والاقتصادية :

تتجمع لدى البنك - بحكم وظيفته - معلومات كثيرة ، سواء عن المتعاملين معه ، أو عن غيرهم *

وبحكم مزاولته للأنشطة المصرفية المختلفة تصبح لديه خبرة وافرة في هذا المجال ، مما يمكنه من تقديم الاستشارات المصرفية لطلابها *

وايضا بحكم تعامله مع الاسواق المالية ، سواء لبيع أو شراء الاوراق المالية ، تتوفر لديه خبرة كبيرة عن هذه الاسواق تمكنه من اسداء النصيحة لعملائه الذين يرغبون في القيام بنشاطات مالية *

كما ان دخول البنوك الاسلامية في مجالات الاستثمار المختلفة ، يدفعها الى القيام بالبحوث والدراسات اللازمة للتعرف على انسب مجالات الاستثمار وبدائله الممكنة ، وعن الجدوى الاقتصادية لبعض المشروعات التي ستشارك فيها ، مما يوفر لديها معلومات قيمة ومفيدة يمكن ان تضعها في خدمة الآخرين *

ان هذه الخبرات المتوفرة لدى البنك تدفع العديد من الاشخاص الى اللجوء اليه طالبين المشورة . ويمكن للبنك الاسلامي ان يقدم هذه المشورة للمغير ، باجر أو بغير اجر ويتوجب عليه عند تقديم المشورة ان يكون : امينا في نصيحته ، صادقا فيما يقول ، جادا في الدراسات والابحاث التي يجريها ، وان يمتنع عن الادلاء بمعلومات عن الاشخاص المتعاملين معه الا برضاهم ، أو فيما لا يعود عليهم بالضرر ، وان لا يكن الشهادة اذا ما طلبت منه وان لا يشهد بالزور . وبالجملة ان يكون

الضابط لعمله هذا هو المسؤولية امام الله سبحانه وتعالى ، قبل ان تكون
مسئولية امام القانون •

والبنك في تقديمه لهذه الخدمة انما يقدم للعملاء منفعة معتبرة
شرعا • فيجوز له ان يتقاضى عنها اجرا ، لا سيما اذا كان مكلفا باجراء
بحوث أو دراسات تتطلب استخدام موظفين ومعدات ووسائل نقل ،
وما الى ذلك •

٣ - ادارة الممتلكات والتركات والوصايا :

ان قيام البنك بهذه الخدمة يوفر على العميل الوقت والمشقة اللذين
سيحملهما فيما لو قام بمتابعة أمور ممتلكاته بنفسه - اذا كانت له
املاك متعددة •

كما ان قيام البنك بتصفية تركات عملائه وتنفيذ وصاياهم فيه
ما يريح الورثة من المنازعات العائلية التي قد تنشأ بينهم بسبب تفاصيل
اقتسام التركة •

وفي نفس الوقت فان البنك يستفيد دخلا منتظما ، ويوسع مجال
علاقاته واتصالاته مع العملاء •

والواقع ان هذا النوع من الخدمات لا يعتبر شائعا بين البنوك
العاملة في بلادنا نظرا لحدائث عهدنا بالنسبة للبنوك الاجنبية ، التي
تجحت في تطوير هذا النوع من الخدمات بشكل متقدم • ويعتبر البنك
الاھلى المصرى من الرواد الذين ادخلوا هذه الخدمة الى منطقتنا في
نهاية عام ١٩٥٦م • كما ان بنك ناصر الاجتماعى قام بجمع الزكاة ممن
يرغب - تطوعا - في اداء هذه الفريضة (٤٠) •

وبامكان البنك الاسلامى ان يقدم مثل هذه الخدمات لعملائه نظير
اجر يتقاضاه على ادارته للممتلكات والتركات والوصايا ، وهذا الاجر
جائز شرعا •

(٤٠) انظر : د. سامى حمود ، تطوير الاعمال المصرفية ، مرجع
سابق ، ص ٣٧٥ ، ٣٧٦ •

أما الزكاة ، فيجوزكم أن البنك يعتبر من العاملين عليها - إذا
ما تكلف بجمعها - فيجوز له أن يأخذ ثمن ($\frac{1}{8}$) الحصيلة وهو سهم
العاملين عليها ، وذلك لتغطية المصروفات التي يتحملها في سبيل جمعها
وإعادة صرفها لمستحقيها •

هذه بعض الأعمال التي يمكن للبنك أن يمارسها إلى جانب نشاطه
الرئيسي ، وهي ليست على سبيل الحصر ، إذ يمكن للبنك الإسلامي أن
يقدم لعملائه كل أنواع الخدمة المعروفة أو التي يمكن أن تستجد ، طالما
كانت هذه الخدمة معتبرة شرعا •

خلاصة الفصل

تقوم البنوك بعمليات كثيرة ومتنوعة ، منها ما هو خال من الربا ومنها ما يدخله الربا . وقد تناولنا في هذا الفصل الاعمال الخالية من الربا . وأتضح لنا انه يمكن للبنوك الاسلامية ان تمارسها بنفس النظم والاساليب المصرفية الحديثة ، وفي اطار عدة عقود معروفة في الشريعة الاسلامية ، هي عقود الاجارة والوكالة والحوالة والصرف .

وقد تبين لنا ان الاعمال الخالية من الربا تشمل :

(١) الحسابات الجارية : ويجوز للبنك الاسلامي ان يتقاضى من العميل اجرا مقابل فتح الحساب ، باعتباره اجيراً مشتركاً ، يقدم منفعة معتبرة لكثير من الناس في وقت واحد ، ويتحمل في سبيل ذلك مصاريف وأجور عمال وموظفين وغير ذلك .

(ب) الاوراق التجارية والمالية : اما الاوراق التجارية فتشمل الكمبيالة والسند الاذني والشيك ومستندات شحن البضائع . بينما تتكون الاوراق المالية من الاسهم والسندات والبنك يقدم خدمات كثيرة لاصحاب هذه الاوراق مثل : الحفظ ، والتحصيل ، وقبول الاوراق التجارية ، واتخاذ البنك محلاً مختاراً للدفع ، وشراء وبيع الاوراق المالية واصدارها نيابة عن الشركات والهيئات .

ويتقاضى البنك عمولة مقابل قيامه بهذه الخدمات باعتباره وكيلاً عن عملائه . وهذه العمولة جائزة شرعاً لانها في مقابل منفعة معتبرة شمرعاً .

(ج) التحويلات وعمليات الصرف بالسعر الحاضر : وفيها يقوم البنك بعمليات التحويل الداخلية والخارجية ، اما بواسطة الحوالات او الشيكات ، وفي سبيل ذلك يقوم البنك بشراء وبيع العملات الاجنبية ، والبنك في قيامه بهذه العمليات يتحمل مصاريف متنوعة وأجوراً ورواتب ، ولذلك

يجوز له أن يتقاضى من العميل ما تحصله من مصاريف بالاضافة الى
عمولته باعتباره وكلا عن عملائه فى تنفيذ عمليات التحويل والصرف •

وقد بينا ان عمليات الصرف تتم بسعر يومها وان عملية التقاضى
التي هى شرط فى عمليات الصرف - تتحقق بقيض الشيك أو ايصان
الحوالة أو القيد المحاسبى فى سجلات البنك وبهذه المستندات يثبت حق
العميل لدى البنك ثبوته قطعيا لا شك فيه لانها مستندات موثقة وتثبت
ملكية العميل للاموال المثبتة فيها •

(د) اعمال عرضية : وهى اعمال تكميلية تمارسها البنوك الى
جانب نشاطها الرئيسى وتهدف من ورائها الى جذب العملاء • ومن بين
هذه الاعمال : تأجير الصناديق الحديدية ، وتقديم الاستشارات
والدراسات المالية والاقتصادية ، وادارة الممتلكات والشركات والوصايا •

ويجوز للبنك ان يتقاضى اجرا على قيامه بهذه الخدمات لانه يقدم
لعملائه منفعة معتبرة شرعا •

الفصل الثاني

أعمال يدخلها الربا

سبق ان بينا ان البنوك تقوم بعمليات كثيرة ومتنوعة ، وان منها ما هو ريوى ، ومنها ما هو غير ريوى ، وقد تكلمنا فى الفصل السابق عن الاعمال غير الربوية ، اما فى هذا الفصل فسنتكلم عن الاعمال الربوية بشيء من التفصيل لتكشف عن مكان الربا فيها حتى يمكن لنا معالجتها لاستئصال هذا الداء منها أو تيجاد البديل الشرعى لها ، وبذلك يستقيم مسار البنوك القائمة على جارة الشريعة الاسلامية .

ويمكن ان نحصر دراستنا للاعمال التى يدخلها الربا فى الطالب الآتية : -

المطلب الأول : قبول الودائع نظير فائدة .

المطلب الثانى : عمليات الاقتراض المباشر وغير المباشر .

المطلب الثالث : عمليات الصرف بالمسعر الاجسل :

المطلب الأول

قبول الودائع نظير فائدة

تمهيد :

يقوم الناس بإيداع الاموال الزائدة عن احتياجاتهم الشخصية في البنوك التجارية وتشكل هذه الاموال اهم مصادر التمويل في البنوك التجارية ، فرأس المال المملوك بالبنك يكون نسبة مئوية ضئيلة جداً من مصادر التمويل قد لا تتجاوز ١ - ٢٪ من اجمالي المصادر (١) .

وفي العادة فان اصحاب الودائع لا يقومون بسحبها دفعة واحدة ، مما يمكن البنك من القيام بدور الوسيط بين المودعين وبين راغبي الاقتراض قصير الاجل ، نظير فائدة مدينة يتحملها البنك على الودائع ، وفائدة دائنة يتحملها المقترضون ، وتكون الفائدة الدائنة اعلى سعراً من الفائدة المدينة ، حتى يستطيع البنك ان يحقق ارباحاً تمكنه من اداء وظائفه وتختلف أسعار الفائدة التي يدفعها البنك للمودعين بحسب المدة التي تمسكتها الوديعة في البنك ، فكلما طالت المدة كانت استفادة البنك من الوديعة اكبر ، وبالتالي فان سعر فائدتها يكون اعلى من سعر فائدة الودائع قصيرة الاجل ، بل ان البنك لا يدفع قوائد على الودائع تحت الطلب .

والواقع ان الودائع ليست في الحقيقة ودائع بالمعنى المقصود من كلمه وديعة وهو الحفظ ، بل هي في حقيقتها عبارة عن قروض ، ولهذا فان الفائدة المدفوعة على هذه القروض تعتبر من قبيل الربا المحرم .

ولايضاح هذه النقاط فاننا سنخصص لها المباحث الآتية :

(١) انظر : د. عمر السيد حسنين ، النظام المحاسبي في المنشآت المالية مرجع سابق ص ٩٢ .

المبحث الأول : انواع الودائع .

المبحث الثاني : عقد الوديعة بين القانون والشرعية .

المبحث الثالث : الربا وفوائد الودائع .

المبحث الأول

انواع الودائع

تمثل الودائع مبالغ نقدية بالعملة المحلية أو الاجنبية مقيدة في دفاتر البنك ، وهي مستحقة للمودعين بحيث يتعهد البنك بردها أو برد مبلغ مساو لها اليهم أو الى شخص آخر معين لدى الطلب أو بالشروط المتفق عليها .

والوديعة المصرفية لها عدة مصصادر ، فاما أن تكون بالايذاع النقدي المباشر أو بناتج شيكات حصلها البنك لحساب عميله ، أو أوامر تحويل نفذت له ، أو اعتماد قيد في الحساب لصالحه ، ولهذا فالوديعة تشمل كل النقود المقيدة للعميل في دفاتر البنك ، دون نظر الى مصدر هذه النقود التي تسمى نقودا قبيضة أو كتابية (٢) .

وتتخذ الودائع أكثر من شكل طبقا للاتفاق المنظم للملاقة بين صاحب الوديعة والبنك ، ومن أشهر هذه الاشكال تقسيمها حسب موعد الاسترداد ، حيث تنقسم الى ودائع جارية أو تحت الطلب ، وودائع لأجل ، وودائع باخطار ، وهناك أيضا ودائع التوفير (الأبخار) .

وستقوم باستعراض هذه الأنواع فيما يلي ، ما عدا الحسابات الجارية حيث سبق أن بينهاها فيما تقسم .

أولا - الودائع لأجل :

تعتبر الودائع لأجل من أهم أنواع الودائع التي يستطيع البنك عن

(٢) انظر : د . على جمال الدين . عمليات البنوك من الوجهة القانونية مرجع سابق ص ٣٠ ، ٣١ .

طريقها ان يعول عملياته الائتمانية ، لانها تودع لدى البنك على الا يسحب منها الا بعد انقضاء فترة من الزمن يتم الاتفاق عليها بين المودع والبنك .

وعليه فان هذا النوع من الودائع لا يمثل التزاما حالا على البنك في اية لحظة ، ومن ثم يحتفظ البنك في مقابلها بنسبة من الاحتياطي النقدي اقل من تلك النسبة التي يتعين الاحتفاظ بها مقابل الودائع الجارية ، مما يوفر للبنك قدرا اكبر من الموارد السائلة الصرة لتوظيفها وجنى قدر اكبر من العائد ، ولهذا فان البنك يعمل على جذب هذا النوع من الودائع عن طريق رفع سعر الفائدة عليها (٣) .

ثانيا - الودائع باخطار :

وهي ودائع لمدة غير محددة ، ويتفق فيها على التزام البنك بالرد بعد انقضاء مدة اخطاره يطلب الرد . وتعطى فائدة يرتفع سعرها كلما طالت المدة اللاحقة على الاخطار (٤) . وهذا النوع من الودائع يشترك مع الودائع لأجل في وجود قيد معين على السحب ، ولكنه قيد اخف نسبيا ، ويتمثل في ضرورة اخطار البنك قبل السحب بمدة معينة ، الأمر الذي يجعل قابليتها للسحب منها اعلى نسبيا ، مما يضطر البنك الى تجنب قدر اكبر من السيولة لمقابلة السحب عليها ، وبالتالي فان حرية البنك في توظيفها تكون اقل نسبيا ، ولهذا فان اسعار الفائدة المقررة لها تكون اقل بالمقارنة مع النوع السابق (٥) .

ثالثا - ودائع التوفير (الانضمار) :

وهي تمثل البالغ التي يذخرها صنفان المنخرين ، وتلجأ اليها البنوك لتشجيع ذوى الدخل المحدود على الانضمار ، وفي نفس الوقت

(٣) انظر : د . صبحي تادرس فريضة . النقود والبنوك ، مرجع سابق ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

(٤) انظر : د . علي جمال الدين . عمليات البنوك ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

(٥) انظر : د . صبحي تادرس فريضة . النقود والبنوك . مرجع سابق ، ص ١٥٠ .

تكون مصدرا من مصادر سوارد البنك • وودائع الادخار - كما يقول الدكتور حسن الشريف (٦) - « لا تختلف بصفة عامة فى طبيعتها عن الودائع باخطار الأمن حيث الاجراءات التى تتبع فى الايداع والسحب وحجم الوديعة والمبلغ المصرح بسحبها فى كل مرة • ويتم اتباع السحب والايداع فى دفتر التوفير الذى يحتفظ به المخضر ، وبذلك يطمئن الى حركة امواله فى كل عملية ايداع أو سحب ٠٠٠ ولا يتم السحب من صندوق التوفير الا بعد اخطار البنك بفترة - غالبا ما تتغاضى البنوك عن هذا الشرط - والفائدة التى تدفعها البنوك على ودائع صندوق التوفير اعلى بقليل من فائدة الودائع باخطار ، لعدم ضرورة احتفاظ البنوك بنسبة سيولة مرتفعة فى حالة ايداعات صندوق التوفير ، لأن المودعين فى هذه الحالة لا يريدون الا ما يتبقى من دخولهم بعد سداد نفقات المعيشة ، وينحصر السحب من صندوق التوفير فى حالات الضرورة القصوى ، بخلاف اصحاب الودائع باخطار الذين لديهم نية سحب ايداعاتهم عندما تتاح لهم فرص الاستثمار » •

المبحث الثانى

عقد الوديعة بين القانون والشريعة

سنحاول ان نبين - فى هذا المبحث - طبيعة الوديعة النقدية فى كل من القانون الوضعى وفى الفقه الاسلامى ، حتى نتمكن من الوصول الى الحكم الشرعى الصحيح بشأن الفوائد المدفوعة لها •
اولا - عقد الوديعة فى القانون الوضعى :

يعرف القانون المدنى الوديعة بانها عقد التزم به شخص بان يتسلم شيئا من آخر ، على ان يتولى حفظ هذا الشيء • وعلى ان يرده عينا (٧) •

(٦) انظر : د. حسن الشريف ، دراسة تحليلية لميزانيات البنوك التجارية ، القاهرة ١٩٧٣ م نقلا عن - د. شوقي اسماعيل شحاته ، البنوك الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ٦٦ ، ٦٧ •
(٧) المادة ٨١٧ من القانون المدنى المصرى •

ومن هذا التعريف يتبين ان الالتزامات التي تترتب على المودع عنده (البنك) تنحصر في ثلاثة التزامات هي (٨) .

١ - تسلم الشيء المودع : بمعنى نقل الشيء المودع من يد مالكة الى يد المودع عنده (البنك) ، وهذا النقل لا يعنى انتقال ملكية الشيء المودع من مالكة الى المودع عنده ، بل يبقى الشيء المودع ملكا لصاحبه الذي اودعه ، أما المودع عنده فلا تنتقل اليه الا الحيازة للمادية فقط .

٢ - حفظ الشيء المودع : وهذا هو الالتزام الجوهرى الذى يقرتب على عقد الوديعة ، اذ يجب على المودع عنده (البنك) ان يحافظ على الوديعة ، وان يتقاضى ان يصيبها اى تلف او يلحق بها اى ضرر ولا يكون المودع عنده مسئولاً اذا هلك الشيء المودع بسبب خارجى لا يد له فيه ، بل يكون هلاكه على صاحبه .

٣ - رد الشيء المودع : يجب على المودع عنده (البنك) ان يصلم الشيء المودع بمجرد طلبه الا اذا ظهر من العقد ان الاجل عين لمصلحة المودع عنده ، وللمودع عنده ان يلزم المودع بتسليم الشيء فى اى وقت ، الا اذا ظهر من العقد ان الاجل عين لمصلحة المودع . ويشمل الرد للشيء المودع وما قد يكون قبضه المودع عنده من ثماره ويجوز للمودع عنده ان يجبس الوديعة اذا كان له فى ذمة المودع دين بموجب عقد الوديعة ، كان يكون قد انفق مصروفات على الشيء المودع او تضرر بسبب الوديعة واصبح له حق التعويض ، او كان له اجر فى ذمة المودع . ولكن لا يجوز له ان يمتنع عن الرد بعد انتهاء العقد تمسكا منه بمقاصة بين دين الوديعة ودين له فى ذمة المودع ، لأن المقاصة لا تجوز فى هذه الحالة .

هذه هى التزامات المودع عنده ، فاذا ما طبقناها على الودائع المصرفية فسنجد ان الأمر يختلف ، خاصة بالنسبة للالتزام الأخير المتعلق برد الشيء ، لأنه فيما عدا الحالة الاستثنائية لايداع نقود بذاتها

(٨) انظر : د. غريب الجمال ، المصارف والاعمال المصرفية ، مرجع سابق ص ٥٥ .

- وهو امر نادر عمليا - فان البنك لا يقصد ابدا المحافظة على النقود التي تلقاها بذاتها ، بل يقصد استخدامها على ان يرد مثلها .

ولذلك ذهب بعض القانونيين الى اعتبار الوديعة المصرفية وديعة شاذة او ناقصة ، وهي التي يمتلك فيها المودع عنده المال المودع ويلتزم فقط برد مثله ، ويذكر الدكتور على جمال الدين ان طبيعة الوديعة الشاذة محل خلاف ، لانه مادام المودع ماذونا في استعمال الوديعة فقد سقط عنه التزام الحفظ ، لأن الوديعة تهلك بالاستعمال ، ولذلك وجب حتما استبعاد فكرة الوديعة والقول بفكرة القرض ، وهو ما قضى به القانون المدني المصري حيث جاء في المادة ٧٢٦ منه انه « اذا كانت الوديعة مبلغا من النقود ، او اى شيء آخر مما يهلك بالاستعمال ، وكان المودع عنده ماذونا له في استعماله اعتبر العقد قرضا » ويذكر الدكتور على جمال الدين ، ايضا ، ان هذا التحليل يستهوي غالبية الفقه الفرنسي وتأخذ به تشريعات كثير من البلاد العربية(٩) .

مما سبق يتبين ان الايداع المصرفي يختلف عن الايداع المقصود منه الحفظ والامانة لأن البنك يمتلك النقود المودعة لديه ، ويستعملها في اغراضه المختلفة ، ويلتزم برد مثلها من نفس النوع .

ولهذا فان الرأي الراجح لدى القانونيين هو اعتبار الودائع النقدية المصرفية قروضا ، رغم تسميتها بالودائع .

هذه هي نظرة القانون الوضعي الى طبيعة الودائع المصرفية ، وننتقل منها الى دراسة عقد الوديعة في الفقه الاسلامي لنرى مدى انطباق احكامه على الودائع المصرفية .

ثانيا - عقد الوديعة في الفقه الاسلامي :

تعرف الوديعة في الفقه الاسلامي بأنها ما يترك عند الامين .

(٩) انظر : د . على جمال الدين عوض ، عمليات البنوك ، مرجع سابق ص ٣٥ وما بعدها .

• وإن الإيداع هو تسليط الغير على حفظ ماله (١٠) •

• والوديعة مشروعة بالكتاب والسنة والاجماع •

أما الكتاب فتقوله تعالى : « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات
إلى أهلها » (١١) •

وأما السنة فتقوله صلى الله عليه وسلم « أد الأمانة إلى من
أثمنتك ، ولا تخن من خانك » (١٢) •

والاجماع هو ما نراه من إيداع المسلمين أموالهم من الصدر الأول
حتى الآن دون تكثير من أحد •

• وركن عقد الوديعة : هو الإيجاب والقبول •

وشروطه : هي أن يكون كل من المودع والمودع عنده عاقلًا ،
وإثبات اليد على الشيء المودع •

• وحكمه : وجوب الحفظ •

والوديعة في يد المودع عنده أمانة ، لأنه مؤتمن ، ويترتب على كون
الوديعة أمانة أحكام منها ، وجوب الرد عند طلب المالك ، وأنها إذا
ضاعت في يد المودع عنده يغير تقصير منه فإنه لا يضمن ، لما روى عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ليس على المستعير غير
المغل الضمان ، ولا على المستودع غير المغل الضمان » (١٣) •

(١٠) انظر : الزيلعي ، تبين الحقائق ، الجزء الخامس ، مرجع
سابق ص ٧٦ •

(١١) سورة النساء ، الآية رقم ٥٨ •

(١٢) رواه أبو داود والترمذي والحاكم من حديث أبي هريرة
(انظر : أحمد بن حجر العسقلاني تلخيص الخبير في تخریج أحاديث
الرافعي الكبير ، الجزء الثالث ، لناشره السيد عبد الله هاشم اليماني
المدني - المدينة المنورة ١٩٦٤ م ، ص ٩٧ •

(١٣) أخرجه الدارقطني والبيهقي في (سننهما) من حديث
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده انظر : عبد الله بن يوسف الزيلعي ،
نصب الراية لأحاديث الهداية ، الجزء الرابع ، لناشره المكتبة الإسلامية
الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م ص ١١٥ (والمغل هو الخائن) •

ولأن يده يد المالك ، قاله كالهالك فى يده كالهالك فى يد المالك (١٤) •

قال ابن رشد الحفيد : « ٠٠ وبالجمله فالفقهاء يرون باجماعهم انه لا ضمان على صاحب الوديعة الا ان يتعدى » (١٥) •

هذه هى اهم قواعد واحكام عقد الوديعة فى الفقه الاسلامى ، فاذا ما طبقناها على الودائع المصرفية فسنجد انها تنطبق على الحالات التى يتم فيها ايداع نقود بذاتها ، وهى ما يعرف بالوديعة النقدية المخصصة لغرض معين (كضراء اوراق مالية او الاكتتاب فى الأسهم والسندات ٠٠٠ الخ) وتنطبق أيضا على الودائع المستندية وهى الأوراق والمستندات التى يعهد بها أصحابها الى البنك لحفظها •

وأما الودائع النقدية العادية ، وهى اهم الودائع لدى البنوك فنجد انها لا تدخل ضمن اطار عقد الوديعة فى الفقه الاسلامى ، لأن أصحاب الودائع يأننون للبنوك فى استعمالها ، وبالتالي فانها لا تبقى محفوظة فى البنك بعينها بل تهلك باستعماله لها ، ويلتزم برد مثلها ، والوديعة اذا كانت ماثونا باستعمالها تصبح عارية استعمال ، اذا كان الشئ غير قابل للاستهلاك ، اما اذا كان الشئ قابلا للاستهلاك - كما فى الودائع النقدية - فان العارية تصبح قرضا • قال الكاسانى : « تخرج اعادة الدراهم والدنانير انها تكون قرضا لا اعادة » (١٦) لأن الانتفاع بها لا يتم الا باستهلاكها وقال ابن قدامة : « يجوز استعارة الدراهم والدنانير ليزن بها ، فان استعارها لينفقها فهذا قرض » (١٧) •

ومن هذا يتضح ان الودائع النقدية المصرفية تعتبر فى نظر الفقه

(١٤) انظر : الكاسانى ، بدائع الصنائع ، الجزء الثامن ، مرجع سابق ص ، ٢٨٨ وما بعدها •

(١٥) انظر : ابن رشد الحفيد ، بداية المجتهد ، الجزء الثانى ، مرجع سابق ص ٢٦١ •

(١٦) انظر : الكاسانى ، بدائع الصنائع ، الجزء الثامن ، مرجع سابق ص ٢٨٩٩ •

(١٧) انظر : ابن قدامة ، المغنى ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥ •

الاسلامى قروضاً وليست وبائع بالمعنى المقصود من الوديعة حتى ولو تسمت باسم الودائع ، لأن الاعتقاد - فى الشرع الاسلامى - انما يكون بانقضاء والمصانى وليس بالالفاظ والمبائى *

وبهذا يلتقى التكيف القانونى للودائع المصرفية مع التكيف الشرعى لها *

وطالما ان الودائع المصرفية تعتبر قروضاً ، فان الفوائد المنفوعة لها تعتبر ربا ، لأن الزيادة المشروعة على القرض ربا *
ولريد من الايضاح فاننا سنناقش هذه المسألة فى المبحث الثانى *

المبحث الثالث

الربا وغوائد الودائع

انتهينا فى المبحث السابق الى ان التكيف القانونى والشرعى للودائع النقدية للمصرفية هو انها قروض مقدمة من اصحابها الى البنوك ، تستعملها بغرض اغليضها للمختلفة على ان ترد مثلها من نفس نوعها *

وطالما ان كل زيادة مشروطة فى الدين ربا ، فان الفوائد التى تدفعها البنوك على هذه الودائع ربا محرم ، لأن هذه الفوائد تدفع زيادة على أصل الدين نظير مدة معلومة من الزمن مع الشرط والتحديد ، وهذا هو ربا النسيئة المحرم بنص القرآن الكريم ، والذي يسمى ربا الديون أو الربا الجاهلى ، أو الربا الجلى *

وهذا ما توصل اليه علماء المؤتمر الثانى لمجمع البحوث الاسلامية بالقاهرة ، حيث قرروا « ان الفائدة على انواع القروض كلها ربا محرم » *

وطالما ان الأمر كذلك فلا بد من البحث عن وسيلة شرعية لترشيد عمل البنوك فى هذا المجال حتى تصبح المبررات التى تدفع للمودعين حلالا

وفي هذا الخصوص نريد أن نشير إلى رأى طريحه الأستاذ الدكتور محمد شوقي الفنجري للمناقشة ، ويرى فيه ضرورة التفرقة بين الوديعة لأجل أي الاستثمارية ، وبين الوديعة تحت الطلب أي الحساب الجاري ، حيث يجيز سيادته أخذ العائد عن الوديعة الاستثمارية ، باعتبار أن ضمانها يقدمها لأجل معين وبغرض الاستثمار ، والبنك يقبلها على هذا الأساس بينما لا يجوز أخذ فائدة على النوع الثاني وهي الوديعة تحت الطلب ، باعتبار أن صاحبها لم يرد أصلا استثمارها (١٨) .

ويفي استاذنا رايه هذا استنادا الى الأسس الآتية : -

١ - أن الوديعة الاستثمارية ليست قرضا ، باعتبار أن البنك ليس في حاجة الى الاقتراض ، وإنما هي معاملة جديدة مستعدة ، لم يتناولها نص خاص ، ولم يشملها نص حاصر . ولذلك فإن حكمها الشرعي هو الجواز والاباحة .

٢ - أن الوديعة الاستثمارية هي من قبيل عقد المضاربة المجمع على جوازه شرعا ، وأن العائد أو الفائدة التي يصرفها البنك للمودع ما هي الاجزاء من الارباح المؤكدة التي حققها البنك (١٩) .

ثم أورد الأستاذ الدكتور عددا من الشبهات التي قد يثيرها البعض بسبب تشبيه الوديعة الاستثمارية بعقد المضاربة ، وقام بالرد عليها . وسنذكر فيما يلي هذه الشبهات - كما أوردها سيادته - ورده عليها .

(١) شبهة احتمال الخسارة : حيث لا يجوز في عقد المضاربة تحديد نصيب رب المال مقدما في صورة فائدة محتقة ، والا كانت هذه الفائدة ربا لاحتمال الخسارة .

وقد رد الأستاذ الدكتور على هذه الشبهة بقوله : « ان شروط

(١٨) أنظر : د. محمد الفنجري . نحو اقتصاد اسلامي ، مرجع سابق ص ١٢٩ .

(١٩) أنظر : د. محمد شوقي الفنجري ، نحو اقتصاد اسلامي ، مرجع سابق ص ١٢٩ ، ١٣٠ .

المضاربة اجتهادية ، واليوم وقد تغيرت الظروف فلم يعد رب العمل وهو هنا البنك يقوم بعملية مضاربة واحدة أو عمليات محدودة ، كما هو الشأن قديما ، ولكنه يقوم بعدة عمليات وعلى وجه واسع ، بحيث اذا خسر فى احدهما فان العمليات الأخرى تغطيها . والمحصلة النهائية ان البنك يحقق ربحا على وجه التأكيد ، وبالتالي فان ما يصرفه للمودع أى رب المال هو جزء من الأرباح التى حققها فعلا .

هذا بالإضافة الى ان البنك يحكم انظمته بعمل على تكوين احتياطي قد يفوق رأسمالها ، الامر الذى يمكنها دائما من تغطية أية خسارة بالصدنة فى أى سنة من السنوات .

ان من المتفق عليه فقها ، ان الحكم الشرعى يبنى على الوضع الغالب لا الوضع النادر الاستثنائى . والوضع الغالب بالنسبة لهذه البنوك انها تحقق ربحا . وندر ان نسمع عن بنك خسر . ومن ثم فان ما تصرفه هذه البنوك للمودع فى نهاية المدة المتفق عليها ، فى صورة فائدة ، انما هو جزء من الأرباح التى حققتها فعلا نتيجة استثمارها لـ « (٢٠) » .

(ب) شبهة عدم جواز تحديد العائد مقدما : لأن تحديد العائد مسبقا فى صورة فائدة محققة ينطوى على الربا لعدم إمكانية معرفة مقدار الأرباح القابلة للتوزيع مقدما وتحديد نصيب كل شريك .

وقد كان رد استاذنا على هذه الشبهة كما يلى : « انه فى إمكاننا اليوم عن طريق دراسة الجدوى الاقتصادية لأى مشروع ، ان نحدد مقدما عائد المشروع ، وبالتالي ان نحدد على وجه يقرب من الدقة النسب المئوية لرأس المال المستثمر . وان البنك يحكم تخصصها أو اجهزتها الفنية وحساباتها الاكتوارية الدقيقة ، تستطيع اليوم ان تحدد مقدار ما ستحصل عليه من أرباح نتيجة نشاطها الاستثمارى سواء عن مدة قصيرة أو سنة قازمة أو سنوات مقبلة . وبالتالي فانها تستطيع ان تحدد مقدما للمودعين لديها لأجل ، الفائدة المحققة بالنسبة لرأسمالهم

(٢٠) انظر : المرجع السابق ، ص ١٣٠ ، ١٣١ .

المستثمر ، أنى العائد أو نسبة الأرباح القابلة للتوزيع عليهم عن كل فترة من فترات الأيداع» (٢١) .

جاءت شبهة مباشرة البنك لنشاط غير مشروع : فقد لا يستخدم البنك -الودائع لأجل في أعمال مشروعة ، وإنما في عمليات اقراض ربوية أو تمويل انتاج غير مشروع كالخمر .

وقد رد الأستاذ الدكتور على هذه الشبهة بقوله : « ان ذلك تقع مسئولية على الدولة أو الحاكم المسلم ، والذي يتوجب عليه الا يسمح لهذه البنوك ، وطنية كانت أو أجنبية بتمويل عمليات غير مشروعة أو مباشرة عمليات اقراض ربوية » (٢٢) .

وبنا على الرأى السابق :

نحن نتفق مع استاذنا في بعض النقاط ، ونختلف معه في أخرى .

نتفق معه على ما يلى :

١ - ضرورة التفرقة بين الودائع الاستثمارية والودائع تحت الطلب ، حيث يجوز أخذ عائد عن الودائع الاستثمارية ، بينما لا يجوز أخذ فائدة على الودائع تحت الطلب .

٢ - ان البنوك لا تخسر ، وهى الغسامة دائما ، وان ما تدفعه لأصحاب الودائع الاستثمارية ما هو الا جزء من أرباحها المؤكدة .

٣ - أنه يمكن للبنوك عن طريق دراسة الجدوى الاقتصادية لأى مشروع ، وعن طريق أجهزتها الفنية ، وحساباتها الدقيقة ، ان تحدد مسبقا مقدار ما ستحصل عليه من ربح .

٤ - ان مسئولية مباشرة البنك لنشاط غير مشروع تقع على الدولة أو الحاكم المسلم ، الذى يتوجب عليه ان يسمح مسار البنوك بقتل باب الاقراض الربوى امامها ، ويعمقها من الاستثمار فى العمليات غير

(٢١) أنظر : المرجع السابق نفسه ، ص ١٣٢ .

(٢٢) أنظر : المرجع السابق نفسه ص ١٣٢ ، ١٣٣ .

المشروعة ، وجيفننذ مستضبط إلى توجييه. سخرلت المودعين. نحو
الاستثمارات المشروعة. *

كل هذه النقاط نسلّم بها ؛ وهى ليست محل خلاف * لكن الخلاف
الجوهري مع استافنا. - والذى يجعلنا لا نضملم بشرعية فوائد الودائع
الاستثنائية. - فى قوله بأن. الوديعة الاستثمارية ليست قرضا ،
بل هى معاملة مستحقة. * وقوله بأنها - أى الوديعة الاستثمارية - من
قبيل عقد المضاربة *

والواقع. أن الودائع الاستثمارية فى البنوك الربوية ، ما هى الا
قرض. بفائدة. ربوية. محددة مسبقا - نظير مدة معلومة من الزمن ، وقب
سبق ان اوضحنا ان الشرع والقانون. متفقان على ذلك ، وبالتالى فإن
الوديعة الاستثمارية ليست معاملة مستحقة الا من حيث الشكل فقط ،
اما من حيث الجوهر والمضمون فانها قرض بفائدة * كما انها ليست
من قبيل عقد المضاربة ، لانها تخالف شروطه *

ولتوضيح وجهة نظرننا بشكل اكبر غالتنا نقول :

ان الوديعة الاستثمارية تماثل القرض من حيث :

- ١ - ان البنك له الحرية التامة فى استعمالها كيف شاء *
- ٢ - ان البنك يضمن هذه الوديعة اذا هلكت *
- ٣ - ان البنك يلتزم بدفع عائد. محدد مسبقا. لها *

وبالمقابل فانها تختلف مع المضاربة تماما ، لأن شروط المضاربة
لا تنطبق عليها :

١ - فالمضارب ليس حرار فى استخدام المال المسلم إليه كيف شاء ،
بل يقتيد بالشروط التى يضعها رب المال ، ما لم يكن قانونا له ان يعمل
برأيه *

- ٢ - والمضارب لا يضمن رأس مال المضاربة ، ما لم يتعد *
- ٣ - والمضارب لا يلتزم بدفع أى مبلغ محدد مسبقا *

وبناء على ما تقدم ، فلا يجوز قياس الوديعة الاستثمارية على عقد المضاربة ، لأن شروطه لا تنطبق عليها ، والاجدر والأولى هو قياسها على القرض لأن كل مواصفاته تنطبق عليها :

فاذا قيل بأن شروط المضاربة اجتهادية ، بحيث يجوز لنا اليوم مخالفتها بسبب تغير الظروف ، فهو قول مردود ، وقد سبق أن بينا وجهة نظرنا فيه كاملة عند الحديث عن الخلاقات الحديثة حول الربا .

فاذا سلمنا بأن الودائع الاستثمارية في البنوك الريبوية قروض ، فإن العائد المدفوع لها يعتبر ربا مصرم شرعا ، بصرف النظر عن كون البنوك لا تخسر ، وأنها تستطيع أن تحدد عوائدها المتوقعة بدقة ، وأنها تستثمر أموالها في أوجه مشروعة .

وليس هناك من سبيل لجعل عوائد الودائع الاستثمارية حلالا شرعا سوى أن يشارك صاحب المال في الاستثمار متحملا لنتيجته ، فغما كانت أم غرما ، وأن يكون الاتفاق بينه وبين البنك قائما على أساس أن لا يضمن البنك الوديعة ما لم يتعد ، وأن يرتبط العائد بنتيجة الاستثمار ، وفي هذه الحالة تسكن الوديعة الاستثمارية من قبيل عقد المضاربة الجائز شرعا .

وفي رأينا أن أسلوب الأرباح المحددة مسبقا ، بالإضافة الى كونه أسلوبا غير شرعى ، فإنه سيفتح الباب على مصراعيه لقروحية الاتهامات الى البنوك الاسلامية بانها تتعامل بالربا ، مما سيفقدها الكثير من العملاء الذين يحذرون من أى تعامل فيه شبهة الربا ، ثم لماذا نلجأ لهذا الأسلوب طالما أن صاحب المال سيحصل على ربح لامواله ، أن عاجلا أو آجلا ؟ أفلا يستطيع أصحاب الودائع الانتظار الى نهاية العام لحين ظهور نتيجة أعمال البنك ومعددها يقتسمون الربح معه بنسبة شائعة لكل منهما ؟ الا يمكن معاملة أصحاب الودائع كحصة الاسهم الذين يحصلون على نصيبهم من الربح بعد تحققه الفعلى ؟

الواقع أن ذلك ممكن وسهل ، وهو فى نظرنا الطريق الشرعى
المدىح لشرعية أعمال البنوك القائمة فى هذا المجال .

ولقد أورد أستاذنا الدكتور الفنجري هذا الحل كمصورة أخرى
يمكن للمستثمر أن يختار بينها وبين التحديد المسبق للريح ، حيث قال :
كلتا الصورتين مطلوبة ، وبذلك يكون للمستثمر المسلم الخيار بحسب
ظروفه بين بيع محدد أو فائدة معلومة محسوبة مقدما ، وبين ربح غير
محدد أو فائدة غير معلومة الا في نهاية العام «(٢٢)» .

والبنوك الاسلامية القائمة اليوم لا تأخذ بمبدأ التصديد المسبق
للعائد ، بل تأخذ بالصورة الثانية ، وهي عدم تحديد ربح أو فائدة
مسبقا ، بل الانتظار حتى نهاية العام وتوزيع الارباح بينها وبين
المستثمرين .

وبهذا نكون قد اوضحنا رأينا بالنسبة لفوائد الودائع ، وبه
ايضا نكون قد استوفينا الحديث عن النوع الأول من اعمال البنوك التي
يدخلها اليا ، وهو قبول الودائع نظير فائدة - وننتقل الان لمبحث النوع
الثاني من هذه الاعمال .

المطلب الثاني

عمليات الإقراض المباشر وغير المباشر

تمهيد :

تعتبر القروض من أهم الأعمال التي تباشرها البنوك التجارية ، وذلك لان البنوك في قيامها بجميع الاموال من المودعين انما تهدف الى استخدامها في عمليات الاقراض المختلفة ، مقابل فائدة تحصل عليها من المقترضين ، وتشكل هذه الفائدة العنصر الرئيسي في ارباح البنوك اذا ما قيسست عوائدها الربحية بعوائد بقية العناصر الاخرى .

وتتعدد صور الاقراض التي تقوم بها البنوك ، وتشمل كل ما تقدمه للعميل من ادوات الوفاء او الضمان ، سواء كانت على صورة مبالغ نقدية ، او في صورة كفالات و ضمانات ، وهي ما تسمى بالتسهيلات المصرفية ، وفي عرف البنوك فان مصطلح التسهيل المصرفي اعم من مصطلح القرض ، لان التسهيل المصرفي يشمل كل ما هو من قبيل الكفالة والضمان التي قد تنتهي الى قرض بالفعل ، وقد لا تنتهي الى شيء من ذلك ، ومن هنا فان التسهيل المصرفي قد يتلحم مع الخدمة المصرفية في بعض الحالات ، فمثلا الاعتمادات المستندية ، وخطابات الضمان ، وخطابات الاعتماد تعتبر من قبيل الخدمات المصرفية اذا كانت مغطاة غطاء كاملا ، ولكن اذا كانت غير مغطاة بالكامل فانها تعتبر عن قبيل التسهيلات المصرفية بالقدر المكشوف من غطائها (١) .

وفي مجال البنوك يطلق على جميع عمليات القروض والتسهيلات المصرفية اصطلاح « الاعتمادات المصرفية » ، والاعتماد المصرفي هو - بصيغة عامة - العقد الذي بمقتضاه يتعهد البنك أن يقدم لعميله أداة

(١) انظر : محمد باقر الصدر ، البنك اللاربيوي في الاسلام ، مرجع

سابق ، ص ١٥٣ .

أو أكثر من أدوات الاعتماد نظير تعهد العميل بدفع مقابل لذلك أو بتخليص البنك من نتائج الخدمة التي يقدمها للعميل (٢) .

وفي دراستنا لصور الاعتماد المصرفي ، سنقوم بتقسيمه الى قسمين :

الأول : ويشمل القروض المباشرة ، وتتمثل في المبالغ النقدية التي يضعها البنك تحت تصرف عميله .

الثاني : ويشمل القروض غير المباشرة ، وتتمثل فيما يقدمه البنك لعميله من صور الكفالة والضمان ، التي تعزز موقفه في مواجهة الغير ، انذى يريد ان يتعاقد معه .

وعليه فان دراستنا هي هذا المطلب ستتفرع في المباحث الآتية :

المبحث الأول : الاقراض المباشر .

المبحث الثاني : الاقراض غير المباشر .

المبحث الثالث : آراء في التكيف الشرعي لبعض عمليات الاقراض .

المبحث الأول

الاقراض المباشر

تمهيد :

تتميز عمليات الاقراض المباشر بان الفرض منها هو تسليم النقود ، سواء كان ذلك بالدفع الفعلي ، أو بالتكفين منه عند اللزوم ، يذاء على الاتفاق المسبق ، وتتم عملية الاقراض اما بالقرض العادي البسيط - التسليف - أي بخصم أوراق تجارية ، أو عن طريق الاعتماد المستندي (٣) .

(٢) انظر : د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع سابق ص ٤٢٧ .
(٣) انظر : د . تغريب الجمال ، المصارف والاعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ، ٩٤ .

وتتفق هذه الأقوال في أن البنك يضع فوراً فيها مبلغاً نقدياً تحت تصرف العميل ، ولكنها تختلف من حيث أنه في الإقراض ، والاعتماد المستندي ، يرد العميل المبلغ بنفسه ، أما في الخصم فيرده شخص آخر ، هو المسحوب عليه في الورقة التجارية ، ولا يلزم العميل بالرد إلا إذا تخلف الشخص الآخر عن رده .

وفيما يلي سنتناول بالدراسة أنواع الإقراض المباشر ، وذلك في الفروع الثلاثة الآتية :

الفرع الأول : القرض العادي .

الفرع الثاني : خصم الأوراق التجارية .

الفرع الثالث : الاعتمادات المستندية .

الفرع الأول القرض العادي

يعتبر القرض العادي أبسط أنواع الاعتماد المصرفي ، حيث يتم تسليم المبلغ النقدي للعميل إما مباشرة ، أو بقيده في الجانب الدائن بحسابه لدى البنك المقرض ، ويكون العقد متضمناً بيان الفوائد والعمولة وميعاد الرد(٤) .

وتسليف النقود بهذه الطريقة يناسب الأشخاص العاديين الذين يستخدمون المبلغ لسد احتياجاتهم اليومية أو للاكتتاب في الأسهم والسندات . وعادة يقدمون للبنك ضمانات عينية تقابل المبالغ التي اقترضوها .

أما التجار ورجال الأعمال فيفضلون فتح اعتماد بالقرض لأنهم قد لا يكرنون في حاجة إلى استلام المبلغ كاملاً عند إبرام العقد ، بل في حاجة إلى الاطمئنان بأن المبلغ موجود تحت تصرفهم عند اللزوم ، وميزة

(٤) انظر : د. سامي حمود ، تطوير الأعمال المصرفية ، مرجع

ص ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

فتح اعتماد بالقرض هي أنه يجنبهم دفع غائبة عن المبلغ الذي لم يستعمل ، لأن عملية فتح الاعتماد بالقرض هي مجرد تعهد من البنك بأن يضع تحت تصرف العميل المبلغ المعين ليطالبه متى شاء بحسب حاجته ، وله أن لا يطلبه إطلاقاً ، فلا يلزم بفوائده ، وإذا كان الاعتماد مفتوحاً في حساب جار ، أضيفت إليه ميزة أخرى هي أنه كلما دفع العميل جزءاً من المبلغ في الحساب الجاري كان له أن يعود فيسحبه ، لأن الدفع في الحساب الجاري لا يعتبر وقاء منه (٥) .

ويرى الأستاذ محمد باقر الصدر أن فتح الاعتماد هو في الواقع وعد بقروض متعاقبة - لأن عمليات السحب والإيداع في الحساب تتجدد باستمرار خلال مدة الاعتماد - تتقاضى عنها البنوك فوائد ربوية محسومة (٦) .

ولذلك فلا يجوز للبنوك أن تتقاضى أية فوائد عن عمليات التسليف لعملائها ، ولكن يتوجب أن تقوم بترشيدها ، وذلك بأن تقوم بتقديم القرض الحسن للمحتاجين كبديل للقرض الربوي .

ويمكن للبنوك أن توفر المبالغ اللازمة لتغطية ما تقسمه من قروض حسنة بوسائل عدة منها :

١ - أن تقوم البنوك بتخصيص نسبة معينة من رصيد الودائع الجارية لديها لتقديم القرض الحسن ، ولن يكلف ذلك البنك أي عبء مادي ، لأن أغلب ودائعها هي ودائع جارية لا تدفع عليها أية فائدة ، ونسبة السحب من هذه الودائع محدودة ، بحيث أن ما تحتفظ به البنوك كاحتياطي نقدي لمقابلة السحب عليها لا يتجاوز ٣٠٪ من قيمتها (٧) ، ويبقى ٧٠٪ من الودائع تحت الطلب يستثمرها البنك لصالحه . وعلى ذلك فالو أنه خصص

(٥) انظر : د. جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع سابق ، ص ٤٣٠ .

(٦) انظر : محمد باقر الصدر ، البنك اللاربوي في الاسلام ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ .

(٧) انظر : د. محمد شوقي الفنجري ، نحو اقتصاد اسلامي ، مرجع سابق ، ص ١١٥ ، ١٣٦ .

منها نسبة معينة لتقديم القرض الحسن للمحتاجين ، فلن يتحمل أى عبء اضافى سوى تكاليف خدمة وتحصيل الدين ، وهذه مصاريف فعلية تحملها البنك فى سبيل اتمام عملية القرض ، ويجوز له أن يحملها المقترضين(٨). بحيث يتوجب على المقترض ان يسدد للبنك فى الموعد المحدد للضداد ، مبلغ القرض ومصاريفه الفعلية التى تحملها البنك .

وانذا لم تلتزم البنوك طوعية بتقديم القرض الحسن للمحتاجين ، فان على ولى الامر فى كل دولة ان يتدخل ويلزمها بذلك ، لانه ليس للبنوك أى حقوق مكتسبة بالمضاربة للودائع الجارية ، فهى مودعة لديها لتسترد حين الطلب ، ولذلك فان البنوك لا تدفع لها اية فائدة ، ومن ثم فانه بالمثل يتوجب عليها ان تعطى من هذه الودائع الجارية للمحتاجين دون ان تتقاضى منهم اية فائدة(٩) .

٢ - ان يسمح للبنوك الاسلامية بجمع الزكاة فى المناطق التى تمارس نشاطها فيها ، أو ان تخصص الذلوة لسياسة من الزكاة التى تحصلها من سهم الفارمين أو سهم فى سبيل الله ليفكر فى تقديم القروض الاستهلاكية الضرورية للمواطنين بدون فائدة(١٠) .

٣ - ان يعمل البنك على قبوله للهبات والتبرعات من الافراد والهيئات المختلفة ، ليقدم حصيلتها قروضا حسنة للمحتاجين .

الفصل الثانى

خصم الأوراق التجارية

يعرف الخصم بأنه العملية التى بمقتضاها يجعل البنك الى المستفيد من ورقة تجارية لم يصل اجلها بعد قيمة هذه الورقة مقابل تنازل المستفيد للبنك عن ملكية الحق الثابت بالورقة . ويخصم البنك من قيمة الورقة مبلغا يسمى سعر الخصم ، يقابل فائدة المبلغ المدفوع

(٨) انظر : المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

(٩) انظر : المرجع السابق ، ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

(١٠) انظر : د . أحمد النجار ، المدخل الى النظرية الاقتصادية فى

المنهج الاسلامى ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ .

..عن المدة من تاريخ دفعه إلى تاريخ استحقاق الورقة ، (١١) .

وتعتبر عملية خصم الاوراق التجارية من العمليات الهامة التي يقوم بها البنوك التجارية وتسمح لها باستثمار أموالها لفترات قصيرة الاجل ، باعتبار ان مدة الاوراق التجارية - في العادة - ثلاثة شهور ولا تزيد عن ستة شهور (١٢) .

ومن وجهة نظر البنوك فان الاستثمار في الاوراق التجارية هو استثمار يتسم بالسيولة التامة ، لأنها عبارة عن قروض قصيرة الاجل تتحول إلى السيولة تلقائيا ، اذ من الملاحظ ان البنوك ترتب محفظة اوراقها للتجارية بحيث ان البعض منها يستحق كل اسبوع وربما كل يوم (١٣) . كما يرجع ارتفاع سيولة الاوراق التجارية ايضا إلى امكانية اعادة خصمها إلى البنك المركزي ، وعادة يشترط ان تحصل الورقة التجارية على توقيعين لشخصين على درجة عالية من الثقة والملاءة (١٤) .

وتعتبر حماية الخصم هامة أيضا للمعمل ، اذ تمكنه من الحصول على القيمة الحالية لما يملكه من الاوراق التجارية ، فبدلا من ان ينظر لحين ميعاد استحقاق الورقة ، فانه يلجأ إلى البنك وينقل إليه ملكيتها ، في مقابل حصوله على قيمتها الحالية ، وهي تقل عن القيمة الاسمية للورقة ، والفرق بين التيمتين يمثل « Agio » الاجير ، ويتكون الاجير من العناصر الآتية (١٥) :

١ - الفائدة أو سعر الخصم : ويحتسب على القيمة الاسمية

-
- (١١) انظر : د . علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، مرجع سابق ، ص ٥٨٢ .
- (١٢) انظر : د . أحمد أبو اسماعيل ، اصول الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ٥١٥ .
- (١٣) انظر : د . حسين عمر ، النقود والائتمان ، لنشره دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة ١٩٦٦ ، ص ٧٦ .
- (١٤) انظر : د . صبحي قريضة ، النقود والبنوك ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ .
- (١٥) انظر : د . عمر السيد حسنين ، النظام المحاسبي في المنشآت المالية ، مرجع سابق ، ص ٩٨ .

للورقة التجارية عن الفثرة من تاريخ الخصم حتى تاريخ استحقاق
السورقة .

٢ - المصرفات التي يتحملها البنك نتيجة عملية الخصم مثل :
(اعياء التحصيل ، والكتابة ، والطبوعات - ٠٠٠٠٠ الخ) .

٣ - المخاطر التي يتحملها البنك نتيجة الخصم .

مما تقدم يتبين ان الهدف من عملية الخصم هو اقراض العميل ،
اي تعجيل مبلغ اليه مقابل ان ينقل الى البنك - على سبيل التملك - حقا
مؤجلا . وبناء على ذلك فان الحكم الشرعي لهذه العملية هو : ان
ما يقطعه البنك من قيمة الورقة نظير الاجل الممتد من تاريخ الخصم حتى
تاريخ الاستحقاق ، هو ربا محرم يجب على البنوك الاسلامية ان تتزده
عنه ، ولا يجوز لها ان تستثمر اموالها عن طريق خصم الاوراق التجارية ،
ولكن لا بأس ان تقوم بعملية التحصيل نظير عمولة .

والواقع ان البنوك الاسلامية منها من يقوم بعملية الخصم ، ولكن
بدون عاثة ، ومنها من لا يقوم بهذه العملية على الاطلاق .

فمثلا يقوم البنك الاسلامي الاردني بخصم الكمبيالات ولكن بدون
فائدة . حيث جاء في التقرير السنوي الثالث للبنك ان الكمبيالات المخصومة
(بدون فوائد) بلغت في ١٩٨٢/١٢/٢١ مقدار (٢٨٦ و ١٤٥) ديناراً ،
مقابل (٦٤٣ و ٥٢) ديناراً في ١٩٨١/١٢/٢١ م (١٦)

اما بنك فيصل الاسلامي المصري فانه لا يقوم بعمليات الخصم
ويعتبرها من قبيل الربا لانها تتطوى على قرض او تمهيل ائتماني
بغائدة (١٧) .

(١٦) انظر : البنك الاسلامي الاردني ، تقرير مجلس الادارة
السنوي الرابع ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م ص ٢٤ .
(١٧) جاء ذلك في رسالة شخصية تلقاها الباحث من بنك فيصل
الاسلامي المصري في ١٩٨٢/١١/٢٩ م .

وكذلك بنك فيصل الاسلامي السوداني لا يقوم بخصم
الكيميالات (١٨) .

وايضاً فان بنك دبي الاسلامي لا يقوم بعملية الخصم لانه يعتبرها
ربا محرماً (١٩) .

الفرع الثالث

الاعتمادات المستندية

تلعب الاعتمادات المستندية دوراً هاماً في تمويل التجارة الخارجية ،
وبالمذاة تجارة استيراد وتصدير السلع التي تنقل عن طريق البحر ،
فالمصدر والمستورد تفصل بينهما مسافات شاسعة ، وغالباً لا يعرف
بعضهما بعضاً ، ولذلك لا بد من وجود اداة اتصال مالية واقتصادية
تربط بينهما ، والاعتماد المستندي هو هذه الاداة ، والتي عن طريقها
يمكن حفظ مصلحة كل منهما .

ويمرّف الاعتماد المستندي بأنه « تعهد كتابي صادر من بنك بناء
على طلب مستورد ، لصالح مورد ، يتعهد فيه البنك بدفع أو قبول كميّات
أو كميّات مستندية ، مرفقة بها مستندات الشحن إذا قدمت مطابقة
لشروط الاعتماد » (٢٠) .

ويعني آخرى عبارة عن تصريح من البنك التجاري في بلد
المستورد بفتح اعتماد (بعملة بلد المصدر أو المستورد أو أى عملة أخرى
يتم الاتفاق عليها) لدى مرسل البنك في بلد المصدر للموفاء بقيمة بضائع
واردة من الخارج ومؤيد شحنها الى المستورد بمستندات الشحن اللازمة .
وتشمل (غاتورة البضاعة ، بوليصة التأمين ، بوليصة الشحن وأى
مستندات أخرى يطلبها العميل) . ويشترط البنك لفتح الاعتماد أن يدفع

-
- (١٨) «نظر : رسالة شخصية تلقاها الباحث من بنك فيصل الاسلامي
السوداني بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٢م .
(١٩) «نظر : رسالة شخصية تلقاها الباحث من بنك دبي الاسلامي
بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٢م .
(٢٠) «نظر : الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية ، الجزء
الثاني ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

المستورد قبل الفتح قيمة الاعتماد جزئيا أو كليا حتى يكون عنده الضمان الكافى اذا تحمل اية مسئولية تجاه المستفيد (المصدر) (٢١) .

ويحقق الاعتماد المستندى اهدافا هامة لكل من المصدر والمستورد ، ومن هذه الاهداف ما يلى :

١ - يتمكن المصدر من الحصول على ثمن ما باعه فورا بمجرد تقديم مستندات الشحن مطابقة لشروط الاعتماد ، وبذلك لا يضطر الى تجميد جزء من رأسماله .

٢ - أن وجود التزام فى يد المصدر من أحد البنوك ذوى السمعة المالية الحسنة يبعث الاطمئنان فى نفسه ويوفر عليه الجهد والمال اللذين كان سيبدلهما للتعرف على مركز عقيله المالى وعلى سمعته .

٣ - فتح الاعتماد يدل على أن جميع الاجراءات المطلوبة فى بلد المستورد قد استوفيت مما يجعل المصدر يشرع فى اجراءات التصدير وهو مطمئن .

٤ - اما المستورد فانه يشترى بضاعة لم يرها ، ولم يماينها ، وبالتالي فهو فى حاجة الى الاطمئنان - قبل الدفع - ان البضاعة المشحونة اليه هى المطلوبة ، وان المستندات المقدمة عنها ، والتي يحتاج اليها فى بلده قد استوفيت (٢٢) .

٥ - يمكن للمستورد ان يتصرف فى البضاعة بطريق حييزة المستندات ، وذلك حتى يدفع ثمنها ، لان البنك ينقل اليه المستندات بمجرد تلقيها من البائعين (٢٣) .

انواع الاعتمادات المستندية :

مع التطور والتوسع فى عمليات التجارة الخارجية تعددت وتنوعت

(٢١) انظر : د . عمر حمصين ، النظام الحاسبى فى المنشآت المالية

مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

(٢٢) انظر : الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية ، الجزء

الثانى مرجع سابق ، ص ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٢٣) انظر : د . فريب الجمال ، المصارف والاعمال المصرفية ،

مرجع سابق ، ص ١٠١ .

الاشكال والصور التى تتخذها الاعتمادات المستندية ، ومن هذه الصور ما يلى :

١ - الاعتماد المستندى القابل للالغاء : وفيه يستطيع البنك أن يتخلى عن التزامه فى أى وقت دون أن يتحمل أية مسئولية تجاه المستفيد أو معطى الامر ، كما يمكن للمستورد الغاؤه أيضا فى أى وقت دون ما حاجة الى اخطار المصدر . وهذا النوع هو اقل الاعتمادات المستندية مرتبة ، ولا يقبله المصدر الا اذا كان المستورد ذا سمعة مالية عالية ، ومركز مالى متين ، ولذلك فان هذا النوع غير منتشر فى الحياة العملية .

٢ - الاعتماد المستندى غير القابل للالغاء : وهو الذى لا يمكن الغاؤه أو تعديله الا برضاء كل من المصدر والمستورد ، كما لا يمكن للبنك التحلل من التزاماته مهما طرأ على شخصية معطى الامر أو على حالته المالية من أمور مؤثرة فى الثقة به .

٣ - الاعتماد المستندى المؤبد (المعزز) : وفى هذا النوع يكلف البنك الذى فتح الاعتماد بنكا آخر بتأييد اعتماده القطعى (غير القابل للالغاء) والسبب الذى من أجله يطلب المصدر هذا التأييد قد يكون عدم الاحاطة بالمركز المالى للبنك فاتح الاعتماد أو انه يرغب فى الحصول على تعهد من بنك موجود فى بلده ، فاذا تعذر تحصيل قيمة المستندات من احدهما يرجع على الآخر .

٤ - الاعتماد الدائرى : وهو الذى يتجدد مبلغه تلقائيا بنفس الشروط خلال عدد معين من الفترات ، بحيث اذا تم استعماله خلال فترة منها تجددت قيمته بالكامل خلال الفترة التى تليها (٢٤) .

٥ - الاعتماد المستندى القابل للتحويل : وهو الذى يجوز فيه

(٢٤) انظر : الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية ، الجزء الثانى ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ ، ١٥٨ .

للمستفيد ان يحول جزءا او كل الاعتماد الى غيره ، والاعتماد لا يكون قابلا للتحويل الا اذا نص به على ذلك صراحة .

٦ - **الاعتماد المستندي بالاطلاع** : وفيه يلتزم البنك بدفع قيمة البضاعة فورا بمجرد تقديم المصدر المستندات المؤيدة للشحن .

٧ - **الاعتماد المستندي لأجل** : وفيه لا يشترط الدفع الفوري ، بل يمكن للمصدر ان يسحب كمبالاة على المستورد بقيمة البضاعة الناشحونة تستحق النفع بعد مدة معينة ، ويقدمها برفقة مستندات الشحن الى بنك المستورد ليقبلها (٢٥) .

ويتقاضى البنك نظير قيامه بفتح الاعتمادات نوعين من العوائد هما العمولة والفوائد .

اما النوع الأول وهو العمولة : فيعتبر اجبرا على نفس ما قام به البنك من تعهد بدین المشتري ، واتصال بالمصدر ، ومطالبته بمستندات الشحن ، وايصالها للمشتري ، ونحو ذلك من الخدمات ، ويدخل ضمنها المصاريف الفعلية التي انفقها البنك كالبريد والهزقيات وغير ذلك .

وهذه العمولة والمصاريف جائزة شرعا ، وذلك استنادا الى مشروعية الوكالة والحوالة والضمان التي تنطوي عليها عملية فتح الاعتماد المستندي (٢٦) .

اما الوكالة : فلان البنك ينوب عن العميل - معطى الامر - في فحص المستندات بدقة للتأكد من مطابقتها لشروط الاعتماد ، وينوب عنه ايضا في دفع قيمة الاعتماد متى تحققت شروطه .

واما الحوالة : فلان المشتري (المستورد) احوال بائع البضاعة (المورد) باستيفاء ثمنها من البنك الذي تصدت العلاقة بينه وبين

(٢٥) انظر : د . عمر حسنين ، النظام الحاسبي في المنشآت المالية ، مرجع سابق ، ص ١٣٩ ، ١٣٠ .
(٢٦) انظر : مصطفى الهمشري ، الاعمال المصرفية والاسلام ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ .

المشتري ، وبقبول بائع البضاعة ، ينتقل الثمن من ثمة المشتري الى ثمة البنك .

واما الضمان : فلان البنك يقدم ثمته المالية المعروفة ببسارها ضمانا لكل من الطرفين ولولا يسار البنك وسمعته وجاهه وقبوله للتدخل لضمان الحقوق لما تمت الصفقة بين الطرفين(٢٧) .

والضمان مشروع فى الاسلام(٢٨) وكذلك الوكالة والحوالة .

فاذا اتضح ان ما يحصل عليه البنك من عمولة ومصاريف لقاء فتح الاعتماد لا يخرج عن اطار مشروعية الوكالة والحوالة والضمان ، فان هذه العمولة جائزة شرعا . وهى تمثل النوع الاول من العوائد التى يحصل عليها البنك فاتح الاعتماد .

واما النوع الثانى : فهو الفائدة على المبلغ غير المغطى من قيمة البضاعة التى دفعها البنك الى المصدر ، على اساس ان هذا المبلغ غير المغطى يعتبر قرضا من البنك ، فيتقاضى عليه فائدة محسوبة عن الفترة الممتدة من تاريخ دفع البنك للمبلغ وحتى تاريخ تسديد المستورد لقيمة البضاعة ، وهذه فائدة ربوية محرمة شرعا(٢٩) .

٤ .

ومن هنا نستطيع ان نحدد مجال عمل البنك الاسلامى فى عملية فتح الاعتمادات المستندية وذلك حسب ما اذا كان مبلغ الاعتماد مغطى بالكامل أم لا .

(١) فاذا كان مبلغ الاعتماد مغطى بالكامل : فيمكن للبنك الاسلامى ان يقوم بالعملية وان يأخذ الاجر على خدماته ، ويسترد ما دفعه من مصاريف .

(٢٧) انظر : المرجع السابق نفس الصفحة .

(٢٨) سنزيد عقد الضمان ايضاها عند الحديث عن الكفالة المصرفية فى المبحث التالى .

(٢٩) انظر : محمد باقر الصدر ، البنك اللارىوى ، مرجع سابق ،

ص ١٣٣ .

(ب) أما إذا لم يكن مبلغ الاعتماد مقضى بالكامل : فهذا يصعب العميل مدينا بقدر الجزء المكشوف من قيمة الاعتماد ، ومن غير الجائز شرعا اخذ أى اجر نظير الاقراض ، والا كان ربا ولكن يمكن للبنك فى هذه الحالة ان يقدم المبلغ للعميل على سبيل القرض الحسن ، أو أن يشارك العميل اذا كانت طبيعة البضاعة تسمح بذلك ، أو ان يقوم البنك باستيراد البضاعة ويبيعها عند الاستلام الى العميل بناء على عقد متفق عليه ، استنادا الى ما يسمى ببيع المراجعة (٢٠) .

وبهذا نكون قد استعرضنا عمليات الاقراض المباشر ، وننتقل منها الى المبحث التالى لدراسة عمليات الاقراض غير المباشر .

المبحث الثانى

الاقراض غير المباشر

تمهيد :

تقدم للبنوك الى عملاتها بالاضافة الى القروض المباشرة نوعا آخر من القروض التى تتميز بأن البنك لا يضع فيها أى مبلغ فوري تحت تصرف عميله ، بل يكتفى بالتدخل لدى شخص من الغير يزعم العميل التعاقد معه ، فيفيد هذا الاخير من تدخل البنك ، بأن يحصل على ثقة الطرف الآخر فيه ، فيمنحه الاجل الذى ينشده ، أو يرضى بالتعاقد معه ، وعلى ذلك فان ما يقدمه البنك يعتبر قروضا ، غير مباشرة لانه لا ينوى الدفع ابتداء بل يقدم تمهده ، أى مجرد توقيعه كإداة يستخدمها العميل فى الحصول على الائتمان ، ولكن قد يجد البنك نفسه مضطرا فى نهاية الامر الى الدفع بسبب تخلف العميل عن أداء الدين الذى عليه (٢١) .

(٢٠) انظر : التوسعة العملية والعملية للبنوك الاسلامية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .
 - سنقوم بشرح بيع المراجعة فى الفصل الثالث من هذا الباب حين دراستنا لوجه الاستثمار بالطريق الشرعية .
 (٢١) انظر : د . على جمال الدين ، عمليات البنوك ، مرجع سابق ، ص ٤٧٦ .

وان قيام البنك بهذا الدفع يعتبر اقراضا ، ولكته اقراض غير مباشر ، ومن هنا فان عوائد هذا النوع من العمليات تتمثل في عمولات على الاكثر وفوائد على الاقل ، على عكس الاقراض المباشر الذى ترجح فيه الفوائد على العمولات بشكل ملحوظ (٣٢) .

ولهم صور القروض غير المباشرة التى يقدمها البنك للعميل ثلاثة ، سنتناولها بالدراسة فى الفروع الآتية :

الفرع الاول : الكفالة المصرفية .

الفرع الثانى : خطاب الضمان .

الفرع الثالث : قبول الأوراق التجارية .

الفرع الاول

الكفالة المصرفية

تعرف المادة (٧٧٢) من القانون المدنى المصرى الكفالة بانها « عقد بمقتضاه يكفل شخص تنفيذ الالتزام ، بان يتعهد للدائن ان يفي بهذا الالتزام اذا لم يف به المدين نفسه » .

وتجوز كفالة المدين بغير علمه ، وتجوز أيضا رغم معارضته (٣٣) .

ولا تكون الكفالة صحيحة الا اذا كان الالتزام المكفول صحيحا ، ولا تثبت الكفالة الا بالكتابة ، يقول الدكتور على جمال الدين « يجب ان يكون قصد الكفالة واضحا ، مصوغا فى عبارة قاطعة الدلالة اليه ، وبهذا فان مجرد التوصية من جانب البنك لمصالح عميل له ، ومجرد دعوته شخصا لاقراض شخص آخر وتزكيته هذا الآخر ، لا يعد كفالة منه للمدين

(٣٢) انظر : د . سامى حمود ، تطوير الاعمال المصرفية ، مرجع

سابق ، ص ٣٢٢ .

(٣٣) انظر : د . غريب الجمال ، المصارف والاعمال المصرفية ،

رجع سابق ، ص ١٢٧ .

رغم شهادته بامانته ويساره « (٢٤) •

والكفالة اما ان تكون محددة او غير محددة •

(١) فالكفالة المصددة : هي الواردة بصيغة تحددها بالتزام او مبلغ محدد ، ولا تزيد عن التزام الدين الاصلى ، وهي تتحدد بحدودها ، فلا تضمن سوى المبلغ المذكور بها ، ولا تضمن الفوائد ما لم تذكر •

(ب) واما الكفالة غير المصددة : فهي التى يضمن الكفيل فيها - بلا شرط ولا تحديد - التزام الدين ، فيمتد الضمان الى أصل الدين وفوائده سواء كان منصوباً عليها فى العقد ام لا (٣٥) •

والبنك عندما يتدخل لكى يكفل العميل فان تدخله يقتصر فى البداية على مجرد اعارة توقيعه لصالح الدين ، فيوفر له الثقة التى يفتقر اليها لدى دائته • ولكن البنك قد يضطر الى وقاء الدين المضمون اذا تخلف الدين المكفول عن وفائه ، ولهذا فان البنك يدرس مخاطر الكفالة قبل ان يقدم عليها ، فهو يدرس المركز السالى للعميل ، ومدى امانته وكفاءته فى الادارة ، ويدرس كذلك النظام القانونى للمعيلة وشروطها ومدتها والمبلغ المستثمر فيها ، ومدى الفائدة المحصلة من تنفيذها •

والبنك يرحب بالكفالة اذا كانت العملية الاصلية مضمونة برهن ، او كان حق الدائن ممتازا ، لانه اذا وفاء حل مصله فى هذه الضمانات ، واذا لم تكن العملية مضمونة برهن فان البنك يسعى للحصول على ضمانات تخفف عنه المخاطر التى قد يتعرض لها ، وهذه الضمانات متنوعة ، فقد تكون ضمانا نقديا ، او رهنا عينا ، او ضمانا شخصيا من مدير الشركة او المؤسسة طالبة الكفالة فى صورة توثيق منه على ورقة تجارية تتعهد بها الشركة او المؤسسة •

واما بالنسبة لما يتقاضاه البنك من العميل لقاء الكفالة فانه يختلف بحسب ما اذا اضطر البنك للرفع بسبب تخلف العميل ام لا •

(٢٤) انظر : د • على جمال الدين ، عمليات البترك ، مرجع سابق ، ص ٤٨٣ •

(٣٥) انظر : المرجع السابق ، ص ٤٨٤ •

(١) ففي حالة اضطراب البنك للدفع فإنه بالإضافة الى عمولته عن الضمان يحمل العميل فوائد المبلغ الذي دفعه ، محسوبة عن المدة من يوم الدفع الى اليوم الذي يسدد فيه العميل . ولا شك ان هذه الفائدة غير جائزة شرعا لانها ربا .

(ب) وأما اذا لم يضطر البنك الى الدفع ، أو انه دفع من الغطاء الموجود تحت يده ، فإنه في هذه الحالة لا يحسب أية فوائد بل يحصل على عمولته مقابل الكفالة فقط .

وهنا يبرز سؤال عن مدى شرعية أخذ عمولة عن الكفالة ، لان الاصل في الكفالة انها بدون مقابل ، فهي عقد تبرعى بطبيعته ، وهذا يدعونا لدراسة عقد الكفالة في الشريعة الاسلامية لنتبين امكانية قيام البنك الاسلامي بهذا العمل ، وبغيره من الاعمال التي تقتضى تدخل البنك ليضمن أحد عملائه في مواجهة الغير .

الكفالة في الفقه الاسلامي :

جاء في تبیین الحقائق ان الكفالة لغة : هي مطلق الضم : قال الله تعالى « وكلها زكيا » (٣٦) أى ضمها الى نفسه .

وأما الكفالة شرعا : فهي « ضم نمة الى نمة في المطالبة » - وهذا قول الاحناف - وقيل هي : « ضم نمة الى نمة في الدين » - وهو قول الشافعي ومالك وأحمد في رواية - والفرق بين القولين هو ان الدين لا يثبت في نمة الكفيل على حسب القول الأول ، أى ان الكفيل ليس عليه دين ولكن عليه مطالبة ، فهو مطالب بإيفاء الدين فقط دون أن يثبت في دمه ، وأما في القول الثاني فان الدين يثبت في نمة الكفيل (٣٧) .

وسبب الكفالة ان صاحب الحق يريد ان يستوثق لنفسه بتكثير محض المطالبة ، أو تيسير وصول حقه اليه (٣٨) .

(٣٦) سورة آل عمران ، الآية رقم ٣٧ .
(٣٧) انظر : الزيلعي ، تبیین الحقائق ، الجزء الرابع مرجع سابق ، ص ١٤٥ ، ١٤٦ .
(٣٨) انظر : المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

والكفالة تسمى حمالة وضمانة وزعامة ، وهى مشروعة بالكتاب
والسنة والاجماع .

اما الكتاب : فقوله تعالى : (ولن جاء به حمل بعير وانا به
زعيم) (٢٩) . وقال ابن عباس : الزعيم ، الكفيل .

واما السنة : فقوله صلى الله عليه وسلم : (الزعيم غارم) (٤٠) .
واما الاجماع : فما نراه من ان المسلمين ما زال بعضهم يكفل بعضا
من عهد النبوة الى وقتنا الحاضر من غير تكبر من احد .

والكفالة تقتضى كفيلًا ومكفولا عنه ومكفولا له ومكفولا به .

فالكفيل : - ويسمى ضمين وقبيل وحميل وزعيم وصبير (٤١) - هو
الذى يلتزم بإداء المكفول به ، وتصح كفالة كل من يجوز له التصرف فى
ماله ، ولا تجوز كفالة السفهية ولا الصغير ولا العبد الا باذن سيده ،
سواء كان ماذونا أو غير ماذون ، ولا المرأة فيما زاد على ثلث مالها
الا باذن زوجها (٤٢) .

واما المكفول عنه : - ويسمى المضمون عنه والمطلوب والمدين
والاصل - فهو كل مطلوب بمال ، وتجوز الكفالة عن الحي والميت ،
وهو قول مالك والشافعى ، ومنع ابو حنيفة الضمان عن الميت اذا لم يترك
وفاء بدينه .

واحتمل اصحاب القول الاول بما روى ان النبى عليه الصلاة والسلام

(٢٩) سورة يوسف ، الآية رقم ٧٢ .

(٤٠) رواه ابو داود وأحمد ، والترمذى وحسنه ، وذكره البغوى
فى شرح السنة من حديث أبى امامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : « العارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والدين مقضى ، والزعيم غارم » .
- انظر : الحسن بن مسعود الفراء البغوى ، شرح السنة تحقيق
شميب الاناؤوط ، الجزء الثامن ، لناشره المكتب الاسلامى ، ١٩٧٤م
ص ٢٢٥ .

(٤١) انظر : ابن قدامة ، المغنى ، الجزء الرابع ، مرجع سابق
ص ٥٩١ .

(٤٢) انظر : محمد بن أحمد بن جزى ، قوانين الاحكام الشرعية
ومسائل الفروع الفقهية . لناشره دار العلم للملايين - بيروت ، ١٩٧٤م ،
ص ٢٥٢ .

كان في صدر الاسلام لا يصلح على من مات وعليه دين حتى يضمن
عنه (٤٣) .

واحتج ابو حنيفة بان الدين ساقط فلم يصح ضمانه كما لو سقط
بالبراء ، ولأن ذمة الميت قد خربت خرابا لا يعمر بعده فلم يبق
فيها دين (٤٤) .

وتجوز الكفالة عن المورس والمعدم ، وتجوز باذن المكفول عنه وبغير
اذنه (٤٥) . جاء في المغني « ان قتادة ضمن من غير رضى المضمون عنه
فأجازاه النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذلك روى عن علي رضى الله
عنه » (٤٦) .

والمكفول له : - ويسمى المضمون له والتطالب والدائن . هو صاحب
الحق ، وتصح الكفالة بدون رضاه ، قال ابن قدامة : « ولا يعتبر رضى
المضمون له ، وقال ابو حنيفة ومحمد يعتبر » (٤٧) .

واما المكفول به : - ويسمى المضمون به ومحل الكفالة - فهو كل
حق تصح النيابة فيه ، وذلك في الاموال وما يؤول اليها ، فلا تصح الكفالة
في الحدود ولا في القصاص ، لانها لا تصح النيابة فيها (٤٨) .

ولا خلاف بين الفقهاء في جواز ضمان المال المعلوم ، واما ضمان المال
المجهول كان يقول : ضمنت لك ما في ذمة فلان ، ومما لا يعلمان مبلغه ،

(٤٣) انظر : ابن رشد الحفيد ، بداية المجتهد ، الجزء الثاني ،
مرجع سابق ، ص ٢٥٠ .

(٤٤) انظر : ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ،
ص ٥٩٣ .

(٤٥) انظر : ابن جزى ، قوانين الاحكام الشرعية ، مرجع سابق ،
ص ٣٥٣ .

(٤٦) انظر : ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ،
ص ٥٩١ .

(٤٧) انظر : المرجع السابق نفس الصفحة .

(٤٨) انظر : ابن جزى ، قوانين الاحكام الشرعية ، مرجع سابق ،
ص ٣٥٣ .

وكذلك ما لم يجب مثل ان يقول : ما دأيت به فلانا فانا ضامنه ، فقال
ابو حنيفة ومالك وأحمد : يصح الضمان • وقال الشافعي لا يصح (٤٩) •

وحجة الفريق الاول قوله تعالى : « وان جاء به حمل بعير وانا به
زعيم » (٥٠) • وحمل البعير غير معلوم ، لان حمل البعير يختلف باختلافه ،
ولعموم قوله صلى الله عليه وسلم « الزعيم غارم » (٥١) •

ويشترط ان يكون الدين ثابتا صحيحا ، وان يكون المكفول به ممكن
الاستيفاء من الكفيل (٥٢) •

والكفالة نوعان : كفالة بالنفس وكفالة بالمال •

اما الكفالة بالنفس : - وتعرف بضمان الوجه - فهي التزام الكفيل
باحضار الشخص المكفول عنه الى المكفول له • وهي جائزة عند الجمهور
اذا كانت بسبب المال ، وحكى عن الشافعي في الجديد انها لا تجوز ،
وبه قال داود • وحجتها قوله تعالى (معاذ الله ان تأخذ الا من وجدنا
متاعنا عنده) (٥٣) • ولأنها كفالة بنفس فاشبهت الكفالة في الحدود •

وحجة من اجازها « عموم قوله عليه الصلاة والسلام (الزعيم
غارم) وان في ذلك مصلحة ، وانه مروى عن الصدر الأول » (٥٤) •

واما الكفالة بالمال : فهي التي يلتزم فيها الكفيل التزاما ماليا
وهي مجمع على جوازها من الصدر الأول ومن فقهاء الامصار (٥٥) •
وتنقسم الى ثلاثة انواع هي :

(٤٩) انظر : ابن هبيرة ، الانصاح ، الجزء الأول ، مرجع سابق ،
ص ٢٨٦ •

(٥٠) انظر : سورة يوسف ، الآية رقم ٧٢ •

(٥١) انظر : ابن قدامة ، المغنى ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ،
ص ٥٩٢ •

(٥٢) انظر : الزيلعي ، تبیین الحقائق ، الجزء الرابع ، مرجع
سابق ، ص ١٤٦ •

(٥٣) انظر : سورة يوسف الآية رقم ٧٩ •

(٥٤) انظر : ابن رشد الحفيد ، بداية المجتهد ، الجزء الثاني ،
مرجع سابق ، ص ٢٤٧ •

(٥٥) انظر : المرجع السابق ، نفس الصفحة •

١ - كفالة بالدين : وهى التزام اداء دين فى ذمة الغير .

٢ - كفالة بالعين : وهى التزام تسليم عين معينة موجودة بيد

الغسيير .

٣ - كفالة بالبرك : أى بما يدرك المال المبيع ويلحق به من خطر سابق على البيع ، فهى ضمانة لحق المشتري تجاه البائع اذا ظهر للمبيع مستحق ، كما لو تبين أن المبيع مملوك لغير البائع أو مرهون(٥٦) .

والكفالة اذا صحت لزم الكفيل اداء ما تكفل به ، وصاحب الحق يخير أن شاء طالب الكفيل وأن شاء طالب الاصيل ، وهو قول الجمهور .
ولمالك فى المسألة قولان ، احدهما مثل قول الجمهور ، والاخر انه ليس لصاحب الحق مطالبة الكفيل مع وجود المتكفل عنه(٥٧) .

والمكفول عنه لا يبدى بنفس الكفالة ، كما يبرأ المحيل بنفس الحوالة قبل القبض ، بل يثبت الحق فى ذمة السكفيل مع بقاءه فى ذمة المكفول عنه(٥٨) .

واذا اشترط الكفيل براءة المكفول عنه من الدين المكفول به ، وقبل صاحب الدين ذلك ، فحينئذ تكون حوالة فلا يطالب المكفول عنه(٥٩) .

وافترق الفقهاء على أن الكفيل يرجع على الاصيل بما أدى عنه اذا كانت الكفالة بإذنه . ثم اختلفوا فيما اذا كانت الكفالة بغير إذنه ، فهل يرجع عليه بما أدى أم لا ؟

(٥٦) انظر : السيد سابق ، فقه السنة ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٥٧) انظر : ابن رشد الحفيد ، بداية المجتهد ، الجزء الثانى ، مرجع سابق ، ص ٢٤٨ .

(٥٨) انظر : ابن قدامة ، المغنى ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٦٠٢ .

(٥٩) انظر : الزيلعى ، تبين الحقائق ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

فقال ابو حنيفة والشافعي : هو متطوع وليس له الرجوع .

وقال مالك - في المشهور عنه - له الرجوع به ، وعن احمد
روايتان . كذهب مالك - وهي التي اختارها الخرقى - وكذهب ابي
حنيفة والشافعي (٦٠) .

ولو ابرا صاحب الدين الاصيل ، او اجل دينه ، برئء الكفيل
وتأجل الدين في حقه ، لأن الكفيل تبع للاصيل . أما براءة الكفيل ، او
التأخير عنه ، فلا توجب براءة الاصيل ، ولا التأخير عنه ، لانه اصل
والكفيل تبع ، وايهما قضى الحق برثا جميعا ، لانه حق واحد ، وان اهل
احدهما صاحب الحق برثا جميعا ، لان الحوالة كالقضاء . وان كفل
الكفيل كفيل آخر صح ، ويثبت الحق في ذمم الثلاثة ايهم قضاه برثت
ذممهم كلهم (٦١) .

ويجوز أن يضمن الحق عن الرجل الواحد اثنان او اكثر ، سواء
ضمن كل واحد منهم جميعه او جزءا منه (٦٢) .

واذا ربح الكفيل بالمال الذي قبضه من الدين قيل ان يعطى هو
للساكن طاب له الربح ، لانه ملكه بانه قبض ، فكان الربح بدل
ملكه (٦٣) .

مدى شرعية اخذ الاجر عن الكفالة :

نستطيع في هذا المقام ان نميز بين رأيين :

الرأى الاول : يرى بان الكفالة من اعمال التبرع التي لا تكون
الا لله ، وعلى ذلك لم يرد عن الفقهاء ما يؤيد اخذ الاجر عن الكفالة .

(٦٠) انظر : ابن مبيرة ، الاقصاص ، الجزء الاول ، مرجع سابق ،
ص ٢٨٧ .

(٦١) انظر : ابن قدامة ، المغنى ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ،
ص ٦٠٥ .

(٦٢) انظر : المرجع السابق ، ص ٦٠٦ .

(٦٣) انظر : الزيلعي ، تبين الحقائق ، الجزء الرابع ، مرجع
سابق ، ص ١٦٢ .

فقد جاء فى كتاب « بلغة المسالك » بأن الضمان يفسد إذا أخذ الضامن اجرا ، والعلة فى ذلك هى أن المدين إذا أدى الدين لصاحبه كان الأجر باطلا ، لأنه من اكل أموال الناس بالباطل ، وإن أداه الكفيل لصاحبه ثم رجع على المدين ، كان من السلف بزيادة فتقصد الكفالة(٦٤) .

الرأى الثانى : يجيز أخذ الأجر عن الكفالة ، استنادا الى أن بعض الفقهاء أجازوا أخذ الأجر عن عمل من أعمال التبرع المشابهة للكفالة وهو الجاه ، فقد جاء فى (بلغة المسالك) - أيضا - « سئل أبو عبد الله القورى عن ثمن الجاه ، فأجاب ما نصه : اختلف علماءنا فى حكم ثمن الجاه ، فمن قائل بالتحريم باطلاق ، ومن قائل بالكراهية باطلاق ، ومن مفصل فيه وأنه إن كان ذو الجاه يحتاج الى ثقة وتعب وسفر وأخذ مثل أجر مثله ، فذلك جائز ، وإلا حرم »(٦٥) .

وبناء على ذلك فقد أجاز الأستاذ مصطفى الهمشرى استتضاء الأجر مقابل الضمان على أساس أن الجاه شقيق الضمان - الأصل فى كل منهما التبرع - وأنه ورد عن بعض الفقهاء ما يجيز الأجر عن الجاه مادام يترتب على استخدامه جهد ولو كان ذلك الجهد مجرد حركة أو مشى . وقال : بأن استخدام الجاه والضمان كان بالمجان فى صدر الاسلام ، وعندما تطورت الحياة الاقتصادية والاجتماعية وامتنع بعض أصحاب الجاه عن بذل هذه الخزمة الا بالتأجير ، فقد جوز بعض النقهاء الأجر للجاه ، ولذلك فلا بأس من تجويز الأجر مقابل الضمان(٦٦) .

ومن أجاز أخذ الأجر على الضمان ، الدكتور أحمد عثمان حيث قال : « ونظرا لأن عملية الضمان مخاطرة إذ قد يعجز العميل المضمون

(٦٤) أنظر : أحمد بن محمد الصاوى المالكي ، بلغة المسالك لاقترب المسالك الى مذهب الامام على الشرح الصغير للدردير ، الجزء الثانى ، لناشره شركة مكتبة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر - الطبعة الأخيرة ١٩٥٢ م ، ص ١٠٥ .

(٦٥) أنظر : المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٦٦) أنظر : مصطفى الهمشرى ، الأعمال المصرفية والاسلام ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

فيوقع البنك قيمة مبلغ الضمان • يأخذ البنك عمالة على هذا الضمان وهذه العمالة التي يأخذها البنك من المضمضمون تعتبر شرعا جملا من المضمضمون للبنك على ضمانه اياه والضمان مباح شرعا • قال الجمالة (٦٧) والجمال عليه يكون مباحا شرعا وهذا ما يؤخذ من مذهب الشافعي • (٦٨) •
رأينا في المسألة :

وأنا نرى أنه طالما لم يرد نص يمنع من أخذ الأجر على الضمان ، فإنه يجوز للبنك الاسلامي ان يتقاضى اجرا على تقديمه للكتالة المصرية وغيرها من أنواع الضمان ، لأن البنك في قيامه بهذا العمل يعزز موقف العميل ويقدم له خدمة كبيرة لولاهما لامتنع الغير عن التعاقد معه ، ولخسر عقدا كان يأمل ان ينال منه ربحا فيما لو تم التعاقد • وأما ان الكتالة والجاه كانا يقدمان في صدر الاسلام مجانا ، فذلك لأن صاحب الجاه أو الكفيل لم يكن محترقا لهذا النوع من العمل ، بل يقوم به تبرعا لأحد اقاربه أو اصدقائه أو ابتغاء الثواب من الله تعالى ، كما ان المكفول عنه غالبا ما يكون واقعا في محنة أو ضائقة مالية ، فيلجأ لصاحب الجاه ليعينه في الخروج من محنته ، وطلب الأجر في هذه الحالة ينافي ما يتمتع به صاحب الجاه أو الكفيل من صفات طيبة وسمعة عالية ، ولذلك فهو يبذل هذه الخدمة مجانا ، ولا زال هذا جاريا بين الناس حتى يومنا هذا •

أما بالنسبة للبنك فان الأمر مختلف ، لأنه يحترف القيام بهذا العمل ، ويتحمل في سبيله مصاريف وأجور موظفين وغير ذلك ، بالإضافة الى ان طالب الكتالة غالبا ما يكون موسرا وقادرا على الدفع ، ولكنه يلجأ الى البنك بناء على طلب الغير ، الذي لا يقبل أى كفيل عادى كصاحب جاه

(٦٧) الجمالة : نوع من الاجارة ، لكن الفرق بينهما ان الاجارة يتقدر فيها العوض والمعوض - أى الثمن والمنمن - وأما الجمالة فيتقدر فيها الجمل والعمل غير مقدر - أى يتقدر فيها الثمن دون المنمن •
- انظر : السيكي ، تكملة المجموع شرح المذهب ، الجزء الثالث عشر ، مرجع سابق ، ص ٤٤٧ •

(٦٨) انظر : د- أحمد عثمان ، منهج الاسلام في المعاملات المالية ، لناشره دار الطباعة الحميدية - القاهرة • الطبعة الأولى ١٩٧٨م ، ص ١١٣ •

مثلا ، بل يشترط أن يكون الكفيل بنكا ، ليسهل عليه اقتضاء حقه في حالة تخلف المدين ، لأن البنوك تتمتع بمركز مالى متين .

وعليه فإن البنوك تقدم لعملائها عملا محترما وخدمة معتبرة فيجوز لها أن تأخذ العمولة على ذلك .

وما لا يجوز أن تأخذه ، فالفائدة على المبلغ الذى قد تضطر لدفعه اذا تخلف المكفول عن الدفع . اذ من المعروف ان البنوك الربوية تحسب فوائد على هذا المبلغ من يوم دفعه الى أن تسترده ، وهى فائدة ربوية محرمة شرعا .

الفرع الثانى

خطاب الضمان

خطاب الضمان هو « تعهد نهائى يصدر من البنك بناء على طلب عميله (ويسمى الأمر) بدفع مبلغ نقدى معين أو قابل للتعيين بمجرد ان يطلب المستفيد ذلك من البنك خلال مدة محددة ودون توقف على شرط آخر » (٦٩) .

ومن هذا التعريف يتبين أن خطاب الضمان صورة من صور الكفالة ، الا انه يفتقر عنها من حيث : ان التزام الكفيل فى الكفالة تابع لالتزام المدين من حيث صحته وبطلانه ، بحيث يظل حق الدائن - أى علاقته بالكفيل - مرتبط ومعرض لكل ما يؤثر فى علاقة هذا الدائن بالمدين أما فى خطاب الضمان فإن التزام البنك غير مرتبط بالتزام العميل المضمون من حيث صحته وبطلانه ، فهو يتعهد بالدفع لدى الطلب بالرغم من معارضة المدين .

ولهذا فإن خطاب الضمان أصلح للمستفيد الدائن من الكفالة لأنه يحل محل النقود تماما ، وذلك لأن الجهة التى تريد أن تتعاقد مع شخص ما تطلب منه أن يقدم تأمينا نقديا ، ولا تقبل بدلا منه الا خطاب ضمان

(٦٩) أنظر : د . على جمال الدين ، عمليات البنوك ، مرجع سابق ،

ص ٤٨٤ ، ٤٨٥ .

مصرفي ، لأنها بخطئساب الضمان تطمئن كما لو كان المبلغ لديها نقداً(٧٠) .

والغرض من خطاب الضمان ليس دفع نقود بناء على طلب الأمر ، وإنما هو مجرد ضمان لاثبات جدية العميل في تنفيذ التزاماته ، وتقبله الجهات بدلا من النقود(٧١) .

استعمالات خطاب الضمان :

يستعمل خطاب الضمان في حالات عديدة ، منها : تقديمه كتأمين لدخول المناقصات أو المزايادات الحكومية ، أو التمتع بقوريدات ، أو تقديمه للدوائر الجمركية أو الضرائبية تأمينا لما يستحق من رسوم أو ضرائب ، أو تقديمه كوثيقة لاستلام البضائع المشحونة في ميناء الوصول ، فيما لو تأخر ورود المستندات الممثلة لتلك البضائع(٧٢) .

انواع خطابات الضمان : تصنف خطابات الضمان الى قسمين : ابتدائية ونهائية :

(١) **فخطابات الضمان الابتدائية :** - هي تعهدات من البنك لصالح الجهة صاحبة الشأن لضمان دفع مبلغ من النقود ، من قيمة العملية التي يتنافس طائف خطاب الضمان للحصول عليها ، وتستحق الدفع عند عدم قيام الطالب باتخاذ الترتيبات اللازمة عند رسو العملية عليه(٧٣) .

أى ان الهدف من خطابات الضمان الابتدائية هو الحصول على تأمين يضمن جدية العروض المقدمة من المشتركين ، وان من ترسو عليه العملية سيقوم بالتنفيذ ، والا فقد التأمين .

(٧٠) انظر : المرجع السابق ، ص ٤٩٩ .

(٧١) انظر : الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ص ٣٥ .

(٧٢) انظر : د- سامى حمود ، تطوير الاعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ٣٢٦ .

(٧٣) انظر : محمد الصدر ، البنك اللاروى في الاسلام ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

٢٠٠٣) : «أما خطابات الضمان النهائية : - فتطلبها الجهة صاحبة اللئان من الشخص الذي رست عليه العملية وهي تعهدات من البنك لصالح هذه الجهة بضمان دفع مبلغ من القرض ، يعادل نسبة أكبر من قيمة العملية التي رست على العمل ، ويصبح الدفع واجباً عند تخلف العميل عن الوفاء بالتزاماته للنصوص عليها في العقد النهائي للعملية - بين العميل والجهة التي صدر خطاب الضمان لصالحها (٧٤) » .

أى ان خطابات الضمان النهائية تهدف الى ضمان عدم ثورط الجهة المعنية فى مضاعفات أو خسائر بسبب تخلف من رست العملية عليه عن القيام بالتزاماته .

وخطاب الضمان المصرفى له أهميته بالنسبة للعميل - سواء كان الخطاب ابتدائياً أو نهائياً - وذلك لأن العميل يتقاضى تجسيد جزء من أمواله فيما لو قسم مبلغ الضمان نقداً الى الجهة المتعاقد معها . هذا فضلاً عن تقاضيه للمتابع المحتملة حين استرداد المبلغ .

والبنك لا يعطى خطاب الضمان الا للعملاء الذين يثق فى قدرتهم وسمعتهم المالية ، كما انه لا يصدر خطاب الضمان الا بغطاء جزئى أو كلى بناء على كل حالة .

ويتقاضى البنك من العميل مقابلاً لخطاب الضمان ، يتمثل فى العمولة والفوائد التي يحتسبها على المبلغ الذي يضطر الى دفعه فى حالة تخلف العميل عن تنفيذ التزاماته باعتبار ان ما يدفعه البنك عن الجزء غير المغطى من خطاب الضمان هو قرض من البنك للعميل .

الحكم الشرعى لخطابات الضمان :

ذكرنا سابقاً ان أنواع الكفالة فى الفقه الاسلامى ثلاثة هى : كفالة بالدين ، وكفالة بالعين ، وكفالة بالدرك .

ويمكن القول ان معظم الحالات التي يستعمل فيها خطاب الضمان المصرفى هى من نوع كفالة الدين ، باستثناء الخطاب الذي يقدم

(٧٤) انظر : المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

للشاحنين أو وكلائهم - في حالة تأخر ورود المستندات المثبتة للبضاعة - حيث يعتبر من نوع الكفالة بالمعين ، لأن الالتزام فيه منصب على تسليم عين هي بوالص الضامن ، أو من نوع الكفالة بالدرك من حيث أنه يتضمن أيضا مسئولية ما قد ينتج عن تسلم البضاعة إذا تبين أن الحق فيها يعود إلى شخص آخر غير المستلم (٧٥) .

وحيث أن خطابات الضمان تندرج ضمن أنواع الكفالة في الفقه الإسلامي ، فإن البنك الإسلامي بإمكانه القيام بهذا العمل في إطار مشروعية اخذ الأجر عن الضمان - الذي سبق أن بيناه - مع الأخذ في الاعتبار عدم شرعية الفوائد المحتسبة على المبلغ غير المغطى من خطاب الضمان .

ويميل الدكتور سمامي حمود إلى تكليف خطاب الضمان المصرفي على أساس الوكالة ، لأن الكفيل في الكفالة بالأمر يرجع بها لرفع على من أمره بذلك ، تماما كما يرجع الوكيل على من وكله ، ولأن الكفالة بالأمر ما هي الا وكالة بالأداء .

ويرى « أن التكليف على أساس الوكالة هو الذي يمكن أن يفتح المجال للمقول باستحقاق المصروف الأجر على قيامه بما وكل به ، حيث أن الوكالة يمكن أن تكون بأجر فتأخذ أحكام الاجارة » (٧٦)

وأما الدكتور شوقي اسماعيل شعاته فيقول - عن العلاقة بين العميل الأمر والبنك - « وسواء تم تكليف هذه العلاقة على أنها عقد وكالة أو عقد كفالة ، فهي جائزة شرعا بأجر أو عمولة مقابل ما يؤديه من خدمة » (٧٧) .

(٧٥) انظر : د. سمامي حمود : تطوير الأعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ .
 (٧٦) انظر : المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .
 (٧٧) انظر : د. شوقي شعاته ، البنوك الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٨٩ .

الفرع الثالث

قبول الاوراق التجارية

من الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها قبول الأوراق التجارية ، بهدف تعزيز الورقة المقبولة واكسابها الثقة نتيجة توقيع البنك عليها مما يسهل تداولها كأداة من أدوات الائتمان .

وفي هذه الحالة لا يقدم البنك فورا أى مبلغ نقدي بل مجرد تعهد بالندفع في شكل توقيع بالقبول على كمبيالة مسحوبة عليه .

وفبول البنك للكمبيالة لا يعنى التزامه بخصمها ، ولا ان يقى بها بدلا من العمل في موعد الاستحقاق ، لأن المفروض أن يضع العميل تمت يد البنك مقابل الوفاء قبل حلول ميعاد الاستحقاق . ولكن متى انطلقت الورقة في التداول كان البنك ملتزما صرفيا أمام كل حامل لها طبقا لقواعد الصرف (٧٨) .

وغالبا ما يستخدم الاعتماد بالقبول في التجارة الخارجية وخاصة في عملية الاعتماد المستندي ، حيث يتفق المشتري (المستورد) مع البنك على أن يصحب المشتري كمبيالة لصالح البائع (المصدر) بمبلغ مساو لثمن البضاعة ويوقعها البنك بالقبول ، وعندئذ يقبل البائع تسليم البضاعة نظير هذه الكمبيالة . لأن توقيع البنك بالقبول يجعله مدينا أصليا بقيمتها ، فيطعن البائع الى استيفاء حقه عند الأجل ، او يقوم بخصمها لدى بنك آخر .

وعلى العميل أن يقدم الى البنك النقود اللازمة للوفاء قبل حلول أجل الورقة ، فان تخلف العميل عن تقديم مقابل الوفاء كان البنك ملزما بالوفاء للمستفيد من الكمبيالة باعتباره مدينا أصليا فيها ، ويلتزم مباشرة بوفائها ، ويكون له الحق في الرجوع على عميله صاحب الكمبيالة (٧٩) .

(٧٨) انظر : د . على جمال الدين ، عمليات البنوك مرجع سابق

ص ٥٢٠ .

(٧٩) انظر : المرجع السابق ، نفس الصفحة .

ونظير قيام البنك بهذه الخدمة. يلتزم العميل بدفع العمولة ويتقديم مقابل الوفاء للبنك قبل حلول الأجل ، ويختلف المبلغ الذي يتقاضاه البنك عن هذه الخدمة بحسب توفر أو عدم توفر مقابل الوفاء تحت يده .

(أ) فإذا كان مقابل الوفاء متوفرا تحت يده فإنه يكتفى باحتساب عمولته عن عملية القبول .

(ب) وأما إذا لم يكن مقابل الوفاء متوفرا تحت يده واضطر للوفاء بقيمة الورقة ، فإنه يعتبر عميله - طلب القبول - - معينا بالمبلغ الذي سدده عنه ، كقرض يمنحه له ويحتسب عليه فائدة ويكون له الحق في الرجوع على عميله بقيمة هذا القرض وفوائده . ولا شك أن هذه الفوائد غير جائزة شرعا لأنها ربا محرم .

وأما التكليف الشرعي لعملية القبول ، - فيمكن إدراجها ضمن الكفالة بالدين ، وعلى ذلك يجوز للبنك تقاضي العمولة نظير هذه الخدمة .

وبهذا نكون قد استعرضنا عمليات الاقتراض غير المباشر ، وبيننا رأينا في الحكم الشرعي للعمولة المأخوذة عن الضمان .
- وننتقل فيما يلي لدراسة الآراء والتفريجات التي قال بها بعض المعاصرين لعمليات الاقتراض .

المبحث الثالث

آراء في التكليف الشرعي لبعض عمليات الاقتراض

تمهيد :

بعد أن أوضحنا موقفنا من عمليات الاقتراض المباشر وغير المباشر التي تقوم بها البنوك ، وبيننا المواطن الربوية فيها ، وتطرقنا إلى الوسيلة التي يمكن بها معالجة العمليات الربوية نرى ضرورة التعرض لبعض الآراء التي قيلت في التكليف الشرعي لبعض عمليات الاقتراض ، والتفريجات التي وضعها بعض المعاصرين لعدم من صور الاقتراض .

ويمكن إجمال هذه الآراء والتفريجات في الفروع الثلاثة الآتية :

الفرع الأول : القرض المائل والحبوة .

الفرع الثاني : إراء فى التكيف الشرعى لعملية الخصم .

الفرع الثالث : ليست كل فائدة من قبيل الربا .

الفرع الأول

القرض المائل والحبوة (٨٠)

ينسب هذا الرأى الى الاستاذ محمد باقر الصدر ، وهو يرى فيه
البديل الشرعى للفائدة الربوية- الذى يتقاضاها البنك الربوى عن القروض
التي يقدمها لعملائه .

ومؤدى هذا الرأى هو ان يشترط البنك على كل عميل يريد
الاقتراض ان يقدم للبنك عند الوفاء قرضا مساويا للفائدة الربوية
التي الفاها ، وباجل يمتد الى خمس سنوات ، ويرى الاستاذ الصدر ان
اشتراط البنك هذا جائز شرعا ، وان ما يقدمه العميل للبنك ليس من
الربا لأنه دين على البنك سيعيده للعميل بعد خمس سنوات ، وفى خلال
هذه المدة تتاح للبنك فرصة ايداع المبلغ لدى بنوك اشخاص لا يؤمنون
بالاسلام ، أو بنوك حكومات لا تطبق الاسلام ، ويتقاضى منها فائدة
طيلة الخمس سنوات - وهذه الفائدة جائزة لأنها مأخوذة من كافر غير
ذمى - وكلما حل أجل السداد سحب المبلغ وأعادته للعميل .

ولا يقف الاستاذ الصدر عند هذا الحد ، بل يرى تطوير ما يقدمه
العميل المقترض للبنك من قرض الى حبوة او هدية ، ويرى ان ذلك
سيكون ممكنا بملء ارادة العميل ودون اكراهه على تحويل القرض الى
حبوة ، ويتأتى ذلك بسبب أسلوب البنك الجديد فى الاقتراض ، الذى
سوف يؤدى الى اقبال واسع النطاق على الاقتراض من البنك ، لأن

(٨٠) حيا الرجل حبوة أى اعطاه ، وقيل الحياء : المعطاء بلا من

ولا جزاء .

سماظن : ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء الثامن عشر مرجع
سابق ، حرف الواو والياء ، فصل الحاء المهملة ، مادة (حيا) .

الشخص المقترض تعود أن يدفع للبنك الربوية فائدة غير مستردة ، أما بأسلوب البنك اللاروى فإنه لن يخسر مبلغ القسائة ، بل سيقدمه على شكل قرض للبنك سيسترده بعد خمس سنوات ، وفي حالة زيادة الطلب على الاقتراض من البنك يمكنه أن يتخذ الخطوة التالية لتطويع القرض المعائل إلى حبة أو هدية ، وذلك بتصنيف الزبائن إلى زبون من الدرجة الأولى ، وزبون من الدرجة الثانية •

فالزبون من الدرجة الأولى هو الذى يتبرع للبنك بالقرض المعائل المشروط عليه عند الوفاء • والزبون من الدرجة الثانية هو الذى لا يتبرع بالقرض المشروط عليه بل يصر على استرداده •

وتكون الأولوية فى الاقتراض للزبون من الدرجة الأولى ولا يقرض زبون الدرجة الثانية الا فى حالة وجود فائض عن حاجة الآخرين من الدرجة الأولى (٨١) •

اذن فخلاصة رأى الاستاذ الصدر هو ان يشترط البنك فى كل اقتراض قرضاً مماثلاً من المقترض تساوى قيمته قيمة الفائدة الربوية الملقاة ، ويشجع العميل بصورة غير ملزمة على ان يحول القرض المشروط عليه إلى حبة ، ويعتبر بذلك زبوناً من الدرجة الأولى •

وفي نظرنا ان هذا الرأى تد جانب الصواب فى شراح عدة نذكرها فيما يلى : -

١ - ان اشتراط البنك على المقترض تقديم قرض عند الوفاء هو من قبيل القرض الذى يجر منفعة ، وهو قرض ربوى محرم ، كما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال : « كل قرض جر منفعة فهو ربا » •

وقد أجمع المسلمون على حرمة مثل هذا القرض ، حيث جاء فى المبنى « وكل قرض شرط فيه ان يزيده فهو حرام بغير خلاف » قال

(٨١) انظر : محمد الصدر ، البنك اللاروى فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٧١ وما يبعدها •

ابن المنذر : اجمعوا على أن المصنف إذا شرط على المستلف زيادة أم
هدية ناسف على ذلك : أن أخذ الزيادة على تلك زيا « (٨٢) » .

ويتضح مما سبق أن المنفعة المحرمة في القرض هي المنفعة
الشروطية . أما إذا لم تكن المنفعة مشروطة فانه من المستحسن أن يرد
المقرض خيرا مما اقترض ، لما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :
« كان لرجل على النبي صلى الله عليه وسلم سن من الأبل ، فجاءه
يتقاضاه فقال صلى الله عليه وسلم : اعطوه ، فطلبوا منه فلم يجنوا
إلا سنا فوقها فقال اعطوه . فقال أوفيتني أوفى الله بك » قال النبي
صلى الله عليه وسلم : أن خياركم أحسنكم قضاء » (٨٣) .

٢ - إن قيام البنك باستثمار القرض بالمقدم من المقرض في بنوك
الكفار غير المزمين ، هو استثمار غير مشروع ، وقد سبق أن بينا عدم
مشروعيته عند الحديث عن الربا في دار الحرب .

٣ - إن تفضيل البنك لإزيون الدرجة الأولى على زيون الدرجة
الثانية ينفي وصف التبرع عما يقدمه للبنك ، لأنه في الحقيقة لا يريد
التبرع بل مجبر عليه . ولكن بأسلوب غير مباشر ، لأن عدم تبرعه ربما
بحرمة من الحصول على القرض ، وعلى ذلك فليس أمامه خيار إلا دفع
المبلغ المشروط .

ولا شك أن هذا المبلغ هو نفسه الفائدة التي ألغيت ، ولكنها عادت
باسم استثمار أو الحبرة أو التبرع .

ومن هذا يتبين أنه لا سبيل للبنك الإسلامي أن يأخذ أية فائدة
على القروض التي يقدمها لمعاملته .

(٨٢) انظر : ابن قدامة ، المغنى ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ،
ص ٣٥٤ .
(٨٣) متفق عليه . انظر : الشوكاني ، نيل الأوطار ، الجزء
الخامس ، مرجع سابق ، ص ٣٤٩ .

الفرع الثاني

أراء في التكيف الشرعي لعملية الخصم

نستعرض فيما يلي بعض الآراء التي قيلت في التكيف الشرعي لعملية الخصم : -

١ - شنع وتعميل :

نبدأ بالعملية المعروفة باسم « شنع وتعميل » حيث يتم عمل الرجل في دينه الموجب عوضاً يأخذه وإن كانت قيمته أقل من دينه ، (٨٤) . ويذكر ابن رشد أن مسألة شنع وتعميل أجازها ابن عباس لما روى عن ابن عباس قال : « لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأخراج بنى النضير من المدينة أثناء الحائى منهم فقالوا : أن لنا ديننا لم تخلق » فقال : ضموا وتعملوا » (٨٥) -

وأما جمهور الفقهاء فقد ذهبوا إلى تحريم شنع وتعميل ، ومن قال بذلك : ابن عمر ، ومالك وأبو حنيفة ، والثوري ، وجساعة من فقهاء الإفحصاء ، واختلف قول الشافعى في ذلك .

وسند هؤلاء الفقهاء في عدم جواز شنع وتعميل أنه شبيه بالزيادة مع النظرة المجمع على ترميمها ، ووجه الشبه هو جعل ثمن للزمن في الموضعين ، ففي الزيادة لما زاد له في الزمان زاد له مقابله ثمناً ، وفى شنع وتعميل لما حط عنه الزمن حط عنه في مقابله ثمناً (٨٦) . ونحن نميل إلى الأخذ برأى الجمهور في عدم جواز شنع وتعميل ،

(٨٤) انظر : ابن رشد الحفيد ، بداية المجتهد ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ١١٩ .

(٨٥) رواه الطبرانى في الأوسط ، وفيه مسلم بن خالد الزنجى وهو ضعيف لا يثق .

انظر : على ابن أبى بكر الهيثمى - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، الجزء الرابع ، لناشره دار الكتاب - بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٦ م ، ص ١٣٠ .

(٨٦) انظر : ابن رشد الحفيد ، بداية المجتهد ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ١١٩ .

وبالتالي فإن عملية الخصم على أساس استقطاع فائدة لتعجل الدفع لا تجوز .

٢ - تكيف عملية الخصم على أساس البيع :

نذكر الأستاذ محمد باقر الصدر أن هناك اتجاهًا إلى تكيف عملية الخصم على أساس البيع ، لأن بيع الدين باطل منه ، جائز شرعا إذا لم يكن الدين من الذهب أو الفضة أو مكمل أو موزون ، ولذلك يجوز بيع الدين الذي تمثله الورقة التجارية ، وليكن ١٠٠ دينار مثلياً - ٩٥ ديناراً حاضرة (٨٧) .

وهذا الرابع - في نظرنا - باطل وغير صحيح ، لأنه من قبيل بيع غائب بناجز ، وهو بيع منهي عنه شرعاً لقوله صلى الله عليه وسلم « ولا تبيعوا منها غائباً بناجز » (٨٨) . وأما الاحتجاج بأن الدين ليس من الذهب والفضة أو مكمل أو موزون ، فهو احتجاج مردود بما سبق أن بيناه من أن الأوراق النقدية تحقق بالذهب والفضة في جريان أحكام الربا فيها . وبالتالي فإن مثل هذا البيع يدخله ربا الفضل والنساء . ولذلك فإن هذا التفرج لا يصلح لتبرير عملية الخصم .

وهناك رأي آخر للأستاذ الصدر يرى فيه استبدال عملية الخصم بأسلوب القرض المماثل والحبوة . وهذا الأسلوب اثبتنا بطلانه فيما تقدم ، وبيننا أنه لا يصلح شرعاً لتبرير الفائدة الربوية .

٣ - تكيف عملية الخصم على أساس الوكالة بالأجر أو الجعالة :

أورد الأستاذ مصطفى الهمشري ، تفسيريين لعملية الخصم وقال عنها بأنه « لكل منها ظلال تتفق مع الروح الإسلامية » .

(٨٧) أنظر : محمد الصدر ، (البنك التجاري في الإسلام مرجع سابق ، ص ١٥٨ ، ١٥٩ .
(٨٨) متفق عليه ، من حديث أبي سعيد الخدري . رضى الله عنه .
- أنظر : الصنعاني ، سبل الملاح ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

ويقوم التخرج الأول على أساس أن عملية الخصم مركبة من

شيتين :

١ - ترض بضمان الاوراق التجارية .

٢ - توكيل بالأجر من العميل للبنك لاستيفاء قيمة الدين ، الا ان

البنك يخصم الأجر مقدما من قيمة القرض .

وهذا الرأي مبنى على اعتبار أن الاسلام يقر القرض بضمان ،

كما يقر الوكالة بأجر ، وبناء على هذا التمسكون يكون الخصم جائزا

شرعا ويتكون من عناصر ثلاثة هي :

(١) نفقة القرض الذى أخذه العميل بضمان الورقة التجارية .

(ب) مصاريف التحصيل .

(ج) أجر الوكالة لاستيفاء المبلغ (٨٩) .

ويتشابه هذا الرأي مع رأى آخر للدكتور على عبد الرسول ، يرى

فيه تكليف عملية الخصم على أساس الجعالة ، وذلك بأن يتفق حامل

الكمبيالة مع شخص آخر - قد يكون بنكاً - على أن يترك له جعلاً مقابل

تحصيل الكمبيالة ، ويأخذ منه باقى الدين قرضاً بلا فائدة وعند حلول

الأجل يحصله ذلك الشخص لحساب الدائن ، ويأخذه مسدداً لدينه ،

وللجعل الذى التزم له به الدائن (٩٠) .

والواقع أن تخريج عملية الخصم على أساس الوكالة بالأجر أو

الجعالة يثير الشك والريبة فى مشروعية ما يتقاضاه البنك ، لأن المقصود

فعلاً من عملية الخصم هو الاقراض بفائدة ، ولذلك فإن ما يتقاضاه البنك

- فى الحقيقة والواقع - هو مقابل الانتظار مدة من الزمن لحين موعد

الاستحقاق ، فكانه حط جزءاً من الثمن مقابل الحطية فى الزمان ،

(٨٩) انظر : مصطفى الهمشرى ، الاعمال المصرفية والاسلام ،

مرجع سابق ، ص ١٤١ ، ١٤٢ .

(٩٠) انظر : د . على عبد الرسول ، المبادئ الاقتصادية فى

الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ .

وهو ربا يحرمه الشرع (٩١) .

وعليه فأننا نرى أن التخريج السابق يخفى في ثنائه شبهة الربا المحرم التي يجب على البنك الاسلامي أن يتنزه عنها خشية الوقوع في الحرام ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « أن الحلال بين وأن الحرام بين وبينهما مشابهاة لا يعلمن كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام ، كالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه ، ألا وإن لكل ملك حمى ، ألا وإن حمى الله محارمه ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله : ألا وهي القلب » (٩٢) .

٤ - تكييف عملية الخصم على أساس الأبرام والإسقاط :

هذا هو التخريج الثاني الذي أورده الأستاذ الهمشري ، وهو يعتمد على جواز أخذ أقل من قيمة ما يستحق بمقتضى المداينة ، ويكون

(٩١) انظر : د . شوقي شحاته البنوك الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .
(٩٢) متفق عليه ، من رواية النعمان بن بشير ، ورواه من طرق بالفاظ متقاربة .

— انظر ، يحيى بن شرف النووي ، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ، تحقيق رضوان محمد رضوان ، لناشره ، مطبعة اكرم ومكتبتها — دمشق (بدون تاريخ) ص ٢٦٢ .
هذا وقد قال الامام ابن دقيق العيد في شرح هذا الحديث : « وقد اختلف العلماء في المشتبهات التي أشار إليها النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ، فقالت طائفة : هي حرام لقوله استبرأ لدينه وعرضه ، قالوا ومن لم يستبرأ لدينه وعرضه فقد وقع في الحرام ، وقال الآخرون هي حلال ، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث (كالراعى يرعى حول الحمى) فيدل على أن ذلك حلال ، وأن تركه ورع . وقالت طائفة أخرى : المشتبهات المذكورة في هذا الحديث لا نقول انها حلال ولا انها حرام ، فانه صلى الله عليه وسلم جعلها بين الحلال والبين والحرام البين ، فينبغى أن نتوقف عنها ، وهذا من باب الزور أيضا » .

— انظر : الامام ابن دقيق العيد ، شرح الاربعة حديثا النووي ، لناشره ، مكتبة السلام العالمية — دمشق (بدون تاريخ) ص ٦٧ .

الفرق ممتازا عنه على سبيل الإبراء والاسقاط(٩٣) .

وقد انجذب الدكتور شوقي شحلقته عن هذا التخييع . بقوله :
« وهذا الوصف لا يتماشى مع طبيعة خصم الكمبيالة كعملية تجارية ،
ولا يفهم كتنزير اقتصادى لخصم الكمبيالة بأقل من قيمتها الاسمية .
والتجارة فى الفكر الاساسى هى تقليب المال بالمواضة لغرض الربح
واحترز الفقهاء بلفظ (الماوضة) لتخرج التصرفات التى على سبيل
الهبة والقرح من النشاط التجارى ، ولا شك فى ان نية صاحب الكمبيالة
ليست الإبراء . ، وامقاط جزء من حقه على سبيل الهبة والتبرع للبنك ،
ولكنها دفع (الاجير) مقابل عوض ، هو عدم الانتظار حتى يحين زمن
استحقاق الكمبيالة ، وعدم الانتظار ليس بمال حتى يعتبر عوضا ، وما
لا شك فيه ان العميل ليس مخفارا فى دفع (الاجير) من عدمه » (٩٤) .

ونضيف - ايضا - بان الحق والأولى بالإبراء والاسقاط هو المدين
الذى سيدفع قيمة الكمبيالة وليس البنك ، هذا اذا كان فى نية الدائن
ان يسقط او يبرئه من دينه فعلا .

بهذا نكون قد استعرضنا أبرز الآراء التى قيلت فى عملية الخصم ،
وهى فى نظرنا آراء لا تنهض كمبرر للقول بأجازة هذه العملية ، التى هى
فى حقيقتها قرض ربوى .

ولكن يمكن للبنك الاسلامى ان يعلج القيام بهذه العملية على أحد
الوجهين الآتيين(٩٥) .

(٩٣) انظر : مصطفى الهمشى ، الاعمال المصرفية والاسلام ،
مرجع سابق ، ص ١٤٣ .
(٩٤) انظر : د . شوقي شحلقته ، البنوك الاسلامية ، مرجع سابق ،
ص ٢٠ .

(٩٥) انظر : د . احمد النجار ، المدخل الى النظرية الاقتصادية ،
رجع سابق ، ص ١٦٧ ، ١٦٨ .
- وانظر : د . شوقي شحلقته ، البنوك الاسلامية ، مرجع سابق
ص ٢١ ، ٢٢ .
- وانظر : د . غريب الجمال ، المصارف والاعمال المصرفية ،
مرجع سابق ص ٤٢٢ .

١ - ان يدفع البنك قيمة الكمبيوتر ككلمة ويتفق مع المدين على ان يكون شريكا له في البضاعة التي تصدر المدين للكمبيوتر من أجلها .
وبعبارة أخرى ان يحل للبنك محل الدائن مشاركا لمصاحب البضاعة في ارباحه منها .

٢ - ان يدفع البنك قيمة الكمبيوتر ككلمة اذا كان المستفيد منها عميلا للبنك وله فيه حساب جار ، وليس في ذلك غبن على البنك ، لأنه يستثمر الحساب الجارى لهذا العميل بدون ان يدفع له أية فائدة .

وبهذا يمكن للبنك الاسلامي ان يقوم بهذه العملية بالشروط الآتية :

(١) ان يكون للعميل المستفيد حساب جار في البنك .

(ب) ان يكون هذا الحساب - في المتوسط السنوى - لا يقل عن نسبة معينة من قيمة الكمبيوتر ، تحديدها نظم البنك ، حتى لا يساء تقديم الكمبيوترات للبنوك لنفع قيمتها بكثرة قد تعرقل سيولة رصيدها النقدي .
(ج) ان يرفق بالكمبيوتر الفاتورة او المستند الدال على موضوعها للتأكد من جديتها .

الفرع الثالث

ليست كل فائدة من قبيل الربا

نحت هذا العنوان كتب الدكتور محمد شوقي الفنجري مبينا « ان المقصود بالربا هو فقط الفوائد المحرمة ، وهو كما اجمع فقهاء الشريعة كل زيادة مشروطة لا يقابلها عوض في مبادلة مال بمال من نفس جنسه » .

ومضى سلمنا بذلك ، فافئنا نرتب عليه امرين اساسيين : -

اولهما : ان الفائدة غير المشروطة التي يؤديها المدين من تلقاء نفسه شكرا للدائن . ليست من قبيل الربا بل هي من حصن المعطاء الذي امرنا به الرسول عليه السلام بقوله (خياركم احسنكم قضاء) .

ثانيهما : انه ليست كل فائدة مشروطة لغضا او عرفا من قبيل الربا :

(أ) فقد تكون هذه الفائدة من قبيل الغرامة أو التعويض الذي تقتضى به المحاكم سواء الشرعية منها أو الوطنية ، بسبب امتناع أو مماطلة أحد أطراف التعاقد فى أداء التزاماته بغير حق أو عذر .
(ب) وقد تكون هذه الفائدة من قبيل المكافأة التى تمنحها الدولة لتشجيع الإخيار أو إقبال المواطنين على نشاط معين .

ومن قبيل ذلك شهادات الإيداع فى الخارج ، وصناديق التوفير فى مصر ، وضمان الحكومة فى المملكة العربية السعودية لأسهم شركات الكهرباء يعائد قدره ١٥٪ وهى نسبة عالية للغاية لا يبررها مع خسائر هذه الشركات سوى رغبة الدولة فى تشجيع الأهالى على القيام بالمشاريع الكهربائية والمساهمة فيها .

(ج) وقد تكون هذه الفائدة من قبيل المصروفات الإدارية التى تحصلها بعض المؤسسات على ما تمنحه من قرض حسن لتغطية نفقات هذه القروض .

(د) وقد تكون هذه الفائدة لمواجهة النقص الذى يلحق بأصص الدين بسبب التضخم وارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقد . . .

(هـ) وقد تكون هذه الفائدة مرتبطة بنوع من المعاملة أو التجارة بحيث تنتفى عنها صفة القرض .

ومن قبيل ذلك البيع المؤجل بثمن أعلى ، فهو من قبيل عقد السلم الذى رخص به الرسول عليه الصلاة والسلام ، فرغم أنه ينطوى على فائدة بسبب تعجيل الثمن ، إلا أنها فائدة مباحة باعتبارها بعيدة عن القرض وترتبط بلون من التجارة (٩٦) .

هذا هو رأى أستاذنا بالنسبة للفائدة المشروطة وغير المشروطة وسنقوم بمناقشة هذا الرأى لتحديد موقفنا من كل ما ورد فيه .

ونبدأ القول بأنه لا خلاف على أن الفائدة غير المشروطة التى يؤديها

(٩٦) انظر : د . محمد بشوقى الفنجري ، نحو اقتصاد إسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ ، ١٢٥ .

المدین الی دأفته لیست من قبیل الریا بل أنه من المستحسن أن یرد
المقترض خیرا مما للقرض .

وأما أنواع الفوائد المشروطة الّتی ذکرها الدكتور النجری
فسننقلها تباعا فیما یلی : -

(١) نختلف مع أستاذنا بالنسبة للغرامة أو التعویض الّذی تقضى
به المحاکم بسبب امتناع أو معاطلة أحد اطراف التعاقب یرفر حق أو
عذر ، ونقول بأن هذه الغرامة غیر جائزة شرعا ، وهی من قبیل الریا
المحرم لأنها فرضت مقابل الزمن ، وهو الفترة الّتی تأخر فیها المدین عن
السداد ، ومعلوم أن الثمن فی مقابل الزمن هو من قبیل ریا النسبنة .

ولو رجعنا الی أحادیث رسول الله صلى الله علیه وسلم فی هذه
المسئلة لوجدنا أنه لم یأمر بفرض أية غرامة مالية علی المدین الغنى
المعطل ، بل قال صلى الله علیه وسلم : « لى الواجد یحل عقوبته
وعرضه » (٩٧) . وجاء فی فتح الباری تفسیر لهذا الحدیث « قال
سفیان : عرضه : یقول مطلئى - أى یتکلم بلسانه ویقول : مطلئى حتى
- وعقوبته حبسه » .

وقال ابن حجر : « واستبدل به - أى الحدیث - علی مشروعیة
حبس المدین إذا کان قادرا علی الوفاء تأدیدا وتشدیدا علیه » (٩٨) .

ومن هذا یتبین أن عقوبة الغنى المعطل هی الحبس ، وأما العقوبة
المالية فأننا نرفضها لأنها - من وجهة نظرنا - تعتبر ریا ولا یجوز
للمحاکم أن تقضى بها .

ولا خلاف فی أن المدین المعسر لا یحبس ولكن یمد له فی أجل
السداد بدون مقابل لقوله تعالى « وإن کان ذو عسرة فنظرة الی

(٩٧) رواء البخاری .

(٩٨) أنظر : أحمد بن حجر المسقلانى ، فتح الباری بشرح صحیح
البخاری ، الجزء الخامس لنشره ، المطبعة السلفية ومکتبتها (بمون
تاریخ) ص ٦٢ .

(ب) أما قول الدكتور بأن الفائدة قد تكون من قبيل المكافأة التي تمنحها للدولة لتشجيع الانسحاب أو اقبال المواطنين على نشاط معين • فهو قول يجب ان نترق فيه بين المكافأة لتشجيع الادخار ، وبين المكافأة لتشجيع المواطنين على نشاط معين لأن الفرق بينهما جوهري •

٢١٠ أما المكافأة لتشجيع الانسحاب كشهادات الادخار وصندوق للتوفير في مصر ، فهي حلقة ريوية صريحة ، لأن المصخر يقدم امواله للدولة او صندوق التوفير ويتنظر حلول أجل الاستحقاق لكي يقبض الفائدة بدون ان يبذل أى عمل أو جهد ، فهي فائدة مقابل الانتظار •

فإذا قيل بأن الدولة تستثمر الاموال وتدفع لهم من الربح فهو قول مردود ، وقد سبق ان بينا بطلانه بشكل مفصل عند الحديث عن الخلافات الحديثة حول الربا •

أما المكافأة لتشجيع الادخار كشهادات الادخار وصندوق التوفير نشاط معين كضمان الحكومة في المملكة العربية السعودية لأسهم شركات الكهرباء بمائد قدره ١٥٪ • فهي جائزة شرعا ، وتختلف كلياً عن فوائد شهادات الادخار وصندوق التوفير • فالأفراد هنا لا يقدمون قروضاً للدولة ولا يدخرون أموالاً ويتنظرون قبض فائدتها • بل هم يقومون بنشاط استثماري مفيد ، ويعرضون فيه للربح والخسارة • وكون الدولة تتدخل - وهي ليست طرفاً في العقد - لتعويضهم عن الخسائر التي قد تلحقهم ، ونكتل لهم ربحاً على هذا النشاط ، فليس من الربا في شيء ، فلا هو ربا دين ، ولا ربا بيع ، وبالقابالي فهو أمر جائز ومشروع بل ومرغوب فيه ، لأن المكافأة التي تلحقها الدولة لا يقتصر نفعها على المساهمين في المشروع فقط ، بل يستلهم كل المستفيدين منه ، لأن الدولة بضمانها للربح تضمن استمرار تقديم الخدمة لمواطنيها •

(ج) وأما المصروفات الادارية التي تحصلها بعض المؤسسات لتغطية نفقات القرض الحسن ، فنوافق استاذنا على انها مشروعة ، بشرط الا تتجاوز فعلا ما تتطلبه نفقات خدمة الدين وتحصيله .

(د) وأما النقص الذى يلحق بأصل الدين بسبب التضخم وارتفاع الاسعار وانخفاض قيمة النقد . فقد سبق ان بينا رأينا فيه مقصلا ، واقتراحنا - نرى مثل هذه الحالة - رد قيمة الدين وليس مثله ، وان يكون الذهب أو الفضة هو المعيار الضابط للقيمة .

(هـ) وأما البيع المؤجل بثمن أعلى . كان يكون ثمن السلعة نقدا ١٠٠ جنيه - مثلا - وثمنها مؤجلة الى سنة ١٢٠ جنيه . فهو بيع جائز . ولا غبار عليه طالما تم التراضى بين البائع والمشتري على اتمام العقد بأحد السعرين .

وقال الشريكنى فى ذلك : ان الشائعة والمهنية وزيد بن على والمؤيد بنلكه والجمهور ، يجيزون هذا البيع لمعوم الأدلة القاضية بجوازها (١٠٠) .

وبهذا نكون قد بينا موقفنا من عسدد من الآراء التى قيلت فى التكييف الشرعى لمعاملات الاقتراض . وبه انتهى الحديث عن هذه العمليات التى يدخلها الربا بدرجات تتفاوت حسب ما اذا كان القرض مباشرا أو غير مباشر .

وننتقل منها الى عمل آخر من أعمال البنوك التى يدخلها الربا .

(١٠٠) انظر : الشوكانى ، نيل الاوطار ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

المطلب الثالث

عمليات الصرف بالسعر الآجل

تمهيد :

سبق وان بينا ان عمليات الصرف التي تقوم بها البنوك اما ان تتم على اساس المسعر الحاضر او على اساس السعر الآجل ، وان عمليات الصرف على اساس السعر الحاضر تنقسم الى قسمين هما : التبايع والتواعد ، وقد تناولنا كل منهما بالدراسة ، وبيننا ان بإمكان البنك الاسلامي ان يمارس هذا اللون من النشاط استناداً الى مشروعية عقد الصرف في الاسلام .

وقد أبدينا في حينه تحفظاً بالنسبة لعملية التواعد في الصرف ، خشية ان تستغل في ابرام صفقات وهمية تقسوم على اساس توقع الازياح ، وبذلك يمكن ان تكون ميدانا للمقامرة .

أما عمليات الصرف بالسعر الآجل فهي عمليات حديثة في مجال العمل المصرفي ، وستناولها بالدراسة فيما يلي لتبين معناها واستخداماتها والفرق بينها وبين المواعدة في الصرف ، ثم نبين حكمها الشرعي . وذلك في المباحث الثلاثة الآتية : -

المبحث الأول : معنى الصرف بالسعر الآجل واستخداماته .

المبحث الثاني : الفرق بين الصرف بالسعر الآجل وبين المواعدة في الصرف .

المبحث الثالث : الحكم الشرعي لعمليات الصرف بالسعر الآجل .

المبحث الأول

معنى الصرف بالسعر الآجل واستخداماته

يقول الدكتور سامي حمود : « أن معنى الصرف على أساس السعر الآجل (Forward Rate) هو أن عمل المصرف يستطيع أن يتعاقد الآن على شراء عملة أجنبية على أساس تسلمها بعد مدة متفق عليها - من شهر إلى ثلاثة أشهر عادة - والعكس ممكن أيضا بالتعاقد على البيع » (١) .

أي أن عمليات الصرف على أساس السعر الآجل تتضمن شراء وبيع العملات الأجنبية بدون تقايض فوري ، فلا يتم تسليم صرف أجنبي ، ولا دفع ثمنه بالعملة الوطنية ، بل مجرد اتفاق على بيع أو شراء كمية محددة من العملة يجري تسليمها في المستقبل بناء على سعر صرف يتفق عليه في الحال .

استخدامات الصرف بالسعر الآجل :

(١) تستخدم عمليات الصرف بالسعر الآجل لإجراء الصفقات الوقائية ضد التقلب في أسعار العملات .

فإذا التزم شخص (مستورد مثلا) بأن يدفع مبلغا من النقد الأجنبي في المستقبل وكان يتوقع أن سعر هذا النقد سيرتفع ، فإنه يعدد إلى تأمين نفسه ضد هذا الارتفاع المرتقب عن طريق القيام في الحال بشراء نقد مؤجل ، فيتفق مع أحد تجار الصرف (بنك أو صراف) على أن يحصل منه في ظرف مدة محددة على مبلغ من العملة الأجنبية بسعر يتفق عليه في الحال .

أما إذا كان الشخص مصدرا ، وسوف يحصل في المستقبل على مبلغ من عملة أجنبية ولكنه يتوقع انخفاضاً في سعرها ، فإنه يعدد إلى تأمين نفسه ضد هذا الانخفاض ، بأن يبادر إلى بيع العملة الأجنبية التي سيحصل عليها بأن يتفق مع أحد تجار الصرف على أن يقدم إليه في

(١) أنظر : د . سامي حمود ، تطوير الأعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ٣٥٢ .

ظرف مدة محددة ، هذه العملة الأجنبية بسعر يتفق عليه في الحال (٧) .

(ب) كما ان عمليات الصرف بالسعر الآجل تضم أولئك الذين يتبعون أسعار الفائدة في مراكز العملات المختلفة ، كي يستثمروا أموالهم في المركز الذي يعطى أعلى الأسعار .

نلو فرض ان أسعار الفائدة في الولايات المتحدة ارتفعت عن أسعارها في إنجلترا فان من مصلحة المستثمر الإنجليزي ان يشتري دولارات بجنهيات استرلينية ويقوم بإيداع هذه الدولارات في أحد بنوك الولايات المتحدة حتى يستفيد من أسعار الفائدة المرتفعة ، ولكي يتجنب ان يخسر في الصرف ما يكسبه من فوائد ، فانه في نفس اللحظة التي يودع فيها الدولارات يقوم ببيعها على أساس السعر الآجل بجنهيات استرلينية ، لكي يتفادى خطر انخفاض الدولار في المستقبل حين يسترجع المبلغ وفوائده .

ولتوضيح المسألة فاننا نورد المثال التالي :

نفرض ان سعر الجنيه الاسترليني بالنسبة للدولار كان كالآتي :

جنيه استرليني حاضر = ١.٥٠ دولار

جنيه استرليني أجل ٢ شهور = ١.٤٥ دولار .

ومعنى هذا ان فائدة الدولار في أمريكا تزيد عن فائدة الجنيه الاسترليني في لندن بمقدار ٠.٠٥ ، وهو فرق «سعر الصرف الآجل» عن السعر الحاضر - كما سنوضحه في المبحث التالي . ويفرض ان هناك مستثمراً إنجليزياً يرغب في استثمار مائة جنيه استرليني ، فان من مصلحته ان يشتري بها ١٥٠ دولاراً - على أساس السعر الحاضر - ثم يودعها في أمريكا . وعلى فرض ان مدة الاستثمار ستستمر ثلاثة اشهر ، فانه تحسباً لارتفاع الاسترليني وانخفاض الدولار خلال هذه

(٢) انظر : د. مراد كاظم ، البورصة وأفضل الطرق في نجاح الاستثمارات المالية ، طبع الطبعة التجارية - بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٦٧ م ، ص ٢٠٥ .

المدة ، فان هذا المستثمر يعمد الى تأمين نفسه ضد هذا الخطر ، وذلك ببيع الدولارات التي اشترىها بيعاً آجلاً لمدة ثلاثة اشهر بسعر ١.٤٥ دولار ١٥٠.

أي بما يساوي $\frac{100}{1.45} = 68.97$ جنيه استرليني ، أي أنه بعد

ثلاثة اشهر سيكون ملزماً بدفع ١٥٠ دولار مقابل قبض ١٠٣.٤٥ جنيه استرليني ، وبذلك فإنه يضمن استرجاع أصل المبلغ المستثمر فيما لو ارتفع سعر الجنيه الاسترليني بعد انتهاء فترة الاستثمار .

أما إذا لم يتم هذا المستثمر بعملية البيع الآجل ، وانتظر حتى انتهاء عملية الاستثمار بعد ثلاثة اشهر ، وعلى فرض أن سعر الجنيه الاسترليني حاضراً قد ارتفع إلى ١.٥٥ دولار خلال هذه المدة ، فمعنى ١٥٠

ذلك أن مبلغ الـ ١٥٠ دولار لن يشتري سوى $\frac{100}{1.55} = 64.52$ جنيه استرليني

جنيهاً استرلينياً . وبذلك يكون قد خسر مبلغ ٦.٦٨ جنيه استرليني كان بإمكانه أن يكسبها لو أنه احتاط للأمر وباع الدولارات قبل ثلاثة اشهر بيعاً آجلاً .

وتعرف هذه العملية التي يشتري فيها العميل دولارات بأسترليني شراء حاضراً ، ثم يبيع نفس ما اشترى بيعاً آجلاً ، تعرف باسم (Swap) أي الصرف بالسعر الآجل على أساس العملية المركبة . وهناك عملية أخرى تتم على أساس العملية المفردة البسيطة وتسمى (Out Right) وهي لا تتعدى إجراء عقد شراء أو بيع آجل فإذا جاء الآجل المحدد نفذت العملية (٣) .

المبحث الثاني

الفرق بين الصرف بالسعر الآجل وبين المواعدة في الصرف وجه الخلاف بين العمليتين هو السعر الذي يجري تثبيت التماقد عليه ، فبينما تتم عملية المواعدة بالسعر الحاضر ، فإن العملية الأخرى - موضوع البحث - تتم بالسعر الآجل .

(٢) أنظر : د . سامي حمود . تطوير الاعمال المصرفية ، مرجع سابق ص ٣٥٦ .

ومنك فرق بين السعريين ، وسبب هذا الفرق - كما يرى المتخصصون - هو وجود فرق في الفائدة بين مركز بلدي العملتين اللذين سيجري التعاقد بينهما ، وان هذا الفرق في الفائدة يساوى الفرق بين السعريين الحاضر والأجل .

فإذا كان سعر الجنيه الاسترليني حاضرا ١ر٥٦ دولار مثلا وكان سعره أجلا لمدة ٣ شهور ١ر٥٢ دولار ، فان الفرق بين السعريين ومقداره ٠ر٠٤ يساوى الفرق بين فائدة الدولار في أمريكا وفائدة الجنيه الاسترليني في لندن أى ان فائدة الدولار في أمريكا تزيد عن فائدة الجنيه الاسترليني في لندن بمقدار ٠ر٠٤ . وهى تمثل فرق سعر الصرف الأجل عن سعر الصرف الحاضر (٤) .

وفى ذلك يقول الدكتور جورج عشى : « ان مبدأ تساوى فرق السعر الأجل عن السعر نقداً ، مع فرق معدل الفائدة على العملتين موضوع العملية ، هو مبدأ أساسى من مبادئ سوق القطع الأجل » (٥) .

وتقوم الصحف العالمية بالاعلان يوميا عن اسعار الصرف الحاضرة والأجلة للعملات الرئيسية . وقد يكون السعر الأجل مساويا للسعر الحاضر أو أعلى أو أقل حسب الفرق في سعر الفائدة بين مركز بلدى العملتين بالزيادة أو النقص أو التعادل .

وعادة فان تجار الصرف - من بنوك وصرافين - يعتمدون الى تأمين انفسهم ضد خطر تقلب سعر الصرف فى المستقبل ، ولذلك فانهم

(٤) انظر : د. سامى حمود . أعمال الصرف وتبادل العملات واحكامها فى الفقه الاسلامى . بحث مقدم الى المؤتمر الثانى للمصرف الاسلامى المنعقد بالكويت . خلال الفترة بين ٦ - ٨ جمادى الآخرة ١٤٠٣ هـ الموافق ٢١ - ٢٣ مارس ١٩٨٢ ص ١٠٦ من كتاب ابحاث المؤتمر .

(٥) انظر : د. جورج عشى ، سوق القطع الأجنبى ، والاعتماد المستندى ، اتحاد المصارف العربية - بيروت ، بحث رقم ٥ لسنة ١٩٧٥ م ص ١٩ .

- نقلا عن - د. سامى حمود ، تطوير الاعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ٣٥٥ .

إذا باعوا عملة آجلة لأحد عملائهم ، فانهم يشترون عملة أجنبية من نفس النوع المتفق عليه ويودعونها في الخسارج لحين حلول أجل تسليمها للمشتري ويتقاضون في الخارج قائدة على مقدار ما يدعونه ، وعلى هذه الفائدة يتوقف الفرق بين سعر الصرف الآجل والحاضر فإذا كانت الفائدة التي يحصل عليها تجار الصرف من ودائعهم بالخارج أكبر من الفائدة التي يمكنهم الحصول عليها في الداخل فانهم يعمدون إلى بيع الصرف الآجل بسعر أقل من الصرف الحاضر . أما إذا كانت الفائدة التي تعود على الودائع بالخارج أقل من الفائدة التي تعود عليها في الداخل فانهم يعمدون إلى بيع الصرف الآجل بسعر أعلى من الصرف الحاضر بمقدار الفرق بين الفائدة في الداخل والخارج (٦) .

المبحث الثالث

الحكم الشرعي لعمليات الصرف بالسعر الآجل

فقد رأينا فيما تقدم ان أسعار القائدة هي التي تعدد أسعار

بيع وشراء الصرف الآجل ، حيث تبين أن فرق السعر الآجل عن السعر الحاضر يمثل فرق القائدة بين العمليتين ، أي أن القائدة تعتبر جزءاً من الثمن في عملية التبايع بالسعر الآجل لانه يتوقف عليها تعديل السعر زيادة أو نقصاً .

وعلى ذلك فإن عمليات الصرف بالسعر الآجل هي من الريا المحرم شرعاً .

وهناك سبب آخر يقضى بعدم شرعية الصرف على أساس السعر الآجل ، وهو يتعلق بالتقايض الذي هو شرط لصحة الصرف ، والبيع الآجل ليس فيه تقايض ، بل يتم على أساس التسليم المؤجل ، وهذا يجعل العقد فاسداً .

لكل ما تقدم فإنه لا يجوز للبنوك الإسلامية أن تتعامل في عقود الصرف الآجل .

(٦) انظر : د . مراد كاظم ، البورصة وأفضل الطرق في نجاح الاستثمارات المالية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ .

وقد اصدر المؤتمر الثانى للمصرف الاسلامى بالكويت فتوى فى هذا الشأن هذا نصها : « لا يحل تبايع الذهب والفضة والنقد بعضها ببعض الا بالتقايض القورى ، ويكون التابع فى هذه الاصناف على اساس التسليم الآجل هو من الربا المحرم شرعا » (٧) .

وعلى ذلك فانه عند اجراء عمليات الصرف يلزم ما يلى :
١ - يلزم ان يتم التقايض قورا اذا بيعت عملة نقدية بعملة نقدية اخرى ، ولا يجوز تأخير تسليم أى من العملتين .

٢ - اذا بيعت عملة نقدية بشيك من عملة اخرى فيلزم ان يتم قبض الشيك فى الحال ، وان يكون يستحق الدفع فورا ، ولا يجوز ان يكون الشيك محذرا لأجل ، لان الأجل فى الصرف غير جائز شرعا .

مدى الحاجة لعمليات الصرف بالسعر الآجل :
الواقع ان عمليات الصرف على اساس السعر الآجل لا تلبى حاجات حقيقية للناس ، بل انها اكثر ما تخدم أولئك المضاربين الذين يتبعون أسعار الفائدة فى مراكز العملات المختلفة طمعا فى تحقيق الارباح من وراء فروق الاسعار .

وفى ذلك يقول الدكتور سامى حمود : « ان التعامل بالصرف على اساس السعر الآجل لا يمثل حاجة من حاجات التجارة او العمل التجارى العادى ، بل هو اقرب الى اعمال المضاربة على أسعار العملات والفوائد فى المراكز المالية الرئيسية » (٨) .

ونذكر الدكتور حمود انه لا يوجد تعامل بالبيع على اساس الصرف بالسعر الآجل فى مصر او الاردن (٩) .
وطالما ان هذه العمليات لا تلبى حاجة حقيقية للناس فلا حاجة للتعامل فيها .

(٧) انظر : فتاوى وتوصيات المؤتمر الثانى للمصرف الاسلامى المنعقد بالكويت ، من مطبوعات بيت التمويل الكويتى ، ص ٧ من تقرير اللجنة التحضيرية والفتاوى والتوصيات .
(٨) انظر : د. سامى حمود ، تطوير الاعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ٣٥٦ .
(٩) انظر : المرجع السابق ، ص ٣٥٧ .

خلاصة الفصل

ناقشنا في هذا الفصل أعمال البنوك التي يدخلها الربا • وقد كشفنا عن مواطن الربا فيها ، وبيننا طريقة ترشيدها ، ويمكن تلخيص ذلك على النحو الآتي : -

١ - قبول الودائع نظير فائدة : ذكرنا أن البنك يتلقى المبالغ النقدية من الأشخاص ويقيدها في دفاتره ، ويعتمد يرد مثلها من نفس نوعها لدى الطلب أو حسب الشروط المتفق عليها ، وإن أصحاب الودائع يأننون للبنك باستعمالها ولذلك فهي ليست ودائع بالمعنى المقصود من الإيداع وهو الحفظ والأمانة ، بل هي في حقيقتها قروض ، لأن البنك يمتلك المال المودع لديه ويستعمله في أغراضه المختلفة ويضمنها إذا هلكت • وقد بينا أن القانون الوضعي والفقه الإسلامي متفقان على اعتبارها قرضا حتى ولو سميت باسم الودائع •

وعلى ذلك فإن القوائد المدتوعة عليها تعتبر من الربا المحرم ، لأن كل زيادة مشروطة على القرض تعتبر ربا •

وقد بينا أن الطريق الشرعي للحصول على عائد لأموال الودائع هو أن يشارك أصحاب الأموال البنك في عمليات الاستثمار متحملين نتيجته غنما كانت أم غرما ، وذلك على أساس عقد المضاربة في الشريعة الإسلامية ، وبذلك لا يتحدد العائد مسبقا بل يرتبط بنتيجة الاستثمار •

٢ - عمليات الإقراض المباشر وغير المباشر : - وهذه العمليات تعتبر من أهم الأعمال التي تباشرها البنوك التجارية ، وتتنوع صور الإقراض ، فقد يسلم البنك المبلغ للعميل مباشرة أو يخصم له ورقة تجزية أو يفتح له اعتمادا مستنديا ، وفي كل هذه الحالات فإن البنك يضع مبلغ القرض تحت تصرف العميل مقابل فائدة محددة يتقاضاها عن الفترة من يوم وضع مبلغ القرض بإمره العميل إلى يوم رده ، وهي فائدة ربوية مصرمة شرعا •

وقد يتخذ القرض صورة غير مباشرة وفيها لا يضع البنك أى مبلغ تحت تصرف العميل ، بل يكتفى بتقديم تعهده - أى مجرد توافيقه - كإداة يستفيد منها العميل فى التعاقد مع الغير الذى يثق فى قدرة البنك على الوفاء إذا تخلف العميل . وتتعدد صور الاقراض غير المباشر فقد تكون فى صورة كفالة مصرفية أو خطاب ضمان ، أو مجرد قبول ورقة تجارية . ومن هنا فإن البنك لا يتولى الدفع ابتداء ، ولكنه قد يجد نفسه مضطرا الى الدفع إذا تخلف العميل ، ويتقاضى البنك نوعين من العوائد : -

الأول : - عمولة مقابل التعهد والضمان الذى قدمه ، وهى جائزة شرعا لان البنك يقدم لعميله منفعة معتبرة شرعا .

الثانى : - فوائد على المبلغ الذى يضطر لدفعه بسبب تخلف العميل عن الوفاء ، وتحسب على الفترة من يوم الدفع الى اليوم الذى يسدد فيه العميل المبلغ - وهى فوائد ربوية محرمة .

وعليه فلا يجوز للبنك الاسلامى ان يأخذ اية فوائد لا على المبلغ الذى يسلفه للعميل بشكل مباشر ولا على المبلغ الذى قد يضطر لدفعه . وليس هناك من بديل للقرض الربوى سوى القرض الحسن ، حيث يوجب على البنوك الاسلامية ان تقدم هذا القرض للمحتاجين عن طريق تخصيص نسبة معينة من الودائع تحت الطلب لهذا القرض ، وقد تبين ان ذلك لن يكلف البنوك أى عبء مئادى لانها لا تدفع فوائد للحسابات الجارية ، اما المصاريف التى تتحملها فى سبيل خدمة وتحصيل الدين فيجوز لها ان تتقاضاها من العميل .

٢ - عمليات الصرف بالسعر الاجل : - وقد بينا ان هذه العمليات يدخلها الربا بسبب أن أسعار الفائدة هى التى تحدد أسعار البيع الاجل ، فلذلك فهى عمليات ربوية محرمة .

وقد بينا ان هذه العمليات اكثر ما تخدم المضاربين الذين يجنون ارباحهم من وراء تتبعهم لاسعار الفائدة فى مراكز المعاملات المختلفة ، حيث يستفيدون من فروق الاسعار . ونذكرنا ان هذه العمليات لا تلبى

حاجة حقيقية للناس ، ولذلك فلا يجوز للبنك الاسلامى ان يمارس هذا اللون من النشاط •

بهذا نكون قد استعرضنا اعمال البنوك التى يدخلها الربا ، وبينما ما يمكن ترشيده منها كي يتحول من عمل استثمارى قائم على الربا الى خدمة يقدمها البنك لعملائه نظير عمولة •

وحيث ان مهمة البنوك هى تجميع الاموال من المدخرين وإعادة اقراضها للمستثمرين مقابل الحصول على الفرق بين سعر الفائدة المدينة التى تدفعها للمدخرين ، وسعر الفائدة الدائنة التى تتقاضاها من المستثمرين •

وحيث أن هذا الاسلوب فى العمل غير شرعى ، فأننا فى الفصل التالى سنبين الاسلوب الشرعى الصحيح الذى يمكن للبنك الاسلامى ان ينتهجه فى تعامله مع المدخرين من ناحية ومع المستثمرين من ناحية أخرى ، وهو أسلوب يهدف الى تنظيم عمليات الاستثمار على أسس خالية من الربا ، بحيث يحل ربح المشاركة محل فائدة القرض • وبهذا يبرز الدور الايجابى للبنوك كخلائيا حية فعالة نافعة فى جسم المجتمع ، تعمل على تنميته وتطوره بأسلوب صحيح قائم على الاستثمار فى كل ما هو نافع ومفيد •

الفصل الثالث

عمليات الاستثمار المصرفي بالاسلوب الشرعى

تمهيد :

تبين لنا مما سبق ، ان العمليات الربوية تقوم على اقراض المال نظير فائدة محددة يتقاضاها البنك بعد مدة معلومة من الزمن ، ومن خلال هذه العمليات يبرز الدور السلبي للبنك ، باعتبار انه يقدم المال للمقترض دون أن يهتم بالطريقة التى سيستثمر بها المال ، هل هى حلال أم حرام • هل هى مجدية للبائى أم غير مجدية فكل ما يهمه هو الانتظار لقبض الفائدة الربوية ، سواء ربح المقترض أم خسر •

ولهذا فانه لترشيد عمليات البنوك لابد من جعلها شريكة ومثملة عما تقدمه من أموال للغير ، بأن تشاركه فى الربح كما تشاركه فى الخسارة ، وهنا يبرز النور الايجابى للبنوك الاسلامية ، فهى فضلا عن قضائها على مفاسد الربا الناتجة عن الاقراض الربوى ، فانها ستصبح خلية فعالة تساعد على تنمية المجتمع ، وتوجه الاموال نحو المشروعات الانتاجية المفيدة ، وتبتعد عن الاستثمار فى كل ما يصبرم التعامل به شرعا •

انن فترشيد عمليات البنوك القائمة يكون على اساس تخليصها من الربا ، ولن يتم ذلك الا بان يجعل القرض الحسن محل القرض الربوى ، وبان يتزاوج عنصرى المال والعمل ، فالبنوك تقدم المال لمن يملك القدرة على العمل به ، ثم يقسمان الارباح فى حالة تحققها ، او يتحملان نتيجة الخسارة فى حالة وقوعها •

ويطلق الذقهاء على اشتراك المال والعمل فى الكسب اسم المضاربة، وعقد المضاربة يمكن أن يكون أساسا شرعيا لكثير من أوجه الاستثمار

في البنوك الإسلامية ولهذا سنتقوم بدراسته ضمن هذا الفصل الذي
سنقسمه الى المطالب الآتية :

المطلب الأول : المضاربة كأساس شرعى لعمليات الاستثمار •

المطلب الثاني : أوجه الاستثمار بالطرق الشرعية •

المطلب الثالث : تحديد الأرباح وتوزيعها •

المطلب الأول

المضاربة كأساس شرعى لعمليات الاستثمار

يقوم البنك الاسلامى باستثمار أموال الودائع لأجل - وهى التى يطلق عليها الودائع الاستثمارية - على أساس عقد المضاربة أو القرض ، وهو عقد كان معروفاً قبل الاسلام ، وتعامل به الصحابة بعد الاسلام ، وأقرهم الرسول صلى الله عليه وسلم على ذلك ، وصورته أن يكون رأس المال من شخص ، والعمل من شخص آخر والربح على ما اتفقا عليه .

وسنبحث فى هذا المطلب عقد المضاربة فى الفقه الاسلامى ، وهل يصلح لأن يكون أساساً شرعياً يمكن الاستناد اليه فى تبرير مشروعية عمليات الاستثمار فى البنوك ؟ أم لا ؟

ولهذا سنخصص لدراسة المباحث الثلاثة الآتية :

المبحث الأول : المضاربة فى الفقه الاسلامى .

المبحث الثانى : مدى ملائمة المضاربة للاستثمار المصرفى .

المبحث الثالث : تدابير ضمان رأس المال .

المبحث الأول

المضاربة فى الفقه

حفلت كتب الفقه القديمة بالحديث عن المضاربة أو القراض ، وتناولت مختلف جوانب هذا العقد بتفصيل واف ، ومن خلال هذه الكتب سنلقى الضوء على عقد المضاربة للتعريف به وبيان شروطه وأحكامه وذلك فى الفروع الثلاثة الآتية :

الفرع الأول : تعريف وتقسيم .

الفرع الثانى : شروط المضاربة .

الفرع الثالث : أحكام المضاربة .

الفرع الاول

تعريف وتقسيم

اولا تعريف المضاربة :

المضاربة فى اللغة : مشتقة من الضرب فى الارض ، وهو السير فيها قال الله تعالى (وآخرون يضربون فى الارض يبتغون من فضل الله) (١) .

وسمى هذا العقد بها لأن المضارب يسير فى الارض غالبا طلبا للربح (٢) واهل الحجاز يسمونه القراض - بكسر القاف - مشتق من القرض : وهو القطع ، لان المالك يقطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح (٣) .

والمضاربة شرعا : عبارة عن عقد على الشركة بمال من احد الجانبين وعمل من الآخر (٤)

ثانيا مشروعيتهما :

قال الامام بن حزم : (القراض كان فى الجاهلية ، وكانت تريض اهل تجارة ، ولا معاش لهم من غيرها ، وفيهم الشيخ الكبير الذى لا يطيق السفر والمرأة والصغير واليتيم ، فكانوا وذو الشغل والمرضى يعطون المال مضاربة لمن يتجر به بجزء مسمى من الربح ، فآقر رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فى الاسلام ، وعمل به المسلمون عملا متيقنا لا خلاف فيه ، ولو وجد فيه خلاف ما التفت اليه ، لانه نقل كافة بعد كافة الى زمن

(١) انظر : سورة المزمل الآية رقم ٢٠ .

(٢) احمد بن قور - المعروف بقاضى زاده - نتائج الانتكار - الجزء الثامن - مرجع سابق ، ص ٤٤٥ .

(٣) انظر محمد بن احمد الرملى ، نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، الجزء الخامس ، لناشره شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الاخيرة ، عام ١٩٦٧م ص ٢١٩ .

(٤) انظر : احمد بن قور ، نتائج الافكار ، الجزء الثامن ، مرجع سابق ، ص ٤٤٥ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلمه بذلك ، وقد خرج صلى الله عليه وسلم فى قراض خديجة رضى الله عنها (٥) •

وقال البيهقى : (كان العباس بن عبد المطلب اذا دفع مالا مضاربة اشترط على صاحبه ان لا يسلك به بحرا ولا ينزل به واديا ولا يشتري به ذات كبد رطبة ، فان فعل فهو ضامن ، فرقع شرطه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجازاه (٦) •

ونقل الشوكانى عدة آثار عن الصحابة فى المضاربة وقل : بأن (هذه الآثار تدل على أن المضاربة كان الصحابة يتعاملون بها من غير تكبر ، فكان ذلك اجماعا منهم على الجواز وليس فيها شيء مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم الا ما أخرجه ابن ماجة من حديث صهيب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ثلاث فيهن البركة ، البيع لأجل ، والمقارضة وأخلط البر بالشعير للبيت لا للبيع) لكن فى أسناده نصر بن القاسم عن عبد الرحيم بن داود وهما مجهولان (٧) •

ونذكر الشوكانى - أيضا - أن ابن حزم قال فى مراتب الاجماع : كل أبواب الفقه لها أصل من الكتاب والسنة حاشا للقراض ، فمسا وجدنا له أصلا فيهما البتة ، ولكنه اجماع صحيح مجرد ، والذي يقض به أنه كان فى عصر النبى صلى الله عليه وسلم غلم به واقره ونولا ذلك لما جاز (٨) •

ونذكر ابن المنذر أن أهل العلم قد اجمعوا على جواز المضاربة (٩) •

(٥) انظر : ابن حزم ، المحلى ، الجزء التاسع ، مرجع سابق ، ص ١١٦ •

(٦) انظر : أحمد بن الحسين البيهقى ، السنن الكبرى ، الجزء السادس ، لماشره مجلس دائرة المعارف العثمانية - بجيدر آباد الـكن - الهند الطبعة الأولى ، عام ١٣٥٢ هـ ، ص ١١١ •

(٧) انظر : الشوكانى ، نيل الاوطار ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٣٩٤ •

(٨) انظر : المرجع السابق نفس الصفحة •

(٩) انظر : ابن قدامة ، المغنى ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٦ •

من هذا يثبث أن التعامل في المضاربة كان جاريا في الجاهلية ،
ويحت رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يتعاملون بها ، فلم ينكر
عليهم ، وأقرهم على تعاملهم فيها ، وعليه فإن مشروعية المضاربة ثابتة
بالإجماع الصحيح المستند إلى السنة التقريبية *

ثالثا : أركان المضاربة :

المضاربة عقد بين رب المال والمضارب ، ولهذا لا بد لها من أركان
يتوقف وجودها عليها ، كما هو الحال في غيرها من العقود ، وأركانها
هي الإيجاب والقبول بالفاظ تدل عليها *

فالإيجاب : مثل أن يقول رب المال للمضارب : دفعت هذا المال
اليك مضاربة أو مقارضة أو معاملة ، أو خذ هذا المال وأعمل به على أن
مارئى الله فهو بيننا على كذا ، من نصف أو ربع أو نحوه من الأجزاء
المعلومة *

والقبول هو كل لفظ يدل على الرضا ، كان يقول المضارب : قبلت
أو ما يؤدي هذا المعنى (١٠) *

رابعا أقسام المضاربة :

تنقسم المضاربة إلى قسمين ، مضاربة مطلقة ، ومضاربة مقيدة *

(أ) المضاربة المطلقة :

وهي التي لم تقتض بزمان ولا مكان ولا نوع تجارة ، ولم يعين البائع
فيها ولا المشتري كان يقول : أعطيتك هذا المال مضاربة على أن يكون الربح
مشتركا بيننا على وجه كذا *

(ب) والمضاربة المقيدة :

هي التي قيدت بزمان أو مكان أو نوع أو ستاح معين أو بائع أو
مشتري (١١) *

(١٠) انظر : أحمد بن قنبر ، نتائج الأفكار ، الجزء الثامن ،
مرجع سابق ، ص ٤٤٥ -
(١١) انظر : مجلة الأحكام العدلية ، مادة ١٤٠٦ ، ومادة
١٤٠٧ *

مايجوز للمضارب أن يفعله في المضاربة المطلقة :

١ - هناك تصرفات تثبت للمضارب بمجرد انشاء عقد المضاربة ، وتشمل ما هو معتاد بين التجار ، كالشراء ، والبيع نقدا أو نسيئة ، وقبول الحوالة وتوكيل غيره ، والرهن ، والإيجار والاستئجار والسفر .

٢ - وتصرفات لا يملكها بمطلق العقد ، ولكن يملكها إذا قيل له أعمل برباك ، وهي دفع المال مضاربة ، وخلط مال المضاربة بماله ، والشركة ، فهذه التصرفات لا تثبت بمجرد عقد المضاربة ، فكان لابد فيها من التفويض .

٣ - وتصرفات لا تصح إلا بإذن صريح ، وهي : الاستدانة ، والعقود على مال وغير مال ، والكتابة ، والهبة ، والصنعة . فهذه لا يصح شيء منها بمجرد التفويض له أن يعمل برباه ، ولابد أن ينص عليها لأنها ليست من باب التجارة (١٢) .

الفرع الثاني

شروط المضاربة

لكي تكون المضاربة صحيحة فلا بد أن تتوفر فيها شروط معينة في الصيغة ، وفي العاقدين ، وفي رأس المال ، وفي الربح .

أولا شروط الصيغة :

اتفق الفقهاء على أن الصيغة إذا كانت منجزة غير مضافة إلى زمن مستقبل ، ولا معلقة ولا مؤقتة ، كانت صحيحة (١٣) .

ومثال الإضافة إلى زمن مستقبل : أن يقول صاحب العمل للمضارب :

(١٢) انظر : الزيلعي ، تبين الحقائق ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٦٨ ، ٦٩ .

(١٣) انظر : عبد العظيم شرف الدين ، عقد المضاربة بين الشريعة والقانون ، لنشره مكتبة الكليات الأزهرية بمصر ، الطبعة الأولى ١٩٧٤م ، ص ٢٠ .

خذ هذا المال وأعمل به ابتداء من الشهر القادم •

ومثال التوقيت : هو أن يقول له : أعمل به في الصيف فقط ، أو في موسم العيد ، فقط •

ومثال التعليق : أن يقول ، إذا جاءك فلان بالدين الذي لي في ذمته - ومقداره ألف جنيه - وسلمك إياه فضارب به (١٤) •

وقد اختلف الفقهاء في جواز تعليق العقد أو توقيته أو إضافته إلى أجل • فالحنفية والحنابلة أجازوا ذلك (١٥) والمالكية والشافعية منعوا (١٦) •

ونحن نميل إلى الأخذ برأي الحنفية والحنابلة لما فيه من التيسير على الناس الذين يرغبون في وضع مثل هذه القيود ، مراعاة لمصالحهم •

ثانيا : شروط العاقدين :

ذكر الخطيب أن القراض توكل وتوكل بعوض ، يشترط أهلية التوكيل في المالك وأهلية التوكل في العامل ، فلا يكون واحد منهما سفيها ولا صبييا ولا مجنونا ولا رقيقا يغير إذن سيده (١٧) •

(١٤) انظر : غريب الجمال • المصارف والاعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ٢٨٠ ، ٢٨١ •
(١٥) انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء الثامن ، مرجع سابق ، ص ٣٦٢ •

— ابن قدامة ، المغنى ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٦٩
(١٦) انظر : أحمد محمد الصاوي المالكي ، بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك على الشرح الصغير للمدير ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥ •
— ابن رشد ، بداية المجتهد ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ١٩٨ •

— محمد الشرييني الخطيب ، مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج الجزء الثاني مرجع ، سابق ص ٣١٠ ، ٣١٢ •
(١٧) انظر : المرجع السابق ، ص ٣١٤ •

ولا يشترط في رب المال والمعامل أن يكونا مسلمين فيصح المضاربة بين أهل الذمة وبين المسلم والذمي ، والمستأمن (١٨) •

ثالثا - شروط رأس المال :

رأس المال هو محل المضاربة ، وقد اشترط الفقهاء ، في مال المضاربة عدة شروط وهي - كما وردت في الفتاوى الهندية - ما يلي :

- أن يكون رأس المال دراهم أو دنانير •

- وأن يكون معلوما عند العقد •

- وأن يكون عينا لا ديناً •

- وأن يكون المال مسلما إلى المضارب (١٩) •

وفيما يلي نتناول هذه الشروط واحدا تلو الآخر لايضاحها :

١ - أن يكون رأس المال دراهم أو دنانير :

لقد اجمع الفقهاء على أن المضاربة جائزة إذا كان محلها دراهم أو دنانير واختلفوا إذا كان رأس المال من العروض •

فجمهور الفقهاء لا يجيزون المضاربة بالعروض ، وجوزه ابن أبي ليلى ، وحجة الجمهور أن رأس المال إذا كان عرضا كان غروا ، لأنه يقبض العرض وهو يساوي قيمة ما ، ويرده وهو يساوي قيمة غيرهما فيكون رأس المال مجهولا ، أما إذا كان رأس المال هو ثمن بيع العروض - أي إذا أعطاه عرضا وقال بمسبه واقبض ثمنه وأعمل به مضاربة - فإن مالك والشافعي منعه ، وأجازه أبو حنيفة ، وحجة من منع أنه قارضه على ما بيعت به السلعة وعلى بيع السلعة نفسها فكانه قراض ومنفعة ، مع أن ما يبيع به السلعة مجهول ، فكانه قارضه على رأس مال

(١٨) انظر : الكاساني ، بدائع الصناعات ، الجزء الثامن ، مرجع سابق ، ص ٣٥٩٣ •

(١٩) انظر : الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند ، الفتاوى الهندية ، الجزء الرابع ، لناشره دار احياء التراث العربي - بيروت الطبعة الثالثة ١٩٨٠م ص ٢٨٦ •

مجهول (٢٠) •

وحجة أبى حنيفة ان المضاربة على الثمن الذى تباع به العروض
وليس على العروض نفسها •

وفى وقتنا الحاضر لم يعد لخلاف الفقهاء حول هذا الشرط أهمية
تذكر ، لأن تعامل الناس مع البنوك اليوم انما يتم بالنقود المتداولة وليس
بالعروض ، وبذلك فان هذا الشرط يكاد أن يكون بدهيا •

٢ - أن يكون رأس المال معلوما عند العقد :

وذلك حتى لايقمان فى المنازعة ، والمعلم به أما بالتسمية أو
بالإشارة (٢١) •

ولا تصح المضاربة على مجهول القدر لجهالة الربح - ولا على
مجهول الصفة ولا على مجهول الجنس (٢٢) •

٣ - أن يكون رأس المال عينا لا نيتا :

اشتراط جمهور الفقهاء أن يكون رأس مال المضاربة عينا ، وانها
تفسد اذا كان ديننا (قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل
العلم انه لايجوز أن يجعل الرجل ديننا له على رجل مضاربة) (٢٣) •

وقال الكاسانى : (اذا كان لرب المال على رجل دين فقال له أعمل
بديتى الذى فى ذمتك مضاربة بالنصف ، أن المضاربة فاسدة
بلا خلاف) (٢٤) •

(٢٠) انظر : ابن رشد الحفيد ، بداية المجتهد ، الجزء الثانى ،
مرجع سابق ، ص ١٩٧ •
(٢١) انظر : الفتاوى الهندية ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ،
ص ٢٨٦ •

(٢٢) انظر : محمد الشريينى الخطيب ، مغنى المحتاج ، الجزء
الثانى ، مرجع سابق ص ٣١٠ •
(٢٣) انظر : ابن قدامة ، المغنى ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ،
ص ٧٣ •

(٢٤) انظر : الكاسانى ، بدائع الصنائع ، الجزء الثامن ، مرجع
سابق ص ٣٥٩٥ •

وأما إذا كان المال وديعة عنده وقال له مناجبها : ضارب بها
فان ذلك جائز . وبهذا قال الحنابلة والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي .
وقال الحسن لا يجوز حتى يقبضها (٢٥) وكذلك الامام مالك لا يجيز
المضاربة بالوديعة (٢٦) .

٤ - أن يكون رأس المال مسلما إلى المضارب :

وليس المراد اشتراط تسليم المال إليه حال العقد أو في مجلسه ،
وانما المراد أن يستقل العامل باليد عليه والتصرف فيه (٢٧) .
فإن شرطاً أن يعمل رب المال مع المضارب تنفس المضاربة (٢٨) .

وابعا : شروط الريح :

إذا اسفرت نتيجة المضاربة عن ربح فانه يقسم بين العامل ورب
المال ، ولكي يتم التقسيم بين الطرفين بدون اختلاف أو تنازع فقد اشترط
الفقهاء في الريح شرطين هما :

الشرط الأول :

أن تكون حصة كل منهما من الريح معلومة ، فلو قال رب المال للعامل
« على أن لك فيه شركة أو نصيباً أو جزءاً أو شيئاً من الريح ، ففسد
القراض للجهل بقدر الكربح ، ولو قال : قارضتك على أن الريح بيننا أثلاثاً
لم يصح ، للجهل بمن له الثلث ومن له الثلثان (٢٩) » .

(٢٥) انظر : ابن قدامة ، المغنى ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ،
ص ٥٧ .
(٢٦) انظر الخرشى على مختصر خليل ، الجزء الثالث ، مرجع
سابق ، ص ٢٠٤ .
(٢٧) انظر الشرييني الخطيب ، مغنى المحتاج ، الجزء الثاني ،
مرجع سابق ص ٣٩٠ .
(٢٨) انظر : الفتاوى الهندية ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ،
ص ٢٨٦ .
(٢٩) انظر : الشرييني الخطيب ، مغنى المحتاج ، الجزء الثاني ،
مرجع سابق ، ص ٣١٣ .

أما إذا قال : على أن لك ثلث الربح كان العقد صحيحا لأنه يصير
كانه قال : ولى ما بقى أى الثلثان(٣٠) .

ولذلك فإن معلومية الربح لكل منهما أمر ضرورى لصحة المضاربة،
لأن جهالة الربح توجب فساد العقد(٣١) .

وبناء على ما تقدم فإنه لا يجوز لأحد الطرفين أن يفوض الآخر
فى توزيع الربح حسب ما يراه ، لأن ذلك يؤدى الى جهالة حصة كل منهما
فى الربح . وعليه فإنه لايجوز للبنوك الاسلامية أن تنتظر حتى نهاية
العام لتقسوم بتوزيع الربح حسب ماتراه ، بحجة أن أصحاب الودائع
الاستثمارية قد فوضوها فى ذلك ، بل يجب أن توضح النسبة التى يتم
بها اقتسام الربح بينها وبين المستثمرين منذ بداية العام ، أو عند إبرام
العقد بين الطرفين . وللأسف فإن معظم البنوك الاسلامية القائمة تتجاهل
هذا الشرط ولا تحدد نسبة اقتسام الربح الا فى نهاية العام .

الشرط الثانى :

أن تكون حصة كل منهما جزءا شائعا كالنصف أو الثلث مثلا ، فإن
شرطا مقدارا محسدا لأحدهما كمائة جنيه مثلا من الربح أو أقل أو أكثر
وبالباقي للآخر فالمضاربة فاسدة(٣٢) .

(قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن للعامل أن يشترط على
رب المال ثلث الربح أو نصفه ، أو ما يجمعان عليه ، بعد أن يكون ذلك
معلوما جزءا من أجزاء(٣٣) .

وايضا لا بد أن يكون المشروط للمضارب مشروطا لمن الربح وليس

(٣٠) انظر : المرحضى المبسوط « الجزء الثانى والعشرون مرجع
سابق ، ص ٢٥ .
(٣١) انظر الكاسانى ، بدائع الصنائع ، الجزء الثامن ، مرجع
سابق ص ٣٦٠١ .
(٣٢) انظر : المرجع السابق ، ص ٣٦٠٢ .
(٣٣) انظر : ابن قدامة ، المغنى ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ،
ص ٣٠ ، ٣١ .

من رأس المال ، فلو شرط شيئاً من رأس المال ، أو منه ومن الربح فسدت المضاربة (٣٤) .

ويفسدة المضاربة الكلام عن شروط الربح تظهر عدة تساؤلات جديرة بالاهتمام مثل :

١ - هل الربح في المضاربة خاص بطرفيها ، أم أنه يجوز لهما الاتفاق على تخصيص جزء من الربح لشخص ثالث اجنبى عن المضاربة ؟

فلو شرط ثلث الربح للمضارب وثلثه لرب المال وثلثه للمساكين فهل يجوز ذلك ؟

جمهور الفقهاء يمنع اشتراط جزء من الربح لشخص ثالث ، لأن الربح في المضاربة لا يستحق إلا بعمل أو مال ، وليس للمضارب له عمل ولا مال (٣٥) .

جاء في نهاية المحتاج (ويشترط اختصاصهما بالربح ، فيمنع شرط بعضه لثالث) (٣٦) .

وجاء في المغنى بأن العقد يفسد إذا اشترط جزء من الربح لأجنبي عن المضاربة (٣٧) .

وأما الملكية فانهم يجيزون اشتراط جزء من الربح لشخص ثالث ، جاء في الدونة ما يلى (قلت : أرايت المتقارضين يشترطان عند معاملتهما ثلث الربح للمساكين ، يجوز ذلك قال نعم ، قلت : فهل يرجعان فيما جمعا من ذلك ؟ قال : لا وليس يقضى بذلك عليهما ولا أحب لهما فيما بينهما وبين

(٣٤) انظر : الفتاوى الهندية ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٢٨٧ .

(٣٥) انظر : السرخسى ، المبسوط ، الجزء الثانى والعشرون ، مرجع سابق ، ص ٢٨٠ .

(٣٦) انظر : الرملى ، نهاية المحتاج ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥ .

(٣٧) انظر : ابن قدامة ، المغنى ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٣٦ ، ٣٧ .

الله تعالى أن يرجعاً فيما جملاً (٣٨) .

وإننا نميل إلى الأخذ برأى المالكية في هذا المجال لما فيه من توسعة على المسلمين في معاملاتهم ، ولما فيه من بر واحسان إلى الفقراء .

٢ - هل يجوز أن يشترط رب المال زكاة الربح على العامل ؟

في المذهب المالكي روايتان عن مالك ، الأولى تقوم بعدم الجواز وهي رواية أشهب عن مالك . والثانية تقول بالجواز وهي رواية ابن القاسم عن مالك ، أما الشافعي فلا يجيز اشتراط رب المال زكاة الربح على العامل ، وحجة من لم يجزه أن حصة كل من العامل ورب المال تصبح مجهولة وحجة من يقول بالجواز أن الزكاة معلومة النسبة من المال الزكي وهي ربع العشر ، فكانه اشترط عليه في الربح الثلث الا ربع العشر ، أو النصف الا ربع العشر وذلك جائز (٣٩) .

وإننا لانرى ما يمنع من اشتراط الزكاة ، سواء شرطها رب المال على العامل ، أو شرطها العامل على رب المال ، لأن اشتراطها لن يؤدي بأى حال إلى جهالة الربح لأى طرف فنصصة كل منهما معلومة ونسبة الزكاة معلومة ، فمن أين تأتي جهالة الربح ؟

٣ - هل يجوز اقتسام الربح فقط دون رأس المال ؟

إذا تم التراضى بين رب المال والعامل على اقتسام الربح فقط دون رأس المال فإن ذلك جائز . وبه قال الثوري والشافعي وأسحق والحنبلة ، وقال أبو حنيفة لا تجوز القسمة حتى يستوفى رب المال ماله (٤٠) .

والواقع أن القول بجواز اقتسام الربح فقط دون رأس المال هو القول الملائم لطروفي العصب الذي نعيش فيه ، وبذلك نضمن استمرارية العمل في المشاركة لأمد طويل .

(٣٨) انظر : مالك بن أنس ، المدونة الكبرى ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ .
(٣٩) انظر : ابن رشد الحفيد ، بداية المجتهد ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ .
(٤٠) انظر : ابن قدامة ، المغنى ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٦٣ ، ٦٤ .

الفرع الثالث احكام المضاربة

عقد المضاربة له عدة احكام ، منها انه عقد جائز لكل منهما فسخه ، وانه عقد يشبه عدة عقود تجرى عليه احكامها ، وان المضارب لا يأخذ نصيبه من الربح الا بحضرة رب المال واذنه ، وان المضارب يستحق النفقة اثناء السفر .

وفيما يلي نتناول هذه الاحكام بايجاز :

أولاً : المضاربة عقد جائز :

ذكر ابن رشد الحفيد ان العلماء قد اجمعوا على ان اللزوم ايسر من موجبات هذا العقد ، وان لكل من رب المال والمضارب فسخه مالم يشرع المضارب في العمل ، واختلفوا اذا شرع المضارب في العمل ، فقال مالك بان العقد لازم ، وهو عقد يورث ، وذلك مراعاة لضرورة امن العقود الموروثة . وقال الشافعي وابو حنيفة بان لكل واحد منهم فسخ العقد اذا شاء وانه لا يورث (٤١) . لان المضارب متصرف في مال غيره باذنه فهو كالوكيل (٤٢) .

وقال السرخسي : (ولكل واحد منهما ان يفرد بفسخه لان انعقاده بطريق الشركة دون الاجارة) (٤٣) .

ثانياً - عقد المضاربة له شبهة بعدة عقود تجرى عليه احكامها :

فهو عقد امانة عند التعاقد ، وعقد وكالة عند التصرف في المال ، وعقد شركة اذا عمل في المال وحصل ربح ، واذا قسم العقد أصبحت المضاربة اجارة فاسدة ، حتى يكون للمضارب اجر مثل عمله ، واذا

(٤١) انظر : ابن رشد الحفيد ، بداية المجتهد ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .
(٤٢) انظر : ابن قدامة ، المغني ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٦٤ .
(٤٣) انظر : السرخسي ، المبسوط ، الجزء الثاني والعشرون ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

خالف المضارب كان غارماً ضامناً للمال (٤٤) •

ثالثاً : ليس للمضارب ربح الا بحضرة رب المال وإذنه :

لا خلاف بين أهل العلم انه لا يجوز للمضارب ان يأخذ شيئاً من ربح المضاربة بغير إذن رب المال ، وذلك لاسباب ثلاثة ذكرها صاحب المغنى ، وهى :

١ - ان الربح وقاية لرأس المال ، فلا يأمن الخمران الذى يكون هذا الربح جابراً له ، فيخرج بذلك عن ان يكون ربحاً •

٢ - ان رب المال شريكه فلم يكن له مقاسمة نفسه •

٣ - ان ملكه غير مستقر ، لأنه يعرض ان يخرج عن يده بجبران خسارة المال •

وان اذن رب المال فى أخذ شيء جاز لان الحق لهما لا يخرج عنهما (٤٥) •

رابعاً : نفقة المضارب :

اختلف الفقهاء فى نفقة المضارب على ثلاثة اقوال :

الأول :

لا نفقة له الا ان يأنن له رب المال ، وبه قال ابن سيرين وحماد والحنابلة وهو ظاهر مذهب الشافعى •

الثانى :

له نفقة وبه قال النخعى والحسن وأحد ما روى عن الشافعى •

(٤٤) انظر : المرجع السابق ، نفس الصفحة •

(٤٥) انظر : ابن قدامة ، المغنى ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ،

ص ٦٣ •

الثالث :

له نفقة في المسفر وليس له شيء في الحضر . وبه قال مالك
وأبو حنيفة والثوري وجمهور العلماء (٤٦) .

ويترتب على أحكام عقد المضاربة أن ما يهلك من مال المضاربة فمن
الربح لأنه تابع لرأس المال (٤٧) . وإذا تجاوز الهالك مقدار الربح
وسرى إلى رأس المال فإن المضارب لا يضمنه بالم يتعد ، أما إذا هلك
بتعدي المضارب أو تقريطه فإنه يضمن (٤٨) .

وإذا أبفرت نتيجة المضاربة عن خسارة فإن المضارب لا يتحمل
شيئاً منها ، بل تحصب من رأس المال (٤٩) وحصبه أنه خسر عمله . أما
إذا زادت الخسارة عن رأس المال فإن العامل يتحمل هذه الزيادة
ولا يطالب بها رب المال الذي يكفي أنه ضاع عليه ماله . قال ابن رشد
« ولا أعرف خلافاً بين فقهاء الأمصار أنه أن تكارى - أى استأجر -
العامل على السلع إلى بلد فاستغرق الكراء قيم السلع وقض عليه فضلة
أنها على العامل لا على رب المال (٥٠) » .

وبهذا نكون قد بينا عقد المضاربة بأركانها وشروطها وأحكامها كما
تناوله فقهاء المذاهب وننتقل فيما يلي لبحث مدى صلاحية المضاربة
للاستثمار المصرفي :

-
- (٤٦) انظر : ابن رشد ، بداية المجتهد ، الجزء الثاني ، مرجع
سابق ، ص ٢٠١ ، وابن قدامة ، المغنى ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ،
ص ٤١ ، ٤٢ .
- (٤٧) انظر : الفتاوى الهندية ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ،
ص ٣١٨ .
- (٤٨) انظر : ابن رشد ، بداية المجتهد ، الجزء الثامن ، مرجع
سابق ، ص ١٩٧ .
- (٤٩) انظر : ابن قدامة ، المغنى ، الجزء الخامس ، مرجع
سابق ، ص ٣٨ .
- (٥٠) انظر : ابن رشد ، بداية المجتهد ، الجزء الثاني ، مرجع
سابق ، ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .

المبحث الثاني

مدى ملائمة المضاربة للاستثمار المصرفي

تمهيد :

بعد أن بينا - فيما تقدم - المضاربة بآركانها وشروطها وأحكامها المختلفة وتعرضنا لمسائل الاتفاق ومسائل الاختلاف بين فقهاء المذاهب ، فود أن نبين في هذا المبحث ما إذا كان بالإمكان الاستفادة من نظام المضاربة في عمليات الاستثمار المصرفي الحديث ، باعتبار أن المضاربة تقوم على تقديم المال من طرف لا يريد أو لا يحسن أن يعمل ، وتقديم العمل من طرف آخر لديه الاستعداد والقدره والخبرة للعمل ، ولكن ليس لديه مال .

ونستطيع في هذا المجال أن نميز بين رأيين :

الأول :

يرى أن عقد المضاربة يصلح أن يكون أسلوباً لعمليات الاستثمار المصرفي .

أما الثاني :

فيعارض في ذلك ويرى أن عقد المضاربة بأحكامه وشروطه المبروفة لا يصلح كأسلوب للاستثمار المصرفي الجماعي . وفيما يلي سنوضح هذين الرأيين وسنبين رأينا في المسألة : وذلك في الفروع الثلاثة الآتية :

الفرع الأول : الرأي القائل بصلاحية المضاربة للاستثمار المصرفي .

الفرع الثاني : الرأي القائل بعدم صلاحية المضاربة للاستثمار

المصرفي .

الفرع الثالث : رأينا في المسألة .

الفروع الأول

الرائ القائل بصلاحيه المضاربة الاستثمار المصرفى

كان المرحوم الدكتور محمد عبد الله العربى هو أول من قال أن عقد المضاربة الذى أجازته ونظمته الشريعة الإسلامية ، يصلح لأن يكون البديل الإسلامى لأعمال البنوك (٥١) ، وطالب - رحمه الله - بتعديل أعمال البنوك لتتطابق مع أحكام عقد المضاربة الإسلامى .

وفى تكيف العلاقة بين المودعين والبنك ، فإنه يعتبر المودعين - فى مجموعهم لا فرادى - (رب المال) والبنك هو (المضارب) مضاربة مطلقة .

أما بالنسبة للأرباح وتوزيعها فإنه يرى أنه فى كل سنة مالية - أو فترة أقصر إذا استقر العرف المصرفى على فترة أقل من سنة - يقوم البنك بتسوية شاملة بين أرباح وخسائر جميع المشروعات الاستثمارية التى وظف فيها أموال الودائع ، وبعض أسواق المساهمين ، والصفاقى بعد هذه التسوية يخصم البنك منه أولاً مصاريفه العمومية ، بما فيها أجور موظفيه وعماله ، وبما فيها احتياطيات قد يفرضها القانون الوضعى على البنوك ، باعتبارها شركات مساهمة ، ثم يوزع الباقى بينه وبين المودعين ، طبقاً للاتفاق الذى تم بينه وبينهم .

أما علاقة البنك بأصحاب المشروعات الاستثمارية ، فهى تقوم على اعتبار أن البنك هو (رب المال) وأصحاب المشروعات الاستثمارية الذين أمدهم بماله هم (المضارب) . وهنا تسرى قواعد المضاربة بشأن حقوق رب المال وواجباته (٥٢) .

وقد أخذت الدراسة المصرية لإقامة نظام العمل فى البنوك الإسلامية

(٥١) أنظر : د. على حسن عبد القادر ، فقه المضاربة فى التطبيق العملى والتجديد الاقتصادى ، من مطبوعات الشركة الإسلامية للاستثمار - الشارقة - (بدون تاريخ) ص ٤٠ .
(٥٢) أنظر د. محمد عبد الله العربى ، المعاملات المصرفية وموقف الإسلام منها ، بحث مقدم للمؤتمر الثانى لجمع البحوث الإسلامية - القاهرة ١٩٦٥ م ، ص ٧٩ وما بعدها .

والمقدمة من جمهورية مصر العربية الى المؤتمر الثالث لوزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقدة في جدة في الفترة من ٢٩ فبراير الى ٤ مارس ١٩٧٢ م ، اخذت بالفكرة التي نادى بها الدكتور العربي ، وذلك بتطبيق عقد المضاربة في توظيف البنك لامواله ، وتطبيقه ايضا بالنسبة لما يودع لديه من اموال المستثمرين(٥٣) .

كما اتخذت افكار الدكتور العربي اساسا لقيام البنوك الاسلامية الحالية(٥٤) .

الفرع الثاني

الرأي القائل بعدم صلاحية المضاربة للاستثمار المصرفي

صاحب هذا الرأي هو الدكتور سامي حسن حمود ، الذي يرى ان تطبيق قواعد المضاربة بالشكل المبين في المؤلفات الفقهية ، أمر يتعذر تطبيقه عمليا في مجالات الاستثمار الجماعي على النمط المصرفي ، وذلك لعدة أسباب ، نلخصها فيما يلي :

١ - ان المضاربة تعاقدا ثنائيا بين طرفين - يجوز ان يكون أحد الطرفين واحدا أو أكثر - وأنه متى بدأ العمل في مال المضاربة فإنه لا يجوز لطرف ثالث الانضمام اليها .

٢ - ان لرب المال ان يقيد المضارب بالشروط التي يراها مناسبة لحفظ ماله من الضياع . والأهم من ذلك ان له أن يفسخ العقد ويكلف المضارب بتنضيض(٥٥) رأس المال عند من لم يعتبر المضاربة عقد لازم .

٣ - ان اقتسام الارباح في المضاربة مبني على أساس التصفية

(٥٣) انظر : د. غريب الجمال ، المصارف وبيوت التمويل الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ .

(٥٤) انظر : د. علي عبد الرسول ، المبادئ الاقتصادية في الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٣١ .

(٥٥) تنضيض رأس المال : أي تحويله الى نقود .

- انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء السابع ، مرجع سابق ، حرف الضاؤ ، فصل النون ، مادة نضض .

الكاملة للعملية ، حتى يتمكن رب المال من استرداد رأس ماله أولا ثم تجرى قسمة الربح المتبقى بعد ذلك ، لأن الربح وقاية لرأس المال ، ولا ربح الا بعد سلامة رأس المال لصاحبه . وهذا يتعارض تماما مع فكرة الاستثمار الجماعى التى تقوم على أساس استمرار الاستثمار من ناحية ، واجراء توزيع للأرباح فى فترات دورية من ناحية أخرى ، ومن المتعذر اجراء التصنية الكلية فى نهاية كل فترة يوزع فيها الربح على المستثمرين(٥٦) .

ويقترح الدكتور حمود شيكلا جديدا للمضاربة يلائم الاستثمار الجماعى المتعدد والمستثمر فى حركته ودوران المال فيه ، وقد أطلق على هذا الشكل الجديد اسم « المضاربة المشتركة » .

ونرى هذا الشكل الجديد نجد أن الدكتور حمود قد اتجه الى الاستفادة من الأحكام الخاصة بالأجير المشترك فى توضيح الفوارق فى الأحكام بين حالات التعاقد الخاص ، وحالات التعاقد الذى يشمل عملا مشتركا لا يذعن به فرد أو مجموعة محصورة من الأفراد نكما أن الاجارة- بالنظر لمقصودها المتمثل فى الحصول على منفعة معينة فى مقابل عوض معلوم - قد استطاعت أن تستوعب فى نطاقها أحكام الأجير المشترك ، كذلك يمكن للمضاربة - ومع المحافظة على مقصودها المتمثل فى الاسترباح فى المال بطريق عمل الغير - أن تستوعب أحكام المضارب المشترك .

وبذلك تختلف المضاربة المشتركة فى اشخاصها ، من المضاربة الخاصة ، باعتبار ان المضاربة الخاصة لا تخرج عن نطاق العلاقة الثنائية بين من يملك المال ومن يعمل فيه .

أما المضاربة المشتركة فانها تضم ثلاثة فقاء :

(٥٦) انظر : د. سامى حمود ، تطوير الأعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ٤٢٢ - ٤٢٦ .

الفريق الأول :

جماعة المستثمرين وهم أصحاب الودائع الاستثمارية •

الفريق الثانى :

جماعة المضاربين وهم الذين يأخذون المال للعمل به •

الفريق الثالث :

هو الشخص أو الجهة التى تكون مهمتها التوسط بين الفريقين لتحقيق التوافق والانتظام فى توارد الاموال واعطائها للراغبين من الفريق الثانى للعمل فيها بالمضاريات المعقودة مع كل منهم على انفراد •

ويعتبر الفريق الثالث - وهو الوسيط - الشخص الجديد فى نظام المضاربة المشتركة ، وتبرز أهميته من دوره المزدوج الذى يقوم به تجاه الفريقين ، فهو فى تعامله مع اطراف الفريق الأول يمكن وصفه بالمضارب المشترك ، لأنه لا يلتزم بالعمل كمضارب خاص لشخص معين أو أشخاص معينين ، بل هو يعرض خدمته على كل من يرغب فى استثمار ما لديه من مال •

وأما فى تعامله مع الفريق الثانى فانه - أى المضارب المشترك - كمالك المال ، حيث أنه يعطيهم هذا المال بالشروط المنفردة التى يتفق بها مع من يتعامل معه على هذه •

وأما بالنسبة للربح الذى قد يتحصل فان الفريق الأول - أصحاب الودائع الاستثمارية يعتبرون شركاء فيه ، رغم عدم وجود أى تعاقب بينهم ، وذلك باعتبار أنهم يتعاقدون مع المضارب المشترك كل حسب الشروط التى يراها مناسبة له ضمن حدود الاختيار المعلن للعموم بشكل ايجاب قائم ومفتوح لكل من يريد ان يدخل هذا الميدان •

وأما الفريق الثانى - المضاربون ارباب الأعمال - قانهم مستقلون تماما بعضهم عن بعض ، سواء فى العمل أو الربح أو الشروط ، فكل منهم يعمل مستقلا عن الآخر فى المال المسلم اليه فلا تجبر خسارة أى واحد منهم بربح الآخر ، ولا تؤثر تصفية العلاقة مع احدهم على استمرار عمل الآخرين بحسب ما تعاقدوا عليه من شروط •

وهكذا يرى صاحب هذا الرأي أن المضارب المشترك هو الشخص الجديد الذى يتطلبه تنظيم المضاربة المشتركة فى إطار الاستثمار الجماعى بشكله الحديث (٥٧) .

الفرع الثالث

رأينا فى المسألة

مع تقديرنا الشديد لجهود الدكتور حمود التى بذلها فى سبيل الوصول الى أسلوب جديد للاستثمار المصرفى عن طريق المضاربة المشتركة ، الا أننا نرى أن الأسباب التى استند اليها فى قسوته بعدم صلاحية المضاربة بشروطها وأحكامها التى وضعها الفقهاء القدامى - للاستثمار المصرفى ، هى أسباب غير كافية لكى نؤاخذ على ما ذهب اليه .

وسنوضح رأينا فى ذلك من خلال الرد على تلك الأسباب .

١ - أن الهدف من عقد المضاربة هو تحقيق الأرباح بطريق شرعى ليس فيه أى كسب خبيث وهى بهذا الاعتبار نوع من التعاون القائم على تلافى عنصرى المال والعمل ، وهو تعاون على البر والتقوى وليس على الائتم والعُدوان ، ومن ثم كانت الشروط التى وضعها الفقهاء تدور حول هذا المفهوم ، لتضمن الكسب الحلال لكلا الطرفين بعيداً عن لوثات الربا أو اكل المال بالباطل ، ومن هنا فإن هذه الشروط يجب أن لا تبقى جامدة وثابتة على الشكل الذى وضعه الفقهاء القدامى ، بل المفروض أن تكون مرنة متطورة تلبى حاجات التعامل المستجدة بشرط أن لا تخرج عن الاضرار العام المرسوم لها من حيث أنها تعاون على البر والتقوى بعيداً عن أى شبهة للربا أو أكل لأموال الناس بالباطل ، وطالما بقيت شروط المضاربة ضمن هذا الاطار فليس هناك ما يمنع من تكييفها لتلائم النشاط المصرفى الحديث بحيث يصبح بالإمكان خلط الأموال ، طالما كان ذلك عن رضى وقناعة من أرباب الأموال ، لأن فى ذلك تحقيقاً لمصالحهم ، وليس فيه ارتكاب لأى محرم ، بل هو تعاون بين أرباب الأموال قائم على البر والتقوى ، حيث

(٥٧) انظر : د . سامى حمود ، تطوير الاعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ٤٣٢ وما بعدها .

يتمنى تجميع أكبر قدر ممكن من الأموال ، ودفعها إلى مؤسسة لها خبرة
بشئون الاستثمار ، لتعمل فيها بما يوافق الشريعة ، لتحقيق الخير والرخاء
الذى يعود على المجتمع من خلال ممارسة الأنشطة القائمة بتحقيق المشاريع
المفيدة ، ويعود على أرباب الأموال بالربح الصلال .

فلماذا الإصرار إذن على عدم جواز خلط الأموال ، طالما أن أرباب
الأموال موافقون على هذا الخلط ، وطالما أن ذلك لا يصلح حراما ولا
يصرم هلالا ؟ *

أن هذا الإصرار قائم على أساس أن مسألة خلط الأموال لم يرد
فيها - حسب ما اطلع عليه الدكتور جمود - أى رأى أو قول فيما هو
معروف من المذهب .

والحقيقة أنه ورد عن مالك ما يجيز خلط الأموال ، حيث جاء فى
المدونة : قلت : أرايت أن أخذ رجل مالا قراضا من رجل أ يكون له أن يأخذ
مالا آخر من رجل آخر قراضا ؟ قال مالك : نعم له أن يأخذ من غير الأول
إذا لم يشغله عن قراض الأول لكثرة مال الأول ، فإذا كان المال كثيرا
فلا يكون له أن يأخذ من آخر حينئذ شيئا . قلت : ويكون له أن يخلط
المالين إذا أخذها وهو يحتمل العمل بهما ؟ قال : نعم إذا أخذ المالين من
غير شرط من الثانى الذى يدفع اليه أن يخلطهما خلطهما ولا ضمان
عليه (٥٨) *

واقضنا على ضوء ما بينا لا نرى ما يمنع شرعا من خلط أموال
المودعين ، واعتبارهم مجتمعين « رب مال » فى المضاربة والبنك هو
« المضارب » *

٢ - أما مسألة الشروط التى يضعها رب المال والتى تقيد من حرية
المضارب فإن بالإمكان التغلب على هذه العقبة ، بأن يتفق المضارب (البنك
الاسلامى) مع أرباب الأموال (المودعين) على أن تكون المضاربة مطلقة
وليست مقيدة ، وأن ياتنوا له أن يعمل برأيه .

(٥٨) انظر : مالك بن انس ، المدونة الكبرى ، الجزء الخامس ،
مرجع سابق ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

ويمكن أن يعد نموذج في البنك يوضح الشروط التي تحكم العلاقة بينه وبين أرباب الأموال ، ويطلع كل مودع جديد على هذا النموذج وتؤخذ موافقته على ما به من شروط ومن بينها أن تكون المضاربة مطلقة ، وأن يؤذن له بالعمل حسب رأيه .

أما أن رب المال يمكن له أن يفسخ العقد متى شاء ، ولتزام المضارب بتضييض رأس المال ، فيمكن تلافى ذلك بالأخذ برأى المالكية القائل بأن العقد يصبح لازماً متى بدأ المضارب في العمل ، وبذلك لا يفسخ العقد إلا بتراضى للطرفين .

٢ - أما مسألة اقتسام الأرباح وانها لا تتم إلا بالتصفية: الكلمة العملية لكي يسترد رب المال ماله ، فأننا نجيب عليها بما ورد في «المغنى» حول هذه النقطة من أنه إذا تراضى رب المال والعامل على اقتسام الربح فقط دون رأس المال فإن ذلك جائز . وبه قال الثوري والمالكي والشافعي والحنابلة . وقال أبو حنيفة لا تجوز القسمة حتى يستوفى رب المال مساله (٥٩) .

ومن هذا يتبين أن بالإمكان أن يتفق المضارب (البنك) مع رب المال (المودعين) على اقتسام الربح في فترات دورية مع بقاء رأس المال على حاله .

ولو رجعنا إلى السبب الذي من أجله اشترط تضييض رأس المال لوجدنا أنه لحماية رأس المال من الخسارة التي قد تلحق في مرة لاحقة بعد القسمة ، حيث يتوجب على المضارب أن يعيد الربح الذي أخذه في المرة السابقة ليحجب به خسران هذه المرة طالما كانت المضاربة مستمرة .

والواقع أن خسارة البنوك أمر نادر ، لأن البنك أن خسر في إحدى العمليات فيسجبرها بالربح المتحصل من عملياته الأخرى الكثيرة ، خاصة وأنه لن يستثمر أمواله في أي مشروع إلا بعد إجراء دراسات مستفيضة

(٥٩) انظر : ابن قدامة ، المغنى ، الجزء الخامس - مرجع سابق ،

ص ٦٢ ، ٦٤ .

حول الجدوى الاقتصادية منه (٦٠) ، ولن يقدم على أى مشروع إلا إذا كان مربحاً ، وبالتالي فإن أموال المودعين ستكون فى مأمن من أن تلحق بها أية خسارة .

ولذلك فلا نرى ما يمنع من اقتسام الربح فى فترات دورية مع استمرار البنك فى عملياته .

كما سبق يتضح أنه بالإمكان تنظيم عمليات الاستثمار فى البنوك الإسلامية على أساس أحكام وشروط عقد المضاربة فى الفقه الإسلامى ، وليس هناك ما يمنع من ادخال بعض التعديلات على الشروط والأحكام المنظمة لهذا العقد ، وذلك لضمان نوع من المرونة أثناء التطبيق ، شريطة أن لا تذل تلك التعديلات بجوهر عقد المضاربة ، القائم على أساس التلاقى العادل بين رأس المال والعمل ، وأن لا تذل بمبدأ الكسب الحلال الذى يهدف إليه هذا العقد .

المبحث الثالث

تدابير ضمان رأس المال

تمهيد :

لقد سبق أن أوضحنا أن المضارب لا يضمن التللف الذى يصيب رأس المال المسلم إليه ما لم يتعد ، وأنه لا يجوز اشتراط الضمان عليه عند وقوع الخسارة . ولما كان صاحب المال يحرص اشد الحرص على أن لا يضع ماله الا حيث تتوفر أوثق الضمانات لحمايته ، فقد ظهرت بعض الآراء التى تتناهى بتوفير الضمان الكافى لأصحاب الاموال كوسيلة لاستجلاب المال من أيديهم .

وسنناقش فيما يلى بعض هذه الآراء ، وذلك فى القروخ الثلاثة الآتية :

(٦٠) انظر : د. محمد شوقى الفنجري ، نحو اقتصاد اسلامى ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ ، ١٣١ .

الفرع الأول : أسلوب الأرباح المحدودة •

الفرع الثاني : فكرة التبرع بالضمان •

الفرع الثالث : فكرة تضمين المضارب المشترك •

الفرع الأول

أسلوب الأرباح المحدودة

صاحب هذا الرأي هو فضيلة الاستاذ عبد الكريم الخطيب ، الذى يرى أن أسلوب المشاركة الذى تعتمد عليه البنوك الإسلامية لا يحقق الضمان المطلوب لحفظ أموال المودعين وأن المضاربة كانت سبيلا للاستثمار فيما مضى حين كان الايمان متمكنا من القلوب ، وأما اليوم وقد ذهبت الثقة بين الناس أو كادت ، فإن المضاربة لا تصلح وسيلة لاستجلاب المال من أيدي أصحابه لاستثماره ، ويقول فضيلة الاستاذ : (بأنه لا بد لتجاح صيغة التمويل التى تعتمد عليها البنوك الإسلامية فى جلب رؤوس الأموال إليها من أن تحقق لأصحاب الأموال الذين يودعون أموالهم فيها أمرين :

الأمر الأول :

الضمان الوثيق الذى لا يتطرق اليه أى طارق من شك فى أن ما يودع فيها من أموال هو فى حراسة أمينة من المخاطرة التى تذهب بأى شيء منه •

الأمر الثانى :

هو أن يعود المال الى مودعه بربح ، وأنه كلما كثر الربح مع الضمان المؤكد لرأس المال ، كثر اقتبال المودعين فى البنوك الإسلامية (٦١) •

(٦١) انظر : عبد الكريم الخطيب ، اجابة على سؤال من قارئ ، منشورة بمجلة البنوك الإسلامية التى يصدرها الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية العدد السادس ، شعبان ١٣٩٩ هـ ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٥٣ •

ويقترح الأستاذ الخطيب على البنوك الإسلامية أسلوب الأرباح
المحددة لمودعي الأموال لكي تتمكن من جذب الأموال (٦٢) .

وفي رأينا : أن أسلوب الأرباح المحددة هو أسلوب غير شرعي ،
وقد سبق أن بينا رأينا فيه بشكل مفصل وأبيننا الأسباب التي تجعلنا
نرفضه وذلك أثناء ردينا على استئذان الدكتور محمد شوقي الفنجري
الذي طرح أسلوب الأرباح المحددة كصورة للاستثمار يمكن للمستثمر
المسلم أن يختار بينها وبين الصورة الثانية التي تأخذ بها البنوك
الإسلامية ، وهي عدم تحديد الربح أو الفائدة مقدما ، ولكن الانتظار
حتى نهاية العام لحين ظهور نتيجة الأعمال ومعركة الأرباح
والخسائر (٦٣) .

الفروع الضمان

فكرة التبرع بالضمان

صاحب هذه الفكرة هو الأستاذ محمد باقر الصدر ، الذي يرى بأن
يتبرع البنك لصاحب المال بضمان ماله ، ويقول الأستاذ الصدر بأن
ليس في ذلك مانع شرعي ، لأن ما لا يجوز هو أن يضمن العامل رأس
المال ، أما البنك فهو لم يدخل العملية بوصفه عاملا في عقد المضاربة بل
بوصفه وسيط بين العامل ورأس المال ، فهو جهة ثالثة يمكنها أن تتبرع
لصاحب المال بضمان ماله (٦٤) .

وفي رأينا : أن فكرة التبرع بالضمان هي فكرة غير مقبولة ، وذلك
للسبب الآتي :

١ - أن القول بأن البنك طرف ثالث بعيد عن المضاربة هو قول
يخالف الواقع ، لأن دور البنك في المضاربة دور أساسي ورئيسي ، فأرباح
الأموال لا يعرفون المضاربين ولم يتفقوا معهم على شيء ، فكيف تكون

(٦٢) انظر : المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(٦٣) انظر : ص ١٤٨ وما بعدها - من هذه الرسالة .

(٦٤) انظر : محمد باقر الصدر ، البنك اللايوي ، مرجع سابق ،

ص ٣٢ -

هذه مضارية إذا كان رب المال والمضارب لا يعرف أحدهم الآخر ولم يتفق معه على الربح وشروط اقتسامه ، وغیر ذلك مما تحتاج إليه المضاربة .

إن الحقيقة هي أن أرباب الأموال يتفقون مع البنك باعتباره مضاربا وليس باعتباره شخصا أجنبيا ، ويتفقون معه على الشروط ، وكيفية اقتسام الربح ، وموعد اقتسامه ، وكل ما تحتاج إليه المضاربة ، ثم بعد أن يتسلم البنك المال بوصفه مضاربا فإنه يعمل فيه حسب رأيه ، فاما أن يستثمره بنفسه ، أو يذمه إلى مضاربين آخرين ، وبهذا فهو ليس طرفا ثالثا بعيدا عن عملية المضاربة ، بل هو طرف أساسي وأصيل ، إذ هو المضارب ، وبالتالي فإن التزامه بالضمان غير مقبول ، لأنه يخل بشرط أساسي من شروط المضاربة .

٢ - من المعلوم أن الضامن يعود على المضمون فيما غرم من مال ، ومعنى ذلك أن العامل هو في الحقيقة الضامن الأصلي للمال .

فإذا قيل بأن البنك متبرع ولين يطالب العامل بما غرم فالتنا نقول بأن هذا يتناقى مع طبيعة عمل البنك ، الذي هو مؤسسة مالية تهدف إلى تحقيق الربح فيما تقوم به من أعمال ولولا أن للبنك مصالح فعلية يحقق من ورائها الأرباح لما تبرع بالضمان ، وبالتالي فإن تبرعه ليس خالصا لوجه الله ، بل هو من قبيل التحليل المرفوض شرعا .

٣ - إن رب المال عندما يدفع المال إلى المضارب ، فإن هذا المال يصبح أمانة لدى المضارب ، والأمين لا يضمن المال المُرْتَمَن عليه ، إلا إذا ثبت أنه تعدى ، أو أهمل في الحقاظ عليه . أما إذا لم يتعد ، أو يهمل ، فليس عليه ضمان . فكيف يتدخل البنك ليضمن ما ليس مضمونا في الأصل ؟ يقول الدكتور جمال الدين محمد محمود : « إذا كان الدين الذي توثقه الكفالة ليس بمضمون شرعا لم تصح الكفالة » (٦٥) . ويقول أيضا

(٦٥) انظر : د . جمال الدين محمد محمود ، سبب الالتزام وشرعيته في الفقه الاسلامي ، دراسة مقارنة ، لمؤلفه دار الفقهنة العربية - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٦٩ م . ص ٤٩٠ .

« أن من شروط المكفول به أن يكون مضمونا على الأصل ، ومن شروط الكفالة أن يكون الدين لازما فلا تجوز كفالة ما لم يجب » (٦٦) .

ومعلوم أن المضارب وهو الأصل ليس عليه ضمان ، وبالتالي فلا يمكن إلزام الكفيل - وهو تابع - بالضمان .

الفصل الثالث

فكرة تضمين المضارب المشترك

صاحب هذه الفكرة هو الدكتور سامي حمود ، الذي يرى بأن المدخل السبيل لجعل البنك ضامنا لأموال المودعين ، إنما يتمشى في النظر للمضارب : مشترك على غرار الأجير المشترك ، واستند الى رأى بعض الفقهاء الذين يقولون بتضمين الأجير المشترك ، وقاس عليه المضارب المشترك ، حيث يقول :

« المضارب المشترك لا يقل شيئا - في وضعه بالنسبة للمستثمرين - عن الأجير المشترك ، حيث ينقرد المضارب المشترك بإدارة المال وإعطائه مضاربة كيف يشاء ، وإن يشاء - فلو لم يكن ضامنا لأدى به الحال - جريا وراء الكسب السريع - إلى الإقدام على إعطاء المال للمضاربين المقامرين ، دون تحفظ أو مراجعة للموازنين ، مما يؤدي إلى إضاعة المال ، وفقدان الثقة العامة ، وما قد يترتب على ذلك من إحجام الناس عن دفع أموالهم للاستثمار ، وهو الأمر الذي يعود على المجتمع كله - نتيجة ذلك الإحجام - بالضرر والضران » (٦٧) .

وهذا الرأي لم يسلم من الرد والانتقاد الموجه إليه .

ففي رأى البعض أن اعتبار البنك ضامنا يجعل وضع الأموال المودعة لديه للاستثمار ، يقترب كثيرا من وضعها إذا ما أودعت في البنوك الربوية ، من حيث اعتبارها قروضا وليست ودائع ، هذا من

(٦٦) انظر : المرجع السابق ، ص ٤٩١ .

(٦٧) انظر : د . سامي حمود ، تطوير الأعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ٤٤١ وما بعدها .

ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فمن المستبعد أن يقوم البنك الاسلامي بدفع أموال أصحاب الودائع الاستثمارية الى المضاربين المقامرين ، لأن ذلك يتنافى مع الأسس المادية والروحية التي يقوم عليها البنك الاسلامي (٦٨) .

ومن الانتقادات الأخرى الموجهة لرأى الدكتور حمود السابق ما يلي :

(أ) أن من شروط صحة القياس أن يكون الحكم المراد تعديته للأصل ثابت بنص أو إجماع ، والقول بتضمنين الأجير المشترك ليس محل إجماع من الفقهاء ، وأكثر ما يبعث عدم الاطمئنان الى القياس أنه إذا اعتبر الأجير المشترك أصلا ، فلا يمكن أن يعتبر المضارب فرعاً ، وذلك لأن الأجير المشترك يعمل لمؤجره نظير أجر معلوم محدد ، أما المضارب فهو شريك ، وإن كان نصيبه في الشركة هو عمله ، هذا بالإضافة الى كون العلة غير منضبطة ، لأنه إذا كانت العلة التي أوجبت الاستناد الى المصلحة في حالة تضمين الأجير المشترك في الأعمال ، فإن هذه العلة لا يمكن القول بها في أصول وطبيعة عمل البنوك .

(ب) أنه وإن كان يمكن قبول تسمية البنك باسم « المضارب المشترك » كتسمية اصطلاحية تشير الى معنى الجماعية في عمليات الاستثمار ، إلا أنه من غير القبول أن يترتب على هذه التسمية انسحاب أحكام الأجير المشترك على البنك .

(ج) أن البنك بالنسبة لما يستثمره من أمواله ليس مضارباً ، بل هو رب مال مفوض من المدعين بالاستثمار فيما استخدم من أموالهم ، فهو يملك التصرف في المال أصالة وتقويضاً .

(د) أن البنك له حق الاشتراط على من يعمل في المال ، مما يبعد عنه صفة المضارب ويتقيها .

(٦٨) انظر : د. غريب الجسمال ، المصارف وبيوت التمويل الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢ .

(هـ) أن البنك والمودعين يعتبرون شركاء يستثمرون أموالهم ويقوم بأعمال الإدارة أحد الشركاء وهو البنك مفوضاً عن مجموع المستثمرين .

(و) لو ضمن البنك أموال المستثمرين - وهو أحدهم - لكن ضامناً لأموال نفسه بالقدر الذى استثمر من ماله ، وهو أمر لا يمكن تصوره ، أما إذا كان المقصود انسحاب ضمانه الى فريق المودعين فقط ، فإن معنى ذلك أن الترييقين يقتسمان الأرباح فى حالة تحقيقها ، أما فى حالة الخسارة فإن قسماً من المستثمرين فقط وهم مصاهمو البنك يضمنون ماله القسب الآخر من المستثمرين وهم المودعين ، وهذا غير مقبول ، لتناقضه مع مبدأ المشاركة أو الاستثمار الذى يتضمن المخاطرة ، ولتناقضه أيضاً مع العدالة التى تنقسم بها أحكام الشريعة الإسلامية (٦٩) .

وفى رابنا : أن البحث عن وسيلة لجعل البنك ضامناً للأموال التى تسلم اليه بغرض الاستثمار ، يتناقض مع مبدأ المشاركة القائم على القاعدة الشرعية التى تقول بأن الغرم بالغنم ، فاللتزام البنك بالضمان يعنى أن أصحاب الاموال يشاركون البنك فى الغنم فقط ، أما فى حالة الخسارة فلا يتحملون شيئاً ، وهذا أمر تأباه العدالة التى تتميز بها الشريعة الإسلامية .

والواقع أن البنك الاسلامى يمكن ان يقدم الضمان للمودعين ، ومن ثم يزود من اقبالهم على الايداع لديه ، ليس من خلال الالتزام بالضمان ، ولكن من خلال حرصه على ما يلى :

١ - استثمار الاموال بالطرق الشرعية ، لأن القسم الأكبر من عسلاته وضرباً تقتزم فيه على هذا الأساس ، وهو يشكل اقوى عوامل الجذب لدى المجتمع المسلم .

٢ - اجراء اندراسات الفنية للمشروعات الاستثمارية للتعرف على مدى ربحيتها .

(٦٩) انظر : هذه الانتقادات فى الموسوعة العالمية والعملية للبنوك الإسلامية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٢٥ - ٢٧ .

٣ - تنويع الاستثمارات وتوزيعها جغرافياً بما يكفل اكبر عائد ، وتقل قدر من الخسائر .

٤ - اختيار نوعية العاملين ، ليعضين حسن الادارة ، وحسن التنفيذ .
هـ - تكوين الاحتياطيات التي تقدم مركزه المالي .

ومن خلال حرص البنك الاسلامى على ذلك كله ، ومن خلال الازدياد التي يحققها ويبرزها ، يتحقق الضمان المنشود لأصحاب الاموال ، وسيقبلون بدون تردد على التعامل معه .

وان النجاح الذى حققته البنوك الاسلامية على صعيد الواقع العملى لخير شاهد على ان عدم التزامها بالضمان لم يعق تدفق الاموال عليها .
وننتقل الآن لبحث اوجه الاستثمار المختلفة التى يمكن للبنك الاسلامى ان يستثمر امواله فيها .

المطلب الثاني

أوجه الاستثمار بالطرق الشرعية

تمهيد :

هناك أوجه عديدة يمكن للبنك الاسلامى أن يستثمر موارده المالية فيها بطريق شرعى ، بعيدا عن مواطن الربا ، وبعيدا عن مواطن الاستثمار المحرمة . وقبل ان نتعرض لأوجه الاستثمار هذه ، نود ان نشير أولا الى اهم موارد البنك المالية التى يستخدمها فى الاستثمار ، وثانيا الى ضوابط عمل البنوك الاسلامية .

اولا - اهم موارد البنك الاسلامى هي :

١ - رأس المال المدفوع : و به يبدأ البنك نشاطه بالانفاق على ما يلزمه من اموال ثابتة ، وعلى تسخير اعماله ، ولا يعتبر رأس المال موردا مهما للبنك ، وانما تتمثل اهميته فى كونه مصدرا لثقة المودعين ولتدعيم البنك فى علاقاته مع مراسليه بالخارج (١) .

٢ - الاحتياطيات : وهى مبالغ تقتطعها البنوك من صافى الربح القابل للتوزيع ، وتنقسم الى قسمين : قانونية واختيارية .

أما الاحتياطيات القانونية فهى التى تقرر بنص القانون .

وأما الاحتياطيات الاختيارية فهى التى تقرر بمقتضى النظم الأساسى للبنك . والهدف من تكوين الاحتياطيات هو دعم المركز المالى للبنك ، وتقويته فى مواجهة التغيرات المختلفة فى المستقبل (٢) .

٣ - الحسابات الجارية : ولا يدفع البنك اية أرباح لأصحابها ، كما لا يحملهم بأية مصاريف ادارية نظير حفظها وادارتها .

(١) انظر : صبحى تادرس قريصة ، النقود والبنوك ، مرجع سابق ، ص ١٤٤ ، ١٤٥ .

(٢) انظر : المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

وقد اوصى مؤتمر المصرف الاسلامى بدبى باضافة النصوص الثلاث
الآتية الى الطلب المقدم من المتعامل مع البنك لفتح الحساب الجارى .

(١) يأذن العميل للبنك فى التصرف فى الأرصدة المودعة بهذا
الحساب والمختلطة بأموال البنك وأموال المتعاملين الآخرين ، مع التزام
البنك دائماً بالدفع عند الطلب ، ويكون هذا التصرف تحت مسئولية
المصرف ولحسابه .

(ب) يجوز للبنك تحميل حساب المتعامل المصاريف الضرورية
بما فيها أجرة البريد والبرق والتليفونات والدمغة وخلافها .

(ج) عدم استحقاق الحساب الجارى لأى نصيب فى أرباح
الاستثمار « (٣) » .

٤ - الودائع الادخارية (حسابات التوفير) : وحق السحب منها
ليس مطلقا كما هو الحال فى الحسابات الجارية ، ولكن يتم بموجب
أسس يضعها البنك ، وهى عادة جرى عليها العرف وتخضع لأشراف
السلطات النقدية ، غير أن للمتعامل الحق متى شاء فى أن يسحب كل
الأموال المودعة . ويأخذ أصحاب هذه الحسابات نصيبا من الأرباح
الفعلية ونقا لنسب مئوية يحددها مجلس الإدارة .

وقد اوصى مؤتمر المصرف الاسلامى بدبى « بعدم اعطاء أرباح على
أرصدة الحسابات المذكورة ، ومعاملتها معاملة الحسابات الجارية ،
الا فى الحالة التى ينص فيها عند فتح الحساب على أن المعاملة بين
المودع والمصرف تأخذ حكم المضاربة » (٤) .

٥ - الودائع الاستثمارية : وتنقسم الى نوعين :

النوع الأول : ودائع مع التفويض ، وفيها يؤول المودع البنك

(٣) انظر : بنك دبى الاسلامى ، توصيات مؤتمر المصرف الاسلامى
بدبى الصادرة فى ٢٥ جمادى الثانية ١٣٩٩ هـ الموافق ٢٢ مايو ١٩٧٩ م ،
ص ١١ .

(٤) انظر : المرجع السابق ، ص ١٢ .

باستثمار مبلغه فى أى مشروع من مشاريع البنك ، محليا أو خارج الدولة . وتكون هذه الودائع لأجال مختلفة ، ٣ ، ٦ ، ٩ ، ١٢ شهرا ، أو أكثر وقابلة للتديد . والسحب من هذه الودائع غير مسموح به الا فى نهاية المدة المحددة . وتستثمر المبالغ المودعة على أساس المضاربة الشرعية وتستحق نصيبا من الأرباح الفعلية .

النوع الثانى : ودائع استثمارية بدون تفويض ، وفيها يختار العميل مشروعا من مشاريع البنك الذى يود أن يستثمر أمواله فيه . وقد يحدد أجل أنوبعية وقد لا يحدد . ويستحق العميل نصيبا من أرباح المشروع الذى اختاره للاستثمار فيه بالنسبة المتفق عليها .

وقد أوصى مؤتمر المصرف الإسلامى بديى - بخصوص ودائع الاستثمار - بنوعها - « بضرورة النص على بيان نصيب كل من المودع وأصحاب رأس المال والبنك المضارب ، وأن يكون النصيب نسبة شانه فى الربح ، لكى تصح المضاربة فى الحالة الأولى » وفيما يتعلق بموضوع الاحتياطى أُنْجِب يتعين أن يكون استقطاعه من حقوق المساهمين دون حصة أصحاب الودائع الاستثمارية « (٥) » .

٦ - (الزكاة : يمكن للبنك الإسلامى أن يقوم بتنظيم تصحيح حصيلة الزكاة فى المنطقة التى يعمل بها ، ثم يستثمرها عن طريق صندوق ينشأ - ضمن إطار البنك - لهذا الغرض ، وتوزع حصيلة الصندوق وفق المصارف الشرعية للزكاة) (٦) .

ثانيا - هتوابط عمل البنوك الإسلامية :

هناك بعض المبادئ والمبادئ الاقتصادية التى تحكم عمل البنوك الإسلامية ويمكن أن نلخصها فيما يلى :

١ - (الغرم بالغنم .

(٥) انظر : المرجع السابق نفس الصفحة .

(٦) انظر الاتحاف الدولى للبنوك الإسلامية ، ١٠٠ سؤال و ٢٠٠

جواب حول البنوك الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٩٧٨ م ص ٢١ .

٢ - الشركة لا القرض هي طريق نماء المال *

٣ - النفقة تخصم من الربح وليس من رأس المال ، بمعنى أن الربح القابل للتوزيع هو صافي الربح لا مجمل الربح *

٤ - يحكم التمويل مبدأ سلامة رأس المال مع حصول الربح *

٥ - للبنك الإسلامي أن يؤسس الشركات لحسابه أو يسهم في رأس مال شركات قائمة *

٦ - المضاربة الشرعية طريق لا ابتغاء الربح بمال من جانب رب المال ، وعمل من جانب المضارب ، بحصة شائعة معلومة بينهما في أرباح ، ولو شرط لأحدهما مبلغ مسمى من المال فسدت المضاربة ، وقد يكون البنك هو رب المال وقد يكون هو المضارب *

٧ - البنك كمضارب له - ياذن من رب المال - إعادة المضاربة *

٨ - البنك كرب مال يتحمل الخسارة وحده ما لم يكن المضارب متدينا * وأما البنك كمضارب فلا يتحمل شيئاً من الخسارة - ويكتفيه ذهاب جهده وعمله دون عائد *

٩ - يكون الاستثمار في الأوراق المالية في الأسهم دون السندات *

١٠ - مشروعية البيع نقداً أو بثمن مؤجل يختلف عن الثمن نقداً (٧) *

هذه هي أهم ضوابط العمل في البنوك الإسلامية ، وقبلها بيننا موارد هذه البنوك ، وننتقل الآن لبحث أوجه الاستثمار في البنك الإسلامي ، وذلك في المباحث الثلاثة الآتية :

المبحث الأول : الاستثمار المباشر وبالمشاركة *

المبحث الثاني : بيع الرباحة والمسلم *

المبحث الثالث : صكوك المقارضة المشتركة والمخصصة *

(٧) انظر المرجع السابق ، ص ٦٥ ، ٦٦ *

المبحث الأول

الاستثمار المباشر والمشاركة

يقوم البنك باستثمار ما لديه من أموال ، أما بنفسه ، أو بالمشاركة مع الآخرين ، وسنتناول في القروء الثلاثة التالية عمليات الاستثمار هذه بالدراسة والتحليل .

الفرع الأول : الاستثمار المباشر .

الفرع الثاني : الاستثمار بالمشاركة .

الفرع الثالث : مقارنة بين المشاركة والمضاربة .

الفرع الأول

الاستثمار المباشر

وهو أن يقوم البنك بنفسه بتوظيف الأموال في مشروعات تدر عليه عائدا ، وذلك عن طريق انشاء شركات أو مؤسسات تجارية أو صناعية أو زراعية ، ويكون البنك مسئولاً مسئولية كاملة عن إدارتها وتمويلها .

وفي هذه الحالة يعتبر البنك مضارباً ، وتتحدد علاقته بأصحاب الودائع الاستثمارية على أساس قواعد المضاربة ، ويستحق نصيبه من الربح حسب الاتفاق .

غير أنه من المستحسن أن يكون نشاط البنك كمضارب بنفسه محدوداً في حالات خاصة ، كما لو كانت المنطقة تحتاج إلى نوع معين من الاستثمار ، يحجم عنه الأفراد ، أو كان الاستثمار لازماً لمقدمات أنشطة أخرى تهم البنك والمجتمع . وما ذلك إلا لتخفيف العبء الواقع عليه ، ولكي يتمكن من القيام بوظائفه المختلفة على نطاق واسع وكفاءة (٨) .

(٨) انظر الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

الفسرغ الثاني

الاستثمار بالمشاركة

يعتبر الاستثمار بالمشاركة اهم مجال يمكن للبنك الاسلامى ان يستثمر فيه ما لديه من اموال ، كما ينبغي على البنك ان يتوسع فى عمليات المشاركة بقدر ما تسمح به موارده ، خاصة وان هناك اساليب متعددة للمشاركة مثل :

ـ المشاركة فى رأس مال المشروع •

ـ المشاركة على أساس الصفقة المعنية •

ـ المشاركة المنتهية بالتمليك (مشاركة متناقصة) •

وستتناول هذه الأنواع من المشاركة واحدا تلو الآخر فيما يلى :

اولا : المشاركة فى رأس مال المشروع :

ويطلق عليها ايضا المشاركة الدائمة أو الثابتة ، وفيها يشارك البنك شريكا واحدا أو أكثر فى مؤسسة تجارية أو مصنع أو بناية أو زراعة وغيرها ، عن طريق التمويل فى المشروع المشترك ، وقد يلجأ البنك الى شراء أسهم شركات أخرى ، أو المساهمة فى رأس مال مشروعات معينة ، مما يترتب عليه أن يصبح البنك شريكا فى ملكية المشروع رفى ادارته وتسييره والاشراف عليه ، وشريكا ايضا فى كل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة بالنسب التى يتفق عليها بين الشركاء •

وفى الشركة الثابتة يبقى لكل طرف حصصه الثابتة فى المشروع الى حين انتهاء الشركة ، ولذلك من المستحسن ان تكون المشاركة الدائمة أو الثابتة محدودة ، كما هو الحال فى الاستثمار المباشر ، لكى يتجنب البنك تجميد جزء من امواله لفترة طويلة(٩) •

وقد رأى مؤتمر المصرف الاسلامى يبنى « أن هذه المشاركة تقرها الشريعة الاسلامية اذا ما كان نشاطها حلالا ، وما يرزق الله به من ربح

(٩) انظر : المرجع السابق ، ص ٢٨ •

يوزع بين الشريكين ، أو الشركاء بقسبة رأس مال كل منهم وإن تكون الخسارة كذلك بنفس النسبة ، إذ الغنم بالمقرم • فإذا كان أحد الشركاء قائما بإدارة الشركة فتخصص له نسبة من صافي الربح يتفق عليها ، على أن يوزع باقى الربح بعد ذلك بين الشركاء حسب حصته فى رأس المال • (١٠) .

ثانيا : المشاركة على أساس الصفة المعينة :

يشكل هذا النوع من المشاركة ميدانا واسعا للبنك كى يستثمر أمواله فيه ، عن طريق اختيار المضاربين له من مختلف نـشـآت القطاع التجارى ، سواء كانوا من الأفراد ، أو الشركات العامة ، أو الخاصة •

ويمكن أن تكون مشاركة البنك بإعطاء كامل رأس المال للصفة أو نصفه أو ثلثه ، حسب قدرة المضارب والثقة التى يفتح بها من ناحية ، ومقدار موارد البنك من ناحية أخرى •

فلو اتفق البنك مع تاجر لاستيراد صفقة ما ، على أن يعمل البنك الصفة ونفقات استيرادها بالكامل ، فإن هذه الصورة تكون مضاربة خالصة ، أما إذا قدم البنك نصف القيمة مثلا ، وقدم التاجر (المضارب) النصف الآخر ، فإن ذلك يكون شركة ومضاربة ، ولجتماعهما جائز (١١) ، وفي ذلك يقول ابن قدامة بأنه إذا اشترك « مالان ويدن صاحب أحدهما فهذا يجمع شركة ومضاربة • وهو صحيح ، فلو كان بين رجلين ثلاثة آلاف درهم ، لأحدهما ألف وللآخر ألفان ، فاذن صاحب الألفين لصاحب الألف أن يتصرف فيهما على أن يكون الربح بينهما نصفين ، صح • • • (١٢) »

(١٠) انظر : توصيات مؤتمر المصرف الاسلامى بدمشق ، مرجع

سابق ، ص ١٣ •

(١١) انظر : د • سامى حمود ، تطوير الاعمال المصرفية ، مرجع

سابق ، ص ٤٦٧ وما بعدها •

(١٢) انظر : ابن قدامة ، المغنى ، الجزء الخامس ، مرجع

سابق ، ص ٢٧ •

وعملية الصفقة المعينة تشبه عملية التمويل المؤقت لمشاريع قائمة أو جزء من نشاط مشاريع جديدة لفترة معينة . ويمكن تحديد نسبة العائد - ربحا أو خسارة - بالنسبة للجزء الذى موله البنك بواسطة النظم المحاسبية الحديثة ، ويجب أن ينص العقد على توضيح كامل للأسس المحاسبية المتبعة بحيث يكون الطرفان على علم بها (١٢) .

ثالثا : المشاركة المتناقضة والتمليك :

فى هذا النوع من المشاركة يتيح البنك الفرصة لشريكه (المضارب) ليحل محله فى ملكية المشروع ، وهذه ميزة يتيحها هذا النوع من المشاركة لأولئك المضاربين الذين لا يرغبون فى استمرار مشاركة البنك لهم .

وينظم الاستثمار بهذه الطريقة على أساس أن يساهم البنك فى رأس مال شركة أو مؤسسة تجارية أو صناعية أو زراعية أو بناء عمارة أو شراء شاحنة ٥٥ الخ مع شريك واحد أو أكثر ، وكل من الشركاء يستحق نصيبا من الربح حسب الاتفاق بينهم مع وعد من البنك أن يتنازل عن حقوقه عن طريق بيع أسهمه الى شركائه ، وبهذا يحلون محله فى ملكية المشروع ، أما دفعة واحدة ، أو على دفعات ، حسب الشروط المتفق عليها . فإذا ما تم الاتفاق على سداد حصة البنك على دفعات فإن الترتيبات تتخذ لتجنب جزء من الدخل المتحصل كمسطح دورى يدفع للبنك لسداد قيمة حصته . وتوضح ذلك بالمثال التالى :

نفرض أن التمويل المقدم من البنك قيمته ١٠٠ ألف جنيه ، وأن الموازنة التخطيطية بينت أن المبلغ سوف يسترد من أرباح المشروع خلال خمس سنوات ، وأن الأرباح توزع مناصفة بين البنك وشريكه ، فإذا استخدم الشريك حقه فى شراء حصة البنك فانه سي دفع ١٠٠ ألف جنيه (أصل التمويل المقدم) + ٥٠ ألف جنيه (نصيب الشريك الممول) = ١٥٠ ألف جنيه فيكون المبلغ السنوى الذى يدفعه الشريك للبنك ٣٠ ألف جنيه ، وفى نهاية مدة السنوات الخمس تتم تصفية المشاركة بين الطرفين

(١٢) انظر : الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ، مزيج

سابق ، ص ٢٨ .

من واقع النتائج الفعلية ، فإذا تبين أن الأرباح التي تحققت فعلاً أقل من الأرباح المخططة والمدفوع على أساسها القسط السنوي ، فإن الشريك يسترد الفرق من البنك بعد إجراء التسويات ، فلو كانت الأرباح الفعلية خلال السنوات الخمس ٨٠ ألف جنيه بدلاً من ١٠٠ ألف ، فإن نصيب كل شريك يكون ٤٠ ألف بدلاً من ٥٠ ألف فيكون البنك ملزماً برد ١٠ آلاف جنيه للشريك حتى لا يأخذ أكثر من نصف الأرباح وهي نصيبه المتفق عليه . وإذا كان العكس وهو أن الأرباح المحققة أكبر من تلك المخططة فإن البنك عادة لا يتقاضى الزيادة من الشريك ، والشرع لا يمنع أحداً من التنازل عن حقوقه . أما إذا تحققت خسارة لغير أسباب سوء الإدارة أو الاختلاس ، فإن البنك يتحمل نصيبه في هذه الخسارة وفق قاعدة الغرم بالغنم (١٤) .

وقد يكون الاتفاق المنظم لعملية الاستثمار بين الطرفين على أساس أن يأخذ البنك حصة من الربح المتحقق ، شهرياً أو سنوياً ، بينما يوضع باقى الربح فى حساب تأمينات الى ان تساوى المبالغ المتجمعة فيه التمويل الذى قدمه البنك ، وحينئذ يتم التنازل عن المشروع للعمل . كما لو اتفق مع احد السائقين على أن يعول البنك شراء سيارة ليعمل عليها السائق ، على أن يأخذ البنك ربع الدخل الصافى (بعد خصم نفقات الوقود والصيانة وأجرة السائق) وأن يقيد باقى الدخل فى حساب تأمينات الى ان يبلغ المجموع قيمة السيارة ، وحينئذ يتنازل البنك عن ملكيتها للسائق ، الذى سيعتنى بالسيارة عناية فائقة ، لأنها ستؤول اليه ، وسيبقى لى يملكها فى اقصر مدة ممكنة ، مما يدفعه لبذل جهود مضاعفة لرد المبلغ الى البنك فى وقت مبكر . ويلاحظ أن البنك يسمح كامل الدخل باعتباره مالكا للسيارة ، الا أنه يجنب جزءاً من الدخل المتحصل كرسيد لاستهلاك قيمة الأصل . ثم يقوم - بعد استعادة الثمن بكامله - بتمليك السيارة للسائق الذى عمل عليها

(١٤) انظر د. ابراهيم لطفى ، التمويل بالمشاركة مشاكل التطبيق ٥٠ والحوال مقال بمجلة البنوك الاسلامية ، العدد الثانى ، جمادى الأولى ١٣٩٨ هـ - مايو ١٩٧٨ م ص ٥٧ .

بأمانة وإخلاص(١٥) •

وقد رأى المؤتمرون فى مؤتمر المصرف الاسلامى بىبى ان تكون المشاركات المنتهية بالتملك على احدى الصور الآتية :

الصورة الأولى :

يتفق البنك مع متعامله على تحديد حصة كل منهما فى رأس مال المشاركة وشرطها •• وقد رأى المؤتمر ان يكون بيع حصص البنك الى المتعامل بعد اتمام المشاركة بعقد مستقل بحيث يكون له الحق فى بيعها للبنك أو لغيره ، وكذلك الأمر بالنسبة للبنك بأن تكون له حرية بيع حصصه للمتعامل شريكه أو لغيره •

الصورة الثانية :

يتفق البنك مع متعامله على المشاركة فى التمويل الكلى أو الجزئى لمشروع ذى دخل متوقع ، وذلك على أساس اتفاق البنك مع الشريك الآخر لحصول البنك على حصة نسبية من صافى الدخل المحقق فعلا ، مع حقه بالاحتفاظ بالجزء المتبقى من الأيراد أو أى قدر منه يتفق عليه ليكون ذلك الجزء مخصصا لتسديد أصل ما قدمه البنك من تمويل •

الصورة الثالثة :

يحدد نصيب كل من البنك وشريكه فى الشركة فى صورة أسهم تمثل مجموع قيمة الشيء موضوع المشاركة (عقار مثلا) يحصل كل من الشريكين (البنك والشريك) على نصيبه من الأيراد المتحقق من العقار •• وللشريك اذا شاء ان يقتنى من هذه الاسهم المملوكة للبنك عددا معيناً كل سنة ، بحيث تكون الاسهم الموجودة فى حيازة البنك متناقصة الى أن يتم تملك شريك البنك الاسهم بكاملها فتصبح له الملكية المنفردة لعقار دون شريك آخر(١٦) •

(١٥) انظر : د • سامى حمود ، تطوير الأعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ٤٧٢ •
(١٦) انظر : توصيات مؤتمر المصرف الاسلامى بىبى ، مرجع سابق ، ص ١٤ •

ولا شك أن أسلوب المشاركة المتناقضة والمنتوية بالتمليك فيه تشجيع للأفراد على الاستثمار الحلال من ناحية ، وتحقيق للبنك أرباحاً دورية على مدار السنة من ناحية أخرى .

الفرع الثالث

مقارنة بين المشاركة والمضاربة

الواقع أن المضاربة نوع من المشاركة ، إلا أنها تتميز بأن رب المال في المضاربة لا يشترك في العمل والإدارة ، أما في المشاركة فإن عناصر الانتاج ومن بينها رأس المال والعمل والإدارة تكون شركة بين اثنين أو أكثر (١٧) . كما أن رب المال في المضاربة يتحمل الخسارة وحده ولا يتحمل المضارب شيئاً منها ما لم يتعد ، أما في المشاركة فإن الخسارة توزع على الشركاء حسب مساهمة كل منهم في رأس المال .

يقول ابن قدامة : «الخسران في الشركة على كل واحد منهما بقدر ماله ، فإن كان مالهما متساوياً في القدر فالخسران بينهما نصفين وإن كان اثلاً فالوضعية الثلاثة . لا تعلم في هذا خلافاً بين أهل العلم . وبه يقول أبو حنيفة والشافعي وغيرهما . . . والوضعية في المضاربة على المال خاصة ليس على العامل منها شيء » (١٨) .

ويجدر بنا أن نذكر أن الفقهاء وإن كانوا قد اتفقوا على أن الخسارة توزع بين الشركاء حسب نصيب كل منهم في رأس المال ، إلا أنهم قد اختلفوا بالنسبة لتوزيع الربح .

فالأحکاف والحنابلة يرون أن توزيع الربح يتم حسب اتفاق الشركاء بمعنى أنه يجوز للشريكين أن يتساويا في الربح مع تفاضلهما في المال ، وأن يتفاضلا في الربح مع تساويهما في المال .

(١٧) انظر : د . إبراهيم لطفى . التمويل بالمشاركة مشاكل التطبيق . . . والحلول ، مجلة البنوك الإسلامية ، العدد الثاني ، مرجع سابق ، ص ٦ .

(١٨) انظر : ابن قدامة ، المغني ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٣٧ ، ٣٨ .

أما مالك والشافعي فلا يجيزان ذلك ويشترطان أن يكون الربح والخمران على قدر المالين (١٩) .

وحجة مالك والشافعي هي تشبيه الربح بالخمران ، فسما أنه لا يجوز لأحدهما أن يشترط جزءاً من الخمران كذلك لا يجوز أن يشترط جزءاً من الربح خارجاً عن ماله . وأما حجة الأحناف والحنابلة فهي أنهم شبهوا الشركة بالمضاربة ، فلما كان الربح في المضاربة يقسم بين الطرفين على ما اتفقا عليه مع أن العامل لم يقدم إلا العمل فقط ، فإنه في الشركة أخرى أن يجعل للعمل جزء من المال إذا كانت الشركة مالا من كل واحد منهما وعملا ، فيكون ذلك الجزء من الربح مقابلاً لفضل عمله على عمل صاحب ، لأن الناس يتفاوتون في العمل كما يتفاوتون في غير ذلك (٢٠) .

واننا نرى أن يقسم الربح بين الشركاء حسب ما يقدمه كل منهم من مال وعمل ، فإن تساوا في العمل قسم الربح حسب نصيب كل منهم في رأس المال ، وإن اختلفوا في العمل كان قام أحدهم بالإدارة لما يتمتع به من خبرة ودراية في شئون العمل والتجارة ، فإنه لا بد من أن يخصص له جزء من الربح مقابل عمله ، ثم يوزع الباقي بين الشركاء حسب حصة كل منهم في رأس المال .

مما سبق يتضح أن الربح ينتج عن تزاوج العمل والمال ، وأنه يقسم بينهما .

وإنه إذا كان المال من طرف واحد فقط ، والعمل من طرف آخر ، فهي مضاربة وإنه إذا اشترط الطرفان في المال والعمل فهي شركة . فكل من المضاربة والشركة تقوم على التلاقى العادل والمنظم بين المال والعمل لتحقيق الربح الحلال .

وبهذا فإن المضاربة لا تخرج عن كونها نوعاً من المشاركة إلا أنها نوع خاص لها شروطها وأحكامها التي سبق أن بيناها .

(١٩) انظر : المرجع السابق ، ص ٣٠ ، ٣١ .

(٢٠) انظر : ابن رشد الحفيد ، بداية المجتهد ، الجزء الثاني ،

مرجع سابق ، ص ٢١٢ .

المبحث الثاني بيوع المراجعة والسلم

وسنناقش هذا المبحث في القروء الثلاثة الآتية :

الفرع الأول : بيع المراجعة .

الفرع الثاني : بيع السلم .

الفرع الثالث : مدى شرعية بيع الشيء قبل قبضه .

الفرع الأول بيع المراجعة

أولا : معنى بيع المراجعة :

قال ابن رشد الحفيد : « أجمع جمهور العلماء على أن البيع صنفان ، مساومة ومراجعة وأن المراجعة هي أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ، ويشترط عليه ربحا للدينار أو الدرهم » (٢١) .

وقد عرفه الدكتور عبد الحميد البعلی - بعد أن استعرض مختلف التعريفات في المذاهب الأربعة - بأنه « بيع ما ملكه بالمقد الأول بالثمن الذي قامت به السلعة وزيادة ربح معلوم يتفقان عليه » (٢٢) .
ثانيا : دليل مشروعته :

جاء في معنى المحتاج أنه « يصح بيع المراجعة من غير كراهة لعموم قوله تعالى « وأحل الله البيع » (٢٣) .

وقد ذكر الكاساني عدة بيوع من بينها المراجعة وقال « إن الأصل في هذه العقود عموما البيع من غير فصل بين بيع وبيع ، وقال الله عز

(٢١) انظر : المرجع السابق ، ص ١٧٨ .

(٢٢) انظر : د . عبد الحميد البعلی ، فقه المراجعة ، من مطبوعات

الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية (بدون تاريخ) ص ١١ .

(٢٣) سورة البقرة الآية رقم ٢٧٥ .

انظر الشيخ محمد الشرييني الخطيب ، معنى المحتاج ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ص ٧٧ .

شأنه (وابتغوا من فضل الله) (٢٤) • وقال عز وجل (ليس عليكم جناح أن تنقبوا فضلا من ريكم) (٢٥) • والمرا بحة ابتغاء للفضل من البيع نصا • (٢٦) • ثم ذكر - أيضا - « أن الناس قد توارثوا هذه البياعات - ومن بينها المرا بحة - في سائر الاعصار من غير نكير ، وذلك اجماع على جوازها » (٢٧) •

ثالثا - صور بيع المرا بحة :

قال الامام الشافعى رحمه الله : « وإذا ارى الرجل الرجل السلعة ، فقال اشتر هذه واربحك فيها كذا فاشترها الرجل فالشراء جائز ، والذي قال اربحك فيها بالخيار ان شاء احدث فيها بيما وان شاء تركه ، وهكذا ان قال اشتر لى متاعا ووصفه له ، متاعا اى متاع شئت وانا اربحك فيه ، فكل هذا صواب ، يجوز البيع الأول ، ويكون هذا فيما اعطي من نفسه بالخيار ، وسواء فى هذا ما وصفت ، ان كان قال لبتاعه ولشتره منك بفقد او دين يجوز البيع الأول ، ويكونان بالخيار فى البيع الآخر فان جسداه » (٢٨) •

مما سبق يتبين ان بيع المرا بحة جائز ، وان له عدة صور يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ - ان تكون السلعة موجودة عند أحد الرجلين ، فيخبر الآخر بتمنها الذى اشتراها به ويتقاضى منه ربحا معلوما •

٢ - ان يرى أحد الرجلين الآخر سلعة معينة ، ويقول له اشتر لى هذه السلعة واربحك فيها كذا •

٣ - ان يصف أحد الرجلين للآخر سلعة ، ويقول له اشترها لى ، وانا اربحك فيها كذا •

(٢٤) سورة الجمعة ، الآية رقم ١٠ •

(٢٥) سورة البقرة ، الآية رقم ١٩٨ •

(٢٦) انظر : الكاسانى ، بدائع الصنائع ، الجزء السابع ، مرجع

سابق ، ص ٣١٩٢ •

(٢٧) انظر : المرجع السابق ، ص ٣١٩٢ •

(٢٨) انظر : الامام الشافعى ، كتاب الام ، الجزء الثالث ، مرجع

سابق ، ص ٣٩ •

وفى مجال العمل المصرفى فإن البيع مربحة له حالتان :

الحالة الأولى : ان يطلب العميل من البنك شراء سلعة معينة يحدد جميع أوصافها ، كما يحدد ثمنها ويدفعه الى البنك مضافا إليه أجر معين مقابل قيام البنك بهذا العمل وقد أوصى مؤتمر المصرف الإسلامى بدبى أن تسمى هذه الحالة « الوكالة بالشراء بأجر » مع مراعاة أن يكون الأجر الذى يحصل عليه البنك فى حدود أجر المثل من غير زيادة أو نقصان ، ويقدر البنك هذا الأجر بمراعاة خبرته وأمانته (٢٩) .

الحالة الثانية : يطلب العميل من البنك شراء سلعة معينة يحدد جميع أوصافها ، ويحدد مع البنك الثمن الذى سيشترىها به البنك وكذلك الثمن الذى سيشترىها به العميل من البنك بعد اضافة الربح الذى يتفق عليه بينهما . وقد رأى مؤتمر المصرف الإسلامى بدبى « أن هذا التعامل يتضمن وعدا من المصرف بالشراء فى حدود الشروط المنوّه عنها ، ووعدا آخر من المصرف باتمام هذا البيع بعد الشراء طبقا لذات الشروط ، وإن مثل هذا الوعد ملزم للطرفين قضاء طبقا لأحكام المذهب المالكي وملزم للطرفين ديانة طبقا لأحكام المذاهب الأخرى ، وما يلزم ديانة يمكن الانزام به قضاء اذا اقتضت المصلحة ذلك ، ويمكن للقضاء التدخّل فيه . وتحتاج صيغ العقود فى هذا التعامل الى دقة شرعية فنية ، وقد يحتاج الالتزام القانونى بها فى بعض الدول الإسلامية الى إصدار قانون بذلك » (٣٠) .

هذا وقد صدرت فتوى عن المؤتمر الثانى للمصرف الإسلامى بالكويت حول بيع المربحة جاء فيها « يقرر المؤتمر أن المواعدة على بيع المربحة للأمر بالشراء ، بعد تملك السلعة المشتراة وحيازتها ثم بيعها لمن أمر بشرائها بالربح المذكور فى الموعد السابق هو أمر جائز شرعا طالما كانت تقع على المصرف الإسلامى مسئولية الهلاك قبل التسليم وتبعه الرد وبما يستوجب الرد ببيع خفى . وأما بالنسبة للوعد وكونه ملزما للأمر أو

(٢٩) انظر : توصيات مؤتمر المصرف الإسلامى بدبى ، مرجع

سابق ، ص ١٢ .

(٣٠) انظر : المرجع السابق ، نفس الصفحة .

المصرف أو كليهما ، فإن الأخذ بالالزام هو الاحتفظ لمصلحة التعامل واستقرار المعاملات ، وفيه مراعاة لمصلحة المصرف والمعمل ، وأن الأخذ بالالزام أمر مقبوس شرعاً ، وكل مصرف مخير في الأخذ بما يراه في مسألة القول بالالزام حسب ما تراه هيئة الرقابة الشرعية لديه ، (٣١) .

رابعاً - شروط بيع المراجعة :

مما تقدم يمكن استخلاص شروط المراجعة وهي :

١ - ضرورة تملك البنك للسلعة وحيازتها قبل بيعها للمعمل الأمر بالشراء .

- ٢ - ضرورة الاتفاق على الثمن الأصلي ، وعلى الربح المعلوم للبنك .
- ٣ - تقع على البنك مسئولية هلاك السلعة قبل تسليمها للمعمل .
- ٤ - يجوز للمعمل رد السلعة إذا تبين أن بها عيباً خفياً (٣٢) .

الفرع الثاني

بيع السلم

أولاً - معناه :

السلم هو : « أن يسلم عوضاً حاضراً في عوض موصوف في الذمة إلى أجل » ويسمى سلماً وسلفاً ، (٣٣) .

قال الماوردي : « السلف لفظة أهل المراق ، والسلم لفظة أهل الحجاز ، وسمي سلماً لتسليم رأس المال في المجلس ،

-
- (٣١) انظر : فتاوى وتوصيات المؤتمر الثاني للمصرف الاسلامي بالكويت ، مرجع سابق ، ص ٧ ، ٨ .
- (٣٢) انظر : د . حسين شحاته ، في آفاق فتاوى وتوصيات المؤتمر الثاني للمصرف الاسلامي مجلة الاقتصاد الاسلامي - دبي ، العدد (٢٠) رجب ١٤٠٣ هـ - ابريل / مايو ٨٣ م ص ٤٥ .
- (٣٣) انظر : ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٣٠٤ .

وسلفاً لتقديم رأس المال» (٢٤) .

ومعنى ذلك أن المشتري يعجل دفع الثمن ، أما البائع فيتعهد بتسليم
المبيع بعد أجل محدد .

ويسمى المشتري : المسلم ، أو رب السلم .

ويسمى البائع : المسلم اليه .

والمبيع : المسلم فيه .

والثمن : رأس مال المسلم .

ثانياً - دليل مشروعيته :

بيع السلم مشروع بالكتاب والسنة وإجماع الأمة .

أما الكتاب : فقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين
إلى أجل مسمى فاكتبوه » (٣٥) .

قال ابن عباس : « أشهد أن الله أحل المسلم المؤجل وأنزل فيه
أطول آية » ثم قرأ الآية السابقة (٣٦) .

وأما السنة : فما ثبت عن ابن عباس رضى الله عنهما قال :
قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون فى الثمار السنة
والسنتين ، فقال : من أسلف فى تمر فليسلف فى كيل معلوم ووزن معلوم
إلى أجل معلوم » (٣٧) .

وأما الإجماع : فقد قال ابن المنذر : « أجمع كل من نحفظ عنه من

(٢٤) انظر : الشيخ محمد الشرييني الخطيب ، مغنى المحتاج ،
الجزء الثانى ، مرجع سابق ص ١٠٢ .

(٣٥) سورة البقرة ، الآية رقم ٢٨٢ .

(٣٦) انظر : الزيلعى تبیین الحقائق ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ،
ص ١١٠ .

(٣٧) متفق عليه . (والبخارى : من أسلف فى شيء) .

انظر : الامام محمد الصنعائى ، مسجل السلام ، الجزء الثالث ،
مرجع سابق ص ٤٧ .

أهل العلم على أن المسلم جائز ، ولأن المثلث في المبيع أحد عوضى العقد
فجاز أن يثبت في الذمة كالمثلث . ولأن بالناس حاجة إليه «(٣٨)» .

ثالثا - شروطه :

للمسلم شروط لابد من توفرها لكي يكون صحيحا ، وهذه
الشروط هي :

١ - أن يكون المسلم فيه مما يمكن ضبط صفاته ، كالكيل والموزن
والذروع . ولا يصح فيما لا ينضبط بالصفة كالجوهر من اللؤلؤ والياقوت ،
لأن أثمانها تختلف باختلاف حجمها ، وحسن تدويرها ، وصفاتها(٣٩) .

٢ - أن يصفه بما يختلف به الثمن ظاهرا ، فيذكر جنسه ، ونوعه ،
وقدره ، ويأله ، وحدثته وقدمه ، وجودته ، ودرأته(٤٠) .

وبالجملة أن يصفه بما يحصل به تمام معرفته بحيث لا يبقى فيه
جهالة مفضية إلى المنازعة(٤١) .

٣ - أن يكون معلوم القدر بالكيل أو الوزن أو الذرع أو العدد(٤٢) .

٤ - أن يكون مؤجلا أجلا معلوما كالشهر ونحوه(٤٣) . ولا يجوز
بما يختلف كالحصاد ، وقدم الحاج ، والميسرة(٤٤) .

(٢٨) انظر : ابن قدامة ، المغنى ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ،
ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(٢٩) انظر : المرجع السابق ، ص ٣٠٥ .

(٤٠) انظر : ابن قدامة ، المقنع ، الجزء الثاني ، لفاشره المؤسسة
السعودية بالرياض (بدون تاريخ) ص ٨٨ .

(٤١) انظر ، الكاساني ، بدائع الصنائع ، الجزء السابع ، مرجع
سابق ، ص ٣١٦٧ .

(٤٢) انظر : المرجع السابق ، ص ٣١٦٢ .

(٤٣) انظر : ابن قدامة ، المقنع ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ،
ص ٩١ .

(٤٤) انظر : محمد الشرييني الخطيب ، مغنى المحتاج ، الجزء
الثاني ، مرجع سابق ص ١٠٥ .

٥ - أن يكون المسلم فيه عام الوجود في محله ، فإن كان لا يوجد فيه ، أو لا يوجد إلا نادراً كالمسلم في العنب والرطب إلى غير وقتها لم يصح (٤٥) .

٦ - تسليم رأس المال في مجلس العقد ، فلو تفرقا قبل قبض رأس المال بطل العقد (٤٦) . وإجاز مالك اشتراط تأخير اليومين والثلاثة أما اشتراط مدة طويلة فلا . وإجاز تأخيرها إلى أكثر من ذلك ما لم يكن مشروطاً (٤٧) .

٧ - واشتراط أبو حنيفة « تسمية المكان الذي يوفيه فيه إذا كان له حمل ومؤونة » (٤٨) أي إذا كان المسلم فيه يحتاج إلى حمل ومصاريف نقل فإنه يشترط تعيين المكان .
وجاء في معنى المحتاج أنه « إذا أسلم بموضع لا يصلح للتسليم ، أو يصلح ولحملة - أي المسلم فيه - مؤونة اشترط بيان محل التسليم والا فلا » (٤٩) .

ونذكر ابن قدامة في المقنع أنه لا يشترط ذكر مكان الإيفاء إلا أن يكون موضع العقد لا يمكن الوفاء فيه كالبرية ، فيشترط ذكره (٥٠) .
هل يشترط أن يكون المسلم فيه عند المسلم إليه ؟

الواقع أن هذه المسألة مما اختلف فيها العلماء . فذهب الجمهور إلى جواز السلم فيما ليس بموجود في وقت السلم إذا أمكن وجوده في
(٤٥) انظر : ابن قدامة ، المقنع ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٩٢ .

(٤٦) انظر : محمد الشربيني الخطيب ، معنى المحتاج ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ .
(٤٧) انظر : ابن رشد الحفيد ، بداية المجتهد ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ١٦٩ .
(٤٨) انظر : ابن هبيرة ، الإقصاص ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٣٦٣ .
(٤٩) انظر : الشربيني الخطيب ، معنى المحتاج ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ .
(٥٠) انظر : ابن قدامة ، المقنع ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٩٤ .

وفت حلول الأجل . وذهب أبو حنيفة والثوري والأوزاعي الى أن السلم لا يصح قيمياً ينقطع قبل حلول الأجل ، وأنه لا بد أن يكون موجوداً من العقد الى الحل (٥١) .

واستدل أبو حنيفة ومن معه بما أخرجه أبو داود عن ابن عمر : « أن رجلاً اسلف رجلاً في نخل فلم يخرج تلك السنة شيئاً ، فاختصما الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يم تمسحل ماله ؟ اردد عليه ماله . ثم قال : لا تسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه » . وقد قال الشوكاني عن هذا الحديث بأن في أسناده رجل مجهول ، وأن مثل هذا لا تقوم به حجة (٥٢) .

واستدل الجمهور بما يلي :

١ - عن عبد الرحمن ابن أبزى وعبد الله بن أبي أوفى قالوا : « كنا نصيب الغنائم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان يأتينا أنباط من أنباط الشام (٥٣) ، فنسلفهم في الحنطة والشعير والزبيب - وفي رواية والزيت - الى أجل مسمى قيل أكان لهم زرع ؟ قالوا ما كنا نسألهم عن ذلك » (٥٤) .

قال الامام الصنعاني عن هذا الحديث بأنه « دليل على صحة السلف في المديون حال العقد ، اذ لو كان من شرطه وجود المسلم فيه لاستفصلوه وقد قالوا : ما كنا نسألهم » (٥٥) .

(٥١) انظر : الشوكاني : نيل الأوطار ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٣٤٥ .

(٥٢) انظر : المرجع السابق ، ص ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

(٥٣) أنباط الشام هم من العرب دخلوا في العجم والروم فاخطلت انسابهم وفسدت سنتهم ، سمو بذلك لكثرة معرفتهم بأنباط الماء : أي استخراجهم .

- انظر : الصنعاني ، سبل السلام ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ،

ص ٤٧ .

(٥٤) رواه البخاري .

(٥٥) انظر : الصنعاني ، سبل السلام ، الجزء الثالث ، مرجع

سابق ، ص ٤٨ .

٢ - أن الرسول صلى الله عليه وسلم أقر أهل المدينة على السلم في الثمار السنتين والثلاث ومن المعلوم أن الثمار لا تبقى هذه المدة ، ولو اشترط الوجود لما صح السلم في الرطب إلى هذه المدة (٥٦) .

ومن هذا يتضح بأن حجة الجمهور أقوى ، وعليه فانه يجوز السلم في المذموم حال العقد وهو ما تأخذ به البنوك الإسلامية القاسمة ، حيث انها تتعاقد على بيع بضائع ليست من إنتاجها ، وقد لا تكون في مخازنها ، بل تقوم باستيرادها من بلدان أخرى .

وقد تعرض مؤتمر المصرف الإسلامي بدمشق لبيع السلم فاقره ، ورأى ضرورة تقييد البنك بشروط السلم المقررة شرعا (٥٧) .

المسرع الثالث

مدى شرعية بيع الشيء قبل قبضه

تحدثنا في الفرع السابق عن السلم وبيننا أنه عبارة عن بيع بضاعة معينة مؤجلة التسليم بثمن يدفع فوراً ، والسؤال الآن هو : هل يجوز شرعا للمشتري أن يبيع المسلم فيه قبل أن يقبضه لشخص آخر يحل محله في استلامه ؟ وربما يتكرر بيع المسلم فيه لأكثر من شخص قبل أن يستلمه في النهاية للمشتري الأخير ؟ .

للإجابة على هذا السؤال فأننا نورد مجموعة من الأحاديث ذكرها الشوكاني في كتابه نيل الأوطار .

١ - عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا ابتعت طعاما فلا تبعه حتى تستوفيه » . رواه أحمد ومسلم .

٢ - عن ابن عمر قال « كانوا يبتاعون الطعام جزأفا - أي ، لا يعلم

(٥٦) انظر : الشوكاني ، نيل الأوطار ، الجزء الخامس . مرجع سابق ، ص ٢٤٦ .
(٥٧) انظر توصيات مؤتمر المصرف الإسلامي بدمشق ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

قدره على التفصيل - يا على السوق - فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيعوه حتى ينقلوه ، رواه الجماعة الا الترمذى وابن ماجه •

٣ - وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه » قال ابن عباس : ولا أحسب كل شيء الا مثله • رواه الجماعة الا الترمذى •

٤ - وعن حكيم بن حزام قال : « قلت يا رسول الله انى اشتري بيوعا فما يحل لى منها وما يحرم على ؟ قال : اذا اشتريت شيئا فلا تبعه حتى يقبضه » • رواه أحمد ، والطبرانى فى الكبير •

٥ - وعن زيد بن ثابت : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار الى رحالهم • رواه ابو داود ، والدارقطنى ، والحاكم وصححه ، وابن حبان وصححه ايضا (٥٨) •

نلاحظ فى هذه الأحاديث أن الثلاثة الأولى منها نهت عن بيع الطعام قبل قبضه بينما نهى الحديثان الرابع والخامس عن بيع أى شيء قبل قبضه ، يستوى فى ذلك الطعام وغيره •

وقد أرجع ابن عباس سبب النهى عن بيع الطعام قبل قبضه الى أن هذه العلمية تنطوى على بيع نقد بنقد متفاضلا ، فقد روى مسلم عن ابن عباس قوله : « ••• انه اذا اشترى طعاما بمائة دينار ودفعها للبائع ولم يقبض منه الطعام ، ثم باع الطعام الى آخر بمائة وعشرين مثلا ، فكانه اشترى بذهبه ذهباً أكثر منه » (٥٩) •

وبناء على ما تقدم فانه لا يجوز بيع الشيء قبل قبضه ، وهذا هو رأى جمهور العلماء •

قال الامام ابن تيمية : « لا يجوز بيع دين السلم قبل قبضه ، لا من

(٥٨) انظر : الشوكانى ، نيل الاوطار ، الجزء الخامس فرجع سابق ، ص ٢٥٦ •
(٥٩) انظر : المرجع السابق ، ص ٢٥٩ •

المستلف ولا من غيره في مذهب الأئمة الأربعة ، بل إن هذا يحل فيما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيع ما لم يقبض » (٦٠) .

وقال ابن قدامة : « أما بيع المسلم فيه قبل قبضه فلا نعلم في تحريمه خلافا » (٦١) .

والواقع أن بعض العلماء قد خالفوا في ذلك منهم :

١ - عثمان البتي ، الذي روى عنه أنه يجوز بيع كل شيء قبل قبضه (٦٢) .

٢ - الإمام مالك يجيز بيع كل شيء قبل قبضه ما عدا الطعام والشراب إذا كان مكيلا أو موزونا فلا يجوز بيعه قبل قبضه ، أما إذا كان الطعام والشراب يباع جزافا فيجوز بيعه قبل قبضه .

جاء في المدونة الكبرى : « قلت : لم يسمع مالك في أن أبيع ما اشتريت قبل أن أقبضه من جميع الأشياء كلها ، الطعام والشراب إذا كان جزافا والعروض والحيوان وجميع الأشياء ، وأبى أن يجيز لي أن أبيع ما اشتريت مما يؤكل ويشرب كيلا أو وزنا قليلا أو كثيرا حتى أقبضه ؟ قال : لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام قبل أن يستوفي ، وهو عندنا على الكيل والوزن ، وكل شيء ما خلا الطعام والشراب فهو جائز أن تبيعه قبل أن تستوفيه إن كنت اشتريته كيلا أو وزنا أو جزافا فهو سواء لأن الحديث إنما جاء في الطعام وحده . قلت : ولم يسمع مالك في أن أبيع ما اشتريت من الطعام جزافا قبل أن أقبضه من صاحبه الذي ابتعته منه أو من غيره ؟ قال : لأنه لما اشترى الطعام جزافا فكانه إنما اشترى سلعة بعينها فلا بأس ببيع ذلك قبل

(٦٠) انظر : ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، الجزء التاسع والعشرون ، مرجع سابق ، ص ٥٠٠ ، ٥٠١ .
(٦١) انظر : ابن قدامة ، المغني ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٣٣٤ .
(٦٢) انظر : الشوكاني ، نيل الأوطار ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧ .

القبض» (٦٢) •

٣ - وعن الإمام أحمد روايتان : قال ابن قدامة فى كتابه الكافى :
« وعن أحمد : أن المتع من البيع قبل القبض يخص المَطْعوم لاختصاص
الحديث به ، وما ليس بمطعم من المكيلات والموزونات يجوز بيعه قبل
القبض ٠٠٠ وعنه أن كل مبيع لا يجوز بيعه قبل قبضه ، ولما روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يهوزها
التجار • رواه أبو داود » (٦٤) •

٤ - ومن العلماء المعاصرين نجد أن الدكتور محمد سعاد جلال
- مستشار الاتحاد الدولى للبترول الاسلامية - قد أفتى بجواز بيع
المسلم فيه قبل قبضه ، وقد أقر بأن هذه الفتوى تخالف ما هو مقرر من
كلام أصحاب المذاهب ، وأنها جاءت من منزع الاجتهاد الذى هو طريقه
فى الفتوى الشرعية (٦٥) •

وقد بنى سيادته فتواه على أساس أن اية معاملة اقتصادية يتعين
أن تكون صحيحة اذا استجمعت ثلاثة شروط وهى :

(أ) ألا تصادم دليلاً قطعياً •

(ب) ألا تشتمل على ربا محقق المعنى •

(ج) ألا تشتمل على ضرر غالب •

وعلى ذلك فإن المعاملة التى نحن بصدها جائزة لأنها لا تشتمل
على الربا ولا على الضرر ولا تصادم دليلاً قطعياً (٦٦) •

(٦٢) انظر : الامام مالك بن انس ، المدونة الكبرى ، المجلد
الخامس ، الجزء التاسع ، مرجع سابق ص ، ٨٨ ، ٨٩ •
(٦٤) انظر : ابن قدامة المقدسى ، الكافى فى فقه الامام البجل
أحمد بن حنبل ، الجزء الثانى لناشره المكتب الاسلامى - بيروت ، الطبعة
الثانية ١٩٧٩م • ص ٢٧ •

(٦٥) انظر : د. محمد سعاد جلال ، المفاهيم الاسلامية بين
الاجتهاد والتقليد ، رد على السيد مستشار بيت التمويل الكويتى فى
فتاوى شرعية اقتصادية ، من مطبوعات الاتحاد الدولى للبترول الاسلامية ،
(بدون تاريخ) ص ٥ •
(٦٦) انظر : المرجع السابق ، ص ٨ ، ١١ •

والواقع ان الشرط الاول وهو كون العاملة لا تصادم دليلاً قطعيها هو شرط غير مسلم به . وقد اشار الى ذلك فضيلة الشيخ بدر المتولى عبد الباسط المستشار الشرعى لبيت التمويل الكويتى - فقال : « المعروف عند المسلمين جميعاً قديماً وحديثاً ان الدليل القطعى انما هو ما لم يمتدح فيما يتعلق بالعقائد ، بحيث يعتبر الخارج عنه خارجاً على الاسلام اما الامور العملية من عبادات ومعاملات فان اكثر ادلتها ظنية اما فى دلالتها واما فى ثبوتها واما فى دلالتها وثبوتها ، فلو رفضنا كل دليل غير قطعى لكان معنى هذا الفناء ٩٠٪ من الاحكام الشرعية ، الا ترى ان كثيراً من الاحكام ثبتت بالسنة واكثر الاحاديث احدى وهو ظنى الثبوت ان لم يكن مع ذلك ظنى الدلالة » (٦٧) .

وفى رأينا بأن فتوى الدكتور محمد سعاد جلال تصطبم مع احاديث صحيحة ، وقد اثبت صحتها علماء الحديث . ففيما يتعلق بعدم جواز بيع الطعام قبل قبضه وردت بشأنه احاديث فى صحيحى البخارى ومسلم ، وفى غيرهما من كتب الصحاح ، وقد ذكرنا بعضها منها فيما تقدم .

اما فيما يتعلق بعدم جواز بيع الشيء - سواء كان طعاماً او غيره - قبل قبضه ، فقد سبق ان اوردنا بشأنه حديث حكيم بن حزام الذى رواه الامام احمد . وحديث زيد بن ثابت الذى رواه ابو داود والدارقطنى . ورواه ايضا انحاكم وصححه ، وابن حبان وصححه .

واستنادا الى هذه الاحاديث فاننا نرى بأنه لا يجوز بيع الشيء قبل قبضه ، ولكن يمكن ان تتم عملية البيع بشكل آخر موافق للشريعة وهو : ان يقوم المشتري ببيع بضاعة سلماً من نفس نوع البضاعة التى سيقبضها ، والى الاجل نفسه او ابعد منه قليلاً ، ويمكن ان تكرر هذه الصفقات من مشتر لآخر ، وذلك لأن المبيع مستقل فى كل صفقة عنه فى الأخرى ، وليست الصفقات اللاحقة منصبة على حق المشتري الاول نفسه تجاه

(٦٧) انظر : الشيخ بدر المتولى عبد الباسط ، تعليق بعنوان « الشيخ متولى يقول » : منشور فى مجلة المجتمع الكويتية ، العدد ٥٦٢ بتاريخ ٢٩ ربيع الثانى ١٤٠٢ هـ الموافق ٢٥ فبراير ١٩٨٢ م ، ص ٣٦ .

البائع الأول • بل أن كل بائع فيها مسؤول بالتسليم تجاه المشتري منه مسؤولية مستقلة لا علاقة لها بما سيسحق هو قبضه من بائعه (٦٨) •

المبحث الثالث

صكوك المقارضة المشتركة والمخصصة

تعتبر صكوك المقارضة المشتركة والمخصصة تجرية رائدة للبنك الاسلامي الأردني ، الذي طرح الفكرة وجعلها أحد الأساليب التي يمول بها البنك مشروعاته •

وهذه الصكوك (٦٩) لا يدفع عنها البنك أية فوائد ، وإنما يشترك حاملها في أرباح المشروعات التي يستثمر البنك أمواله فيها • وهذه الصكوك على نوعين :

النوع الأول - صكوك المقارضة المشتركة :

وهي صكوك يصدرها البنك بفئات معينة ، وي طرحها في السوق ، ومن حصيلتها يمول الاستثمارات التي يراها مناسبة • ومن صفاتي الأرباح المتجمعة يخصص البنك جزءاً لتوزيعه على أصحاب الصكوك بنسبة قيمة ما يملك كل منهم ، وبذلك تختلف قيمة ما يوزع عليهم من سنة لأخرى تبعاً لما يحققه البنك من أرباح •

النوع الثاني - صكوك المقارضة المخصصة :

ويختلف هذا النوع عن سابقه في أن البنك يدرس عدة مشروعات ويقوم بتمويل ما يقع اختياره عليه عن طريق طرح صكوك لكل مشروع على حدة ، ويكتب الراغبون في هذه المشروعات كل حسب اختياره ،

(٦٨) انظر : الشيخ مصطفى أحمد الزرقا ، ملاحظات على فتوى الشيخ بدر متولى ، مجلة المجتمع الكويتية ، العدد ٥٥٦ بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ ، الموافق ١٢ يناير ١٩٨٢م ص ٣٧ •
(٦٩) يطلق عليها البنك الاسلامي الأردني اسم « سندات المقارضة المشتركة والمخصصة » وقد لثرنا استعمال لفظ « صكوك » بدلا من لفظ « سندات » وذلك تمييزا لها عن السندات الربوية •

وبذلك يعتبر المكتب شريكا فى المشروع الذى اكتب فيه بقيمة الصكوك
التي يملكها •

وهذه الصيغة من الاستثمار لا تتعارض مع احكام الشريعة
الاسلامية ، حيث لا تخرج عن كونها مساهمة عن طريق البنك فى مشروع
أو أكثر ، وتكون معلومة للمكتتبين مسبقا ، ويختارون منها بمحض
ارادتهم المشروعات التي يرغبون استثمار اموالهم فيها ولا يتقاضون
نسبة محددة من الارباح ، وانما يشاركون فى الايراد الناتج من ربح
المشروع ذاته •

ويعتبر البنك وكلاء عن اصحاب رؤوس الاموال فى ادارة المشروعات
ومراقبة اعمالها وتوزيع ارباحها • وفى مقابل هذه الوكالة يكون للبنك
نصيب من مجموع الارباح التي يحققها المشروع •

ومن ميزات هذه الصكوك أنها تمنح فرصا لصغار المدخرين
لاستثمار مدخراتهم فى مشروعات مدروسة بدقة ، وبذلك يقل عنصر
المخاطرة (٧٠) •

وبعد هذه الدراسة لأوجه الاستثمار بالطرق الشرعية ننقل لتوضيح
كيفية تحديد الأرباح وتوزيعها على كل من ساهم فى تحقيقها •

(٧٠) انظر : تجربة للبنك الاسلامى العربى ، اسلوبان لتمويل
المشروعات بما لا يتعارض مع الشريعة الاسلامية ، مجلة البنوك الاسلامية
العدد الثانى ، جمادى الاولى ١٣٩٨ هـ الموافق مايو ١٩٧٨ م ، ص ١٦ •

المطلب الثالث

تصيد الأرباح وتوزيعها

تمهيد :

من المعلوم أن البنوك الإسلامية تحقق أرباحها عن طريق استثمار الأموال في المشروعات بخلاف البنوك الربوية التي تعتمد غالباً على الفرق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة لتحقيق أرباحها .

كما أن أصحاب الودائع الاستثمارية يحصلون على نصيب من الأرباح قد يشكل غالبيتها . استناداً إلى أن مبالغ استثماراتهم قد تزيد عن رأس مال البنك . ولهذا فانه من المهم تحديد الأرباح بدقة حسب أنواع الاستثمارات المختلفة ، ثم العمل على توزيعها بالعدل بين جميع من ساهم في تحقيقها .

وستتناول فيما يلي كيفية تصيد الأرباح وتوزيعها ، وذلك في المباحث الثلاثة الآتية :

- المبحث الأول : حسابات إيرادات ومصرفات مختلف المشاركات
- المبحث الثاني : تاريخ احتساب نتائج المشاركة
- المبحث الثالث : توزيع الأرباح

المبحث الأول

حسابات إيرادات ومصرفات مختلف المشاركات

جاء في الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية أنه « من المفروض أن عمليات المشاركة تحكمها عقود تتضمن شروطها وينص فيها على كيفية قسمة الربح والنسبة التي تخصص لكل من الطرفين ، كما يجب أن ينص على أمرين :

- الأول : اشتراط امساك المضارب لحسابات عن العملية .

الثاني : خضوع حسابات عمليات المشاركة لمراجعة الخبير المحاسب

• للبنك لاقرار نتيجتها

وفي التصور العام لعملية المشاركة فانها لا تخرج من أى من

الحالات الأربع التالية :

- ١ - ان تكون عملية المشاركة عملية وحيدة تمثل كل نشاط المضارب .
- ٢ - ان تكون عملية المشاركة احدى أنشطة المضارب ولها حساباتها المستقلة .
- ٣ - ان تكون عملية المشاركة احدى الأنشطة ، وأن جزءا من حساباتها مستقل والباقي شائع ضمن حسابات المضارب .
- ٤ - ان تكون عملية المشاركة احدى أنشطة المضارب ، الا انها شائعة ضمن أنشطته ، ومن ثم فليس لها حسابات مفروزة .

- فبالنسبة للحالتين الأوليين ، فان حسابات إيرادات ومصروفات المشاركة ستكون مستقلة ومتكاملة ، وعليه فان الوصول الى النتيجة الصافية لن تصادفه أية صفويات ، وتتمثل في الفسرق بين الإيرادات والمصروفات .

- وفيما يتعلق بالحالة الثالثة ، وفيها جزء من العمليات له حساب مستقل والجزء الآخر شائع ، كان تكون المشاركة لفرض تمويل عملية معينة ومحددة ، فيثبت المستثمر إيراد العملية في حساب مستقل ، أما المصروفات فيعضها محدد تتحمله عملية المشاركة ، والبعض الآخر غير محدد المعالم ، فالشق المحدد هو مصروف مباشر ، أما الشق غير المحدد فيعالج كمصروف غير مباشر طبقا لقواعد المحاسبة المتعارف عليها . فتشمل عملية المشاركة بنصيب من المصروفات الشائعة يتناسب ودور المشاركة الى الأنشطة الأخرى ، وعندئذ يكون صافي نتيجة عقد المشاركة هو الفرق بين الإيراد المحدد ، وبين المصروف المباشر ، والقدر المحسوب نظير المصروف الشائع الذي عولج كالمصروف غير المباشر .

- أما بالنسبة للحالة الرابعة ، وفيها تشيع عملية المشاركة إيرادا

ومصرفاً ضمن أنشطة المستثمر كأن يقترض المستثمر لغرض تمويل عام ، وعندئذ لن تتواجد حسابات مقبوزة محددة للمشاركة وفي هذه الحالة تحدد نتيجة المشاركة على أساس نسبة من أرباح المستثمر عامة ، تتعادل مع دور المال المقترض في اندثار الربح» (١) .

وقد أضاف الدكتور شوقي أسماعيل شحاته حالة خامسة وهي :
« أن يخلط المضارب مال المضاربة الى مال نفسه ويعمل في المالكين ، وعندئذ يقسم الربح على المالكين ، فيكون له ربح ماله خاصة ، وحصة في ربح مال المضاربة» (٢) .

البحث الثاني

تاريخ احتساب نتائج المشاركة

أما التأريخ الذي تحسب فيه نتائج المشاركة ، فقد ذكرت الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية : « أن الأساس العام هو أن يضيف البنك الى موارده ما تحقق من أرباح خلال كل سنة على النحو التالي :

١ - بالنسبة لعمليات المشاركة قصيرة الأجل ، التي تتم خلال السنة المالية للبنك ، فإن نتائجها تكون قد تحددت وسويت وأضيفت للموارد .

٢ - بالنسبة لعمليات المشاركة قصيرة الأجل التي تتداخل في مستنتين ماليتين للبنك ، فإن كانت صغيرة القيمة فمن الأفضل حساب نتائجها في السنة المالية التي تنتهي فيها العملية كما يطبق ذلك في حالة العمليات الكبيرة التي لم تحقق تنفيذاً واضحاً وأرباحاً محققة مؤكدة حتى تاريخ انتهاء السنة المالية الأولى .

أما أن كانت العملية كبيرة القيمة وحقت أرباحاً مؤكدة ، تحملت كل سنة مالية بنصيبها من الربح .

(١) انظر : الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .
(٢) انظر : شوقي أسماعيل شحاته ، البنوك الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

٢ - بالنسبة لعمليات المشاركة طويلة الأجل التي تمتد الى سنوات عدة ، فإن القواعد المحاسبية السليمة تقتضى تحميل كل سنة مالية بنصيبها من الأرباح على أساس اعداد حساب جزئى لما تم انجازه (ايراداً ومصرفاً) بشرط ان يبدأ اعداد الحساب الجزئى - وبالتالى تقدير العائد - فى السنة التى تتضح فيها معالم المشاركة المنفذة التى حققت ربحاً ، أما قبل ذلك التاريخ فلا يصح اعداد حساب جزئى عنها ، لأن المشاركة تكون فى دور الاعداد ، ومثل ذلك أعمال المقاولات الكبيرة التى تبدأ بالأعمال التمهيدية والتجهيزية ، ولا تظهر نتائجها الا بعد تقدم التنفيذ وتسيّد قيمته أو جزء من القيمة » (٣) .

المبحث الثالث

توزيع الأرباح

بعد حساب الأرباح وتحديد ما فانها توزع بين الأطراف التى ساهمت فى تحقيقها على النحو الآتى :

١ - بين البنك وبين أصحاب المشروعات الاستثمارية .

٢ - بين البنك وبين أصحاب الودائع الاستثمارية .

٣ - بين أصحاب الودائع الاستثمارية .

ولايضاح طريقة التوزيع فاننا نستعين بالمثال التالى ، وذلك بافتراض ما يلى :

١ - ١٠٠.٠٠٠ وحدة نقدية (جنيه ، ريال ، دينار ، ... الخ) استخدمها البنك فى الاستثمارات ، منها ٢٠.٠٠٠ وحدة تخص البنك و ٨٠.٠٠٠ وحدة تخص أصحاب الودائع الاستثمارية .

٢ - ٢٥٪ من الأرباح مقابل ائحاب البنك ومصاريف الاستثمار ،

(٣) انظر : الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

وتشمل أيضا ما قد يراه البنك من تكريين المخصصات(٤) .

٢ - باقى الأرباح توزع حسب مساهمة المال فى الاستثمار .

وبافتراض أن البنك قد استخدم المبلغ فى تمويل ثلاثة مشروعات
هى س ، ص ، ع على النحو الآتى :

- المشروع س : وقد بلغت استثماراته ٢٠.٠٠٠ وحدة نقدية قدمها
البنك بالكامل على أن يحصل على ٦٠٪ من الأرباح ، ويحصل صاحب
المشروع على ٤٠٪ .

- المشروع ص : بلغت جملة استثماراته ٨٠.٠٠٠ وحدة نقدية قدم
البنك ٥٠٪ منها على أن يحصل على ٥٠٪ من الأرباح .

- المشروع ع : بلغت جملة استثماراته ١٠٠.٠٠٠ وحدة نقدية
قدم البنك ٤٠٪ منها على أن يحصل على ٤٠٪ من الأرباح ، ويمكن
ايضاح ذلك فى الجدول الآتى :

نسبة توزيع الأرباح		مبلغ الاستثمار		
أصحاب المشروعات	البنك	المجموع	البنك	أصحاب المشروعات
٤٠٪	٦٠٪	٢٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠	س —
٥٠٪	٥٠٪	٨٠.٠٠٠	٤٠.٠٠٠	ص ٤٠.٠٠٠
٦٠٪	٤٠٪	١٠٠.٠٠٠	٤٠.٠٠٠	ع ٦٠.٠٠٠
مجموع استثمارات البنك ١٠٠.٠٠٠				

(٤) يجب أن تستقطع المخصصات من حصة البنك بعد توزيع
الأرباح ، لأن استقطاعها من الأرباح قبل توزيعها يجعل للمودعين حقا
فيها ، وبالتالي يصبح لكل من أراد أن ينهى مشاركته بسحب وديعته حق
فى المطالبة بتخصيبه من الاحتياطيات . ومنعا لحدوث أى خلاف فإن من
الممكن أن يعلن البنك مسبقا النسبة التى سيتقاضاها مقابل ائتمائه ويجعل
من ضمنها ما قد يراه من تكوين المخصصات .

وبافتراض ان المشروع من ربح ٧٠٠٠ وحدة نقدية .
 والمشروع من ربح ٢٢٠٠٠ وحدة نقدية .
 والمشروع ع خسر ١٠٠٠٠ وحدة نقدية .
 فان توزيع الأرباح والخسائر يمكن أن يظهر بالشكل الموضح في
 الجدول التالي :

الأرباح			الخسائر		
المجموع	أصحاب البنك	أصحاب المشروعات	المجموع	البنك	المجموع
٧٠٠٠	٤٢٠٠	٢٨٠٠	—	—	—
٢٢٠٠٠	١١٠٠٠	١١٠٠٠	—	—	—
—	—	—	١٠٠٠٠	٤٠٠٠	٦٠٠٠
مجموع الأرباح					
١٥٢٠٠					
تخصم الخسارة					
٤٠٠٠					
اجمالي أرباح البنك					
١١٢٥٥					
تخصم ٢٥٪ ائتماء البنك					
٢٨٠٠					
صافي الربح القابل للتوزيع					
٨٤٠٠					

ثم يوزع صافي الربح بين البنك وبين أصحاب الودائع الاستثمارية
 حسب مساهمة كل منهم في أموال الاستثمار ، باعتبار ٢٠٪ للبنك
 و ٧٠٪ لأصحاب الودائع .

$$٣٠ \times ٨٤٠٠$$

$$\text{فيحصل البنك على} = \frac{٢٠٥٢٠}{١٠٠} \text{ وحدة نقدية}$$

$$٧٠ \times ٨٤٠٠$$

$$\text{ويحصل أصحاب الودائع على} = \frac{٥٨٨٠}{١٠٠} \text{ وحدة نقدية}$$

ثم أخيرا توزع حصة أصحاب الودائع النقدية فيما بينهم على
 أساس حجم المبلغ المستثمر ومدة استثماره .
 ولكي يكون التوزيع عادلا فانه يتم على أساس الطريقة المتعارف
 عليها في البنوك باسم « النمر » وهي عبارة عن حاصل ضرب المبلغ

المستثمر ، فى المدة التى مكثها فى الاستثمار ، وتكون وحدة المدة اما اليوم أو الأسبوع أو الشهر وفقا لما تقرره اللوائح التنظيمية المعتمدة فى البنك . وفى حالات تغير المبلغ المستثمر بسبب المحبب أو الايداع خلال السنة فإن حساب النمر يكون على أساس أرصدة الاستثمار عقب كل تعديل ، ما بين تاريخ التعديل وتاريخ انتهاء الاستثمار ، أو نهاية السنة المالية أيهما أقرب . كما يمكن - كطريق - آخر - أخذ الفرق بين نمر المبالغ المضافة للاستثمار ونمر المبالغ المسحوبة محسوبة من تاريخ الاضافة أو السحب الى تاريخ انتهاء السنة المالية أو انتهاء الاستثمار أيهما أقرب . وان اتباع أى من الطريقتين يعطى نفس النمر الذى تعطيه الطريقة الأخرى(٥) .

ويتطبيق طريقة النمر على مثالنا السابق فان توزيع الأرباح على اصحاب الودائع يتم بالشكل التالى :

نفترض ان اصحاب الودائع هم (١ ، ب ، ج) وان مبالغهم كانت ١٥٠٠٠ ، ٢٥٠٠٠ ، ٣٠٠٠٠ على التوالى وان مدة الوديعة الأولى ٢ شهور ، والثانية ٥ شهور ، والثالثة ٨ شهور ، فيكون توزيع الارباح كما هو مبين فى الجدول الآتى :

اصحاب المبلغ × المدة الودائع بالشهر	النمر	العملية الحسابية . مقدار الربح
(١) ١٥٠٠٠ × ٢	٤٥٠٠٠	$\frac{٥٨٨٠}{٤١٠٠٠} \times ٤٥٠٠٠ = ٦٤٥$
(ب) ٢٥٠٠٠ × ٥	١٢٥٠٠٠	$\frac{٥٨٨٠}{٤١٠٠٠} \times ١٢٥٠٠٠ = ١٧٩٣$
(ج) ٣٠٠٠٠ × ٨	٢٤٠٠٠٠	$\frac{٥٨٨٠}{٤١٠٠٠} \times ٢٤٠٠٠٠ = ٣٤٤٢$
مجموع النمر	٤١٠٠٠٠	مجموع الارباح الموزعة ٥٨٨٠

بهذا نكون قد بينا طريقة تحديد الأرباح وتوزيعها على مستحقيها .
وننتقل فيما يلى لبيان خلاصة هذا الفصل .

(٥) انظر : أحمد النجار ، المدخل الى النظرية الاقتصادية فى المنهج الاسلامى مرجع سابق ، ص ١٧٧ .

خلاصة الفصل

لقد بينا في هذا الفصل الأسلوب الذي يمكن به ترشيد عمليات الاستثمار ، من عمليات قائمة على اقراض المال نظير فائدة ، الى عمليات مشاركة يتزاوج فيها عنصرى العمل والمال ، ويقتسمان نتائج الاستثمار سلبا كانت ام ايجابيا .

ونذكرنا ان الأساس الذي تقوم عليه هذه العمليات هو عقد المضاربة او (القراض) ، وقد قمنا بتعريفه وبيان اقسامه وشروطه وأحكامه ، وتعرضنا للرأى الفاتل بصلاحيه هذا العقد للاستثمار المصرفى ، وللرأى الآخر المعارض ، وبيننا رأيننا فى المسألة ، وأوضحنا أنه يمكن تنظيم الفقه الاسلامى ، وأن هذه الأحكام والشروط اجتهادية بحيث لا يقبل ان تبقى جامدة وثابتة على الشكل الذى وضعه الفقهاء القدامى ، بل لابد من اضافة نوع من المرونة عليها ، بحيث يمكن تعديلها بما يلائم حاجات التعامل المستجدة ، شريطة أن لا تخل هذه التعديلات بجوهر العقد الذى يهدف الى الكسب الحلال القائم على التلاقى العادل بين المال والعمل .

ثم أوضحنا بعد ذلك مختلف الآراء التى تنادى بجعل البنوك ضامنة لما يقدم اليها من مال ، حتى تكون قادرة على المنافسة وجذب العملاء ، وبيننا ان ذلك يتنافى مع مبدأ المشاركة القائم على القاعدة الشرعية القائلة بأن الغرم بالغنم ، وأكدنا ان التزام البنك بالاسلوب الشرعى فى الاستثمار ، وحرصه على تنويع استثماراته وتوزيعها جغرافيا ، واجراء الدراسات الكافية قبل الاقدام عليها ، واختيار نوعية العاملين ، وتكوين الاحتياطيات ، هو أفضل ضمان لرأس المال ، ومن ثم جذب العملاء .

وقد ذكرنا ان بإمكان البنك الاسلامى ان يستثمر ما لديه من أموال بعدة طرق شرعية منها :

١ - الاستثمار المباشر : حيث يقوم البنك بنفسه بتوظيف الأموال فى مشروعات تدر عليه ربحا .

٢ - الاستثمار بالمشاركة : وهو أهم مجال يمكن للبنك الاسلامى ان يستثمر فيه أمواله ، ومن صور الاستثمار بالمشاركة ذكرنا :

(١) المشاركة الدائمة : حيث يشارك البنك الآخرين فى ملكية المشروع وادارته واقتسام الأرباح والخسائر بالنسب المتفق عليها ، وتستمر هذه المشاركة حتى انتهاء المشروع .

(ب) المشاركة على أساس الصفقة المعينة : حيث يمكن للبنك أن يقدم التمويل اللازم لأحد التجار لاستيراد صفقة معينة ، ومن ثم يتقسمان الربح أو الخسارة حسب ما اتفقا عليه .

(ج) المشاركة المنتهية بالتمليك : وفيها يشارك البنك شخصا أو أكثر فى رأس مال مشروع معين ، وبذلك يستحق نصيبا من الربح حسب الاتفاق ، ولكن مشاركة البنك لا تستمر حتى نهاية عمر المشروع بل أنه يتنازل عن حقوقه ببيع أسهمه الى شركائه - اما دفعة واحدة أو على دفعات حسب الشروط المتفق عليها - بحيث يحلون محله فى ملكية المشروع .

٣ - بيع الموفعة :

وفيها يقوم البنك بشراء سلعة معينة بقاء على طلب عميله ، وبعد ان يملكها للبنك يقوم ببيعها للعميل الأمر بالشراء بثمن يزيد عن الثمن الذى اشتراها به بمقدار للربح المتفق ليه بينهما .

٤ - بيع السلم :

وهو أن يقوم البنك بشراء سلعة معينة مؤجلة التسليم بثمن يدفع فورا أو يقوم البنك ببيع سلعة مؤجلة التسليم ويقبض ثمنها من المشتري فورا .

وقد أوضحنا خلاف الفقهاء فى مدى شرعية بيع الشيء قبل قبضه ، وانتهينا الى القول بعدم جواز بيع الشيء قبل قبضه استنادا الى احاديث صحيحة ذكرناها . وبينما أنه يمكن للمشتري فى السلم - اعتمادا على ما مرفق يقبضه - أن يبيع سلعا بضاعة من نفس النوع الذى اشتراه ،

والى الأجل نفسه أو أبعد منه قليلا ، بحيث يتمكن عند حلول الأجل من قبض المسلم فيه ، ومن ثم تسليمه الى الذى أشتري منه •

٥ - صكوك المقارضة المشتركة والمخصصة :

وهى صكوك يصدرها البنك بفئات معينة وي طرحها فى السوق للاكتتاب العام ، ومن حصيلتها يعول الاستثمارات التى يراها مناسبة ، أو يخصص حصيلتها لتمويل مشروع معين ، ولا يدفع البنك عنها أية فوائد ، وإنما يشترك حاملها فى أرباح المشروعات التى يستثمر البنك أمواله فيها •

وبعد ذلك بينا كيفية حساب الإيرادات والمصروفات فى مختلف أنواع المشاركات وأنه يجب أن يراعى فى ذلك القواعد المحاسبية السليمة ، من حيث تحميل كل سنة مالية بما يخصها من مصاريف ومن أرباح أو خسائر •

ثم بينا كيفية توزيع الأرباح على كل من ساهم فى تحقيقها ، وذكرنا أن صافى الربح يوزع بين البنك وأصحاب الودائع حسب الاتفاق المبرم بينهما والمعلن من بداية العام ، وأن اقتسام الأرباح بين أصحاب الودائع يتم على أساس حجم الوديعة ومدة استثمارها •

وبهذا نكون قد استكملنا الحديث عن ترشيد عمليات الاستثمار ومن قبلها تحدثنا عن عمليات البنوك الربوية منها وغير الربوية ، وننتقل فيما يلى الى الباب الثالث من هذا البحث لنتحدث عن عدد من البنوك الاسلامية القائمة ودورها فى بناء كيان اقتصادى اسلامى شائع •

الباب الثالث

البنوك الإسلامية ودورها

تمهيد :

- الفصل الأول : بنك فيصل الاسلامى المصرى
- الفصل الثانى : بيت التمويل الكويتى
- الفصل الثالث : البنك الاسلامى الاردنى

تهـيد :

تعتبر فكرة البنك الإسلامية فكرة جديدة ، ذلك لأنها بدأت على أرض مصر في منطقة ميت غمر ، تحت اسم بنك الادخار المحلية ، وقد استمرت هذه التجربة من منتصف عام ١٩٦٢م حتى منتصف عام ١٩٦٧م (١) .

وقد وصف الدكتور (ر.ك. ريدي) رئيس المعهد الدولي للعلوم السلوكية بواشنطن هذه التجربة بقوله : « يقوم البناء العام للبنك على روابط وعلاقات مباشرة وعلى ثقة متبادلة بين البنك والفلاحين » . وقد وجد الدكتور النجار - منشئ هذا البنك - أنه لا مكان في هذا النموذج لتحديد فوائد على نمط النظم البنكية القائمة في البلدان الأخرى . وأن النظام الذي أخذت به بنك الادخار المحلية نظام لا ربوي ، يقوم على المبدأ التقليدي الصريح للإسلام الذي يعارض الربا ، كما اقيم على اقتناع نتيجة دراسات تجريبية في هذا الشأن ، بأن عامل الفائدة لا يمثل في الريف عاملاً ذا وزن كبير في جذب المدخرات ، وأن هناك عوامل ودوافع أخرى تحمل درجة أكبر من التأثير ، منها : الشعور بالأمن بالنسبة للمبلغ المودعة ، وأحاساس الفرد بالاستقرار ، وأنه مؤمن في الحاضر والمستقبل ، ذلك بالإضافة إلى الأهمية الكبيرة لطريقة أداء الخدمة بالبنك (٢) .

وقد ارتكز البنك في تجربته على القيمة العظمى للدين في نفوس الناس ، مما سهل اتصاله بهم ، وتأثيره فيهم ، فكان معبراً يصدق عن حاجاتهم ومصالحهم الحيوية ، لأن الذي يمنع الناس من التعامل مع

(١) انظر : د. النجار ، المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي ، مرجع سابق ص ١٩٧ .

(٢) انظر : د. ر.ك. ريدي ، المجتمع العربي في مرحلة التغيير ، تقديم وتعريب د. النجار . من مطبوعات الاقتصاد الدولي للبنوك الإسلامية ، الطبعة الثانية ، ١٩٨١م ص ٢٩ ، ٣٠ .

البنوك الربوية هو : أن خوتهم من سحق الله وعقابه أكبر وأعظم من المزايا التي تعود عليهم من التعامل الديوى ، ولذلك فإن قيام بنوك إسلامية لا تتعامل بالربا سيشكل عامل جذب كبير للمدخرات هؤلاء الناس . ومن هنا فقد كان الهدف الرئيسى من انشاء بنوك الادخار المحلية هو تعبئة الجماهير الاسلامية لتشارك مشاركة ايجابية فى تكوين رأس المال (٢) .

وقد نجح بنك الادخار المحلى فى مصر تجاها عظيما فى كسب ثقة المواطنين ، فى تغطية الدوائف الادخارية لديهم ، وقد تجسد ذلك فى زيادة عدد المدخرين ، وفى زيادة حجم الودائع ، وفى زيادة عدد الفروع ، وايضا فى مجال الانتاج والتنمية ممثلا فى المشروعات التى مولها او انشأها . وفى حين كان عدد المدخرين فى عام ٦٢ / ٦٤ (١٧٥٦٠) مدخرا ، مجموع مبالغهم المدخرة (٤٠٩٤٤) جنيها ، نجد أن عدد المدخرين قد وصل فى فبراير ١٩٦٧م الى (٢٥١١٥٢) مدخرا ، بلغ مجموع مدخراتهم (١٨٢٨٠٣٧٥) جنيها (٤) .

كما بلغ عدد الفروع فى السنوات الأربع التى عمل فيها البنك تسعة فروع كبيرة ، وما يزيد على العشرين فرعا صغيرا ، وقد استطاعت أن تغطى مصروفاتها الادارية ، وأن توزع عائدا على المستثمرين فيها بدأ بحوالى ٧٪ واخذ فى التزايد بعد ذلك (٥) .

ورغم النجاح الذى حققته هذه التجربة إلا أن عمرها كان قصيرا جدا ، حيث لم يتجاوز الأربع سنوات .

وقد أرجع الدكتور النجار سبب خفق هذه التجربة الى عوامل سياسية ، حيث قال : « أن البعض عجز عن أن يستوعب العلاقة بين عمل هذه البنوك من الناحية المصرية وبين تصديرها للمشاكل الاجتماعية اما البعض الآخر - وقد كان ممكنا فى هذه الآونة - فقد استطاع أن يدرك أن الاستراتيجية التى تسير عليها هذه التجربة تشكل خطرا على افكارها

(٢) انظر : د . النجار ، المدخل الى النظرية الاقتصادية . مرجع

سابق ، ص ٢٤٣ .

(٤) انظر : المرجع السابق ، ص ٢٧١ .

(٥) انظر : المرجع السابق ، ص ١٩٨ .

ومخططها ، ذلك أنهم يجدون السبيل دائما في مناطق الفراغ وفي غفلة
الايديولوجيات الصحيحة . ومن ثم فقد اجتمع البعض الأول مع البعض
الأخر واطلقوا من مواقع السلطة على هذه التجربة ريحهم العاصف ،
الذي لفح عافية هذه التجربة الوليدة ونشر الضباب من حولها « (٦) » .

وقد اثير موضوع هذه البنوك في جلسة مجلس الشعب المعقودة
في ٢٦ يناير ١٩٧١م وبعد ان استمع المجلس الى اجابة الوزير وما دار
حولها من تعليقات احوال الموضوع الى اللجنة الاقتصادية بالمجلس لاجراء
مزيد من البحث والدراسة . وقد اوجزت هذه اللجنة الاسباب التي أدت
الى فشل التجربة وهي « ضعف الكفاءة الادارية والمصرفية والمحاسبية
القائمة بهذا العمل ، مما أدى الى وقوع بنوك الادخار قبل سنة ١٩٦٨م
في كثير من الاحترافات بسبب انعدام الجانب التنظيمي ، وسوء الادارة ،
والتوسع غير المدروس في تلك وادارة مشروعات مختلفة دون توفر
الخبرة اللازمة ودون دراسة كافية مسبقة بالاضافة الى التوسع في انشاء
فروع لبنوك الادخار دون ان يسبق ذلك استعداد لتوفير الامكانيات
الادارية والتنظيمية اللازمة » . وقد صاحب ذلك مبالغة في تعديد مكافآت
وبدلات للعاملين ، دون وضع لوائح مالية او تنظيمات تحدد مراكزهم
القانونية بالنسبة لعمل كل منهم ، فضلا عن التوسع في تعيين العاملين
بأكثر مما تتيحه ميزانية هذه البنوك « (٧) » .

ورغبة في الوصول الى الاسباب الحقيقية لفشل هذه التجربة فاننا
نعرض فيما يلي رأي الدكتور رفيق المصري ، الذي قام بدراسة وتحليل
التجربة ، وقد أرجع فشلا الى سببين :

الأول : سبب سيامي ، كما وصفه الدكتور النجار .

الثاني : ما اعتري التجربة من نقص حاد في ، بمعنى ان سوء

(٦) انظر : المرجع السابق ، ص ١٩٩ .

(٧) انظر : غريب الجوال ، المصارف وبنوك التمويل الإسلامية
مرجع سابق ، ص ٢٧٦ .

تحديد الطبيعة العقلية لبنك الانصار خلقت غموضاً في صلاته مع المؤسسات الاخرى ، ومشاكل استنفدت جزءاً كبيراً من وقت وجهد المدراء •

واضاف الدكتور رفيق المصري قائلاً : « وفي كلا الحالتين نظن ان السبب الرئيسي لفشل التجربة هو ، نقصان ان لم يكن انعدام الدراسات الجدية حول مشاكل الادارة الفنية ، والمشاكل الاقتصادية ، كمشكلة النقود والائتمان •

والذي لا ريب فيه هو اننا نحتاج الى دراسات عميقة وديقة في مجال السياسة ، والاقتصاد والقانون التجاري ، والادارة » (٨) •
ومهما يكن من امر ، فان تجربة بنوك الانصار قد اثارت الاهتمام بانشاء بنوك اسلامية ، على المستويين المحلي والدولي •
فعلى المستوى الدولي : تم انشاء البنك الاسلامي للتنمية بجدة ، وهو بنك حكومات •

وعلى المستوى المحلي : انشئ بنك ناصر الاجتماعي ، ثم اعطيه مجموعة من البنوك الاسلامية في عدد من الدول العربية والاسلامية (٩) •
كما اوشكت كل من السودان وباكستان على اتملة اقتصادها بالبنكية (١٠)

(٨) انظر : د. رفيق المصري ، مصرف للتنمية الاسلامي ، مرجع سابق ، ص ٣٦٣ ، ٣٦٤ •
(٩) بلغ عدد البنوك الاسلامية اكثر من اربعين بنكاً ، منها خمس وعشرون بنكاً في الاقتصاد الدولي للبنوك الاسلامية •
- انظر : مجلة الاقتصاد الاسلامي ، التي يصدرها بنك دبي الاسلامي ، العدد (٢٤) ذو القعدة ١٤٠٣ هـ - الموافق اغسطس ١٩٨٢ م ص ٢ •

- وانظر : بيان بعدد البنوك والشركات الاسلامية الاعضاء في الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ، من مطبوعات الاتحاد •
(١٠) انظر : مجلة الاقتصاد الاسلامي ، عيسى ، العدد (٢٦) محرم ١٤٠٤ هـ - الموافق اكتوبر / نوفمبر ١٩٨٣ م ، ص ٢ •

وسنقوم فيما يلي باختيار عدد من البنوك الاسلامية ، لدراستها كنموذج للبنوك الاسلامية القائمة ، وقد رأينا ان نقتصر في دراستنا على ثلاثة منها ، تمشيًا مع التقسيم الثلاثي الذي اعتمدناه في هذه الرسالة •

ومنخصص لدراستها الفصول الثلاثة الآتية :

- **الفصل الأول :** بنك فيصل الاسلامي المصري •
- **الفصل الثاني :** بيت التمويل الكويتي •
- **الفصل الثالث :** البنك الاسلامي الاردني •

الفصل الأول

بنك فيصل الاسلامى المصرى

من ضمن البنوك الاسلامية التى قامت فى الآونة الاخيرة ، بنوك فيصل الاسلامية ، التى حملت هذا الاسم تخليداً للمرحوم الملك فيصل الذى اعطى كثيراً من وقته وجهده وفكره لأمتة الاسلامية ، وكان له دور فعال فى قيادة الجهود الرامية الى انشاء بنك اسلامى دولى تشترك فيه جميع الدول الاسلامية ، وقد تم بفضل الله انشاء هذا البنك ، وهو البنك الاسلامى للتنمية بجدة

ويعد الفيصل حمل ابنه الامير محمد الفيصل راية البنوك الإسلامية ، ويذل فى سبيلها جهوداً عظيمة ، تكملت بالنجاح الباهر ، وكان من نتيجتها انشاء سلسلة بنوك فيصل الاسلامية فى كل من : مصر ، السودان ، البحرين ، غينيا ، السنغال ، النيجر ، جزر اليهاما ، قبرص الاقتصادية التركية (١) . وكلها أعضاء فى الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية .

وستقوم فيما يلى بدراسة بنك فيصل الاسلامى المصرى كنموذج لبنوك فيصل الاسلامية وستقسم دراستنا الى المطالب الآتية :-

المطلب الأول : ملخص عقد التأسيس والنظام الاساسى

المطلب الثانى : تطور نشاط البنك .

المطلب الثالث : تقييم أعمال البنك .

(١) انظر : مجلة الاقتصاد الاسلامى ، دجى ، العدد (١٧) ربيع الثانى ١٤٠٢ هـ - الموافق فبراير ١٩٨٢ م ، ص ١٩ .

المطلب الأول

ملخص عقد التأسيس والنظام الاساسى

وسنقوم فيما يلى بعرض مختصر لقانون انشاء بنك فيصل الاسلامى المصرى ، ولنظامه الاساسى ، لنقف على الاهداف التى يسعى البنك لتحقيقها ، وللوسائل التى يستخدمها فى سبيل تحقيق اهدافه ، وغير ذلك من امور تحكم عمل البنك وذلك فى المباحث الثلاثة الآتية :

المبحث الأول : نشأة البنك وأغراضه .

المبحث الثانى : الودائع واستخدامات الموارد .

المبحث الثالث : كيفية توزيع الأرباح .

المبحث الأول

نشأة البنك وأغراضه

أولا : نشأة البنك :

انشاء بنك فيصل الاسلامى المصرى بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م بتاريخ ١٣ رمضان ١٣٩٧هـ ، الموافق ٢٧ أغسطس ١٩٧٧م . وفى ٢٠ شوال ١٣٩٧هـ الموافق ٢ أكتوبر ١٩٧٧م صدر قرار وزير الاوقاف رقم ١٩٧٧م باصدار النظام الاساسى للبنك وقد تم تصديق رأس مال البنك حينئذ بمبلغ ٨ ملايين دولار أمريكى ، يقسم الى ٨٠ ألف سهم ، قيمة كل سهم ١٠٠ دولار أمريكى . وتبلغ حصة الجانب المصرى ٥١٪ من رأس المال تدفع بالجنيه المصرى بالسعر المعلن أو بالدولار أو بأية عملة قابلة للتحويل . وتبلغ حصة الجانب السعودى ٤٩٪ من رأس المال بالدولار الأمريكى . ويجوز زيادة رأس المال واصدار أسهم جديدة بنقص القيمة الاسمية للأسهم (٢) .

(٢) انظر : بنك فيصل الاسلامى المصرى . قانون انشاءه ونظامه الاساسى من مطبوعات البنك .

وتخضع جميع معاملات البنك وأنشطته لما تفرضه الأحكام
واللوائح الأساسية في الشريعة الإسلامية ، وخاصة فيما يتعلق بتحريم
التعامل بالربا ، وإيداء الزكاة المفروضة شرعا .

وقد فتح البنك أبوابه لممارسة نشاطه في ١٠ شعبان ١٤٢٩هـ
الموافق ٥ يوليو ١٩٧٩م (٢) .

ثانيا : أغراض البنك :

لقد حددت المادة الثالثة من النظام الأساسي لبنك فيصل
الإسلامي المصري الغرض من أنشائه ، حيث نصت على ما يلي :

« الغرض من البنك القيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية
وأعمال الاستثمار وإنشاء مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية
والعمران ، والمساهمة فيها في الداخل والخارج . وله على وجه الخصوص
مباشرة العمليات التالية :

(١) ١ - فتح حسابات الودائع النقدية الجارية .

٢ - فتح الاعتمادات .

٣ - قبول الودائع واستثمارها مع أموال البنك في كل ما تجيزه
الشريعة الإسلامية من معاملات .

٤ - حفظ الأمانات في الخزائن الخاصة .

٥ - تقديم خطابات الضمان .

٦ - تقديم وقبول التأمينات الشخصية والعينية بما في ذلك
الرهن .

٧ - القيام بعمليات الصرف الأجنبي .

٨ - إصدار الشيكات .

(٣) أنظر : بنك فيصل الإسلامي المصري ، للتقرير السنوي لمجلس
الإدارة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م من مطبوعات البنك .

٩ - قبول الصكوك (كاسهم الشركات والكمبيالات وغيرها من الأوراق التجارية) لحفظها وتحصيل الحقوق المترتبة عليها لحساب أصحابها ودفع وتحصيل الشيكات وأوامر وانونات المصرف ما لم تكن متضمنة فوائد ربوية أو محظورات شرعية .

١٠ - القيام بعمليات التخزين للبضائع المقدمة من العملاء ضمانا لمعاملاتهم وكافة عمليات التخزين الأخرى .

١١ - اصدار الاسهم لحساب المؤسسات والشركات ومعاونتها في عمليات الاكتتاب عند تأسيسها أو زيادة رؤوس أموالها .

١٢ - القيام بأعمال امناء الاستثمار وإية أعمال مصرفية أخرى ، لا تتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية للفراء .

١٣ - يقوم البنك بالاعمال التجارية والصناعية والزراعية وغيرها اما مباشرة أو عن طريق شركات يؤسسها أو يشترك فيها .

١٤ - تمثيل المصارف والمؤسسات التي تمارس أغراضها مماثلة .

١٥ - استئجار وشراء الأراضي وتأسيس وشراء المباني والممتلكات لمباشرة أوجه نشاطه في حدود أغراضه .

١٦ - الاستثمارات المختلفة في كل ما تجيزه الشريعة الاسلامية من معاملات بما لا يحل حرما ولا يحرم حلالا .

(ب) يجوز للبنك أن يكون له مصلحة مباشرة كمصاهم أو شريك أو مالك أو بائ صفة أخرى في أى مشروع تجارى أو صناعى أو زراعى أو عقارى أو عمرانى .

(ج) كما يجوز أن تكون له مصلحة أو يشترك بائ وجهه مع غيره من الشركات أو المؤسسات أو البنوك التي تزاول أعمالا مماثلة لأعماله أو تعاونه على تحقيق أغراضه في مصر أو الخارج وله كذلك أن يؤسس مثل هذه الشركات أو المؤسسات أو يشتريها أو يلحقها به .

(د) للبنك القيام بجميع الأعمال والعمليات والتصرفات اللازمة لتحقيق الأغراض المشار إليها في هذه المادة بشرط أن لا تشوبها أية حرة شرعية من ربا أو خلافه .

المبحث الثالث

الودائع واستخدامات الموارد

أشارت المادة (١٦) من النظام الأساسي للبنك الى أن « البنك يقبل الودائع من الحكومات والبنوك والهيئات والأفراد من الداخل والخارج على إحدى الصور الآتية :

(أ) وداائع الادخار .

(ب) وداائع الاستثمار .

(ج) الودائع الأخرى واحسابات الجارية .

وقد حددت المادة (١٧) الحد الأدنى للمدبعة في حساب الاستثمار بمبلغ مائتي دولار أو ما يعادلها بالعملة الصرة أو بالجنية المصرى لمن لهم الحق في الايداع بالجنية المصرى ، وللمجلس الادارة رفع أو خفض هذا الحد سنويا .

كما أجازت المادة (٢٠) لأصحاب الحسابات والودائع الاقتراض من البنك قرضا حسنا ، وأن يكون لهم أولوية الانتفاع بالخدمات والمساعدات المالية والأدبية التي يقدمها البنك .

هذا وقد نصت المسواد من ٢١ الى ٢٨ على كيفية توظيف الودائع واستخدامات الموارد فبينت أن وعاء الودائع العام الذي يجوز للبنك استثماره يتكون من :

(أ) وداائع الاستثمار .

(ب) ما يرى البنك اضافته من وداائع الادخار وودائع الحسابات الجارية وتحت الطلب .

ويكون استثمار الودائع بواسطة البنك ووكالته عن مجموع المودعين

وله كافة الصلاحيات في تحديد أوجه الاستثمار واختيار القسائم به وشروطه • ويكون الاستثمار عن طريق المضاربة أو غيرها من وجوه المشاركة الجائزة شرعا •

ويستحق المودعون في حساب الاستثمار نصيبا من أرباح الاستثمار بحسب الوديعة ومدتها كما يتحاملون نصيبهم من الخسائر •

أما ما يستعمله البنك من أموال الودائع الأخرى فلا يصيبها شيء من الخسارة •

ويتأكد البنك من سلامة المشروعات الاستثمارية التي يشرف عليها بنفسه والتي يشارك فيها بجزء من ماله والتي يشترك فيها بودائع المودعين بمختلف أنواعها ، وأن لا يسكون المشروع موضوع التصاقد أو التعامل أو التصرف متضمنا لخدمات أو أعمال تحرمها للشرعية الإسلامية

المبحث الثالث

كيفية توزيع الأرباح

لقد بينت المسألة (٥٩) من النظام الأساسي للبنك كيفية توزيع الأرباح فنصت على ما يلي :

« بعد خصم المصروفات الإدارية للبنك ولجميع أجهزته العاملة بما فيها مجلس الإدارة وهيئة الرقابة توزع الأرباح على النحو التالي :

١ - تؤدي الزكاة المفروضة شرعا إلى صندوق الزكاة بالبنك •

٢ - يكون احتياطي عام (بمقدار ١٠٪) من الأرباح الصافية بعد ما تقدم •

ويقف خصم هذا الاحتياطي في حالة بلوغه قدر رأس المال (مائة في المائة من رأس المال) على أنه يجوز للجمعية العمومية أن ترفع هذه النسبة إلى ثلاثة أمثال رأس المال •

ويستمر كل أو بعض المال الاحتياطي فيما فيه صائح البنك بقرار من مجلس الإدارة •

٣ - يقرر مجلس الإدارة فى نهاية كل سنة نسبة من صافى الأرباح للمديرين وباقى العاملين بالبنك وذلك بخلاف الحوافز التى ينص عليها فى لائحة العاملين وذلك فى ضوء نتائج أعمال البنك عن السنة المالية المنتهية .

٤ - يوزع صافى الربح بعد ذلك بين أصحاب الودائع الاستثمارية وبين المساهمين وفقاً للقواعد التى يضعها مجلس الإدارة ، وفى حالة الخسارة لا قدر الله يتبع نفس القواعد » .

وتدفع حصص الأرباح للمساهمين بالعملة التى ساهموا فيها .
أما السنة المالية للبنك فتبدأ من أول المحرم وتنتهى فى آخر ذى الحجة من كل عام .

وبعد هذا العرض لعقد التأسيس والنظام الأساسى للبنك ، فننتقل لتتابع تطور البنك من خلال نشاطاته المختلفة .

المطلب الثاني

تطور نشاط البنك

سنقوم فيما يلي بمواكبة تطور البنك من خلال متابعتنا لمختلف النشاطات التي يمارسها البنك ، وذلك في المباحث التالية :

المبحث الأول : تطور الموارد المالية للبنك واستخداماتها .

المبحث الثاني : صندوق الزكاة .

المبحث الثالث : نتائج أعمال البنك .

المبحث الأول

تطور الموارد المالية للبنك واستخداماتها

اولا : تطور الموارد المالية :

لقد تطورت الموارد المالية للبنك تطورا كبيرا عاما بعد عام ، ويمكن ايضا ذلك بتتبع الزيادة في كل من رأس المال ، وايداعات العملاء ، على النحو التالي :

١ - رأس المال المكتتب فيه والمدفوع :

ذكرنا انه تم تحديد رأس مال البنك عند انشائه بمبلغ ٨ ملايين أميكي . الا انه بسبب الاقبال المتزايد من المساهمين بعد طرح أسهم البنك للاكتتاب العام . تقرر زيادة رأس المال الى ٣٠ مليون دولار بناء على قرار الجمعية التأسيسية للبنك بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٣٩٨هـ الموافق ٣ فبراير ١٩٧٨م . غير ان هذه الجمعية رأت زيادة رأس المال مرة ثانية الى ٤٠ مليون دولار ، حرصا منها على الاستجابة لرغبات المسلمين المتزايدة في الاكتتاب في أسهم البنك المطروحة وبتاريخ ٢٨ ربيع الآخر عام ١٤٠٤هـ الموافق ٣١ يناير سنة ١٩٨٤م وافقت الجمعية العمومية للبنك على زيادة رأس المال المصدر الى ١٠٠ مليون دولار وتم دعوة السادة

مساهمى البنك للكتاب فى الزيادة المقررة بتاريخ ٧ ذى القعدة عام ١٤٠٤هـ الموافق ٥ أغسطس سنة ١٩٨٤م .

وقد بلغ رأس المال المدفوع فى نهاية ذى الحجة عام ١٤٠٤هـ مبلغ ٤٠ مليون دولار مقابل ٣٧.٩ مليون دولار فى نهاية عام ١٤٠٣هـ .

٢ - إيداعات العملاء :

تزايدت أرصدة حسابات الاستثمار والحسابات الجارية وحسابات الادخار خلال السنة المالية السادسة ١٤٠٤هـ بدرجة كبيرة فقد بلغت فى نهاية ذى الحجة ١٤٠٤هـ مبلغ ١٥٣١ مليون دولار ، مقابل ١٢١٦.٧ مليون دولار فى نهاية السنة المالية ١٤٠٣هـ بزيادة نسبتها ٢٥٪ ، مما يعكس بحق الأقبال المتزايد من العملاء .

ويوضح الشكل رقم (١) إجمالى ودائع العملاء (٢) .

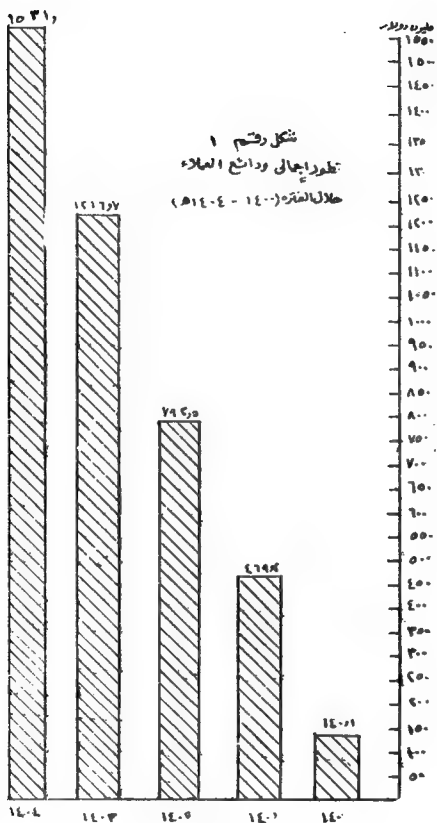
ثانياً : تطور استخدامات الموارد :

ينتهج البنك فى توظيف ما لديه من أموال سياسة تنوع عملياته ، بين عمليات تجارية وعمليات مشاركة انتاجية ، واستثمارات رئاسية واسهام فى الشركات ، وعمليات التوظيف الخارجى ، مما مكن البنك - بفضل الله - من أن يصل بحجم التوظيف الى ١٨٣٧.٥ مليون دولار فى فى نهاية عام ١٤٠٤هـ ، وبذلك يؤكد البنك دوره النشط والفعال فى تحقيق التنمية الاقتصادية .

ويمكن متابعة تطور استخدام البنك لموارده المالية من خلال متابعة تطور الأنشطة التالية :

١ - عمليات المشاركة والمراجعات والمضاربات التجارية والانتاجية .

- (١) انظر : بنك فيصل الاسلامى المصرى ، التقرير السنوى لمجلس الإدارة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- (٢) كنا نأمل ان يوضح البنك مبلغ كل حساب من حسابات الودائع المختلفة ، الا ان البنك اغفل ذلك ، وأورد الرقم مجملاً .



٢ - الاستثمارات والمساهمات في الشركات .

٣ - عمليات التوظيف الخارجى .

وفىما يلى سنتناولها بالدراسة واحدة تلو الأخرى (٣) .

١ - عمليات المشاركات والمضاربات التجارية والانتاجية :

تمثل عمليات المشاركات والمضاربات الركيزة الأساسية للعمل المصرفى الإسلامى ، فهى التى تمكنه من تحقيق سيادته وأهدافه ، كما ان البنك يستهدف نمو حجمها حتى تستوعب معظم مصادر الاموال المتوفرة لديه . ويتضح ذلك من الزيادة الكبيرة فى عدد وقيمة عمليات المشاركات والمضاربات التجارية والانتاجية ، حيث وصل عددها الى ٣٤٦٤ عملية بقيمة قدرها ٩٩٣ مليون دولار فى سنة ١٤٠٤ هـ ، بزيادة قدرها ٢٢٦ مليون دولار ، أى بنسبة ٢٩.٥٪ .

والجدول الآتى يوضح القطاعات والأنشطة التى توزعت عليها هذه العمليات .

(القيمة بملايين الدولارات)

بيان	قيمة العمليات	نسبتها الى اجمالى قيمة العمليات
- سلع غذائية	١٣٥	١٣.٦٪
- مستلزمات الانتاج وقطع الغيار	٣٩٧	٤٠.٥٪
- عمليات الاسكان ومستلزمات البناء	٢٧٧	٢٧.٩٪
- معدات استثمارية و سلع معمرة	١٨٤	١٨.٥٪
المجموع	٩٩٣	١٠٠٪

٢ - الاستثمارات وتأسيس الشركات والإسهام في الشركات :

بينما اقتصر دور البنك فى عام ١٤٠٠ هـ على المساهمة بنصيب محدود فى رؤوس أموال الشركات التى قرر المساهمة فيها ، نجد انه فى

(٣) انظر : المرجع السابق .

الاعوام التالية لذلك العام قام بتأسيس مجموعة من الشركات ، سواء بمفرده أو بالاشتراك مع الآخرين ، بالإضافة الى قيامه ببعض المشروعات الاستثمارية .

وقد بلغت جملة استثمارات البنك في هذه الشركات ، وعددها ٣٢ شركة ، نحو ٩٥٠ مليون دولار ، بخلاف تغطية كافة الاحتياجات التمويلية اللازمة لهذه الشركات مما يضاعف من حجم الاموال المستثمرة ، اضافة الى تقديم كافة الخدمات المصرفية لها .

ويمكن متابعة تطور نشاط البنك في هذا المجال على النحو الآتى :

(ا) الاسهام فى الشركات :

بدأ البنك المساهمة فى بعض الشركات اعتباراً من السنة المالية ١٤٠٠ هـ ، فكانت حصته المدفوعة فى السنة المذكورة ٧١٧ ألف دولار ، ثم تزايد اهتمام البنك بالاسهام فى الشركات التى تخدم المجتمع المصرى والاسلامى ، حيث أسهم فى عدد منها ، وقد بلغ مجموع رأس مال هذه الشركات ٢٢٦١٠ مليون دولار ، وبلغت حصة اسهام البنك فى نهاية عام ١٤٠٤ هـ مبلغ ٤٥٠ مليون دولار دفع منها حتى نهاية عام ١٤٠٤ هجرى مبلغ ٣٥٦ مليون دولار .

(ب) الشركات التى أسسها البنك :

بدأ البنك اعتباراً من السنة المالية ١٤٠١ هـ بتأسيس مجموعة من العملاء من ذوى الخبرة ، بحيث تزيد حصة البنك فى التأسيس عن نصف رأس المال ، لكى يتمكن من الاشراف على نشاطها ، والتأكد من التزامها باهداف المجتمع فى التنمية الشاملة ، وبما يحقق الرقابة للمجتمع المصرى ، والعالم الاسلامى .

وعبارس هذه الشركات نشاطها فى مجالات الصناعة والتجارة الداخلية والخارجية ، والأدوية والمستلزمات الطبية ، والثروة الحيوانية والداجنة ، والأنشطة العقارية ، ومستلزمات البناء . وقد بلغ اجمالى رؤوس اموال هذه الشركات نحو ٦٣٠ مليون دولار أمريكى ، وحصة

اسهام البنك فيها تبلغ نحو ٢٥٤ مليون دولار فى نهاية عام ١٤٠٤ هـ ،
مقابل ١٦ مليوناً فى العام الماضى ١٤٠٣ هـ .

(ج) مشروعات استثمارية مملوكة للبنك بالكامل :

بالاضافة الى الاستثمارات التى قام بها البنك بالاشتراك مع
مجموعة من العملاء ، فانه يقوم بنفسه بانشاء مشروعات صناعية وصحية
وعمرانية وخدمية بموارده الخاصة ، وعلى اراض يملكها وتقدر تكلفة هذه
المشروعات بنحو ٢٥ مليون دولار .

٣ - عمليات التوظيف الخارجى :

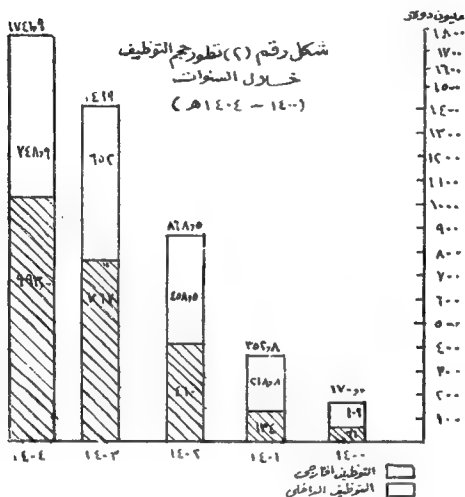
لقد زاد البنك من الاموال المستثمرة فى عمليات التوظيف الخارجى
لتصل الى ٧٤٨٫٩ مليون دولار امريكى فى نهاية عام ١٤٠٤ هـ ، مقابل
٦٥٢٫٠ مليون دولار فى العام الماضى ، بزيادة نسبتها ١٤٫٩٪ وهو
ما يحق استراتيجىة البنك التى تستهدف زيادة التوظيف فى السوق
المحلية والحد من التوظيف الخارجى (١) .

بالاضافة الى ما تقدم ، فان بنك فيصل الاسلامى المصرى يعدل
على دعم التعاون مع المؤسسات الاسلامية التى تعمل فى مجال استثمار
اموال المسلمين ، بما يعود بالنفع والرعاية على المجتمع الاسلامى فى
مصر ، وغيرها من البلاد الاسلامية الاخرى ، ومن هذه المؤسسات :

- دار المال الاسلامى ، ومركزها بجنيف .
- الشركة الاسلامية للاستثمار الخليجى بالشارقة .
- المصرف الاسلامى الدولى للاستثمار والتنمية بالقاهرة .
- البنوك الاسلامية المنتشرة فى ربوع العالم الاسلامى .
- المجموعة الاستشارية الاسلامية (بدأت نشاطها عام ١٤١٤ هـ .

حيث يقوم البنك بتلقى اكتتاباتها وايداعاتها ، او يقوم ببيع
عمليات الاستثمار لصالحها ، او يشاركها فى عمليات تجارية ، بالاضافة
الى قيامه بكتابة الخدمات المصرفية التى تتطلبها منه .

ويوضح الرسم البياني رقم (٢) تطور حجم التوظيف .



المبحث الثاني

صندوق الزكاة

تم تكوين صندوق للزكاة ببنك فيصل الاسلامي ، تؤدي اليه الزكاة التي يخرجها عن رأس ماله وأرباحه ، وكذلك أموال الزكاة التي يفوض اصحاب حسابات الاستثمار اليه في اخراجها من ارصدتهم نيابة عنهم ، وكذلك يتلقى الصندوق أموال الزكاة والهبات التي يقدمها اليه الأفراد .

(١) انظر : بنك فيصل الاسلامي المصري المدير السنوي لمجلس الإدارة ١٠٤ هجرية ١٩٨٤ ميلادية ص ٥٢ .

وقد اصدر البنك التقرير المالى الرابع لصندوق الزكاة ، عن الحول
المنهى فى آخر ذى الحجة ١٤٠٤ هـ . وقد جاء فى هذا التقرير
ما يلى (١) :

١ - الزكاة المستحقة شرعا على اموال البنك :

بلغ ما تحملت به السنة المالية ١٤٠٤ هـ من الزكاة المستحقة على
اموال البنك مبلغ ٤٢٨١٠٠ دولار امريكى ، يعادل ٢٦٢٦٢٢ جنيه مصرى .
اودع فى صندوق الزكاة بالبنك ، مقابل ٢٣٥٠٠٠ دولار امريكا ، يعادل
٢٢٤٥٠٠ جنيهها مصرى ، تحملت به السنة المالية ١٤٠٣ هـ .

٢ - زكوات مقنعة من اصحاب حسابات الاستثمار والافراد :

وقد بلغ مجموع هذه الزكوات فى عنام ١٤٠٤ هـ مبلغ ٢٦٩٢٧٦
جنيها مصرى ، مقابل ٢٧٥٤٥٤ جنيهها فى عام ١٤٠٣ هـ ، بزيادة نسبتها
٢٤٪ . وهذه النسبة توضح بجلاء مدى اقبال المسلمين على تفويض
البنك فى دفع الزكاة نيابة عنهم ، ثقة منهم بانه سيعرفها فى مصاردها
الشريعة ، وهذا يؤكد دور البنك الحيوى فى مجال التنمية الاجتماعية

٣ - تبرعات للصندوق :

تلقى صندوق الزكاة مبلغ ١٢٧٢٢٥ جنيهها مصرى زكوات وتبرعات
من الافراد ، لصرفها بمعرفة لجنة الصندوق فى اوجه الخير والبر .

وبذلك تبلغ جملة موارد الصندوق فى عام ١٤٠٤ هـ مبلغ ٨٧٢٩٠٤
جنيها مصرى ، ويضاف اليها الرصيد فى اول الحول وقدره ٢٩٤٨٥٨
جنيها مصرى ، ليبلغ اجمالى موارد الصندوق ١١٦٨٧٦٢ جنيهها مصرى ،
مقابل ٨٦٤٤٩١ نيتها مصرى عام ١٤٠٣ هـ .

وقد بلغ جملة ما تم صرفه من اموال صندوق الزكاة حتى نهاية عام
١٤٠٤ هـ مبلغ ١٠٤٧٢٣٥ جنيهها مصرى ، بخلاف مبلغ ٤٤٥٠٥ جنيهها
تحت الصرف .

(١) المرجع السابق ص ٥٤ .

وقد استفاد من هذه الاموال كل من : الأفراد ، على شكل زكوات نقدية وعينية ، وحالات طوارئ ، وكوارث للأفراد ، ومادب افطار لفقراء المسلمين ، وطلاب الجامعات والمعاهد العليا والمدارس ، والمساجد الاملية ، والجمعيات الخاصة المشهورة بوزارة الشؤون الاجتماعية ، وقوافل الزكاة التي زارت المحافظات لتوزيع الزكاة النقدية والعينية على المستحقين .

٤ - حسابات الاستثمار الخيرية :

استحدث البنك لأول مرة حسابا جديدا باسم ، حسابات استثمار خيرية ، يتم تغذيته بمبالغ الهبات التي لا تسترد ، ولا يجوز التصرف في اصلها ، وتكون بمثابة صدقة جارية وبديل للموقف الخيري ، ويقسم صندوق الزكاة بالصرف من العائد المستوى فقط ، دون اصل الايداعات ، في الأغراض التي حددها السادة المتبرعون في أوجه الخير والبر .

وقد بلغت جملة حسابات الاستثمار الخيرية حتى نهاية عام ١٤٠٤ هـ مبلغ ١٤١١ ٠ دولار امريكي و ١٧٠٥٠٠ جنيه مصري ، مخصصة للأغراض الآتية :

١ - ابتعاث داعية اسلامي لمركز تجمعات الاقليات الاسلامية في الخارج ، لدراسة احوالهم ، وتوعيتهم اسلاميا ، وكيفية الاندماج منهم اسلاميا في التوعية ونشر الدعوة ، الاسلامية بمناطقهم الاجنبية . وقد تم بالفعل ترشيح احد الدعاة للمسفر الى كل من : استراليا ، وبورنيو ، وساليزيا (١) .

٢ - مسابقات تحفيظ القرآن الكريم .

٣ - الطلبة المحتاجون بجامعة الأزهر .

٤ - الأمراض والاهزة التعويضية للطلاب الفقراء بالأزهر ، والأيتام والفقراء .

(١) جاء ذلك في رسالة وجهها البنك إلى صاحب الوديعة بتاريخ ١٤٠٣/١٢/٧ هـ الموافق ١٤/٩/١٩٨٣ م .

٥ - معاونة وتشجيع أبناء المسلمين في إفريقيا وجنوب شرق آسيا الذين يدرسون بالأزهر .

٦ - تبرعات أخرى تصرف عوائد للأطفال الأيتام ، وفي المصارف الشرعية للزكاة ، وفي بناء وإصلاح المساجد الأملية بمصر .

المبحث الثالث

نتائج أعمال البنك .

بالإضافة إلى قيام البنك بعمليات الاستثمار المختلفة ، فإنه يقسم الخدمات المصرفية بجميع أنواعها ، في إطار ما تجيزه أحكام الشريعة ، على أحسن مستوى عالمي ، مما أدى إلى زيادة عدد حسابات العملاء .

وقد بلغ إجمالي الناتج من أنشطة البنك في نهاية عام ١٤٠٤ هـ مبلغ ١٣٩٨ ملايين دولار أمريكي ، مقابل ١٠٧ مليون دولار في نهاية العام الماضي ، بزيادة نسبتها ٢٠٧٪ .

ويبين الجدول الآتي إجمالي الإيرادات الناتجة من أوجه النشاط المختلفة ، مقارنة مع عام ١٤٠٢ هـ .

(القيمة بـملايين الدولارات)

البـيـان	نهاية عام ١٤٠٣ هـ	نهاية عام ١٤٠٤ هـ	نسبة الزيادة
- إيرادات العمليات التجارية والمرابحات والمضاربات والاستثمار	١٠١٠	١٣٣٤	٢١٩٪
- إيرادات العمليات المصرفية الإجمالية	٥٩	٦٤	٨٠
	١٠٧٠	١٣٩٨	٢٠٧٪

ومن الجدول يتضح أن إيرادات العمليات التجارية والمشاركات والمرابحات ، تمثل النسبة الأكبر من رقم الإيرادات المحققة ، حيث تبلغ نسبتها ٩٥٤٪ من جملة الإيرادات .

وقد بلغت المصروفات العمومية ، والاستهلاكات والمخصصات ، في نهاية عام ١٤٠٤ هـ مبلغ ١٥٤ مليون دولار ، مقابل ٩٠ مليون في نهاية عام ١٤٠٣ هـ .

وبلغت الزكاة المفروضة شرعا على أموال البنك ٥٥٧٤٠٠ دولار عام ١٤٠٤ هـ ، مقابل ٤٣٨١٠٠٢ دولار عام ١٤٠٣ هـ .

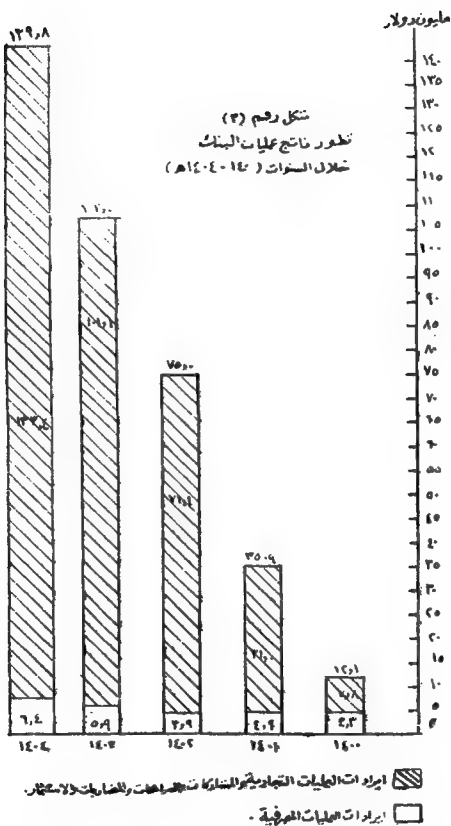
وبهذا يكون صافي الربح - بعد خصم المصروفات والاستهلاكات والزكاة - ١٢٣٨ مليون دولار في نهاية عام ١٤٠٤ هـ ، مقابل ٩٧٢ مليون دولار في نهاية ١٤٠٣ هـ ، أي بزيادة نسبتها ٢٧٤٪ .

وقد تم توزيع صافي الربح بين أصحاب حسابات الاستثمار والبنك ، فبلغ نصيب أصحاب حسابات الاستثمار خلال العام المالي ١٤٠٤ هـ مبلغ ١١٥٩ مليون دولار ، مقابل ٨٨٤ مليون خلال عام ١٤٠٣ هـ بزيادة نسبتها ٣١٪ . بينما بلغ نصيب البنك ٧٩ مليون دولار مقابل ٨٨ مليون دولار في العام السابق ١٤٠٣ هـ .

هذا وقد بلغ عائد حسابات الاستثمار ٩٠٠٪ سنويا .

وبلغ عائد رأس المال ١٦٥٢٪ سنويا شاملة الزكاة ١٥٠٠٪ بعد خصم الزكاة .

ويوضح الرسم البياني رقم (٣) تطور نتائج عمليات البنك خلال السنوات (١٤٠٠ هـ) (١٤٠٣ هـ) .



المطلب الثالث

تقويم أعمال البنك

تمهيد :

للحكم على أعمال البنك من الناحية الفنية ، فاننا سننظر الى
عنصرين :

الأول : مدى قدرة البنك على جذب الاموال من المجتمع .

الثاني : مدى قدرة البنك في استخدام الاموال ، وعودتها مرة
أخرى لبناء الهيكل الاقتصادي للمجتمع .

وذلك مع عدم الاخلال بمبدأي السيولة والربحية . لأنه من المعنوم
ان السيولة والربحية قوتان تديران في اتجاهين متضاضين ، فلو غالى
البنك في تحفظه بالنسبة للمسئولة ، أى احتفظ بمقدار من الاحتياطي
النقدى اكبر مما تقتضيه الأحوال والتجارب العملية ، فان شدة تحفظه
هذه ستقوت عليه فرص الاستثمار ، وبالتالي ينخفض عائد الاستثمار
والربحية . ولو غالى البنك في السعى وراء الربح لأدى ذلك الى ضعف
مركزه من حيث السيولة ، ولأصبح كيانه المالى مهددا اذا ما زادت
الطلبات المحتملة لأصحاب الودائع .

وعلى ذلك فان البنك الناجح هو الذى يستطيع ان يحقق أفضل
توفيق ممكن بين عاملى السيولة والربحية ، فى حدود المحافظة على
سلامة المركز المالى للبنك (١) :

هذا وقد حدد البنك المركزى المصرى نسبة السيولة بواقع ٢٠٪ من
قيمة الايداعات . والواقع ان هيكل الودائع فى البنوك الاسلامية يختلف
عن البنوك الربوية ، فبينما تحتل الحسابات الجارية (تحت الطلب .

(١) انظر د. د. صبحى تادرس قريضة ، النقود والبنوك ، مرجع
سابق ص ١٢٢ .

المكانة الأولى فى هيكل ودائع البنوك التجارية ، نجد ان الودائع الاستثمارية تحتل المكانة الأولى فى هيكل الودائع فى البنوك الاسلامية ، الامر الذى يتطلب الاحتفاظ بنسبة من السيولة اقل مما يتعين ان تحتفظ به البنوك التجارية(٢) .

وعادة يعبر عن السيولة بشكل نسبة يتكون بسطها من الأصول التى تعتبر سائلة بدرجات متفاوتة ، وتشمل فى البنوك الاسلامية ما يلى :

- ١ - النقدية بالخريفة .
- ٢ - الارصدة لدى البنك المركزى .
- ٣ - الذهب والعملات الاجنبية .
- ٤ - شيكات وحولات تحت التحصيل .
- ٥ - ارصدة مستحقة على البنوك .
- ٦ - الأوراق المالية وكوبوناتا تحت التحصيل .

اما مقام السيولة فيتكون من الخصوم المقابلة للأصول التى تعتبر سائلة ، وهى عبارة عن الالتزامات التى يواجهها البنك الاسلامى ، وتشمل :

- ١ - الشيكات والحولات المستحقة الدفع .
- ٢ - ارصدة مستحقة للبنوك .
- ٣ - الودائع(٢) .

هذا واننا سناخذ فى الاعتبار اثناء عملية التقويم ، الأنواع المختلفة للاستثمارات التى وظف فيها البنك أمواله ، ومدى مطابقتها لأحكام الشريعة الاسلامية ، ومدى حاجة المجتمع اليها . كما اننا سنفحص

(٢) انظر : د . شوقى اسماعيل شعاعه ، البنوك الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ وما بعدها .
(٢) انظر : المرجع السابق ، ص ١٣١ ، ١٣٢ .

نتائج أعمال البنك ، ونبدى ملاحظتنا بشأنها • وسنتناول هذا كله في
المبحث الثلاثة الآتية :

المبحث الأول : مدى قدرة البنك على جذب الاموال واستثمارها •

المبحث الثانى : تقويم عمليات الاستثمار •

المبحث الثالث : تقويم نتائج أعمال البنك •

المبحث الأول

مدى قدرة البنك على جذب الأموال واستثمارها

١ - جذب الأموال :

لقد نجح بنك فيصل الاسلامى المصرى فى جذب مزيد من الاموال
للاستثمار ، وقد لمسنا ذلك من خلال الزيادة فى رصيد حسابات الاستثمار،
والحسابات الجارية ، وحسابات الادخار ، حيث ارتفع رصيدها من
١٢١٦ر٧ مليون دولار فى نهاية عام ١٤٠٢ هـ ، الى ١٥٣١ مليون فى
نهاية عام ١٤٠٤ هـ ، أى بزيادة نسبتها ٢٥٪ •

ولا شك بأن هذا دليل واضح على الثقة الكبيرة التى يتمتع بها
البنك لدى المواطنين ، ويؤكد رغبة المسلمين الصادقة فى التعامل الشرعى
الحلال ، وهذا دفع البنك لأن يفتح فروعاً عديدة له فى مختلف انحاء
جمهورية مصر العربية ، بلغ عددها فى نهاية عام ١٤٠٤ هـ عشرة فروع
فضلا عن ثلاثة عشر فرعاً اخرى تحت التأسيس •

ان قدرة البنك الكبيرة على جذب الاموال ، تبرز بوضوح دوره
النشط فى تنمية الحس الادخارى والاستثمارى لدى المواطنين • ومعلوم
ان زيادة المدخرات هدف عظيم تسعى الى تحقيقه الدول التامية ، لأن
مواطنيها غالباً يميلون الى حفظ أموالهم بطرقهم الخاصة ، دون اللجوء
الى ايداعها فى البنوك ، ولا شك ان استخراج هذه الاموال من مخازنها
وجذبها للاستثمار عن طريق البنك ، هو نجاح عظيم له ، ويبرز دوره
الاجابى فى دعم خطط التنمية •

٢ - استثمار الأموال :

نلاحظ بأن استثمارات البنك للأموال المودعة لديه قد ازدادت بشكل كبير فى المجالين الداخلى والخارجى .

فبالنسبة لعمليات التوظيف الداخلى ، سواء فى عمليات المشاركات والمراجعات ، أو عمليات الاستثمار فى شركات وأراض ومبان ، فقد وصلت إلى مبلغ ٩٩٣ مليون دولار فى نهاية عام ١٤٠٤ هـ ، مقابل ٧٦٧ مليون دولار فى نهاية عام ١٤٠٣ هـ ، أى بزيادة نسبتها ٢٩,٥٪ .

ولا شك بأن هذه الزيادة الكبيرة تعكس مدى اهتمام البنك باستثمار مزيد من الأموال فى المجال الداخلى ، مما يعود بالخير والرفاهية على المجتمع المصرى .

أما عمليات التوظيف الخارجى فى المضاريات قصيرة الأجل ، فقد ازدادت هى الأخرى وبلغت ٧٤٨,٩ مليون دولار فى نهاية عام ١٤٠٤ هـ ، مقابل ٦٥٢,٠ مليون دولار فى نهاية عام ١٤٠٣ هـ أى بزيادة نسبتها ١٤,٩٪ .

وبهذا تبلغ جملة الأموال المستثمرة فى الداخلى والخارج مبلغ ١٧٤١,٩ مليون دولار فى نهاية عام ١٤٠٤ هـ ، مقابل ١٤١٩ مليون دولار فى نهاية عام ١٤٠٣ هـ بزيادة نسبتها ٢٢,٨٪ .

المبحث الثانى

تقسيم عمليات الاستثمار

على الرغم من أن البنك مازال فى سنواته الأولى من عمره المنيد - بعون الله - إلا أنه ساهم مساهمة فعالة فى خدمة المجتمع المصرى ، بما يقوم به من استثمارات مختلفة أما بنفسه ، أو بالمشاركات والمضاريات أو المراجعات ، إلى غير ذلك من الأساليب التى تجيزها الشريعة الإسلامية .

ومن خلال الاستثمارات المختلفة التى قام بها البنك ، فإننا نلاحظ زيادة فى حجم المشاركات والمراجعات المتعلقة بتوفير السلع الغذائية ،

واستيراد السلع الوسيطة ، ومستلزمات الانتاج اللازمة للسوق ، كما قام بدور نشط فى تمويل التجارة الداخلية والخارجية ، والنشاط الانتاجى ، مما يعكس المساهمة البناءة للبنك فى خطة الدولة فيما يتعلق بالأمن الغذائى والاسكان والسلع الوسيطة .

هذا وقد أخذ البنك يسهم بشكل متزايد فى العديد من الشركات المساهمة القائمة فى المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والصحية والمساكن والمساكن .

كما نلاحظ اتجاه البنك نحو تأسيس شركات اسلامية تابعة ، فى مجالات التجارة الداخلية والخارجية ، وصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية ، والتنمية الحيوانية ، والتعبئة والتغليف ، وذلك كله فى اطار احكام الشريعة الاسلامية ، والمأمول أن يزيد البنك من استثماراته فى هذه المجالات بشكل اكبر ، لأنها تساهم فى دعم الانتاج المحلى ، وتعمل على استغلال الموارد المحلية ، وتوظيفها لخدمة المجتمع ، مما يساهم فى دعم وتنمية الاقتصاد القومى .

والرجو من البنك - ايضا - أن يخفض من استثماراته الخارجية قصيرة الأجل ، ليزيد من استثماراته المحلية ، لأن من الملاحظ أن الاستثمارات الخارجية قصيرة الأجل لا زالت تشكل نسبة كبيرة من جملة استثمارات البنك ، حيث بلغت فى نهاية عام ١٤٠٤ هـ ٤٣ ٪ من هذه الاستثمارات اخذاً فى الاعتبار انها كانت تمثل ٤٦ ٪ فى نهاية عام ١٤٠٣ هـ .

وقد اشار البنك الى ان عمليات التوظيف الخارجى التى يقوم بها ، تتمثل فى شراء وبيع المعادن والسلع المختلفة ، وانه يلتزم فيها بأحكام الشريعة الاسلامية (١) .

والواقع ان هذا البيان لا يكفى ، ولا بد من تدعيمه بالأنواع المختلفة لهذه العمليات وحجم الأموال الموظفة فى كل نوع منها ، سيما

(١) انظر : بنك فيصل الاسلامى المصرى ، خلال أربع سنوات هجرية ، معلومات وحقائق ، من مطبوعات البنك (بدون تاريخ) ص ٢٨ .

كما يفعل بالنسبة لعمليات التوظيف الداخلي التي يعطى عنها تفصيلات واقية ، وذلك حسماً لأى شك فى شرعية هذه الاستثمارات • لأننا نخشى ان يكون بعض هذه الاستثمارات على شكل ودائع استثمارية فى الخارج مقابل فائدة محددة ، وهنا يكون البنك قد وقع فى محذور شرعى خطير •

كما يتوجب على البنك ان يقلل من هذه الاستثمارات التى قد يدفعه اليها خلوها من المخاطر ، وان يتجه نحو الاستثمارات الانتاجية بالداخل، حتى ولو كانت مخاطرها كبيرة •

والواقع ان البنك بدأ بالفعل فى السنين قديماً نحو تحقيق هذه الغاية ، وذلك اذا نظرنا الى اتجاه نسبة استثمارات البنك الخارجية ، حيث نشاهد بانها فى تناقص مستمر ، فبينما كانت هذه النسبة تشكل ٦٢ ٪ من جملة استثمارات البنك فى عام ١٤٠١ هـ ، نجد انها قد انخفضت لتصبح ٥٢٫٨ ٪ فى عام ١٤٠٢ هـ ، ثم الى ٤٦ ٪ فى عام ١٤٠٣ هـ ثم انخفض الى ٤٣ ٪ عام ١٤٠٤ هـ وهذا مؤشر ايجابى ادى فى المقابل الى زيادة نسبة استثمارات البنك المحلية • والامل ان يستمر هذا الاتجاه فى السنوات القادمة بعون الله •

ويوضح الرسم البيانى رقم (٣) استثمارات البنك الداخلية مقارنة باستثماراته الخارجية •

المبحث الثالث

تقويم نتائج أعمال البنك

الواقع ان لنا عدة ملاحظات بشأن نتائج أعمال البنك ، نسوقها فيما يلى :

١ - من ضمن الأمور التى يتم على أساسها احتساب العائد فى بنك فيصل الاسلامى المصرى ان ارباح الاستثمار والعمليات التجارية ، يتم اقتسامها بين البنك كمضارب وبين أصحاب حسابات الاستثمار بوصفهم ارباب مال ، حسب النسبة التى يتفقان عليها وتعلن مسبقاً • ومع ذلك لم يرد فى تقرير مجلس الادارة السنوى اى ذكر للنسبة التى تم

على أساسها اقتسام الأرباح كما لم يرد فيه مقدار المبلغ الذى حصل عليه البنك بوصفه شريكا مضاريا بعمله .

لذلك فانه يلزم الاعلان عن النسبة التى على أساسها يقتسم البنك الأرباح مع أصحاب الحسابات الاستثمارية من بداية العام ، وأن يظهر المبلغ الذى حصل عليه كل من الطرفين ضمن نتائج أعمال البنك .

٢ - ومن بين الأسس التى تم على أساسها احتساب العائد - أيضا - أن حصة كل من حسابات الاستثمار والبنك فى صافى ناتج عمليات الاستثمار ، والعمليات التجارية والمشاركات ، تتحدد على أساس نسبة قيمة كل من حسابات الاستثمار ومدتها بالشهر ، وما قدمه البنك من تمويل من موارده الذاتية .

والمرجو أن يتم توضيح ذلك فى التقارير المقبلة .

٣ - وقد لاحظنا بأن البنك قام بخصم المصروفات العمومية من مجمل الإيرادات للوصول إلى صافى الربح القابل للتوزيع ، وبهذا تكون عمليات الاستثمار بالمشاركة قد تحملت بجزء من هذه المصاريف ، مع أن المفروض هو أن عمليات الاستثمار بالمشاركة لا تتحمل إلا بالنفقات والمصاريف الخاصة بها فقط ، للوصول إلى صافى إيرادات الاستثمار ، وهذه توزع بين أصحاب الودائع الاستثمارية وبين البنك بصفته مضاريا يقوم بالعمل والتنظيم والإدارة ، وعليه فإن المصروفات الإدارية والعمومية يجب أن يتحملها البنك بمفرده ، ولا يصح أن تستقطع من الإيرادات الكلية قبل التوزيع ، حتى لا يجمع البنك بين أرباحه كشريك مضارب بعمله ، وبين استرداده للمصاريف العمومية .

٤ - وأيضا الزكاة ، فإن البنك قام بخصم الزكاة المفروضة على أمواله الخاصة من الإيرادات الكلية ، التى هى ليست من حق البنك وحده ، بل أن لأصحاب حسابات الاستثمار نصيب كبير منها ، فكيف يخصم البنك من نصيبهم جزءا من الزكاة المفروضة على رأس ماله وأرباحه الذاتية ؟ أن الواجب هو أن تخصص زكاة أموال البنك من أرباح البنك وحده .

لكل ما تقدم قاننا نقترح أن تتم المعالجة المحاسبية في المستقبل بحيث تكفل توزيع أرباح الاستثمار بالمشراكة على كل من أموال أصحاب الودائع ، وأموال البنك الداخلة في الاستثمار أولا ، ثم يأخذ البنك حصته من أرباح أموال الودائع بصفته مضاربا ، حسب النسبة المتفق عليها مسبقا بينه وبين أصحاب الودائع •

ثم بعد ذلك يصور حساب أرباح وخصائر خاص بالبنك ، تظهر فيه إيرادات البنك الخاصة به فقط مثل :

- أرباح البنك الناتجة من استثمار موارده الذاتية •
- حصة البنك من أرباح الاستثمار بالمشراكة ، بوصفه مضاربا •
- إيرادات العمليات المصرفية •
- إيرادات متنوعة أخرى •

ويخصم من هذه الإيرادات : المصروفات العمومية والإدارية الخاصة بالبنك ، وكذلك الزكاة المستحقة على رأس مال البنك وأرباحه للوصول الى صافي الربح الذي يوزع على المساهمين ، وأعضاء مجلس الإدارة والاحتياطيات ، واية توزيعات أخرى يراها مجلس إدارة البنك مناسبة •

هذه بعض الملاحظات التي أردنا أن نشير اليها •

وبالجملة يمكننا أن نقول بأن النتائج التي حققها بنك فيصل الاسلامى المصرى فى نهاية العام الخامس من عمره المديد ، تؤكد بأنه قادر على ممارسة الاعمال المصرفية فى إطار الشريعة الاسلامية ، بكل جدارة وثقة •

كما ان الإقبال التزايد من العملاء على البنك ، يؤكد رغبة المصلين الصادقة فى التعامل الشرعى الحلال •

ولا ننمى دور البنك الهام فى تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعى ، وذلك عن طريق صندوق الزكاة - الذى اطلعنا على موارده واستخداماته فيما تقدم - ومنه نستطيع ان نلمس الدور الحيوى الذى يقوم به البنك فى

مساعدة الفقراء والمحتاجين ، مما يجعله قريبا من مختلف فئات المجتمع ،
يعاون مع غنيهم في انشاء المشروعات المفيدة ، ويمد يد العون والمساعدة
لفقيرهم فيسود التكافل والتراحم بين الناس •

ولا يسعنا في النهاية الا ان نتمنى من قلوبنا لبلدك فيصل الاسلامي
المصري مزيدا من النجاح والتقدم ، لخدمة الأمة الاسلامية ، ورفع
مستواها الاقتصادي والاجتماعي •

خلاصة الفصل

تحدثنا في هذا الفصل عن بنك فيصل الاسلامي ، فنذكرنا بأنه انشئ بموجب القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٧ م . وأنه بدأ في ممارسة نشاطه في ١٠ شعبان ١٣٩٩ هـ الموافق ٥ يوليوز ١٩٧٩ م . وقد تحدد رأس مال البنك حينئذ بمبلغ ٨ ملايين دولار أمريكي تبلغ حصة الجانب المصري فيه ٥١ % ، وحصة الجانب السعودي وغيره من المسلمين في الدول الاسلامية ٤٩ % .

وقد ارتفع رأس المال المخصص به الى ٥٠٠ مليون دولار ، وتمت زيادة رأس المال المصدر الى ١٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٤٠٤ هـ .

ويسهدف البنك - كغيره من البنوك الاسلامية ، اقامة نظام اقتصادي مالي ومصرفي عالمي جديد ومتكامل ، طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية ، بما يحقق التنمية للمجتمع القائم فيه . وفي سبيل ذلك يقوم البنك بأداء كافة الخدمات المصرفية والمالية والتجارية ، وأعمال الاستئجار ، وإنشاء مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمران ، والمساهمة فيها في الداخل والخارج ، بالأضمانة الى تجميع أموال الزكاة من المسلمين وصرفها في مصارفها الشرعية .

وعلى الرغم من حداثة البنك في مجال العمل المصرفي ، إلا أنه ساهم بشكل متزايد وبفعال في خدمة المجتمع المصري ، حيث بلغ عدد فروعها في نهاية عام ١٤٠٤ هـ عشرة فروع وهناك ثلاثة عشر فرعاً تحت التأسيس ، وبلغ مجموع الميزانية في العام المذكور نحو ١٨٦٢ مليون مليون دولار .

وقد نجح البنك في تعبئة مزيد من المدخرات ، بلغت ١٥٢١ مليون دولار ، مما يعكس ثقة العملاء وتزايد اقبالهم على التعامل مع البنك .

وقد شملت استثمارات البنك العديد من المجالات ، حيث أسهم بالاشتراك مع عملائه في إنشاء العديد من الشركات المساهمة ، في

مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والصحة والمقاولات والاسكان ،
كما قام بتأسيس شركات اسلامية تابعة ، فى مجالات التعبئة والتغليف
وصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية ، والتنمية الحيوانية ، والتجارة
الخارجية •

ويولى البنك عنايته للتكافل الاجتماعى ، من خلال صندوق الزكاة ، الذى
بلغت موارده فى عام ١٤٠٤ هـ مبلغ ١١٦٨٧٦٢ جنيها مصريا •

ويعمل البنك على دعم التعاون مع الهيئات والمؤسسات المالية
والمصرفية الاسلامية فى مختلف دول العالم •

كما ان نشاط البنك تعدى الاطار المالى المحدود ، الى افاق اوسع
من النشاط فى مجال الدعوة الاسلامية ، وقد تجسد ذلك فى تجربة ابتعثات
داعية اسلامى لمدة شهر الى احدى مراكز تجمعات الاقليات الاسلاميه
بالخارج •

وبعد فان ما ذكرناه حتى الآن يمثل النواحي الايجابية فى نشاط
البنك ، ولا يخلو الامر من بعض السلبيات ، التى تأمل من البنك ان
يتداركها ، وتتمثل فيما يلى :

١ - ان عمليات التوظيف الخارجى قصير الاجل لا زالت تشكل
نسبة كبيرة من استثمارات البنك (٤٣٪) • وقد أبدينا فى حينه تخوفنا
من نوعية هذه الاستثمارات ، وطالبنا بتوجيهها نحو الداخل •

٢ - ان البنك ينتظر حتى نهاية العام ليعلن عن نسب توزيع الارباح،
وكان المفروض ان يعلن عنها منذ بداية العام ، فيوضح النسبة التى
سيحصل عليها بوصفه مضاريا ، والنسبة التى سيحصل عليها اصحاب
الحسابات الاستثمارية بوصفهم أرباب مال •

٣ - ان البنك يخصم : مصروفاته العمومية والادارية ، وايضا زكاة
امواله الخاصة ، من مجمل الايرادات ، وهذا لا يجوز ، وكان من المفروض
ان يخصم ذلك من حصته فى الأرباح •

الفصل الثاني

بيت التمويل الكويتي

تمهيد :

اسم بيت التمويل يرادف كلمة بنك ، الا ان كلمة بنك لم تستعمل في التسمية لانها كلمة اجنبية . والواقع انه ليس هناك فرق يذكر بين تسمية بيت التمويل ، أو بنك ، سوى ان بيوت التمويل متخصصة في الاعمال الاستثمارية اكثر منها في اعمال الخدمات المصرفية ، ولكن ذلك لا يمنع مباشرتها لأعمال الخدمات المصرفية .

اما البنوك فانها تركز على أعمال الخدمات المصرفية ، بالاضافة الى انها تباشر الاعمال الاستثمارية على نطاق كبير (١) .

وبيت التمويل الكويتي مؤسسة مستقلة ، ساهم فيها المواطنون ، بالاشتراك مع الحكومة .

وسنتناول هذه المؤسسة بالدراسة في المطالب الآتية :

المطلب الأول : ملخص عقد التأسيس والنظام الاساسي .

المطلب الثاني : تطور نشاط بيت التمويل .

المطلب الثالث : تقويم أعمال بيت التمويل .

(١) انظر : د . غريب الجمال ، المصارف وبيوت التمويل الاسمية ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

المطلب الأول

ملخص عقد التأسيس والنظام الأساسي

مستناول فيما يلي عقد التأسيس ، والنظام الأساسي ، لبيت التمويل الكويتي ، لتعرض أهم ما جاء به ، وتتعرف على نشأته ، وأغراضه ، والأعمال التي يزاولها ، وكيفية توزيع الأرباح وذلك في المباحث الآتية :

المبحث الأول : نشأة بيت التمويل وأغراضه •

المبحث الثاني : أعمال بيت التمويل •

المبحث الثالث : كيفية توزيع الأرباح •

المبحث الأول

نشأة بيت التمويل وأغراضه

أولاً - نشأة البيت :

صدر في الكويت المرسوم الأميري بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٧ م بتاريخ ٣ ربيع الآخر ١٣٩٧ هـ الموافق ٢٣ مارس ١٩٧٧ م ، بأنترخيص في تأسيس شركة مساهمة كويتية باسم « بيت التمويل الكويتي » واشترك في تأسيسه كل من وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، ووزارة العدل (إدارة شئون القصر) ووزارة المالية •

ويبلغ رأس مال بيت التمويل عشرة ملايين دينار كويتي ، مقسمة الى عشرة ملايين سهم ، قمة كل سهم دينار واحد ، ويكتب المؤسسون في أربعة ملايين وتسعمائة ألف سهم ، وي طرح للاكتتاب العام في الكويت (١) • وقد بلغ رأس المال المكتتب فيه والمخصص والمدفوع بالكامل في

(١) انظر : بيت التمويل الكويتي ، عقد التأسيس والنظام الأساسي •

نهاية عام ١٩٨٢ مبلغ ١٥ مليون دينار كويتي (٢) .

ثانياً - أغراض البيت :

حددت المادة الخامسة من وثيقة تأسيس بيت التمويل الكويتي ،
الأغراض التي أسست من أجلها الشركة وهي :

« أولاً - القيام بجميع الخدمات والعمليات المصرفية لحسابها أو
لحساب الغير ، على غير أساس الربا ، سواء في صورة فوائد أو أية
صورة أخرى .

ثانياً - القيام بأعمال الاستثمار مباشرة أو بشراء مشروعات
أو أعمال مملوكة للغير ، وذلك أيضاً على أساس الربا .

ويجوز للشركة التعاون مع الهيئات التي تتزاول أعمالاً شبيهة
بأعمالها ، أو التي قد تساعد على تحقيق أغراضها . ولها أن
تشارك مع هذه الهيئات أو الارتباط معها بصورة أو بأخرى ، كالكوالة
والتفويض والتكامل ، ولها أن تدخل في أي تنظيم معتمد قانوناً أو عرفاً .
تكتظم الشركات القابضة والتابعة وشركات المجموعة » .

ثم فصلت المادة السادسة من وثيقة التأسيس الخدمات والعمليات
المصرفية التي تقوم بها الشركة ، وذلك في عشرة بنود على سبيل المثال
لا الحصر ، وجاء في نهاية هذه المادة ما نصه .

« وعلى وجه العموم للشركة القيام بمسائر الأعمال والخدمات
المصرفية ، والأعمال التي تجيزها القوانين والأنظمة واللوائح المرعية
للمصارف بشرط عدم التعامل بالربا » .

أما فيما يتعلق بأعمال الاستثمار فقد فصلت ذكرها المادة السابعة
من وثيقة التأسيس ، وذلك في سبعة عشر بنداً على سبيل المثال لا الحصر ،
وجاء في نهاية المادة المباعدة ما نصه :

(٢) انظر : بيت التمويل الكويتي ، التقرير السنوي الخامس ،
١٩٨٢ م .

« وعلى وجه العموم للشركة ان تقوم بجميع الأعمال التي تحقق أغراضها المصرفية والاستثمارية مباشرة أو بالتعاون مع الهيئات والشركات والحكومات ، بشرط عدم التعامل بالربا » (٤) .

المبحث الثاني

أعمال بيت التمويل

لقد نظمت المواد من ٤٣ الى ٥١ من النظام الاساسي للشركة أعمال الشركة فيما يتعلق بالودائع ، والأعمال المصرفية العادية ، والتمويل على النحو التالي :

(١) الودائع :

تقبل الشركة الودائع من نوعين :

١ - وداائع بدون تفويض بالاستثمار ، وتأخذ ميزة حسابات جارية ودفاتر ادخار وودائع عادية .

٢ - وداائع مع التفويض بالاستثمار ، ويكون التفويض مقيدا أو غير مقيد (مادة ٤٣) . والودائع التي لا يفوض أصحابها الشركة في استثمارها يجوز سحبها كلها أو بعضها في أي وقت « مادة ٤٤ » ،

أما الودائع التي يفوض أصحابها الشركة في استثمارها فتدخل في جملة الأموال المخصصة للاستثمار في المشروعات التي تقوم بها الشركة ، سواء مباشرة أو بطريق تمويل المشروعات للغير . ويجوز أن يكون التفويض مقيدا بالاستثمار في مشروع معين - عقارى - أو صناعى - أو مالى أو غير ذلك في مشروعات الشركة ، كما يجوز ان يكون التفويض مطلقا ويكون الايداع لمدة محددة فى عقد الايداع أو لمدة غير محددة ، وفى حالة الايداع لمدة غير محددة ينص فى عقد الايداع على المدة اللازمة اشعار الشركة قبلها لسحب الوديعة وإجراء تصفية حساب الاستثمار الخاص بها . أما الوديعة لمدة محددة فالاصل هو عدم

(٤) انظر : بيت التمويل الكويتي ، عقد التأسيس والنظام الاساسي .

سحبها قبل الموعد المحدد في عقد الايداع ، وإنما يجوز استثناء في حالات خاصة بناء على طلب صاحب الوديعة وبموافقة مجلس إدارة الشركة سحب الوديعة قبل موعدها والتنازل عن حصة صاحبها في الارباح عن السنة المالية التي يتم السحب خلالها كلها أو بعضها ، وفقا لما يقرره مجلس الادارة . (مادة ٤٥) .

وتحتسب أرباح الودائع مع التقييض بالاستثمار على أساس التسوية بينها وبين رأس مال الشركة فإذا زاد التوزيع على عشرين في المائة جاز توزيع ربح اضافي لرأس المال في حدود ١٠ في المائة منه ويضاف ما زاد على ذلك الى الاحتياطيات . (مادة ٤٦) .

(ب) الأعمال المصرفية العادية :

تنظم الأعمال المصرفية العادية التي تقوم بها الشركة لائحة خاصة يضعها مجلس الادارة ويبين بها على وجه الخصوص فئات المصاريف والعمولات التي تتقاضاها الشركة عن هذه الخدمات ، ولا يجوز ان تتضمن هذه الفئات أية صورة ربوية . (مادة ٤٧) .

(ج) التمويل :

يقوم مجلس الادارة بوضع خطة استثمار اموال الشركة والمودعين في قطاعات الاقتصاد المختلفة ولأجلال قصيرة ومتوسطة وطويلة بما يحقق اغراض الشركة في اطار المصلحة العامة . (مادة ٤٨) .

ويشكل مجلس الادارة لجنة خاصة دائمة لمعاونته على تنفيذ الخطة المشار اليها في المادة الثامنة والاربعين . (مادة ٤٩) .

يحدد مجلس الادارة النسبة التي لا يتجاوزها تمويل أى مشروع جديد أو قائم من رأس المال العامل بشرط ان لا تزيد على ٥٪ في المشروع الواحد أو ٢٠٪ في جملة المشروعات المتوسطة والطويلة الأجل . (مادة ٥٠) .

يقرر مجلس الادارة النسبة المئوية التي تساهم بها الشركة في انشاء مشروع جديد أو في تمويل مشروع قائم في حدود ما تسمح به

الأوضاع المالية للشركة ، والأعتبارات الفنية الواجبة بحكم القانون
أو العرف . (مادة ٥١) .

المبحث الثالث

كيفية توزيع الأرباح

لقد نص النظام الأساسي لبيت التمويل الكويتي على أن السنة
المالية للشركة تبدأ من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة .
كما أوضحت المادتان (٥٦) ، (٥٧) أن الأرباح الاجمالية تقتطع
منها نسبة مؤية يحددها مجلس الادارة لتكوين الاحتياطيات الخاصة ،
كاحتياطي الديون واحتياطي تقلبات أسعار العملة ، وذلك بالإضافة الى
الاستهلاكات والاحتياطيات والمخصصات التي يفرضها القانون أو العرف
أو يرد بشأنها نص في هذا النظام .

كما يقتطع من الأرباح الاجمالية أيضا نسبة مؤية يحددها مجلس
الادارة لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها وكذلك
يقتطع جزء من الأرباح الاجمالية بناء على اقتراح مجلس الادارة تقرره
الجمعية العامة العادية لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب
قوانين العمل .

ثم بينت المادة (٥٨) كيفية توزيع الأرباح الصافية ، وذلك على
الوجه التالي :

- ١ - يقتطع ١٠٪ تخصص لحساب الاحتياطي الاجباري .
 - ٢ - يقتطع نسبة ١٠٪ تخصص لحساب الاحتياطي الاختياري .
- ويوقف هذا الاقتطاع بقران من الجمعية العامة العادية بناء على
اقتراح مجلس الادارة .
- ٣ - يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها ٥٪
للمساهمين وأصحاب الودائع الاستثمارية عن المدفوع من قيمة اسهمهم .
 - ٤ - يخصص كمكافأة لمجلس الادارة مبلغ توافقي عليه الجمعية

العامة العادية بحيث لا يزيد في مجموعة عن ١٠٪ من صافي الأرباح
بعد الاستقطاعات السابقة •

٥ - يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين وأصحاب
الودائع الاستثمارية كحصة اضافية من الأرباح ، أو يرسل بناء على
اقتراح مجلس الإدارة الى السنة المقبلة ، أو يخصص لإنشاء احتياطي
تسوية الأرباح لتأمين التوزيع المناسب في السنوات التي تقل فيها
الأرباح الصافية ، أو لتكوين مخصصات غير عادية •

المطلب الثاني

تطور فضاء بيت التمويل الكويتي

يقوم بيت التمويل بنشاطات كثيرة ومتعددة ، سواء في مجال تعبئة المدخرات أو توظيفها ، وسنقوم فيما يلي بمقابلة تطور هذه النشاطات وذلك في المباحث الآتية :

- المبحث الأول : تطور الموارد المالية لبيت التمويل
- المبحث الثاني : تطور استخدامات الموارد
- المبحث الثالث : نتائج أعمال بيت التمويل

المبحث الأول

تطور الموارد المالية لبيت التمويل

أولاً : رأس المال :

لقد تم خلال عام ١٩٨٢م زيادة رأس المال المصرح به بنسبة ٥٠٪ ، حيث ارتفع من ١٠ ملايين دينار كويتي عام ١٩٨١م الى ١٥ مليون دينار عام ١٩٨٢م ، وقد كانت الزيادة باصدار أسهم على النحو التالي :

١ - اصدار ٢٠٪ أسهم متحة مجانية ، أي مواقع ثلاثة أسهم لكل حصة أسهم •

٢ - اصدار ٢٠٪ أسهم ، أي سهمين لكل حصة أسهم بقيمة اسمية قدرها دينار واحد ، وعلاوة اصدار مواقع دينارين للسهم (١) •
وفي ١٩٨٢/١٢/٢١ ارتفع رأس المال المسجل به الى ١٨ مليون دينار (٢) •

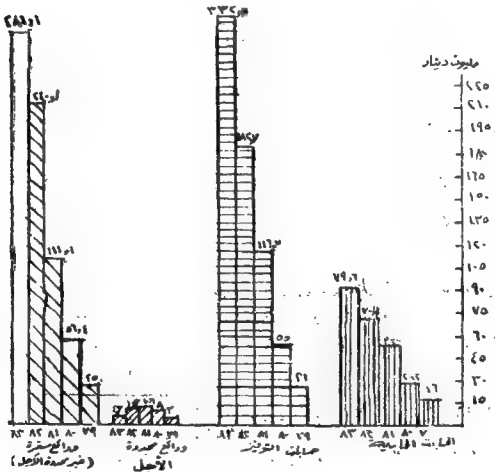
(١) انظر : بيت التمويل الكويتي ، التقرير السنوي الرابع ١٩٨١م
والتقرير السنوي الخامس ١٩٨٢م •
(٢) انظر : بيت التمويل الكويتي ، التقرير السنوي السادس ١٩٨٢م •

ثانيا : الودائع :

بلغ اجمالى قيمة الودائع بمختلف انواعها (جارية ، توفير ، محدودة الاجل ، مستمرة) مبلغ ٦٩٧,٨ مليون دينار فى نهاية عام ١٩٨٣م مقابل ٤٧٣ مليون دينار فى نهاية عام ١٩٦٢م ، بزيادة نسبتها ٤٧% ويوضح الرسم البياني رقم (٤) تطور مختلف الحسابات خلال السنوات (٧٩ - ١٩٨٣م) .

ويلاحظ من هيكل الودائع فى البيت أن الإقبال شديد على كل من ودائع التوفير والودائع المستمرة ، وبدرجة اقل على الحسابات الجارية ،

شكل رقم (٤)
تطور مختلف الحسابات خلال السنوات
(٧٩ - ١٩٨٣م)



بينما نجد أن الودائع محدودة الأجل ليس عليها اقبال كبير بالنسبة لبقية أنواع الودائع ، بل ان حجمها انخفض عن العام السابق .

المبحث الثاني

تطور استخدامات الموارد

بلغت جملة الاستخدامات فى نهاية عام ١٩٨٣م مبلغ ٦٧٨,٢ مليون دينار مقابل ٤٥١,٢ مليون دينار فى نهاية عام ١٩٨٢م محققة بذلك زيادة نسبتها ٥٠,٣ % .

وقد شغلت استثمارات بيت التمويل عدة مجالات منها :

١ - تمويل للاعتمادات المستندية وعقود المراجعة :

وقد بلغت جملة استثمارات البيت فى هذا المجال ٢٦٧ مليون دينار فى نهاية عام ١٩٨٣م مقابل ٢٨٢ مليون دينار فى نهاية ١٩٨٢م بنقص نسبته ٥,٧ % .

٢ - وذائع استثمارية لدى مؤسسات مالية اسلامية :

وقد ارتفع رصيد هذه الودائع من ٢,٤ مليون دينار فى نهاية عام ١٩٨٢م الى مبلغ ٤,٥ مليون دينار فى نهاية ١٩٨٣م بزيادة نسبتها ١٢٥ % .

٣ - استثمارات متاجرة فى عقارات :

زاد بيت التمويل من استثماراته فى العقارات وذلك على النحو التالى :

(أ) مبانى :

بلغت استثمارات البنك فى المباني مبلغ ٦٦,٠ مليون دينار ، مقابل ٣١,٩ مليون دينار فى نهاية عام ١٩٨٢م بزيادة نسبتها ١٠٦,٩ % .

(ب) قسائم اراضى سكنية واستثمارية :

يقوم بيت التمويل الكويتى بتوفير احتياجات الافراد من القسائم

السكنية أولا ، والقسائم الاستثمارية ثانيا ، مع تقديم التمويل اللازم ، واضعاً نصب عينيه السياسة الحكيمة للحد من زيادة أجور المساكن وارتفاع أقيام القسائم السكنية ، وقد قام البيت بشراء قطع أراضى كبيرة وقسمها إلى قسائم ، وبلغت جملة هذه القسائم فى نهاية عام ١٩٨٢م مبلغ ٢٢١٦ مليون دينار ، مقابل ١١٣٤ مليون دينار فى نهاية عام ١٩٨٢م ، بزيادة نسبتها ٩٥٪ .

(ج) أراضى غير منظمة :

وهى أراضى لم تقسم بعد إلى قسائم ، وقد بلغت قيمة هذه الأراضى ١٠٧٤ مليون دينار فى عام ١٩٨٢م مقابل ٦٩٠ مليون دينار فى نهاية عام ١٩٨٢م ، بزيادة نسبتها ٥٥٪ .

(د) مستندات عقار :

بلغ استثمار بيت التمويل فى مستندات العقار مبلغ ٢٤٠ مليون دينار فى نهاية عام ١٩٨٢م ، مقابل ١٤٣ مليون دينار فى نهاية عام ١٩٨٢م ، بزيادة نسبتها ٦٧٪ .

٤ - الإنشاءات :

يجرى العمل فى بيت التمويل على تطوير إدارة الإنشاءات وذلك بإيجاد واستكمال الجهاز الفنى لأقسامها المختلفة حتى تتمكن من متابعة المشاريع الكبيرة العائدة لبيت التمويل متمثلة فى مبنى المبنى ، ومشروع المقر الرئيسى للبيت ، وبالإضافة إلى تقديم الخدمة للعملاء فى مجال دراسة وتنفيذ ومراجعة المشاريع الإنشائية .

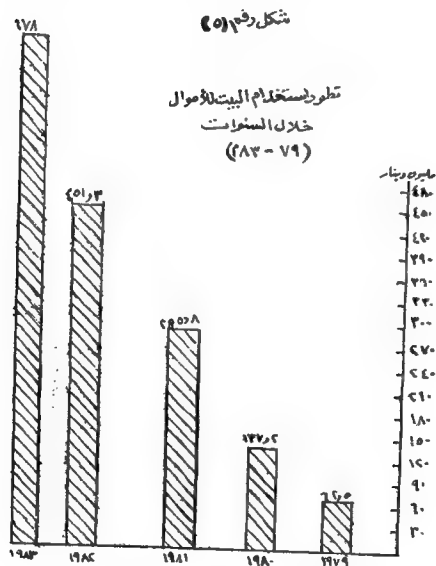
شأنياً يتعلق بمشروع المبنى فقد تم تجزئته على موهلتين ، ١- إنجاز المرحلة الأولى وهى مرحلة تهيئية لتحضير الموقع للبناء ، بتكلفة إجمالية بلغت حوالى مليون دينار .

أما المرحلة الثانية ، وهى خاصة بتنفيذ جميع الخطوات لإنجاز وصيانة المبنى فقد تم ترسية الكناقصة بتكلفة إجمالية قدرها ٢٤٧ مليون

دينار ، وتمت المباشرة بهذه للرحلة في نوفمبر ١٩٨١م ، وتستمر مدة التنفيذ ثلاث سنوات .

أما مبنى المقر الرئيسي فقد شرع في تنفيذه مع بداية عام ١٩٨٢م ، ومدة التنفيذ ثلاثون شهرا .

تلك كانت أهم المجالات التي استخدم فيها البيت موارد المالية ، ويبين للرسم البياني رقم (٥) استخدام الاموال في مختلف الأنشطة خلا السنوات (٧٩ - ١٩٨٢م) .



المبحث الثالث

نتائج أعمال بيت التمويل الكويتي

بلغ اجمالي ربح بيت التمويل عام ١٩٨٢م مبلغ ٤٢ار مليون دينار ، مقابل ٥١ار مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٢م ، يبينها كما يلي :

(القيمة بملايين الدنانير)

بيــــــــــــان	١٩٨٢	١٩٨٢	نسبة الزيادة
ايرادات العمليات المصرفية	٩٩	٤١	٪١٠٦٣
ارباح من الاستثمارات العقارية			
والتجارية والانشائية واخرى	٣٢٢	٤٨٠	٪ ٥٠٦
مجموع الربح	٤٢١	٥٢١	٪ ٥٣٢

وقد بلغ مجموع المصاريف والمخصصات في نهاية عام ١٩٨٢م مبلغ ٤٨ر مليون دينار ، مقابل ٦٠٢ ملايين دينار في نهاية عام ١٩٨٢م ، بنقص نسبته ١٣٪ .

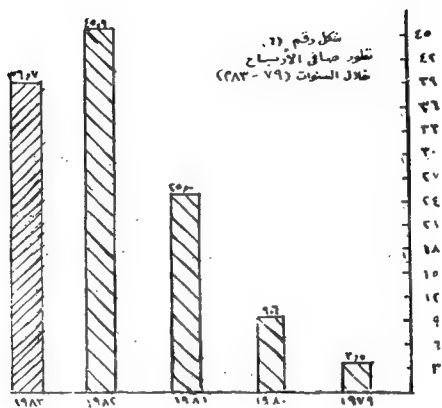
وقد قرر مجلس ادارة بيت التمويل توزيع الأرباح على الودائع الاستثمارية بالنسب التالية :

- ١ - وداائع التوفير ٥٪
- ٢ - وداائع مصددة الأجل ٦٦٧٪
- ٣ - الودائع المستمرة ٧٥٪

كما احتسب حصة رأس المال في صافي

ربح السنة بمعدل ٨٣٣٪

ويوضح الرسم البياني رقم (٦) تطور صافي الأرباح خلال السنوات (١٩٧٩م - ١٩٨٣م) .



المطلب الثالث

تقويم اعمال بيت التمويل الكويتي

لقد مارس بيت التمويل نشاطه في مجال العمل المصرفي الاسلامي على مدار السنوات الخمس الماضية وسنحاول فيما يلي تقويم هذا النشاط ، من خلال المباحث الثلاثة الآتية)

المبحث الاول : مدى قدرة البيت على جذب الاموال واستثمارها .

المبحث الثاني : تقويم عمليات الاستثمار .

المبحث الثالث : تقويم نتائج اعمال البيت .

المبحث الاول

مدى قدرة البيت على جذب الاموال واستثمارها

١ - جذب الاموال :

لقد ازداد اقبال المواطنين - بفضل الله - على هذه المؤسسة الاسلامية ازديادا كبيرا مما دفع البيت الى توسيع شبكة القسروع في شتى المناطق ، حيث بلغ عددها عشرة فروع . وبهذا فقد نجح بيت التمويل في جذب المزيد من المدخرات ، والتي بلغت جملتها في نهاية عام ١٩٨٢ مبلغ ٦٩٧,٨ مليون دينار ، مقابل ٤٧٢,١ مليون دينار في نهاية عام ١٩٨١م ، بزيادة نسبتها ٤٧,٥٪ .

ولا شك ان هذا انجاز كبير لبيت التمويل ، يدل على مدى نشاطه في تنمية الوعي الادخاري والاستثماري لدى المواطنين .

٢ - استثمار الاموال :

لقد نجح بيت التمويل في توظيف ما لديه من اموال ، حيث بلغ مجمل الاستثمارات في نهاية عام ١٩٨٢م مبلغ ٦٧٨,٢ مليون دينار ، مقابل ٤٥١,٣ مليون دينار في نهاية ١٩٨١م بزيادة نسبتها ٥٠,٣٪ .

ومسح أن حجم الاستثمارات قد ازداد عن العام السابق نتيجة لازدياد الودائع ، إلا أن نسبة الزيادة في الاستثمارات كانت أقل من نسبة الزيادة في تدفق الودائع مما رفع رصيد النقد بالصندوق ولدى البنوك من ١١٧ مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٢م إلى ١٢٠٩ مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٢ . وهذا اثر على نمية السيولة .

والجدول الآتي يوضح نسب توزيع الأرباح مقارنة بالعام السابق .

١٩٨٢	١٩٨٢	بيان
٨ %	٥ %	ودائع التوفير الاستثمارية
١٠٦٥ %	٦٦٧ %	الودائع الاستثمارية ممددة الأجل
١٢ %	٧٥ %	الودائع الاستثمارية المستمرة
١٣٢ %	٢٢٣ %	حصة رأس المال في صافي الربح

ويلاحظ بصفة عامة الاتجاه النزولي في نسب توزيع الأرباح نتيجة للمناخ الاقتصادي العام الذي ساد دولة الكويت خلال العام .

المبحث الثاني

تقويم عمليات الاستثمار

لقد شملت استثمارات بيت التمويل الكويتي عدة قطاعات مثل : التجارة الداخلية والخارجية ، والاستثمارات العقارية ، والانشاءات ، والمساهمة في تأسيس الشركات والمصارف الاسلامية .

وفي مجال الاستثمار التجاري على الصعيد المحلي :

تم توسيع وتطوير هذا المجال والذي تمثل في الاستيراد والتجارة المباشرة والتمويل والمشاركة التجارية والرابعة ، يدل على ذلك زيادة ارقامها في الميزانية حيث ارتفعت من ١٢٧ مليون دينار في نهاية عام ١٩٨١م إلى ٢٨٢ مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٢ ، ثم عادت وانخفضت ازالة الظروف الاقتصادية للعامة إلى ٢٦٧ مليون جنيه في نهاية عام ١٩٨٢ .

وبيت التمويل بدخوله في هذا الميدان يساهم في توفير السلع الضرورية ، والمواد الغذائية للمستهلكين بأسعار معتدلة ، وقد قام البيت بتنفيذ مشاركة تجارية مع شركة محلية لاستيراد الدجاج المذبوح بالطريقة الشرعية ، وهي خطوة ناجحة كان لها أثرها الطيب في نفوس المسلمين .

والواقع أن استثمارات البيت التجارية ما زالت دون المستوى المطلوب ، إذ لم تتجاوز نسبة الأموال الموظفة في هذا النشاط ٢٩٪ في نهاية عام ١٩٨٢ والأمل أن يزيد البيت من استثماراته في هذا المجال لأن ذلك سيساهم في تخفيض تكلفة السلع الضرورية المطلوبة بما يخدم مصالح المستهلكين .

وأما في مجال الاستثمار العقاري ، فإننا نلاحظ أن بيت التمويل قد توسع توسعا كبيرا في هذا المجال ، مما يساهم في الحد من زيادة أجور المساكن ، وارتفاع اثمان القسائم السكنية ، وهنا نريد أن ننبه إلى ملاحظة هامة ، وهي : أن الاستثمار العقاري يكون حسنا مفيدا للمجتمع حين يقوم بيت التمويل بشراء الأراضي وإنشاء المباني السكنية والتجارية عليها بهدف توفير السكن لذوي الدخل المحدود ، ويهدف الحد من زيادة الأجور .

أما إذا كان الاستثمار منصبا على شراء الأراضي والمباني بهدف إعادة بيعها بسعر أعلى ، وتحقيق الأرباح من وراء ذلك ، فهو بلا شك استثمار طفيفي مرفوض ، ونأبى على بيت التمويل الكويتي أن يقوم به .

وقد لاحظنا أن بيت التمويل قد توسع كثيرا في عمليات شراء وبيع العقارات ، جريا وراء المكسب السريع الخالي من المخاطر ، حتى أصبحت استثمارات المتاجرة في العقارات هي أكبر استثمارات البيت على الإطلاق ، وطلعت على غيرها من الاستثمارات ، حيث بلغت ٤١٦٫٧ مليون دينار من مجموع الاستثمارات البالغة ٦٧٨٫٢ مليون دينار ، أي أنها تشكل ٦١٫٤٪ من مجموع استخدامات الأموال .

فإذا علمنا أن من بين استخدامات الأموال مبلغ ١٢٫٧ مليون دينار هو عبارة عن مدينين ومدفوعات مقدما في مجالات العقار ، والسلع ،

والانشاءات ، وحيث أن استثمارات البيت في مجالات الصلح والانشاءات تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت باستثماراته في مجال العقارات ، لتبين لنا أن معظم هذا الرقم يتعلق بمدينين عقارات ، ومعنى ذلك أن جملة الأموال الموظفة في الاستثمار العقاري تصل نسبتها الى ما يعادل ٨٠٪ من جملة استخدامات الأموال .

وكان الأجدد والأولى أن يتجه بيت التمويل باستثماراته صوب المشروعات الانتاجية ، الصناعية منها والزراعية ، لأن الملاحظ أن بيت التمويل لم يلج هذا الميدان بعد ، بالرغم من توفر الأموال التي تمكنه من ذلك .

وأما في مجال الاستثمارات الخارجية ، فقد قام بيت التمويل بتنمية التجارة الخارجية مع البلاد الاسلامية عن طريق البنك الاسلامي للتنمية بجدة ، وبمعاونته مع البنوك الاسلامية ، بتسائل الدوائج الاستثمارية معها ، والدخول معها في مشاركات استثمارية .

وقد بلغت ودائع بيت التمويل الاستثمارية لدى المؤسسات المالية الاسلامية مبلغ ٢٧٣ مليون دينار كويتي .

وساهم بيت التمويل في العديد من المصاريف والمؤسسات الاسلامية ، فهو يملك ٨٧٪ من اسهم بنك البحرين الاسلامي ، ويملك ٢٠٪ من اسهم شركة البحرين الاسلامية ، ويملك ٥٪ من اسهم بنك التضامن الاسلامي السوداني ، ويملك ١٥٪ من اسهم المصرف الاسلامي الدولي (لكنسبرج) ، هذا بالإضافة الى مساهمات أخرى في بنك فيصل الاسلامي السوداني ، وبنك دكا الاسلامي الدولي .

ولا شك أن هذا ينمى العلاقات المصرفية والاستثمارية مع البنوك الاسلامية القائمة .

وهناك استثمارات خارجية أخرى لبيت التمويل ، فقد قام بشراء كافة اسهم شركة انظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية ، وهي تقوم ببيع أجهزة الكمبيوتر من نوع (تاندوم) وتملك امتيازاً في الكويت ومنطقة الخليج العربي ، وساهم البيت بنسبة ١٠٪ في تأسيس الشركة الاسلامية الدولية

للمسميات والتبصريات والتي ستقوم بانتساج وتوزيع وتسويق البرامج
الإذاعية والتلفزيونية وفق الشريعة الإسلامية .

ولا شك أن هذه خطوة جيدة في مجال توسيع وتنويع استثمارات
البيت بما يخدم البلاد الإسلامية ويوثق أواصر التعاون معها .

والمرجو أن تتوسع استثمارات بيت التمويل الكويتي وتنوع لتشمل
مليدين أخرى جديدة تساهم في دفع عجلة التنمية في دولة الكويت ، وهي
بناء صرح للتصدي الإسلامي شامخ .

المبحث الثالث

تقويم نتائج أعمال بيت التمويل

الواقع أن بيت التمويل الكويتي قد نهج نفس النهج الذي تسير عليه
عظم البنوك الإسلامية القائمة في طريقة احتساب الأرباح وتوزيعها .

فبالرغم من أن البيت قد شسارك في عمليات الاستثمار بأمواله
الخاصة ممثلة في رأس المال المدفوع والاحتياطيات ، إلا أنه لم يقسم
الأرباح الناتجة من هذه العمليات على الأموال الداخلة في الاستثمار
حسب نسبة مساهمة كل منها في التمويل بل قام بتوزيع الأرباح بموجب
نسب انفراد هو بتحديدتها .

كما قام بيت التمويل بتحميل عمليات الاستثمار بالمشاركة بجزء من
المصاريف الإدارية والعمومية ، وهو ما سبق أن رفضناه عند الحديث عن
بنك فيصل الإسلامي المصري .

ومن خلال تفحص بيان الإيرادات والتوزيع ، وجدنا أن بيت التمويل
قد استقطع في عام ١٩٨١ م مبالغ كبيرة من الإيرادات لتكوين المخصصات
مثال :

— مخصص مربوط في قيمة الاستثمارات ، وقد وجدنا أن نسبت
تمثل ٦ ٪ من إجمالي الإيرادات في العام المذكور .

— مخصص عام للمديون ، وقد بلغ ١٠ ٪ من مجمل الإيرادات .

— مخصص بضاعة متقادمة وبطيئة الحركة والخسائر المتوقعة عن عقود غير منتهية انتفت الحاجة اليها ، بواقع ٧٠٪ .

الا أن بيع التمويل قد تداركه ذلك في الاعوام التالية وخفض بشكل كبير من المبالغ التي يستقطعها من الارباح لتكوين المخصصات السابقة .

والجدول التالي يوضح مبالغ المخصصات مقارنا بالعام السابق :

بيسان	١٩٨٢م	١٩٨٢م	١٩٨١
مخصص هبوط في قيمة الاستثمارات	١٧٤٤٠٤٠ر	٢٤٢٠٧٤٢ر	٢٠٨١٦٨٧ر
مخصص عام للديون وبطيئة الحركة والخسائر	٣٤٤٠٩٢٥	١٧٠٠٧٧ر	٣٤٢٦٧٦١ر
مخصص بضاعة متقادمة المتوقعة عن عقود غير منتهية	١٨٨٠٢٦٦	١٧٧٠٧٧٣ر	٢٢٥٠٨٧٠ر
انتفت الحاجة اليها			

ومما يلفت النظر ما تم خلال عام ١٩٨٢ من رد مخصصات انتفى الغرض منها مجموعها ١٦٤٢٠٦٨٢ دينار كويتي قد يكون وارد ذلك تحقيق شيء من التوازن بين ارباح العام والاعوام السابقة .

وبالاضافة الى هذه المخصصات يقطع البيت من صافي الارباح نسبة ١٠٪ احتياطي قانوني و ١٠٪ احتياطي عام .

وهذه الاحتياطيات تدخل في الاستئجار وتحقق ارباحا ، ونقترح ان توجه حصيلة ارباح الاحتياطيات لكي تغذي جزءا من المخصصات السابقة ، وذلك ضمانا لحقوق اصحاب الحسابات الاستثمارية ، لان المخصصات والاحتياطيات هي اضافات لرأس المال ، وبالتالي فهي من حق المساهمين وليس لاصحاب الحسابات الاستثمارية أي نصيب فيها مع انهم شاركوا في تكوينها فلا اقل من أن توجه حصيلة ارباحها لتغطية تلك المخصصات .

والواجب هو ان يتم تكوين المخصصات والاحتياطيات من حصة

المساهمين في صافي الأرباح دون حصة أصحاب الودائع الاستثمارية ، ولكن - كما ذكرنا - فإن الإدارة في نهاية العام هي التي تحدد الكيفية التي توزع بها الأرباح وبالتالي تحدد لأصحاب الودائع الاستثمارية ما سيحصلون عليه من أرباح ، بينما يكون الباقي من نصيب بيت التمويل يتصرف فيه كيف شاء ، وهذا ما يجعلنا نكرر المطالبة بتحديد نسب توزيع الأرباح من بداية العام ، حتى لا يفن أصحاب الحسابات الاستثمارية أثناء عملية توزيع الأرباح التي تقوم بها الإدارة .

وفي النهاية لا يفوتنا ان ننوه بالخدمات التي يقدمها بيت التمويل على الصعيد الاجتماعي وذلك عن طريق صندوق الزكاة في البيت ، حيث يقوم بتجميع اموال الزكاة والتبرعات وينفقها في أوجهها الشرعية . كما قام بيت التمويل بإيفاد عدد من الطلاب في بعثات دراسية خارجية في مختلف التخصصات .

خلاصة الفصل

كان بيت التمويل الكويتي هو موضوع دراستنا في هذا الفصل ، وقد بينا انه انشئ بموجب المرسوم الاميري بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٧م ، برأسمال قدره عشرة ملايين دينار كويتي ارتفع في عام ١٩٨٢م ليصبح خمسة عشر مليون دينار ثم الى ١٨٧ مليون دينار كويتي في نهاية عام ١٩٨٣ .

وذكرنا ان بيت التمويل يستهدف القيام بجميع الخدمات والعمليات المصرفية وأعمال الاستثمار المختلفة ، وذلك على غير اساس الربا .

وقد اتم بيت التمويل خمس سنوات من عمره ، قام خلالها بدور نشط سواء في مجال تعبئة المدخرات او توظيفها ، وامتدت خدماته جغرافيا فشملت تسعة فروع موزعة على انحاء الكويت وازداد اقبال العملاء على هذه الفروع مما كان له الاثر في زيادة حجم الودائع حتى انها بلغت في نهاية عام ١٩٨٣ م ٦٩٧ مليون دينار .

اما استثمارات البيت فقد شملت عدة مجالات ، سواء في الداخل او الخارج ، ومن ذلك عمليات الاستيراد والتجارة المباشرة والتمويل والمشاركة التجارية والمراحة . هذا الى جانب قيامه بتنمية التجارة الخارجية مع البلدان الاسلامية ، وتعاونه المتزايد مع البنوك والمؤسسات الاسلامية القائمة .

الا ان أهم مجالات الاستثمار على الاطلاق هو الاستثمار العقاري ، حيث استأثر بالجانب الأكبر من أموال البيت ، وقد أبدينا في حينه رفضنا للاستثمار العقاري القائم على شراء الأراضي والمباني وإعادة بيعها بهدف الحصول على الربح السريع الخالي من المخاطر ، وبيننا ان الاستثمار العقاري يكون منبئاً حين يكون شراء الأراضي بهدف انشاء المباني السكنية والتجارية عليها مما يساهم في حل مشكلة المسكن ويحد من ارتفاع الاجارات .

والواقع ان بيت التمويل يمارس كلا النوعين من النشاط ، ومنه
طالبنا بيت التمويل بأن يتجه باستثماراته نحو المشروعات الانتاجية ،
الصناعية منها والزراعية ، لأنه يمثل هذه الاستثمارات يمكن دعم الانتاج
المحلي واستغلال الموارد المحلية ، مما يساهم في دفع عجلة التنمية
وتحقيق الرفاه للمجتمع .

وقد أخذنا على بيت التمويل عنة مأخذ - وهو يشترك فيها مع معظم
البنوك الاسلامية القائمة - وهي :

١ - عدم النص منذ بداية العام على النسب التي يتم بها اقتسام
الأرباح بين البنك وبين أصحاب الحسابات الاستثمارية ، وهذا يجعل
ادارة البنك تتحكم في عملية التوزيع بشكل قد يؤدي الى غبن أصحاب
الحسابات الاستثمارية خاصة وأنه يتم استقطاع مبالغ كبيرة من الأرباح
لكوئين المخصصات والاحتياطيات والتي تعتبر اضافات لرأس المال ،
مما يمكن البنك من الحصول على نصيب الأسد من نتائج المشاركة .

وكان المفروض ان تحدد نسب اقتسام الأرباح منذ البداية على ان
تخضع المخصصات والاحتياطيات من نصيب البنك من الأرباح دون نصيب
أصحاب الحسابات الاستثمارية .

٢ - خصم المصروفات العمومية والادارية الخاصة بالبنك من مجمل
الأرباح مع أن الولجب خصمها من حصة البنك في الربح .

٣ - لا زال بيت التمويل يحجم عن تقديم القرض الحسن للمحتاجين
او أنه يقدمه بشكل محدود جداً (١) - مع أن رصيد الحسابات الجارية -

(١) جاء في التقرير السنوي الخامس ما خصه :
« يقوم بيت التمويل الكويتي بمنح القروض الحسنة بموجب الشروط
والأولويات المحددة لها » .
ولكننا لم نعثر في التقرير المذكور على رقم يدل على حجم المبلغ
المقدم كقرض حسن .

وهي لا تحصل على عائد - بلغ أكثر من ٧٠ مليون دينار وكان يجب أن يوجه جزء منها لتقديم القرض الحسن •

أما الزكاة فقد أشرنا إلى أن بيت التمويل يقوم بجمعها وصرفها في أوجهها الشرعية كما قام البيت بإيفاد عدد من الطلاب في بعثات دراسية وهي خطوات طيبة نأمل أن تتوسع بحيث يقدم البيت مزيدا من الخدمات الاجتماعية في المناطق التي يعمل بها •

الفصل الثالث

البنك الاسلامى الأردنى

تمهيد :

يعتبر انشاء البنك الاسلامى الأردنى حدثا مشهودا فى تاريخ العمل المصرفى فى الأردن . حيث تم ولأول مرة تنفيذ العمليات المصرفية وسائر أعمال التمويل والاستثمار بدون ربا ، إذ ألزم البنك التزاما مطلقا باجتنب الربا أخذًا وعطاءً فى جميع الأحوال الأعمال ، فحقق بذلك أمنية عزيزة على النفوس المتطلعة الى الكسب الحلال ، وسد حاجة قائمة بوجود مثل هذه المؤسسة المصرفية المتخصصة فى التعامل بدون ربا .

وسنقوم فيما يلى بمتابعة تطور هذه المؤسسة منذ انشائها لتقف على ما حققته من انجازات ، وسنتبع فى ذلك نفس الاسلوب الذى اتبعناه فى دراسة شقيقتها السابقتين من حيث تقسيم الدراسة الى ثلاثة مطالب ، كما يلى :

المطلب الأول : ملخص عقد التأسيس والنظام الداخلى .

المطلب الثانى : تطور نشاط البنك .

المطلب الثالث : تقويم أعمال البنك .

المطلب الأول

ملخص عقد التأسيس والنظام الداخلي

سنقوم فيما يلي بعرض مختصر لعقد التأسيس والنظام الداخلي للبنك الاسلامي في الاردن ، وذلك في المباحث الثلاثة الآتية :

المبحث الأول : نشأة البنك وغاياته .

المبحث الثاني : الأعمال التي يزاولها البنك .

المبحث الثالث : كيفية توزيع الأرباح .

المبحث الأول

نشأة البنك وغاياته

اولا - نشأة البنك :

تأسس البنك وفقاً لأحكام قانون الشركات ، ويموجب قانون البنك الاسلامي الأردني رقم ١٣ لسنة ١٩٧٨ م ، والسذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧٨/٤/١ م (١) .

وسجل بصفة شركة مساهمة محدودة في سجل الشركات بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٨ م .

ويبلغ رأس مال البنك أربعة ملايين دينار أردني ، مقسمة الى أربعة ملايين سهم قيمة كل سهم دينار أردني واحد .

هذا وقد باشر البنك أعماله المصرفية بمدينة عمان بتاريخ ١٩٧٩/٩/٢٢ م .

(١) انظر البنك الاسلامي الأردني ، عقد التأسيس والنظام الداخلي ، وقانون البنك رقم ١٣ لسنة ١٩٧٨ م من مطبوعات البنك .

ثانيا - غايات البنك :

بيئت المادة السادسة من قانون البنك غاياته على النحو الآتى :

« يهدف البنك الى تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية فى ميدان الخدمات المصرفية ، وأعمال التمويل والاستثمار ، المنظمة على غير أساس الربا ، وتشمل تلك الغايات على وجه الخصوص ما يلى :

(١) توسيع نطاق التعامل مع القطاع المصرفى عن طريق تقديم الخدمات المصرفية غير الربوية ، مع الاهتمام بادخال الخدمات الهادفة لاجياء صور التكافل الاجتماعى المنظم على اساس النفعة المشتركة .

(ب) تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة فى الاستثمار بالاسلوب المصرفى غير الربوى .

(ج) توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة ولا سيما القطاعات البعيدة عن مكان الاقادة من التسهيلات المصرفية المرتبطة بالفائدة » .

المبحث الثانى

الأعمال التى يزاولها البنك

حددت المادة السابعة من قانون البنك المجالات التى يمكن للبنك ان يعمل فيها ، من أجل تحقيق غاياته ، وتتمثل هذه المجالات فيما يلى :

(١) الأعمال المصرفية غير الربوية :

« يمارس البنك سواء لحسابه أو لحساب غيره فى داخل المملكة وخارجها جميع أوجه النشاط المصرفى المعروفة ، أو المستحدثة ، مما يمكن للبنك ان يقوم به فى نطاق التزامه المقرر ٠٠٠ » .

وقد فصلت الفقرة (١) من المادة السابعة الأنشطة التى تدخل ضمن هذا النطاق فى ستة بنود شاملة لأوجه النشاط المصرفى المعروفة .

(ب) الخدمات الاجتماعية :

» يقوم البنك بدور الوكيل الأمين في مجال تنظيم الخدمات الاجتماعية الهادفة الى توثيق وأصر الترابط والتراحم بين مختلف الجماعات والأفراد ، وذلك عن طريق الاهتمام بالفواحي الآتية :

١ - تقديم القرض الحسن للغايات الانشائية في مختلف المجالات ، والمساعدة على تمكين المستفيد من القرض لبدء حياته المستقلة ، أو تحسين مستوى دخله ومعيشته .

٢ - انشاء وإدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعبرة .

٣ - أية أعمال أخرى مما يدخل في عموم الغايات المستهدفة .

(ج) أعمال التمويل والاستثمار :

» يقوم البنك بجميع أعمال التمويل والاستثمار على غير اساس الربا ، وذلك من خلال الوسائل التالية :

١ - تقديم التمويل اللازم - كلياً أو جزئياً - في مختلف الأحوال والعمليات القابلة للتصفية الذاتية ، ويشمل ذلك أشكال التمويل بانضائية والمشاركة المتناقضة ، وبيع المراجعة للأمر بالشراء وغير ذلك من صور مماثلة .

٢ - توظيف الأموال التي يرغب أصحابها في استثمارها المشترك مع سائر الموارد المتاحة لدى البنك ، وذلك وفق نظام المضاربة المشتركة ، ويجوز للبنك في حالات معينة أن يقوم بالتوظيف المحدد حسب الاتفاق الخاص بذلك .

٣ - يجوز للبنك أن يقسوم مباشرة باستثمار الأموال في مختلف المشاريع وذلك شريطة أن لا يتعدى مجموع استثمارات البنك الدائمة نسبة سبعين بالمئة من مجموع رأس المال المدفوع والاحتياطي الإجباري .

وبالنسبة للودائع فقد نصت المادة (١١) من قانون البنك على ما يلي :

« يقبل البنك الودائع النقدية المسجلة في الحسابات المختلفة سواء بصورة حسابات الائتمان أو حسابات الاستثمار » .

وحسابات الائتمان : هي الودائع النقدية التي يتسلمها البنك على أساس توقيضه باستعمالها وله غنمها وعليه غرمها ، ودون أن تكون مقيمة بأي شرط عند السحب أو الإيداع ، كما أنها لا تشارك بأية نسبة في أرباح الاستثمار ولا تتحمل مخاطره . وتسمى حسابات جارية وتحت الطلب .

أما حسابات الاستثمار : فهي تشمل الودائع النقدية التي يتسلمها البنك من الراغبين بمشاركته فيما يقوم به من تمويل واستثمار منظم بشكل لمحدد ومستمر . وذلك على أساس حصول هذه الودائع على نسبة معينة مما يتحقق سنويا من أرباح صافية .

وقد نصت المادة (١٣) من قانون البنك على أن تسمى هذه الحسابات حسابات الاستثمار المشترك ، وأن يجري تصنيفها إلى ثلاث فئات بحسب قيود السحب التي تخضع لها كل فئة ، وتشمل هذه الفئات : حسابات التوفير ، والإسعار ، والأجل .

ويقرر مجلس الإدارة الشروط ونسب المشاركة المساهمة في أرباح الاستثمار لكل فئة .

كما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٣) على أنه يجوز للمجلس أن يوافق على قبول ودائع نقدية لفائيات الاستثمار المخصص في مشروع محدد أو غرض معين ، وتكون نتائجه هذا الاستثمار خاضعة للترتيب المتفق عليه بين المودع والبنك ، وذلك على أساس الفصل الحسابي للإيرادات المشروع ونتائجه عن سائر إيرادات ونفقات الاستثمار المشترك .

وقد أجازت المادة (١٤) من قانون البنك إصدار سندات المقارضة وهي وثائق موحدة وصادرة عن البنك بأسماء من يكتتبون فيها مقابل دفع القيمة المحررة بها على أساس المشاركة في نتائج الأرباح المتحققة سنويا حسب الشروط الخاصة بكل إصدار على حدة .

وسندات المقارضة إما أن تكون مشتركة أو مخصصة :

سندات المقارضة المشتركة : محددة الأجل بالنسبة لتاريخ استحقاقها وقد نصت المادة (١٤) على أن لا تزيد مدتها عن عشر سنوات مالية ، وأن تشارك فى حصة نسبية من مجموع أرباح الاستثمار الصناعية لكل سنة مالية تالية للسنة التى تطرح فيها للاكتتاب .

أما سندات المقارضة المخصصة : فهى التى تكون مرتبطة بمشروع محدد أو غرض معين وقد نصت المادة (١٤) على أنها تخضع لتصفية التدريجية بحسب نتائج إيرادات المشروع أو الشايع الممولة من حصيلة الإصدار المعين فى كل حالة على حدة .

ويحدد المجلس الحصة المخصصة لسندات المقارضة من أصل الإيرادات الصناعية للمشروع المستثمر فيه ، وذلك على أساس الفصل الحسابى للإيرادات ذلك المشروع ونفقاته من مسائر إيرادات ونفقات الاستثمار المشترك .

المبحث الثالث

كيفية توزيع الأرباح

تبدأ السنة المالية للبنك من أول كانون الثانى وتنتهى فى الحادى والثلاثين من كانون أول من كل سنة .

ويعمل البنك على أن تكون الإيرادات الربحية والخسائر المرتبئة بأعمال التمويل والاستثمار المشترك مفصولة حسابيا عن سائر الإيرادات والنفقات المرتبطة بأعمال الخدمات الأخرى التى يقدمها البنك .

وقد نصت الفقرة (د) من المادة (١٩) على أن عمليات التمويل المختلفة تتحمل كافة النفقات والكائيف المباشرة الخاصة بها فقط ولا يجوز تحميل هذه العمليات أى قسط من نفقات البنك العامة .

ونصت المادة (٢٠) على أن يقتطع البنك سنوياً نسبة عشرين بالمئة من صافى أرباح الاستثمار المتحققة من مختلف العمليات الجارية خلال السنة المعينة لتغذية الحساب المخصص لمواجهة مخاطر الاستثمار ، ويجوز للمجلس أن يخفض هذه النسبة الى عشرة بالمئة عندما يصبح مبلغ

المخصص معادلا لرأس مال البنك ، ويوقف الاقتطاع كليا إذا أصبح المبلغ
المتجمع في حساب المخصص مثلى رأس المال .

وقد بينت المادة (٢١) كيفية توزيع الحصص بين البذك
والمستثمرين ، وذلك على النحو الآتي :

(أ) يقرر المجلس بطريق الاعلان للعموم النسبة العامة من الارياح
التي تختص بها مجموع الاموال الداخلة في الاستثمار المشترك ، وذلك
في بداية نفس السنة المالية شريطة ان لا يتأخر ذلك الاعلان عن نهاية
الشهر الأول من كل عام .

(ب) يستوفى البنك - بصنفته مضاريا مشتركا - النسبة الباقية
بعد تنزيل المخصص المعلن للمستثمرين ، كما يكون له حق المشاركة في
أرباح الاستثمار المشترك بنسبة ما يدخله من موارده الخاصة ، أو من
الاموال التي هو ماذون في استعمالها بالغنم القرم .

(ج) تكون الأولوية - عند حساب الاموال الداخلة في تمويل
العمليات - مقررزة لصالح الودائع في حسابات الاستثمار المشترك ،
وحملة سندات المقارضة المشتركة ، ولا يجوز للبنك ان يعتبر نفسه
مشاركا في التمويل بموارده الخاصة الا على اساس الفرق الذي يزيد به
معدل ارضدة التمويل في السنة ذات العلاقة عن معدل ارضدة
المستثمرين » .

المطلب الثاني

تطور نشاط البنك

تمهيد :

أجازت المادة التاسعة والعشرين من قانون البنك ضم الجزء المتبقى من السنة الأولى التي تبدأ فيها العمل إلى السنة المالية التالية ، وبذلك تكون مدة السنة المالية الأولى خمسة عشر شهرا ، أى أن أرقامها تشمل الفترة منذ بدء البنك فى العمل بتاريخ ١٩٧٩/٩/٢٢ م إلى ١٩٨٠/١٢/٣١ م .

فإذا علمنا ذلك فإنه يمكن لنا متابعة تطور نشاط البنك من خلال المباحث الآتية :

المبحث الأول : تطور الموارد المالية للبنك .

المبحث الثانى : تطور استخدامات الموارد .

المبحث الثالث : نتائج أعمال البنك .

المبحث الأول

تشمل الموارد المالية للبنك والتي تشارك فى عمليات الاستثمار بشكل رئيسى كل من : رأس المال ، والودائع بمختلف أنواعها ، وقد كان تطورها على النحو الآتى :

أولا - رأس المال :

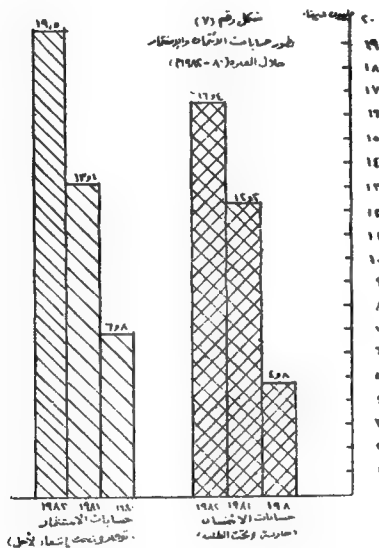
رأس المال المصرح به هو أربعة ملايين دينار وقد طلب إلى المساهمين سداد القسط الرابع والأخير خلال الفترة من ١٩٨٢/٨/١ م إلى ١٩٨٢/٩/٣٠ م ، وقد تم بيع أسهم المتأخرين عن سداد القسط المذكور بعد استكمال الإجراءات القانونية ،

• وبهذا أصبح رأس مال البنك مدفوعا بالكامل فى نهاية عام ١٩٨٢م (١) .

ثانيا : الودائع بمختلف أنواعها :

بلغت وداائع البنك حتى نهاية عام ١٩٨٢م مبلغ ٣٥٨ مليون دينار.

• مقابل ٢٥٣ مليون دينار فى نهاية عام ٨١م أى بزيادة نسبتها ٤١,٥٪ .



(١) انظر : البنك الاسلامى العربى تقرير مجلس الإدارة السنوى

الرابع ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) •

وكان التوزيع لهذه الدوائع كما يلي :

- بلغت الدوائع فى حسابات الائتمان (جارية وثمت الطلب) مقدار ١٦ مليون دينار فى نهاية عام ٨٢ م مقابل ١٢ر٢ مليون دينار فى نهاية عام ٨١ م بزيادة نسبتها ٤٤ر٤٪ .

وهذه الدوائع لا تشارك فى الارياح ولا تتحمل خسائر .

- بلغت حسابات الاستثمار المشترك (توفير ، وتحت اشعار ، ولأجل) فى نهاية عام ٨٢ م مقدار ١٩ر٥ مليون دينار ، مقابل ١٢ر١ مليون دينار فى نهاية عام ٨١ م بزيادة نسبتها ٤٨ر٩٪ .

وتشارك هذه الحسابات فى النتائج الربحية للاستثمار حسب النسب التالية :

حسابات التوفير شارك بنسبة ٥٠٪ .

حسابات تحت اشعار تشارك بنسبة ٧٠٪ .

حسابات لأجل تشارك بنسبة ٩٠٪ .

ويوضح الرسم البياني رقم (٧) تطور حسابات الائتمان والاستثمار خلال الفترة من (٨٠ م - ٨٢ م) .

المبحث الثانى

تطور استخدامات الموارد

بلغ مجموع التمويل الاستثمارى فى المضاربة والمشاركة والمرايحة والاستثمارات الأخرى فى نهاية عام ٨٢ م مبلغ ٢٦ر٥ مليون دينار فى نهاية عام ١٩٨١ م بزيادة نسبتها ٨٦ر٦٪ وقد شملت هذه الاستثمارات عدة مجالات يرضعها الجدول الآتى (١) :

(١) لم يرد فى تقرير مجلس الادارة أنواع الاستثمارات التى مولها البنك وقد حصلت على هذه البيانات من سجلات البنك اثناء زيارتى له بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٢ م .

(القيمة بالدينار الأردني)

م ١٩٨٢	م ١٩٨١	مجالات الاستثمار
١٩١٥٨٤	١٥٧٢٥٢	الزراعة
١٤٦٢٧٦٨	٩١٩٤٢١	الصناعة
٩٥٠٨٩٠٧	٦١٢٩٧٧٢	التجارة العامة
٢٧٢٤٢٨٨	٢٠٨٥٢٦	البناء
٥٩٥١٢٠٧	٢٢٧١٣٤٢	النقل
٩٥٠٧٨٨	١٠٩٨٩٩٢	السياحة
١٠٢٠٤٦	٢٠٣٠٥١	أفراد (سلف وقروض)
٤١٢٣٠٥	١٥٧٩٢٢	أصحاب المهن
٢٢٥٦٥٩٢	١٠٨٥٨٣٠	تمهيدات للمشاريع
١٠٤٤٥٦٧	٥٩١١٧	أغراض أخرى
٢٦٦١٧١٥٢	١٤٢٥١٣٢٨	المجموع

ومن المشروعات التي سيقوم البنك بتنفيذها ما يلي :

(١) مشاريع البنك الخاصة :

وتشمل بناء عقارات يمتلكها البنك بالكامل وهي :

١ - مبنى الادارة العامة :

تم طرح عطاء المبنى الرئيسي للادارة العامة خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٨١م وبوشر في العمل خلال شهر حزيران (يونية) ١٩٨٢م وينتظر تسليمه جاهزا للاستعمال في نهاية عام ٨٤م . ويتكون المبنى من ثمانية طوابق بالاضافة الى طابق تصوية ، ومن المقرر ان يشمل المبنى فرعا للبنك ومكاتب للادارة العامة ، بالاضافة الى سوق تجاري .

٢ - مباني فروع البنك :

ومنها مبنى فرع اربد الذي يتضمن مكاتب الفرع وطوابق أخرى

كمكاتب ومحال تجارية للتجزير ، ومن المقرر أن تنتهى أعمال البناء خلال النصف الأول من عام ١٩٨٣م ، بإذن الله .

وتقدّم شراء الأراضى اللازمة لإقامة مباني لفروع البنك فى كل من الزرقاء والعقبة .

(ب) مشاريع الاستثمار المخصص :

وهى اما مشاريع يعهد أصحابها للبنك بإدارتها ، أو يقوم البنك بدعوة المستثمرين لتمويلها ويقوم البنك بتنفيذها وإدارتها مقابل حصوله على حصة من ريعها .

وهذه المشاريع يمكن أن تغطى مجالات عديدة من النشاط الاقتصادى فى الأردن وسيقوم البنك بتنفيذ مشروعات فى هذا المجال هما :

١ - مشروع اسكان البنك الإسلامى الأردنى :

إبتاع البنك أرضا فى مدخل عمان الشمالى لبناء ضاحية اسكان نموذجية متكاملة الخدمات ، ويشمل المشروع بناء وحدات سكنية مستقلة وشقق ومجمع تجارى ومسجد ومدرسة ومواقف للسيارات وخدمات أخرى ، وتبلغ مسطحات بنائه نحو سبعين ألف متر مربع وسيخدم نوى الدخل المتوسط ، ومن المنتظر أن يتم إحالة العطاء والمباشرة فى التنفيذ خلال النصف الأول من عام ١٩٨٣م بإذن الله .

٢ - مشروع اسكان نوى الدخل المصغود :

إبتاع البنك قطعة أرض كبيرة أخرى فى حوض النويجس القريب من جبل الهاشمى ليقام عليها مشروعا «شبابا للمشروع الأول ، ويخدم قطاعا آخر من نوى الدخل المحدود ، كما ستركب قطعة مفروزة من الأرض تصلها الخدمات الضرورية لمن يرغب ببناء مسكنه على نحو خاص به .

المبحث الثالث

تفانج أعمال البنك

أعلن مجلس إدارة البنك الإسلامى الأردنى فى بداية عام ١٩٨٢م تخصيص نسبة ٥٠٪ من مجموع الإيرادات الصافية للاستثمار للتوزيع

على الأموال الداخلة في الاستثمار وتخصص نسبة ٢٠٪ من تلك الإيرادات للبنك بصفته عاملاً في المال ، ونسبة ٢٠٪ لتغطية الحساب المخصص لمواجهة مخاطر الاستثمار .

وهذه النسب هي نفسها التي كانت قائمة في الايام السابقة (٢) .

هذا وقد بلغت إيرادات الاستثمار المشترك لعام ١٩٨٢ مبلغ ٢.٥ مليون دينار أردني مقابل ١.٢ مليون دينار في نهاية عام ١٩٨١م بزيادة نسبتها ١٠٨.٣٪ . وقد تم توزيع هذه الإيرادات حسب النسب الملن عنها في بداية العام على النحو التالي :

مخصص مخاطر الاستثمار	٥٠٢٢٨٠	دينارا
حصة حسابات الاستثمار المشترك	٦٧٤٩٦٢	دينارا
حصة البنك (٢)	١٢٢٨.٥٥٧	دينارا
<hr/>		
المجموع	٢.٥١٦٩٠٠	دينارا

وقد ذكر تقرير مجلس الادارة ان النسبة العامة للأرباح الموزعة على المودعين في حسابات الاستثمار في نهاية عام ١٩٨٢م بلغت (٧.٢٪) بينما كانت في العام السابق (٦.٨٪) .

وطبقا للنسبة التي يشارك فيها كل منهم ، فقد كانت حصة ربح المودعين في حساب الاستثمار كما يلي :

(٢) انظر : البنك الاسلامي الاردني ، تقارير مجلس الادارة
(الثاني ، والثالث ، والرابع) .
(٢) تشمل حصة البنك كمضارب بالإضافة الى حصته كمستثمر بأمواله الخاصة وذلك كما يلي :

حصة البنك كمضارب (٢٠٪ من إيرادات الاستثمار	
= ٧٠-٧٥٥	دينارا
حصة البنك كمستثمر بأمواله الخاصة	= ٥٨٢٤٨٧
حصة البنك كمستثمر بأمواله الخاصة	= ٥٨٢٤٨٧

بيسان	١٩٨١	١٩٨٢م
حسابات لأجل	٦١٪	٦٥٪
حسابات تحت اشعار	٤٨٪	٥٠٪
حسابات التوفير	٢٤٪	٢٦٪

وهذه النسبة لا زالت متواضعة اذا ما قورنت بما حققه بنك فيصل الاسلامى المصرى ، وبيت التمويل الكويتى .

هذا وقد بلغت ارباح البنك الصافية فى نهاية عام ١٩٨٢م مبلغ ٨٦٣٨٦٨ دينارا مقابل ٣٢١٢٤٢ دينارا فى نهاية عام ١٩٨١م بزيادة نسبتها ١٦٩٪ وقد تم توزيعها حسب توصيات مجلس الادارة ، وبلغت النسبة المقترحة توزيعها للمساهمين ٨٪ .

المطلب الثالث

تقسيم أعمال البنك

بعد أن انقضى العام الكامل الثالث من عمر البنك - المديد بمشيئة الله - سنحاول أن نقوم أعمال البنك في هذه الأعوام ، وذلك في المباحث الآتية :

المبحث الأول : مدى قدرة البنك على جذب الأموال واستثمارها .

المبحث الثاني : تقويم عمليات الاستثمار .

المبحث الثالث : تقويم نتائج أعمال البنك .

المبحث الأول

مدى قدرة البنك على جذب الأموال واستثمارها

١ - جذب الأموال :

لقد نجح البنك في جذب المزيد من الودائع ، سواء كانت حسابات ائتمان (جارية وتحت الطلب) أو حسابات استثمار (توفير ، وتحت اشعار ، لأجل) ، ومع أن حجم الودائع لا زال صغيرا حيث لم يتجاوز ٢٥٨ مليون دينار ، الا أن نسبة الزيادة في تدفق الودائع خلال الأعوام السابقة تبشر بزيادة طيبة في حجم الودائع خلال السنوات القادمة - يعون الله - خاصة وأن البنك بدأ يتوسع بدرجة اكبر مما كان ، فبينما بقي فرع البنك الأول في عمان النزر الوحيد لمدة عام تقريبا ، نجد أنه نهاية عام ٨٢م أصبح للبنك ثمانية فروع في اكثر اماكن المملكة ازدهارا بالعمل ، وسيجرى افتتاح فرعين جديدين وذلك لتعميم خدمات البنك في شتى مناطق المملكة .

٢ - استثمار الأموال :

الواقع أن قدرة البنك على استثمار الأموال حتى نهاية عام ٨١م كانت ضعيفة ، فالبنك استطاع ان يجذب ودائع بلغ مجموعها في نهاية

عام ٨١م مبلغ ٢٥٠٢ مليون دينار ، بينما لم يستثمر سوى ١٤٢ مليون دينار مما كان له الأثر في ارتفاع نسبة السيولة ، حيث بلغت ٥٦٪ في نهاية العام المذكور (١) . أما في العام التالي وهو عام ٨٢م فقد تحسنت قدرة البنك على استثمار الأموال ، حيث بلغت نسبة الزيادة في الاستثمارات ٨٦٪ ، وهي أكبر من نسبة الزيادة في تدفق الودائع والتي بلغت ٤١٪ ، وهذا أدى إلى تخفيض نسبة السيولة إلى ٢٥٪ وبالرغم من انخفاض نسبة السيولة عن العام السابق ، إلا أنها لا زالت مرتفعة ، خاصة في بنك اسلامي أكثر ودائعه ودائع استثمارية ، وعلى ذلك فإن قدرة البنك على استثمار ما لديه من أموال لا زالت دون المستوى المطلوب .

والأموال أن ينشط الاستثمار بشكل أكبر في السنوات المقبلة لكي يصل إلى التوازن الطبيعي بين حجم الودائع وحجم الاستثمارات .

المبحث الثاني

تقويم عمليات الاستثمار

لقد توسع البنك في استثماراته ، وذلك بزيادة التمويل الاستثماري في المضاربة والمشاركة والمراصة ، إضافة إلى المشاريع الانشائية التي يقوم بها .

وقد تنوعت مجالات الاستثمار فشملت الزراعة والصناعة والتجارة العامة والبناء والنقل والسياحة ... وقد حظى قطاع التجارة العامة بأكبر استثمارات البنك حيث بلغ التمويل الذي قدمه البنك لهذا القطاع ٩٥ مليون دينار بنسبة ٢٥٪ من جملة الأموال المستثمرة ، يليه

(١) يتكون بسط السيولة من أرقام البنود الآتية :
نقد في الصندوق ولدى البنوك + أسهم شركات + كمبيالات
مقصومة + رصيد المركز والفروع + شيكات تحت التصفية .
بينما يتكون مقام السيولة من أرقام البنود الآتية :
حسابات الائتمان + حسابات الاستثمار المشترك + ودائع البنوك
وأرصدها الدائنة + تامينات نقدية + مطلوبات أخرى .

قطاع النقل بنسبة ٢٢,٦٪ ثم البناء بنسبة ١٤٪ ثم الصناعة والزراعة بنسب أقل .

والملاحظ على استثمارات البنك أنها متنوعة وشملت قطاعات عديدة من بينها الصناعة والزراعة وتمويل أصحاب المهن ، وبالرغم من أن نسبة التمويل المقدمة لهذه القطاعات لا زالت صغيرة إلا أنه اتجاه محمود ، يسير فيه البنك ، وتأمل أن يزداد اهتمام البنك بهذه القطاعات مستقبلا ، لكي تكون مساهمة البنك في دفع عجلة التنمية مساهمة فعالة .

ولقد لمسنا بأن البنك يسعى إلى المساهمة في حل مشكلة السكن ، وذلك عن طريق قيامه بإنشاء المشاريع السكنية لذوي الدخل المحدود والمتوسط ، وعن طريق توفير قطع أراض تصلها الخدمات الضرورية لمن يرغب في بناء مسكنه بنفسه .

ولا شك بأن هذه المشاريع تلبى رغبة عزيزة على نفس كثير من المواطنين الذين يرغبون في تملك مساكن مناسبة .

ويجدر بنا أن نذكر أن البنك يقوم بخصم كمبيالات بدون أن يتقاضى عليها أية فوائد ، وقد بلغ رصيد هذه الكمبيالات في نهاية عام ٨٢ م مبلغ ١٤٥,٣٨٦ ديناراً .

ويتقاضى البنك مبلغ ريع دينار عن كل كمبياله يخصمها مهما كان مبلغها . هذا إذا كان طالب الخصم شخصا محتاجا للمبلغ لانفاقه في زواج أو مرض أو حالة اجتماعية يقدرها البنك ويشهد فيها أحد العنول لدى البنك .

أما إذا كانت الكمبيالة لتاجر فإن البنك يتقاضى مبلغ دينار واحد عن كل كمبيالة يخصمها مهما كانت قيمة الكمبيالة ، وعادة يكون التاجر عميلا ممتازا للبنك ويتمتع بسمعة جيدة (٢) .

(٢) هذه المعلومات مستقاة من الأستاذ صالح الشنتير مدير دائرة التفتيش والتنظيم بالبنك الإسلامي الأردني ، أثناء مقابلاتي له بالبنك بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٢ م .

ولا شك أن البنك بقيامه بهذه الخدمة يؤكد الدور المتميز الذي تلعبه البنوك الإسلامية في خدمة عملائها ، مما يشكل عامل جذب هام لعملاء جدد .

وأما المبلغ الذي يتقاضاه البنك كمصاريف إدارية نظير عملية الخصم ، فليس فيه أى شبهة للربا لأنه مبلغ زهيد ، وغير مرتبط بقيمة الكبيالة ، فهو مبلغ محدود ، يؤخذ عن كل كبيالة مهما بلغت قيمتها ، وأما كون المبلغ المأخوذ يختلف باختلاف الشخص المستفيد من عملية الخصم فهو لا شك من باب مساعدة المحتاجين للقرض الاستهلاكي ، لأن مبلغ الدينار الذي يتقاضاه البنك عن خصم كبيالة التاجر ليس كبيرا ، بل هو مناسب لما يتحمله البنك من مصاريف ، وأما تخفيض هذا المبلغ ليصبح ربع دينار إذا كان المستفيد شخصا محتاجا للقرض الاستهلاكي فهو من باب المساعدة .

وفي هذا المجال لا يفوننا أن ننوه بأن البنك سيفتح الباب أمام من يريد أن يودع أموالا ويخصصها للقرض الحسن ، وذلك في حساب وديعه للقرض الحسن ، وسيملن البنك ذلك قريبا ، ويدعو الجمهور للإيداع في هذا الحساب الذي سيتولى البنك الاقراض من حصيلته للفقراء والمحتاجين (٣٠) .

المبحث الثالث

التقويم لتأثير أعمال البنك

لقد لاحظنا أن هناك عدة نواحي إيجابية التزم بها البنك الإسلامي الأدينى ، وصار عليها كضوابط للعمل ومن ذلك ما يلى :

١ - قام البنك من بداية العام بإعلان النصب التى توزع بها الايرادات الصافية للاستثمار ، بحيث أصبح معروفا لدى الجمهور النسبة التى سيحصل عليها المستثمر من الارباح التى يحققها البنك .

٢ - لم يحمل البنك عمليات الاستثمار بالمشاركة أى قسط من

(٣) انظر : المرجع السابق .

مصرفات البنك الادارية والعمومية بل اقتطعها من مجموع الايرادات الخاصة بالبنك .

٣ - يجعل البنك الأولوية في تمويل العمليات لصالح الودائع في حسابات الاستثمار المشترك وحملة سندات المقارضة المشتركة ، ولا يشارك البنك في التمويل بموارده الخاصة الا اذا كان التمويل المطلوب للعمليات اكبر من أن تفي به أرصدة المستثمرين .

٤ - يخصم البنك جميع الاحتياطيات والمخصصات من حصته في الأرباح دون حصة أصحاب الودائع الاستثمارية ، ما عدا مخصصاً واحداً هو مخصص مخاطر الاستثمار الذي يخصم من إيرادات الاستثمار المشتركة .

والواقع أن مخاطر الاستثمار يتعرض لها الطرفان ، البنك وأصحاب الودائع الاستثمارية وهو مكون لحماية الأموال الداخلة في الاستثمار من خطر الخسارة ، وبذلك يأمن أصحاب الودائع الاستثمارية من أن الخسارة لن تتعدى الى ودائعهم ، بل سيتم جبرها من الأرباح المتراكمة في هذا المخصص ، وبذلك فهو مكون لفائدة الطرفين .

ولا اعتراض لنا على تكوين هذا المخصص خاصة وأنه في حالة تصفية البنك فإن رصيد الحساب الزائد في المخصص سيحول الى صندوق الزكاة لانفاقه في الوجهة الشرعية المنصوص عليها (٤) .

ولا شك أن الالتزام بهذه الضوابط فيه انسجام مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تحرص على أن يأخذ كل ذي حق حقه تماماً غير منقوض ، كما أن هذه الضوابط تدفع أي شك قد يثور حول مسألة توزيع الأرباح ، لأن المستثمرين يعرفون مقدماً النصب التي ستوزع بها الإيرادات فضلاً عن أن أموالهم لها الأولوية في تمويل العمليات ، مما يحقق لهم أكبر قدر ممكن من الأرباح .

(٤) انظر : البنك الإسلامي الأردني ، عقد التأسيس والنظام الداخلي ، ص ٢٨ وما بعدها .

واننا نأمل من بقية البنوك الاسلامية ان تحذو حذو البنك الاسلامي
الأردني في الالتزام بهذه الضوابط .

هذا ومن خلال تفحصنا للتقرير السنوي الرابع لمجلس ادارة البنك
لاحظنا بعض القصور في عرض البيانات ، ومن ذلك مثلا :

١ - ورد رقم التمويل الاستثماري مجملا دون بيان لنوع
الاستثمارات التي مولها البنك ، وقد تطلب منا ذلك الرجوع الى سجلات
البنك لمعرفة .

٢ - ورد رقم حساب الاستثمار مجملا ايضا دون بيان لمبلغ كل
حساب من حسابات التمويل وتحت اشعار ولأجل .

٣ - لم يبين التقرير المبلغ الذي شارك به من موارده الخاصة في
عمليات التمويل ، بل اكتفى بذكر نصيب البنك من إيرادات الاستثمار وهو
يشمل حصته كمضارب ، وحصته من استثمار أمواله الخاصة .

ولهذا فاننا نأمل ان تكون البيانات اكثر توضيحا وتفصيلا ، لكي
يتمكن كل قارئ للتقرير من الوقوف بعين وسهولة على نتائج أعمال
البنك .

أما الزكاة فلم يرد لها ذكر في تقرير مجلس الادارة ، وذلك لأن
البنك يعتبر ان الملزم بأخراجها هم اصحاب الأموال سواء كانوا مستثمرين
أو مساهمين .

ولا يسعنا في النهاية الا ان نسأل الله العلي العظيم مزيدا من التقدم
والنجاح للبنك الاسلامي الأردني ، لكي يؤدي الرسالة التي انشأه من
اجلها على اكمل وجه .

خلاصة الفصل

ذكرنا في الصفحات السابقة أن البنك الاسلامي الأردني انشئ وفقا لأحكام قانون الشركات وبموجب قانون البنك رقم ١٣ لسنة ١٩٧٨م ، برأس مال قدره أربعة ملايين دينار أردني تم تصديده بالكامل في نهاية عام ١٩٨٢م .

وقد يأشر البنك أعماله في ٢٢/٩/١٩٧٩م .
ويهدف البنك الى تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار المنظمة على غير أساس الربا .

وقد استطاع البنك أن يوسع دائرة خدماته بواسطة ثمانية فروع موزعة على أكثر مناطق المملكة اذحاما بالعمل ، وقد تمكن البنك حتى نهاية عام ١٩٨٢م من جذب ودائع بلغت قيمتها ٢٥٨ مليون دينار أردني .

أما استثمارات البنك فقد كانت متنوعة ، وشملت عدة مجالات هامة ، مثل الزراعة والصناعة والتجارة العامة ، والبناء ، والنقل ، والسياحة ، وتمهيدات للمشاريع ، وتقديم التمويل لأصحاب المهن .

ومن أهم المشروعات الانشائية التي سيقوم البنك بتنفيذها :
المبنى الرئيسي للإدارة العامة ، ومبانى فروع البنك ، ومشروعى اسكان ذوى الدخل المحدود والمتوسط .
والواقع أن حجم استثمارات البنك لا زال صغيرا ، وذلك لعدة اسباب منها :

١ - ان البنك لا زال في سنواته الأولى حيث أتم في نهاية عام ١٩٨٢م العام الثالث من عمره .

٢ - ظروف وامكانيات البلد الذى يعمل فيه البنك ، فالاردن بلد صغير وامكانياته محدودة وهذا يؤثر على حجم مدخرات المواطنين ، فبينما لم يتمكن البنك من جذب أكثر من ٢٥٨ مليون دينار بعد مضي ثلاث سنوات من عمره ، نجد أن بيت التمويل الكويتي استطاع أن يجذب أكثر من ٦٢ مليون دينار في عامه الأول فقط .

٣ - أن قدرة البنك على استثمار الأموال لا زالت دون المستوى المطلوب حيث تبلغ نسبة السيولة أكثر من ٢٥٢٪ وهى نسبة مرتفعة بالنظر الى بنك اسلامى أكثر ودائعه استثمارية ، وهو ما أدى الى تخفيض حجم ونسبة الأرباح الموزعة على المستثمرين .

ونأمل أن ينشط الاستثمار أكثر مستقبلا ، وإن تتعاون البنوك الاسلامية - وخاصة البنوك الاسلامية فى منطقة الخليج - مع البنك الاسلامى الأردنى بشكل أوسع ، لأنها تتمتع بموارد مالية كبيرة يمكن توظيف جزء منها فى الاردن بالاشتراك مع البنك الاسمى الأردنى .

وقد ذكرنا انه لا توجد فى البنك تلك السلبيات التى توجد عند البنوك الاسلامية الأخرى ، فهو :

- يعلن من بداية العام عن نسب توزيع الأرباح بينه وبين أصحاب الحسابات الاستثمارية .

- ولم يحمل عمليات الاستثمار بالمشاركة أى قسط من مصاريفه الادارية والعمومية .

- ويجعل البنك الأولوية فى تمويل العمليات لصالح حسابات الاستثمار .

- ويخصم البنك جميع الاحتياطيات والمخصصات من حصته فى الأرباح دون أصحاب الودائع الاستثمارية ، ما عدا مخصص الاستثمار فيخصم من إيرادات الاستثمار المشترك .

— يقوم البنك بخضم الكمبيالات دون أن يتقاضى أية فوائد ، سوى ما يحصل عليه من مبلغ زعيد مقطوع كمصاريف ادارية نظير عملية الخضم .

بهذا نكون قد انتهينا الحديث عن البنك الاسلامى العربى ، ومن قبله بيت التمويل الكويتى وبنك فيصل الاسلامى المصرى ، وبذلك يتم الباب الثالث من هذا البحث ، ومنه ننتقل الى الخاتمة .

الختاتمة

الفرع الأول : الريا ممكن السداء •

الفرع الثاني : تمويل دور البنوك من وسيط مستقل الى وسيط

• ثالثه

الفرع الثالث : البنوك الاسلاميه بين النجاح والتحدى •

الفرع الأول

الربا ممكن الداء

لقد تناولنا في هذا البحث موضوع الربا بشكل مفصل ، وذلك لأنه يعتبر ممكن الداء في عمل البنوك القائمة ، فإذا استطعنا القضاء عليه ، فإن معاملتنا ستكون طاهرة من هذا الداء الخبيث ، ولذلك كان لابد من تعريف الربا بشكل واضح ، لكي نستطيع أن نكشف عن مكان وجوده في معاملتنا ، ومن ثم نقتله من أساسه .

ولقد انتهينا إلى أن الربا شرعا ينطوي على معنيين ، أحدهما مطلق والآخر محدد .

فالربا بمعنى المطلق هو : الظلم والاستغلال والكسب بدون جهد يبذل ، واعتصار للضعيف الذي يرفع على دفع مال أكثر مما أخذ .

أما الربا بمعنى المحدد فهو : كل زيادة مشروطة بدون عوض ، سواء كانت زيادة على أصل الدين مقابل مدة معلومة من الزمن ، أو كانت عند تبادل شيئين من جنس واحد .

وينقسم الربا إلى نوعين أجمعت الأمة على تحريمهما وهما :

١ - **ربا النسيئة :** وهو الزيادة المشروطة على أصل الدين .

٢ - **ربا اليمين :** وهو على صنفين :

(أ) ربا الفضل : وهو الزيادة المشروطة في أحد البديلين عند تبادل مثليين .

(ب) ربا النساء : وهو تأجيل قبض أحد البديلين عند تبادل صنفين متحددين في العلة .

أما الأموال التي يجري فيها الربا ، فننقسم إلى مجموعتين :

الأولى : مجموعة المعادن الثمينة : وتتكون من جنسين هما :

الذهب والفضة •

وعلة الريا فى هذه المجموعة هى الثمنية المطلقة ، بحيث تتمدى لتشمل كل ما يستعمل وسيطا للتبادل باعتباره ثمنا للأشياء • وعلى ذلك فإن العملة الورقية السائدة اليوم تعتبر نقدا قائما بذاته يجرى فيها الريا كما يجرى فى الذهب والفضة ، وأن العملات الورقية اجناس تتعدد بتعدد جهات إصدارها •

الثانية مجموعة الطعام : وتتكون من أربعة اجناس هى : القمح

والشعير والتمز والملح •

وعلة ريا الفضل فى هذه المجموعة هى : المسالية والمثالية • بمعنى

أن كل مال مثلى لا يجوز بيعه بحسنه متقاصلا •

وعلة ريا النساء هى : المسالية المجردة عن صفة اللعيق • بمعنى أن

كل مال من جنس المنعمات ، لا يجوز تأخير قبض احد البديلين فيه • وبمعنى أوضح : يجب أن يتم التفاضل فوراً فى بيع المقايضة • أما إذا كان البدلان شئ ومثمن فيجوز تأخير القبض •

وحرمة الريا شاملة لا فرق فى ذلك بين دار الحرب ودار الاسلام ،

أو بين الدولة ورعيتهما ، أو بين الزوج وزوجته ، أو ابنه أو عبده •

ولا فرق فى التحريم بين القروض الانتاجية والقروض الاستهلاكية ،

ولا اعتبار للجسورة عند تبادل صنفين متماثلين ، إذ لا بد أن يكونا متساويين • ولا اعتبار للأراء التى تنادى بإباحة الفائدة بحجة التيسير على الناس ومراعاة حاجاتهم وضرورات حياتهم الا إذا كانت الضرورة ملجئة ، كضرورة امساك الرمح بالنسبة للفرد ، أو ضرورة الحصول على رخيص الخبز والسلاح بالنسبة للدولة • ولا اعتبار لأى معاملة قديمة كانت أم مستحدثة اذا انطوت على أى صورة من صور الريا •

ويجب أن نتذكر دائما قوله تعالى : (يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله

وذرُوا ما بقى من الريا أن كُنتُم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأنتموا بصرب من

الله ورسوله) •

الفرع الثاني

تحويل دور البنوك من وسيط مستقل الى وسيط نافع

ان الاسلام عندما اغلق باب الربا كرسيلة للكسب ، لم يشق على الناس ، ولم يكلفهم فوق ما يطيقون ، لأنه فتح لهم ابوابا أخرى للكسب الحلال ، وذلك عن طريق البيع والشراء ، والعمل والانتاج ، بما يحقق النمو المتوازن والمسلم للمجتمع *

وقد يقول البعض ان اغلاق باب الربا يعني اغلاق البنوك القائمة والاستغناء عن خدماتها ، مع انها أصبحت ضرورة من ضرورات الاقتصاد الحديث ولا يمكن الاستغناء عنها *

ونبادر الى توضيح الأمر فنقول : ان التزامنا بالاسلام لا يعني ابدا اننا نطالب بالفناء البنوك القائمة والاستغناء عن خدماتها ، لأن وجودها أصبح فعلا ضرورة من ضرورات الاقتصاد الحديث * وان ما نطالب به هو ترشيد عملياتها وذلك بتحويل دورها من وسيط مستقل لكل من المقرض الى وسيط نافع ، يقدم القرض الحسن ، ويعطى لمعنى العمل البشري - كمصدر للدخل - دورا فعالا في النشاطات المصرفية المختلفة *

والواقع ان معظم العمليات المصرفية الحديثة لا تتأبى ان تصاغ أو تشكل في قالب اسلامية ، ولقد اثبت الواقع العملي للبنوك الاسلامية انها قادرة - بفضل الله وتوفيقه - على القيام بهذه العمليات بدرجة عالية من الكفاءة والدقة * وهذا يبرهن على ان الاسلام نظام كامل وشامل وصالح لكل زمان ومكان * ويبرهن أيضا على بطلان كل الدعاوى القائلة بان الاقتصاد العالمي يستحيل ان يقوم على اساس غير الاساس الديوى ، وهى دعاوى روج لها وما زالوا اكله الربا من اليهود وغيرهم من المفسدين في الارض *

ولهذا فان تحويل دور البنوك من وسيط مستقل الى وسيط نافع هو مطلب ضرورى يجب على كل مسلم ان يعمل على تحقيقه ، ولا عذر

له فى التقيير ، لأن الأمر ليس صعبا ولا متعذرا للتطبيق . فالعمليات المصرفية التى تقوم بها البنوك منها ما هو ريوى ، ومنها ما هو غير ريوى .

أما الأعمال غير الربوية مثل : الحسابات الجارية ، وحفظ وتحصيل وقبول الأوراق التجارية ، وشراء وبيع الأوراق المالية ، وإصدارها نيابة عن الشركات والهيئات ، والتحويلات الداخلية والخارجية ، وعمليات الصرف بالسعر الحاضر ، وتأجير الصناديق الحديدية وتقديم الاستشارات والدراسات المالية والاقتصادية ، وإدارة الممتلكات والتركات والوصايا . كل هذه الأعمال يمكن للبنوك الإسلامية أن تمارسها بنفس النظم والأساليب المصرفية الحديثة ، وذلك فى إطار عدة عقود معروفة فى الشريعة الإسلامية هى :

عقود الأجرة ، والوكالة ، والحوالة ، والصرف .

أما الأعمال التى يدخلها الربا : فىمكن ترشيدها وجعلها موافقة للشريعة بتخليصها من الربا على النحو الذى فصلناه فى صلب الرسالة ونوجزه فيما يلى :

١ - قبول الودائع نظير فائدة :

لترشيد هذه العملية يتوجب تحويلها من عملية إقراض نظير فائدة محددة مسبقا الى عملية مشاركة على أساس عقد المضاربة المعروف فى الشريعة الإسلامية ، بحيث يقبل البنك الأموال السكى يستثمرها بوصفه شريكا مضاربا بعمله ، وإن يكون أصحاب الحسابات الاستثمارية هم رب المال ، وبذلك يشترك الطرفان فى عملية الاستثمار متحملين نتيجته فاما كانت أم غراما .

٢ - عمليات الإقراض المباشر وغير المباشر :

يقدم البنك لمعاملته نوعين من القروض هما :

(١) القرض المباشر : وله عدة صور : فقد يسلم البنك للبالغ للعمل مباشرة ، أو يخضم له ورقة تجارية ، أو يفتح له اعتمادا مستنديا . وفى كل هذه الصور يضع البنك تحت تصرف عميله مبلغا من

المال ، مقابل فائدة محددة يقاضاها عن الفترة من يوم وضع المبلغ بامرة
العمل الى يوم رده .

والواقع أن القرض الربوي المباشر ليس له بديل سوى القرض الحسن ،
ويتوجب على البنك أن تقدم هذا القرض للمحتاجين عن طريق تخصيص
نسبة معينة من الودائع تحت الطلب لهذا الغرض ، لأنه ليست له أية
حقوق مكتسبة بالنسبة للودائع الجارية ، كما أنها لا تدفع لها فوائد
يتوجب عليها بالمثل أن تقرض منها بدون أن تأخذ عليها فوائد . أما
المصاريف الفعلية التي تنكدها في سبيل خدمة وتحصيل الدين ، فيجوز
لها أن تستردها من العمل .

(ب) القرض غير المباشر : وله عدة صور فقد يكون في صورة
كفالة مصرفية ، أو خطاب ضمان ، أو مجرد قبول ورقة تجارية . وفي كل
هذه الصور لا يضع البنك أى مبلغ تحت تصرف عميله ، بل يكتفى بتقديم
تعهد - أى مجرد توقيعه - كأداة يستفيد منها العميل في التعاقد مع
الغير . وفي هذه العمليات يطلب البنك من العميل أن يضع تحت تصرفه
غطاء لهذه العمليات ، لكي يضمن استرداد أمواله إذا اضطر للدفع .
وقد يكون هذا الغطاء كلياً بحيث يكون مساوياً لمبلغ الضمان ، وفي هذه
الحالة يكتفى البنك بأخذ عمولة على التعهد والضمان الذي قدمه .

وقد يكون الغطاء جزئياً بحيث يضطر البنك لدفع الجزء غير المغطى
من مبلغ الضمان ، إذا تخلف العميل عن الوفاء بالتزاماته . وفي هذه
الحالة يتقاضى البنك نوعين من الفوائد .

الأول : عمولة مقابل التعهد والضمان وهي جائزة شرعاً .

الثاني : فائدة على المبلغ الذي دفعه نيابة عن العميل . وهي فائدة
ربوية محرمة . ولترشيد عمليات البنك في هذا المجال ، فإنه يتوجب
على البنك إما أن يطالب العميل بغطاء كلي للمبلغ المضمون ، أو أن يقدم
الجزء غير المغطى من مبلغ الضمان كقرض حسن للعميل .

٢ - عمليات الصرف بالسعر الآجل :

فى هذه العمليات يتعاقد البنك على شراء أو بيع عملة أجنبية يتم تسليمها بعد مدة متفق عليها حسب سعر يتم تحديده الآن . أى أن بتأخير العمليات مؤجل لحين الموعد المحدد .

وعمليات الصرف بالسعر الآجل تعتمد على أسعار الفائدة فى تحديد اثمان بيع وشراء العملات المختلفة . أى أن الفائدة تعتبر جزءا من الثمن وعلى ذلك نهى عمليات محرمة شرعا .

والواقع أن البنوك الأجنبية هى التى تمارس هذا اللون من النشاط ، إذ لا يوجد تعامل به فى بنوك مصر والأردن . وهو أكثر ما يخدم أولئك المضاربين الذين يتبعون أسعار الفائدة فى مراكز العملات المختلفة طمعا فى تحقيق الأرباح من وراء فروق الأسعار . وطالما أن عمليات الصرف بالسعر الآجل لا تسلب حاجة حقيقية للناس ، فلا حاجة للتعامل بها .

وبعد فإن البنوك إذا امتنعت عن تقديم القرض الربوى ، فليس معنى ذلك أن الأموال ستتكسب فى خزائنها ، فهناك العديد من وسائل الاستثمار التى يمكن للبنوك أن توظف أموالها فيها بدلا من إقراضها بالربا .

ومن الوسائل الشرعية للاستثمار ما يلى :

١ - الاستثمار المباشر : حيث يقوم البنك بنفسه بتوظيف الأموال فى مشروعات تدرك عليه ربحا .

٢ - الاستثمار بالمشاركة : حيث يقوم البنك بالدخول فى عمليات استثمارية بالمشاركة مع الآخرين .
ومن صور المشاركة ما يلى :

(١) المشاركة الدائمة : وهى أن يشارك البنك الآخرين فى ملكية مشروع معين ، وأدايته ، واقتسام أرباحه أو خسائره حسب الاتفاق المبرم ، وتستمر المشاركة حتى انتهاء المشروع .

(ب) المشاركة على أساس الصفة المعينة : وفيها يقسم البنك التمويل اللازم لاحتياج استيراد بضعة معينة ، وبعد بيعها يقسمان الربح ، أو الخسارة حسب ما اتفقا عليه .

(ج) المشاركة المنتهية بالتمليك : وهي أن ينشئ البنك بالاشتراك مع الغير مشروعاً معيناً ويقسمان أرباحه حسب الاتفاق ، ولكن مشاركة البنك لا تستمر حتى نهاية المشروع ، بل أنه يتنازل عن حقوقه لمشاركه وذلك ببيعها لهم ، أما تدريجياً أو دفعة واحدة ، بحيث يحلون محله ، في ملكية المشروع . وبذلك يكون البنك قد استرد رأسماله بالإضافة إلى نصيبه في الأرباح طوال فترة المشاركة .

٣ - بيع المراجعة : وفيها يقوم البنك بشراء سلعة معينة بناء على طلب عميله وبعد أن يملكها البنك يقوم ببيعها للعميل الأمر بالشراء بثمن يزيد عن الثمن الذي اشتراها به بمقدار الربح المتفق عليه .

٤ - بيع السلم : وفيه يقوم البنك ببيع سلعة محددة الأرصاف ، يتم تسليمها بعد مدة متفق عليها ، على أن يقبض الثمن من المشتري فوراً ، أو بالعكس يشتري البنك سلعة معينة مؤجلة التسليم بثمن يدفعه فوراً .

٥ - صكوك المقارضة المشتركة والمخصصة : وهي صكوك يصدرها البنك بفئات معينة وي طرحها للاكتتاب العام ومن حصيلتها يمول الاستثمارات التي يراها مناسبة أو يخصص حصيلتها لتمويل مشروع معين ، ولا يدفع لها البنك أية فوائد ، وإذا اشترك حاملها في أرباح المشروعات التي يستثمر البنك أمواله فيها .

تلك كانت أهم أوجه الاستثمار بالطرق الشرعية ، وهي أوجه كثيرة ومتنوعة وتشكل ميداناً رحباً يمكن للبنك أن يوظف أمواله فيه مقابل عائد مجز .

وبهذه الطريقة تصبح البنوك وسيطاً نافعا ينشر الخير والعمران في كل مكان يوجد فيه .

الفرع الثالث

البنوك الإسلامية بين النجاح والتحدى

رغم أن عمر البنوك الإسلامية مازال قصيراً ، وكذلك عندها لم يزل محدوداً إذا ما قورن بأعداد البنوك الأخرى ، إلا أنها استطاعت أن تحقق نجاحاً ملحوظاً على صعيد الواقع العملي ، ويمكن أن نلمس هذا النجاح بوضوح من خلال ما يلي :

١ - أن أول نجاح للبنوك الإسلامية هو أنها استطاعت أن تصول فكرة البنوك الإسلامية من مجرد فكرة في الأذهان إلى واقع ملموس تجسد في هذا العدد المتزايد من البنوك الإسلامية ، وقد ذكر الدكتور أحمد النجار الأمين العام لاتحاد البنوك الإسلامية أن طلبات إنشاء بنوك إسلامية جديدة وصل إلى ١٠٠ طلب (١) .

٢ - الاقبال الشعبي على الاكتتاب في أسهمها رغم حداثة التجربة والمخاطر التي تحيط بها ، ففي معظم الحالات كانت الاكتتابات تزيد عن رأس المال مما يدفع المؤسسين إلى زيادة رأس المال .

٣ - لقد حققت البنوك الإسلامية معدلات عالية من التعامل تتفق مع أعلى مقاييس النجاح الذي أحرزته البنوك الأخرى ، فالميزانيات ونتائج الأعمال والمؤشرات الإحصائية والأرقام كلها تعكس الاقبال الكبير على البنوك الإسلامية ، فقد ذكر الدكتور أحمد النجار أن ودائع البنوك الأعضاء في الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية وصلت إلى أكثر من ستة مليارات دولار ٠ كـ وصل عدد المشروعات التي ساهمت البنوك الإسلامية في تمويلها أو إقامتها إلى أكثر من ثلاثة آلاف مشروع (٢) وقد شملت

(١) انظر : مجلة المجتمع الكويتية ، مقال بعنوان « البنوك الإسلامية تجربة باهرة للاقتصاد الإسلامي » منشورة في العدد رقم ٦٠٦ تاريخ ١٨ ربيع الآخر ١٤٠٣ هـ الموافق ١ فبراير ١٩٨٣ م ص ٢٢ .
(٢) انظر : المرجع السابق بقس الصفحة ٠

الاستثمارات مجالات عديدة وجديدة مع التركيز على النشاطات الانتاجية
التي تحتاجها المجتمعات الاسلامية .

٤ - لقد استطاعت البنوك الاسلامية ان تحقق ارباحا منذ اول سنة
من عملها وازدادت عاما بعد عام .

فمثلا بلغ صافي الربح الذي حققه بنك فيصل الاسلامي المصري في
نهاية عام ١٤٠٢ هـ مبلغ ٩٧٢ مليون دولار بزيادة نسبتها ٤٠٩٪ عن
العام السابق ، مما مكّنه من توزيع عائد مجز على كل من المستثمرين
والمساهمين ، فقد بلغ معدل ربح حسابات الاستثمار ١٠٩٪ في السنة
بينما بلغ معدل ربح رأس المال ٧٤ و ١٨٪ في السنة بعد خصم الزكاة .
ولا شك ان هذا يؤكد نجاح البنوك الاسلامية في ادارة الموارد المالية
المتاحة لها .

٥ - لقد تمكنت البنوك الاسلامية من اجتذاب فئات عديدة من
المواطنين الذين كانوا يجمعون عن التعامل مع البنوك الربوية حتى ولو
كان هذا التعامل مجرد ايداع للمحفظ اى بدون فوائد .

كما ان البنوك الاسلامية استطاعت ان تحقق طموح الكثيرين من
اصحاب المشاريع الذين كانوا يجمعون عن طلب التمويل من البنوك
الربوية . فبالاضافة الى تقديم التمويل اللازم اليهم فانها تشاركهم فعليا
في النشاط وتحمل النتائج ، مما يبعث الثقة والاطمئنان في نفوسهم ،
وبذلك فقد قضت البنوك الاسلامية على الشعور بالمعزلة الذي كان يحس
به المواطن الذي يريد ان يكسب ماله بالطريق الشرعي الحلال . واصبح
لدى المواطن الفرصة لان يمارس عقيدته في المجال الاقتصادي .

٦ - ومما يدل على نجاح البنوك الاسلامية ما ذكره الدكتور محمد
فؤاد الصراف محافظ بنك فيصل الاسلامي المصري حيث قال : (ان
الاقتناع بجدوى هذا النوع من البنوك لم يقتصر على المعتنقين للشرعية
الاسلامية فقط ، بل تعداهم الى كبار المتعاملين في البنوك العادية ، وكثير
من ابناء الديانة المسيحية ، حيث وصل عدد المسيحيين الذين فتحوا
حسابات لدينا الى خمسة الاف عميل) (٣) .

(٣) انظر المرجع السابق نفس الصفحة .

٧ - ومما يؤكد نجاح التجربة أيضا ، ان الحكومات الاسلامية اهتمت بالتجارب التي تمت وسعت الى تطبيق التجربة في بلدانها ، ينل على ذلك قيام بنوك اسلامية في غينيا والسنغال والنيجر وقبرص الاتحادية التركية ونيجيريا وماليزيا ، وفي باكستان يجري تحويل النظام المصرفي كله الى النظام الاسلامي .

من خلال ما تقدم نستطيع ان نقول ان البنوك الاسلامية قد نجحت في تثبيت اقدامها على ساحة العمل المصرفي المزدحمة بالبنوك التقليدية الأخرى . وعليها ان تتعاون وتتكاتف لكي تضمن بقاءها واستمرار معيشتها في مواجهة التحدي الذي يعترض سبيلها .

والواقع ان البنوك الاسلامية تواجه تحديات خطيرة مع ازدياد ثقة المواطنين بها وإقبالهم على التعامل معها . اذ من المعلوم ان ميدان المال والبنوك في العالم كان ولا يزال في ايد معينة معروفة بعنائها للاسلام ، وفي مقدمة هؤلاء اليهود ، فلا غرابة من ان تظهر محاولات شيطانية لترويج الاشاعات الكاذبة حول البنوك الاسلامية ، وللتشكيك في النتائج الباهرة التي حققتها . .

١ - ولذلك كان اول تحد تواجهه البنوك الاسلامية هو ان تثبت نجاح الاسلوب الاسلامي في ميدان العمل المصرفي الحديث ، وخاصة فيما يتعلق بعمليات الاستثمار . ولهذا كانت الاستراتيجية الاولى لجميع البنوك الاسلامية هو العمل على تحقيق ارباح عالية للرد على الحاقدين والمشككين ، ومن هنا كان يتركز البنوك الاسلامية في البداية على التمويل قصير المدى ، وعلى المجالات الأقل مخاطرة ، وتأجيل الاهتمام بالاستثمارات طويلة الأجل والمشاركات المختلفة .

والواقع ان هذا اجراء حكيم نظرا لدقة الظروف الذي تمر به البنوك الاسلامية لأن فشل أي بنك منها سيكون له انعكاسات خطيرة على فكرة البنوك الاسلامية من اساسها حتى وإن كان الفضل يعود لظروف بعيدة عن الفكرة كليا .

وبفضل الله وتوفيقه نجحت البنوك الاسلامية في مواجهة هذا التحدي .

٢ - التحدي الثاني : الذي تواجه البنوك الاسلامية هو عدم

وجود العمالة الفنية المدربة والمقتتعة برسالة هذه البنوك .

وقد بدأ التغلب على هذه المشكلة من خلال المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الاسلامي ، وعن طريق قيام الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية باستحداث ادارات للتدريب ملحقمة بالامانة العامة للاتحاد ، وذلك يهدف الوصول الى برامج تجمع بين الناحيتين العملية والنظرية لاعداد العناصر البشرية القادرة على تحمل مسئوليات العمل .

٣ - ومن التحديات التي تواجه البنوك الاسلامية انها تعمل في

ظروف محلية غير مواتية ، فبينما هي تمارس اعمالها وفقا لنصوص الشريعة الاسلامية فان القوانين واللوائح والانظمة المطبقة في المجتمع غير مستعدة من الشريعة الاسلامية .

ومن هنا فان أنظمة البنوك المركزية وقوانينها في البلاد الاسلامية تشكل عبة كبيدة امام البنوك الاسلامية ، لأن هذه الانظمة والقوانين مأخوذة من النماذج الغربية المصممة لتنظيم البنوك الربوية .

وللتغلب على بعض هذه المصاعب فان معظم البنوك الاسلامية انشئت بموجب الاستثناء القانوني ، بمعنى ان السلطات الحكومية استثنت البنوك الاسلامية من التشريعات المصرفية المحلية واصدرت قوانين خاصة بانشائها .

وهناك بنوك اسلامية قامت دون ان تتمتع باستثناءات خاصة كما هو الحال في البنك الاسلامي الاردني الذي قام وفقا لاحكام قانون الشركات المعمول به في الاردن .

وبالاضافة الى أنظمة البنوك المركزية ، فان قوانين الضرائب في بعض البلدان الاسلامية لا تسمح باحتساب نصيب البنك من ارباح المشاركة كجزء من التكلفة ، بينما تسمح باحتساب الفائدة الربوية كجزء من التكلفة .

٤ - تواجه بعض البنوك الاسلامية مشكلة شح العملة الأجنبية

وصعوبة المواصلات ، وضعف البنية الأساسية ، كما في بنك فيصل

الاسلامى السودانى ، بينما بعضها الآخر يواجه مشكلة فائض السيولة
كما فى البنوك العاملة بدول الخليج .

٥ - وهناك مشاكل تواجه البنوك الاسلامية اثناء دخولها فى
مشاركات مع العملاء ، ومن ذلك :

(١) ان العميل له الحق فى ادارة العمل بوصفه شريكا او مضاربا ،
وهذا يعطيه قدرا اكبر من التحكم فى عملية المشاركة ، فاذا ما اخذنا فى
الاعتبار ضعف الادارة من جانب بعض العملاء ، وضعف مستويات
الالتزام الاضلاقي لدى بعضهم الآخر ، فاننا ندرك مدى التحدى الذى
يواجهه البنك فى تعامله مع مثل هؤلاء .

(ب) عدم تفهم العملاء للمصنغ الشرعية فى العمل . وهذه الظاهرة
فى تناقص مستمر بسبب انتشار فكرة البنوك الاسلامية وتوسع
نشاطها .

(ج) تجاوز العمليات للمدى الزمنى المحدد لها ، مما يقلل من
ربحية المشاريع ، او يذهب بها كليا ، فضلا عن ان الوقت له اهميته فى
طبيعة نشاط البنوك ذلك لانها مرتبطة بالتزامات ويجب عليها ان تفى بها
فى الوقت المحدد لها . والبنوك الربوية تحارب هذه الظاهرة عن طريق
فوائد التأخير التى تحتسبها على المبلغ المكشوف اما البنوك الاسلامية
فلا يمكنها ان تستخدم هذا السلاح لانه محرم .

والواقع انه يمكن علاج هذه المشاكل عن طريق اجراء الدراسات
الفنية والاقتصادية المستبشرة للمشروعات عن طريق حسن اختيار العملاء
ومتابعة ادائهم ، وابداء وسائل ضبط قوية لضبط العمليات كتصميم
شروط العقد بحيث تعطى البنك حق التدخل قانونيا واداريا واقتصاديا فى
مسار العمليات اذا تطلب الامر ذلك (٤) .

وبعد ، فلا بد ان نقرر ان معظم التحديات التى تواجهها البنوك

(٤) انظر : عبد الرحيم حمدى ، تجربة البنوك الاسلامية ، محاضرة
ببنك السودان بتاريخ ٢٠ ربيع الاول ١٤٠١ - ٢٦ فبراير ١٩٨١ ، من
مطبوعات بنك فيصل الاسلامى السودانى بالخرطوم من ٧ ، ٨ .

الاسلامية ناشئة عن البيئة التي تعمل فيها ، وليس لعيب او خلل في صيغة هذه البنوك او اسلوب عملها .

وفي نهاية هذا البحث نرى لزاما علينا ان نسجل بغض ما نريد ان يتحقق في المستقبل من اجل ضمان نجاح البنوك الاسلامية ، وللازاحة ما يمترض هذه المسيرة من معوقات .

وان اهم ما ندعو اليه يتلخص فيما يلي :

١ - ضرورة النص على حصة كل من البنك واصحاب الحسابات الاستثمارية من الارباح في بداية السنة المالية وليس في نهايتها .

٢ - عدم تحميل عمليات الاستثمار بالمشاركة اى قسط من نفقات البنك الادارية والعمومية .

٣ - عدم المغالاة في نسبة المصاريف الادارية التي تتقاضاها البنوك الاسلامية من العملاء لأن ذلك يؤدي الى احجام كثير من الناس عن التعامل معها (٥) .

(٥) على سبيل المثال فان الشركة الاسلامية للاستثمار الخليجي تتقاضى نسبة ٢ ٪ من المبلغ المستثمر في المضاربة الاسلامية الرابعة الاستثمار الجارى ، كمصاريف ادارية ، وهذه نسبة مرتفعة اذا ما قيست بالارباح الشهرية الموزعة على المستثمرين ، والتي يبلغ معدلها ١ ٪ شهريا اى ٦ ٪ سنويا تقريبا ، وقد لمست بنفسى ان كثيرا من المستثمرين في هذا النوع من الحسابات متضايقون من هذه النسبة ، لانه سيمضى على المبلغ حوالى ستة اشهر وهو يستثمر حتى يسترد المصاريف التي اقتطعت حين دفعه ، بل ان كثيرا منهم قد احجم عن دفع المزيد من الاموال في حسابه ، بسبب تأقفته من هذه النسبة المرتفعة للمصاريف .

صحيح ان الشركة تتحمل مصاريف ادارية كبيرة ، بسبب استخدامها لاجهزة الكمبيوتر في عمل الحسابات ، واستخراج الربح ، وتوزيعه شهريا ، الا انه بالامكان تخفيض نسبة المصاريف ، وفي المقابل يمكن زيادة حصة الشركة من ارباح الاستثمار ، فبدلا من ان يكون تسعة اعشار الربح للمستثمرين ، والعشر للشركة - كما هو قائم حاليا - يمكن جعل ثلاثة ارباع الربح للمستثمرين ، والربع للشركة ، وبهذا تستطيع ان تغطي جزءا من المصاريف الادارية من الارباح .

- انظر : الشركة الاسلامية للاستثمار الخليجي ، نشرة تعريف بالمضاربة الاسلامية الرابعة ، من مطبوعات الشركة ، دبي .

٤ - أن يتم استقطاع الاحتياطيات والمخصصات التي تكونها البنوك الإسلامية من حصة المساهمين ، دون حصة أصحاب الودائع الاستثمارية ما عدا مخصص مخاطر الاستثمار فيقطع من إيرادات الاستثمار المشترك ، على أن يحول الجزء المتبقى من رصيد هذا المخصص الى صندوق الزكاة ، وذلك في حالة تصفية البنك .

٥ - أن تولى البنوك الإسلامية اهتماما أكبر بالجانب الاجتماعي في مناطق عملها ، لكي يشعر المواطن أن هذه البنوك منه وأليه ، فيحرص على دعمها ، ويجتد نفسه داعية لها .

٦ - أن تقدم القرض الحسن للمحتاجين ، وذلك بتخصيص جزء من رصيد الحسابات الجارية لهذا الغرض ، ويشتق حساب خاص باسم ودائع للقرض الحسن ، ويّم تغذيته من الاموال التي يودعها المواطنون الراغبون في تقديم الحسّن لآخوانهم المحتاجين ، ويمكن للبنك ان يتقاضى مبلغا زهيدا يتناسب مع ما يتحمّله من مصاييف ادارية في سبيل اتمام عملية القرض الحسن .

٧ - أن تتعاون البنوك الإسلامية من أجل اقامة شركة تأمين اسلامية مشتركة ، لتغطية الاخطار التي تتعرض لها هذه البنوك ، بدلا من اللجوء الى شركات التأمين الأجنبية او أن يعمل كل بنك اسلامي على انشاء صندوق مواجهة المخاطر .

٨ - بذل مزيد من الجهد لايصال فكرة البنوك الإسلامية ، واساليب عملها الى أفراد الجمهور ، عن طريق القيام بحملات اعلامية في شتى وسائل الاعلام ، وخاصة تلك التي لها صلة كبيرة بالجمهور ، لانه من الواضح ان كثيرا من الناس - حتى المثقفين منهم - قن حاجة الى مزيد من المعرفة عن طبيعة عمل البنوك الإسلامية والفرق بينها وبين البنوك الربوية .

٩ - ازالة القيود المفروضة على جنسية المساهمين ، والسماح للمسلمين في الدول الإسلامية بالمساهمة في رأس مال أى بنك اسلامي .

١٠ - والأهم من ذلك كله هو أننا ندعو الحكام المسلمين الى تطبيق

شرع الله فى مختلف مجالات الحياة ، السياسية ، الثقافية ، والاجتماعية .
والاقتصادية ٠٠٠ الخ ، خاصة وان التجربة الاسلامية فى مجال المال
والاقتصاد قد نجحت ، فحرى بنا ان نجرب الاسلام فى بقية المجالات ،
ولا شك باننا سوف نتجح باذن الله ٠

ان علينا ان ندرك بان ما اصابنا من وهن وضعف وتخلف انما كان
بسبب ابتعادنا عن شرع الله ، وجرينا وراء شرائع البشر ، التى لم تزدنا
الا شقاء ورهقا ٠ قال تعالى : « ومن اعرض عن ذكرى فان له معيشة
ضنكا ونحشره يوم القيامة اعمى » (٦) ٠

ان تطبيق شرع الله هو العلاج الناجح لكل الامراض التى نعاني
منها ، ويدون ذلك فان كل عمل اسلامى لاصلاح الوضع فى مجال معين
لا يعدو كونه مجرد ترقيع فى ثوب خلق ، ولكن - كما يقال - ما لا يترك
جله لا يترك كله ٠

قال تعالى : « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله
والمؤمنون » (٧) ٠

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين ٠

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه اجمعين ٠

(٦) سورة طه الآية رقم ١٢٤ ٠

(٧) سورة التوبة الآية رقم ١٠٥ ٠

فهرس الآيات القرآنية حسب ترتيب ورودها

- الآية :
- الصفحة
- ١ - وَإِنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَقْطِرَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ • (الأنعام / ١٥٢)
- ٢ - يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّيَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْزَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ • (البقرة / ٢٧٨ ، ٢٧٩) ١٠ ، ٢٤ ، ٧١
- ٣ - وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اخْتَفَتْ رِيَّتٌ • (الحج / ٥) ٤٣
- ٤ - فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَابُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتُ أُحُلٍ لَهُمْ • وَيَصْدَهُمُ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ، وَأَخْذَهُمُ الرِّيَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلَهُمْ أَمْوَالُ النَّاسِ بِالْغِبَابِلِ وَاعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا • (النساء / ١٦٠ ، ١٦١) ٦٥ ، ٦٨
- ٥ - وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِيَا لِيُرِيوْا فِي أَسْوَالِ النَّاسِ فَلَا يُرِيوْا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُزِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضَعِفُونَ • (الروم / ٣٩) ٦٨
- ٦ - يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّيَا أَضْمَلًا مَضَاعِفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ • (آل عمران / ١٣٠) ٦٩
- ٧ - وَلَا تَكْرَهُوا فِتْيَانَكُمْ عَلَى اللَّيْثَاءِ أَنْ يَرْنَ تَحْصِنَا لَتَنَتِفُوا عَرْضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا • (النور / ٢٣) ٧٢
- ٨ - الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّيَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي

الآية	الصفحة
يتخبطه الشيطان من المس . (البقرة / ٢٧٥	٧٢ ، ٢٧٢
- (٢٨٠)	
٩ - ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى	
واضل سبيلا . (الأنعام / ٧٢)	٧٥
١٠ - فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج	
(البقرة / ١٩٧)	١٢٢
١١ - خلق لكم ما في الأرض جميعا (البقرة / ٢٩)	١٢٤
١٢ - ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء	
(النحل / ٧٥)	١٢٥
١٣ - وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضروتم	
إليه (الأنعام / ١١٩)	١٥٠
١١٤ - فابغثوا أحكم يورثكم هذه إلى المدينة فلينظر	
أيها الركي طعنا فليأتكم يريزق منه (الكهف / ١٩)	١٨٢
١٥ - قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم	
(يوسف / ٥٥)	١٨٢
١٦ - ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها	
(النساء / ٥٨)	٢٢٣
١٧ - وكلفها زكريا (آل عمران / ٣٧)	٢٤٧
١٨ - ولما جاء به حمل بعير وأبنا به زعيم (يوسف / ٧٢)	٢٤٨ ، ٢٥٠
١٩ - معاذ الله ان نأخذ الا من وجدنا متاعنا عنده	
(يوسف / ٧٩)	٢٥٠
٢٠ - وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله	
(الزمل / ٢٠)	٢٨٨
٢١ - وابتغوا من فضل الله (الجمعة / ١٠)	٢٣١

- ٢٢ - ليس عليكم جناح ان تبغوا فضلا من ربكم
 (البقرة / ١٩٨) ٢٣١
- ٢٢ - يا ايها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى اجل
 مسمى فاكتبوه (البقرة / ٢٨٢) ٢٢٤
- ٢٤ - ومن اعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا
 ونحضره يوم القيامة اعمى (طه / ١٢٤) ... ٤٥٩
- ٢٥ - وقل اعملوا فسمي الله عملكم ورسوله
 والمؤمنون (التوبة / ١٠٥) ٤٥٩

فهرس الأحاديث النبوية

حسب ترتيب ورودها

الصفحة	المديث
٩	١ - من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له طريقا الى الجنة • (مسلم)
١٠	٢ - لتتبعن سنن من كان قبلكم شيئا بشيرا وذرعا بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب لتبعتموهن ، قلنا اليهود والنصارى يا رسول الله ، قال ، فمن ؟ (متفق عليه)
٤٨ - ١٩	٣ - الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل ، سواء بسواء ، يدا بيد ، فاذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد • (مسلم)
٤٩	٤ - لا تتبعوا الدرهم بالدرهمين فانى أخاف عليكم الرماء • (مالك وعبد الرزاق وابن جرير والبيهقي وابن الأثير) ...
٤٩ - ٥٠	٥ - لا ربا الا فى النسيئة • (البخارى)
٥١	٦ - الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلا بمثل • فمن زاد فقد أربى (رواه الطبرانى بإسناد صحيح) ٥٦
	٧ - ان النبى صلى الله عليه وسلم رأى ليلة امري به مكتوبا على باب الجنة : الصدقة بعشر أمثالها ، والقرض بثمانية عشر ، فقلت لجبريل : ما بال القرض أفضل من الصدقة ؟ قال : لأن

- السائل يسأل وعنده ، وإستقرض لا يستقرض
 ٥٢ (ابن حاجة)
 ٨ - انى قد تركت فيكم ما أن اعتصمتم به فلن تضلوا
 ٧٦ (الحاكم)
 ٩ - لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا
 وموكله وكاتبه وشاهديه ، وقال : هم سواء •
 ٧٧ (مسلم)
 ١٠ - اجتنبوا السبع الموبقات ، قالوا : وما هن
 يا رسول الله ؟ قال : الشرك بالله ، والسهر ،
 وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق ، وأكل
 الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولى يوم الزحف ،
 ٧٧ (متفق عليه)
 ١٢ - أتيت ليلة أسرى بى على قوم بطونهم كالبيوت
 فيها الحيات ترى من خارج بطونهم ، فقلت من
 هؤلاء يا جبريل ؟ قال : هؤلاء أكلة الربا •
 ٧٧ (أحمد وابن ماجه)
 ١٢ - قال عبادة بن الصامت : نهانا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يوم خيبر عن أن نبيع أو نبتاع
 تبر الذهب بالذهب العين وتبر الفضة بالورق
 العين ، وقال : ابتاعوا تبر الذهب بالورق العين
 وتبر الفضة بالذهب العين • (رواه عبد الملك
 ٧٨ ابن هشام فى السيرة)
 ١٤ - لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ولا تشفوا
 بعضها على بعض ، ولا تبيعوا منها غائباً بما جاز •
 ٧٩ - ٢٦٥ (متفق عليه)
 ١٥ - استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجالا
 على خيبر ، فجاءهم بقر جنيب ، فقال : أكل

تمر خبير هكذا ؟ قال : لا والله يا رسول الله ،
انا لاناخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين
بالثلاث ، قال : لا تفعل بع الجمع بالدرهم ثم
ابتع بالدرهم جنيها • (متفق عليه) ٨٢

١٦ - لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق
الا سواء بسواء : (مسلم) ٨٢

١٧ - قال فضالة بن عبيد : اشتريت قلادة يوم خيبر
بائني عشر ديناراً فيها ذهب وخرز ، ففصلتها
فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً ، فذكرت
ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : لا يباع
حتى يفصل • (مسلم والنسائي وأبو داود
والترمذي) ٨٧

وفي لفظ : ان النبي صلى الله عليه وسلم
اتى بقلادة فيها ذهب وخرز ابتاعها رجل بتسعة
دينارين أو سبعة ، فقال النبي صلى الله عليه
وسلم : لا حتى تميز بينهما ، قال : فرده حتى
ميز بينهما • (أبو داود) ٨٧

١٨ - قال عباد بن الصامت : غزونا غزاة وعلى الناس
معاوية فغنمنا غنائم كثيرة ، فكان فيما غنمنا أنية
من فضة ، فامر معاوية رجلاً أن يبيعها في أعطيات
الناس ، فتسارع الناس في ذلك ، فبلغ عبادة
ابن الصامت فقام فقال : اني سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع الذهب بالذهب
والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير
والتمر بالتمر والملح بالملح الا سواء بسواء
عينا بعين فمن زاد او ازيد فقد اربى • فرد
الناس ما اخذوا • (مسلم) ٨٨ - ٨٩

- ١٩ - قال مجاهد : كلفني مع ابن عمر فجاهد صائغ فقال :
يا أبا عبد الرحمن اني اصنوع الذهب فأبيعهم بالكثير
من وزنه ، فأستفضل قدر عمل يدي ، قلناه عن
ذلك ، فجعل الصائغ يردد عليه المسألة وابن عمر
ينهاه ، حتى انتهى الى باب المسجد أو الى دابته
يريد أن يركبها ، فقال له آخر ما قال : الدينار
بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما ، هذا
عهد نبينا إلينا وعهدنا إليكم • (مالك والنسائي) ٨٩
- ٢٠ - الذهب بالذهب ووزن بوزن ، والفضة بالفضة ووزن
بوزن ، والزيادة والمزيد في النار • (اسحق وأبو
بكر بن شيبة والحارث وأبو يعلى) ٩١
- ٢١ - الحيوان اثنين بواحد لا يصلح نساء ، ولا يأس
به يدا بيد • (الترمذي) ١٢٧
- ٢٢ - أن رجلا قال : يا رسول الله أرايت الرجل يبيع
الفرس بالأفراس والنجية بالابل ، فقال : لا يأس
إذا كان يدا بيد • (أحمد) ١٢٨
- ٢٣ - من باع عبدا وله مال • (نكره ابن قدامة في
المغنى) ١٣٥
- ٢٤ - ما من مؤمن الا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة ،
أقرءوا أن شئتم « النبي أولى بالمؤمنين من
أنفسهم » فأياهم مؤمن مات وترك مالا فليورثه
عصبته من كانوا ومن ترك دينا أو ضياعا فليأتني
فأنا مولاه (البخاري) ١٣٨
- ٢٥ - كل قرض جر منفعة فهو ربا • (الحارث بن أبي
اسامة) • وفي لفظ : كل قرض جر منفعة فهو
وجه عن وجهه أريا • (البيهقي) ١٤٢ - ٢٦٢

- ٢٦ - بعث النبي صلى الله عليه وسلم أبا رافع عولاه ورجلا من الأنصار فزوجاه ميمونة بنت الحارث وهو بالمدينة قبل أن يخرج * (مالك والشافعي وأحمد والترمذي والنسائي وابن حبان) ١٨٢
- ٢٧ - قال جابر أردت الخروج الى خيبر فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر مسقا ، فإن ابتغى منك آية فضع يده على ترقوته * (أبو داود والدارقطني) ١٨٣
- ٢٨ - مطل الغنى ظلم وإذا اتبع أحدكم على ملء فليطيع * (متفق عليه) ١٨٥
- ٢٩ - قال ابن عمر : يا رسول الله رويك أسالك أتى أبيع الأبل بالبيع فابيع بالدنانير وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير ، أخذ هذه عن هذه ، وأعطى هذه عن هذه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تتفرقا وبينكما شيء * (أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه) .. ٢٠١
- ٣٠ - اد الأمانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانك * (أبو داود والترمذي والحاكم) ٢٢٢
- ٣١ - ليس على المستعير غير المثل الضمان ، ولا على المستودع غير المثل الضمان * (الدارقطني والبيهقي) ٢٢٣
- ٣٢ - الزعيم غارم * (أبو داود وأحمد والترمذي) ٢٤٨
- ٣٣ - ان خياركم أحسنكم قضاء * (متفق عليه) ٢٦٢ - ٢٦٩
- ٣٤ - ضعوا وتمجلوا * (الطبراني في الأوسط) ٢٦٤
- ٣٥ - ان الحلال بين وان الحرام بين ، وبينهما

- متشابهات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى
الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في
الشبهات وقع في الحرام ، كالراعى يرعى حول
الحمي يوشك ان يتبع فيه ، الا وان لكل ملك
حمي ، وان حمى الله مضارمه ، الا وان في
الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله ،
واذ فسدت فسد الجسد كله : الا وهى القلب •
- ٢٦٧ (متفق عليه)
- ٣٦ - لى الراجد يحل عقوبته وعرضه • (البخارى) ٢٧١
- ٣٧ - ثلاث فيهن البركة ، البيع لأجل ، والمقارضة ،
وإخلاط البر بالشعير للبيت لا للبيع • (ابن ماجه) ٢٨٩
- ٣٨ - من اسلف فى تمر فليسلف فى كيل معلوم ووزن
معلوم الى أجل معلوم • (متفق عليه) • وللبخارى :
٣٢٤ من اسلف فى شيء
- ٣٩ - اسلف رجل فى ثفل فلم يخرج تلك السنة شيئا ،
فاختصما الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال :
بم تستحل ماله ؟ اردد عليه ماله • ثم قال :
لاتسلفوا فى النخل حتى يسحق صلاحه •
٣٣٧ (أبو داود)
- ٤٠ - كنا نصيب القنائم مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم وكان يأتينا انباط من انباط الشام فنسلفهم فى
الحنطة والشعير والزبيب - وفى رواية والزيت -
الى أجل مسمى ، قيل اكان لهم زرع ؟ قال :
٢٣٧ ما كنا نسألهم عن ذلك • (البخارى)
- ٤١ - اذا ابتعت طعاما فلا تبسه حتى تستوفيه •
٢٣٨ (احمد ومسلم)
- ٤٢ - قال ابن عمر : كانوا يتتاعون الطعام جزافا باعلى

- المسوق ، فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن يبيعوه حتى يتقلوه (رواه الجماعة الا القرطبي
وابن ماجة) ٢٢٨ - ٢٢٩
- ٤٣ - من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه • قال
ابن عباس : ولا احسب كل شيء الا مثله • (رواه
الجماعة الا القرطبي) ٢٢٩
- ٤٤ - اذا اشتريت شيئا فلا تبعه حتى تقيضه • (أحمد
والطبراني) ٢٢٩
- ٤٥ - ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان تباع السلع
حيث تبتاع حتى يحوزها التجار الى رحالهم
(أبو داود والدارقطني والحاكم وابن حبان) ٢٢٩

فهرس المراجع أولا : الكتب

- ١ - ابن الأثير : الامام أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري *
- جامع الأصول في أحاديث الرسول ، مكتبة الحلواني
ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان ١٩٦٩م *
- ٢ - ابن العربي : أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي *
- أحكام القرآن ، تحقيق على محمد الجاوي ، دار الفكر ، بيروت ، طبعة جديدة (بدون تاريخ) *
- ٣ - ابن القيم : الامام ابن قيم الجوزية *
- اعلام الموقعين عن رب العالمين ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة ١٩٦٩م *
- ٤ - ابن تيمية : شيخ الاسلام أحمد بن تيمية *
- مجموع الفتاوى ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد العاصي ، وابنة محمد ، الطبعة الاولى ١٣٨٢هـ ، مطابع الرياض *
- ٥ - ابن جزى : محمد بن أحمد بن جزى الفرناطى المالكي *
- قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٤م *
- ٦ - ابن حزم : أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم *
- المحلى ، مكتبة الجمهورية العربية ، مصر ١٩٦٩م *
- ٧ - ابن رشد : الامام القاضي أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلس ، الشهير بابن رشد الحفيد *
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، دار الفكر ومكتبة

الخانجي • طبع بالتصوير عن طبعة المرحوم أمين
الخانجي ، المأخوذة عن النسخة المولوية (بدون تاريخ) •

٨ - ابن عابدين : محمد أمين الشهير بابن عابدين •
- حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير
الأبصار ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي
وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ١٩٦٦م •

٩ - ابن عبد البر : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر
الزيمري القرطبي •
- كتاب الكافي في فقه أهل المدينة المالكي • مكتبة
الرياض الحديثة ، الطبعة الثانية ١٩٨٠م •

١٠ - ابن قدامة : أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة •
(٩) المغنى ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ،
(بدون تاريخ) •

(ب) الكافي في فقه الإمام الميجل أحمد بن حنبل ،
المكتب الإسلامي بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٧٩م •
(ج) المغنص ، المؤسسة السميدية بالرياض ، (بدون
تاريخ) •

١١ - ابن قودر : شمس الدين أحمد بن قودر المعروف بقاضى
زاده القندى •

- نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار ، وهى
تكملة فتح القدير للمحقق الكمال بن الهمام الحنفى ،
على الهداية شرح بداية المبتدى للمرخينانى ، شركة
مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ،
الطبعة الاولى ١٩٧٠م •

١٢ - ابن كثير : الامام الحافظ عماد الدين ابو القداء اسماعيل بن
كثير القرشى الدمشقى •

- تفسير القرآن العظيم ، عيسى البسابي الحلبي
وشركاه ، القاهرة (بدون تاريخ) •

- ١٣ - ابن هبيرة : عون الدين أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة *
- الاقصاد عن معاني الصحاح ، المؤسسة المصيرية
بالمرياض ، (بدون تاريخ) *
- ١٤ - ابن منظور : الامام أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن
منظور الأفرقي المصري *
- لسان العرب ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ،
(بدون تاريخ) *
- ١٥ - أبو اسماعيل : الدكتور أحمد أبو اسماعيل *
- اصول الاقتصاد ، دار النهضة العربية ، القاهرة
١٩٧٩م *
- ١٦ - أبو السعود : محمود أبو السعود *
- خطوط رئيسية في الاقتصاد الاسلامي مكتبة المنار
الاسلامية ، الكويت ، الطبعة الثانية ١٩٦٨م *
- ١٧ - أبو زهرة : الشيخ محمد أبو زهرة *
- خاتم النبیین ، دار الفكر العربي ، (بدون تاريخ) *
- ١٨ - أبو شهبة : الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة *
- نظرة الاسلام الى الريا المشكلة وحلها ، مجمع
البحوث الاسلامية الأزهر ١٩٧١م *
- ١٩ - أبو طالب : الدكتور صوفي حسن أبو طالب *
- تطبيق الشريعة الاسلامية في البلاد العربية ، دار
النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٧م *
- ٢٠ - اقتصاد : الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية *
- الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية من
مطبوعات الاتحاد *
- ١٠٠ سؤال و ١٠٠ جواب حول البنوك الاسلامية ،
من مطبوعات الاتحاد ، الطبعة الاولى ١٩٧٨م *

- ٢١ - أمسي : الامام سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن
 محمد الأمسي *
 - الأحكام في أصول الأحكام ، دار الكتب الخديوية ،
 القاهرة (بدون تاريخ)
- ٢٢ - أمين : الدكتور حسن عبد الله الأحمين *
 - الفوائد المصرفية والربا ، من مطبوعات الاتحاد
 الدولي للبنوك الإسلامية ، (بدون تاريخ)
- ٢٣ - بابرتي : أكمل الدين محمد بن محمود البابرتي *
 - شرح العناية على الهداية ، بهامش شرح فتح القدير
 للكمال بن الهمام ، شركة مكتبة وخطبة مصطفى
 البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأولى ١٩٧٠م *
- ٢٤ - بابللي - الدكتور محمود محمد بابللي *
 - المال في الإسلام ، دار الكتاب اللبناني - بيروت ،
 الطبعة الأولى ١٩٧٥م *
- الشركات التجارية ، طبع المؤسسة العلمية للمواصلات
 التعليمية حلب ، الطبعة الأولى ١٩٧٨م *
- ٢٥ - بارودي : الدكتور علي البارودي *
 - القانون التجاري اللبناني ، الأوراق التجارية
 والإفلاس ، الدار المصرية للطباعة والنشر - بيروت
 ١٩٧١م *
- ٢٦ - بمتاني : المعلم بطرس البمتاني *
 - دائرة المعارف ، مؤسسة مطبوعاتي اسماعيليان -
 تهران (بدون تاريخ)
- ٢٧ - بعللي : الدكتور عبد الحميد محمود البعللي *
 - فقه المراجعة ، من مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك
 الإسلامية (بدون تاريخ)
- ٢٨ - بقرقي : الامام أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البقرقي *

– شرح السنة ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير
الشاويش ، المكتب الاسلامى – بيروت ١٩٧٤م .

٢٩ – بيهقى : الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى .
– السنن الكبرى ، مطبعة مجلس دائرة المعارف
العثمانية بحيدر اباد الدكن – الهند ، الطبعة الاولى
١٣٥٢هـ .

٣٠ – تبريزى : محمد بن عيد الله الخطيب التبريزى .
– مشكاة المصابيح ، تحقيق محمد ناصر الدين
الألبانى ، المكتب الاسلامى – بيروت الطبعة الثانية ،
١٩٧٩م .

٣١ – جبر : محمد سلامة جبر .
– احكام النقود فى الشريعة الاسلامية ، شركة الشعاع
للنشر الكويت ١٩٨١م .

٣٢ – جزيرى : عبد الرحمن الجزيرى .
– الفقه على المذاهب الاربعة ، المكتبة التجارية
الكبرى ، الطبعة السادسة ، (بدون تاريخ) .

٣٣ – جلال : الدكتور محمد سعاد جلال .
– المفاهيم الاسلامية بين الاجتهاد والتقليد ، رد على
السيد مستشار بيت التمويل الكويتى فى فتاوى شرعية
اقتصادية من مطبوعات الاتحاد الدولى للبنوك
الاسلامية ، (بدون تاريخ) .

٣٤ – جمال : الدكتور غريب الجمال .
(أ) المصارف والاعمال المصرفية فى الشريعة
الاسلامية والقانون ، دار الشروق ومؤسسة
الرسالة – بيروت (بدون تاريخ) .

(ب) المصارف وبيوت التمويل الاسلامية ، دار
الشروق – جدة ، الطبعة الاولى ، (بدون تاريخ) .

(ج) التضامن الاسلامي في المجال الاقتصادي ، دار

الشروق - جدة ، الطبعة الاولى ١٩٧٧م .

٣٥ - حسنين : الدكتور عمر السيد حمسين .

- النظام المحاسبي في المنشآت المالية ، دار النهضة

العربية بيروت ، ١٩٧١م .

٣٦ - حفي : الدكتور مجدى حفى :

- مستقبل التنمية والتعاون الاقتصادى العربى ،

الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥م .

٣٧ - حمود : الدكتور سامى حسن أحمد حمود .

- تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة

الاسلامية ، دار الاقتصاد العربى للطباعة ، الطبعة

الاولى ١٩٧٦م .

٣٨ - حوى : الشيخ سعيد حوى .

- الاسلام ، سلسلة صوت الحق ، تصدرها الجماعة

الاسلامية بجامعة القاهرة ، توزيع دار الجهاد ودار

الاعتصام (بدون تاريخ) .

٣٩ - خرشى : محمد القورشى .

- شرح مختصر خليل ، دار صادر - بيروت ،

(بدون تاريخ) .

٤٠ - خطيب : الشيخ محمد الشريبنى الخطيب .

- معنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج

للنوى ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي

وأولاده بمصر ، ١٩٥٨م .

٤١ - خفاجى : الدكتور محمد عبد المنعم خفاجى .

- الاسلام ونظريته الاقتصادية ، دار الكتاب العربى ،

بيروت الطبعة الاولى ١٩٧٣م .

٤٢ - دراز : الدكتور محمد عبد الله دراز .

• دراسات اسلامية ، دار القلم - الكويت ١٩٨٠م •

٤٣ - رازى : الامام الفخر الرازى •
- التفسير الكبير ، دار الكتب العلمية - طهران ،
الطبعة الثانية (بدون تاريخ) •

٤٤ - رافعى : الدكتور مصطفى الرافعى •
- الاسلام ومشكلات العصر ، دار الكتاب اللبناني -
بيروت الطبعة الاولى ١٩٧٢م •

٤٥ - رضا : أحمد رضا
- معجم متن اللغة ، دار مكتبة الحياة - بيروت
١٩٥٨م •

٤٦ - رضا : الدكتور حسين توفيق رضا •
- الرضا فى شريعة الاسلام تنوعه واختلافه عن ربا
اليهود ، مكتبة دار التراث - القاهرة ١٩٧٧م •

٤٧ - رضا : السيد محمد رشيد رضا •
- تفسير المنار - الهيئة المصرية العامة للكتاب -
القاهرة ، ١٩٧٣م •

٤٨ - رملى : شمس الدين محمد بن أحمد الرملى •
- نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، شركة مكتبة
ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ،
الطبعة الأخيرة ١٩٦٧م •

٤٩ - ريدى : الدكتور ر.ك. ريدى •
- المجتمع العربى فى مرحلة التغير ، تقديم وتعريب
الدكتور أحمد النجار ، من مطبوعات الاتحاد الدولى
للبنوك الاسلامية الطبعة الثانية ، ١٩٨١م •

٥٠ - زاوى : الطاهر أحمد الزاوى •
- ترتيب القاموس المحيط ، عيسى البابى الحلبي
وشركاه - مصر . الطبعة الثانية ، (بدون تاريخ) •

- ٥١ - زهران : الدكتور حمدي زهران *
التخلف الاقتصادي وسياسات التنمية ، مكتبة عين
شمس ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٧٨م .
- ٥٢ - زمخشري : محمود بن عمر الزمخشري *
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الاقوال في
وجوه التنزيل ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البسابي
الحلي وأولاده بمصر ، الطبعة الأخيرة ١٩٧٢م .
- ٥٣ - زيلعي : الامام الحافظ جمال الدين عبد الله بن يوسف الحنفي
الزيلعي *
- نصب الراية لأحاديث الهداية ، المكتبة الاسلامية ،
الطبعة الثانية ١٩٧٢م .
- ٥٤ - زيلعي : فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي *
- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، دار المعرفة -
بيروت ، الطبعة الثانية بالافست (بدون تاريخ) *
٥٥ - سابق : الشيخ سيد سابق *
- فقه السنة ، دار الكتاب العربي - بيروت ،
(بدون تاريخ) *
- ٥٦ - سبكي : علي عبد الكافي السبكي *
- تكملة المجموع شرح اللمع ، زكريا علي يوسف -
القاهرة ، (بدون تاريخ) *
- ٥٧ - سرخسي : شمس الدين سرخسي *
- كتاب المبسوط ، دار المعرفة بيروت ، الطبعة الثانية
(بدون تاريخ) *
- ٥٨ - سعود : الأمير محمد الفيصل آل سعود *
- البنوك والتأمين ، من مطبوعات الاقتصاد الدولي
للبنوك الاسلامية ، (بدون تاريخ) *
- ٥٩ - ستهوري : الدكتور عبد الرزاق الستهوري *

— مصائد الحق في الفقه الاسلامي ، للمجمع العلمي
العربي الاسلامي منشورات محمد الداية — بيروت
(بدون تاريخ) .

٦٠ — شاطبي : الامام ابو اسحاق الشاطبي .
— انوافقات في اصول الشريعة ، دار المعرفة —
بيروت ، (بدون تاريخ) .

٦١ — شاذلي : الدكتور حسن علي الشاذلي .
— الاقتصاد الاسلامي مصادره واسمه المال وتنميته
دراسة مقارنة ، دار الاتحاد العربي للطباعة — القاهرة
١٩٧٩م .

٦٢ — شافعي (الامام) : الامام ابو عبد الله محمد بن ادریس الشافعي .
— الام ، دار المعرفة بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٧٣م .

٦٣ — شافعي : الدكتور محمد زكي شافعي .
(١) عظمة في النقود والبنوك ، دار النهضة
العربية — القاهرة ١٩٦٩م .

(ب) مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ،
دار النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الثالثة
١٩٧٠م .

٦٤ — شامي : الدكتور صلاح الدين علي الشامي ، والدكتور زين
الدين عبد المقصود .
— جغرافية العالم الاسلامي ، منشأة المصارف
بالاسكندرية ١٩٧٤م .

٦٥ — شحاته : الدكتور شوقي اسماعيل شحاته .
— البنوك الاسلامية ، ودان للشوقي — جدة ، الطبعة
الاولى ١٩٧٧م .

٦٦ — شرف الدين : الدكتور عبد العظيم شرف الدين .

— عقد المضاربة بين الشريعة والقانون ، مكتبة
الكتليات الأزهرية بمصر ، الطبعة الاولى ١٩٧٤م .

٦٧ — شلبى : الدكتور أحمد شلبى *
— الاسلام والقضايا الاقتصادية الحديثة دار الاتحاد
العربى للطباعة — القاهرة ١٩٨٠م .

٦٨ — شلبى : محمد مصطفى شلبى *
— المدخل فى التعريف بالفقه الاسلامى ، دار النهضة
العربية — بيروت ١٩٦٩م .

٦٩ — شلتوت : الشيخ محمود شلتوت
(١) تفسير القرآن الكريم ، الأجزاء العشرة الاولى ،
دار المعرفة للطباعة والنشر — بيروت والقاهرة
وجدة ، الطبعة السادسة ، ١٩٧٤م .

(ب) الفتاوى ، دار الشروق ، بيروت والقاهرة ،
الطبعة الثالثة ١٩٧٥م .

٧٠ — شوكانى : محمد بن على محمد الشوكانى *
(١) فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية
فى علم التفسير ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت
(بدون تاريخ) *
(ب) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، دار الجيل ،
بيروت ، ١٩٧٣م .

٧١ — صالح : الدكتور صبحى الصالح *
— علوم الحديث ومصطلحه ، دار العلم للملايين ،
بيروت الطبعة الثالثة ١٩٦٥م .

٧٢ — صاوى : الشيخ أحمد بن محمد الصاوى الملكى *
— بلغة المصالح لأقرب المصالح إلى مذهب الإمام مالك
على الشرح الصغير للمدير ، شركة مكتبة مصطفى
البابى الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأخيرة
١٩٥٢م .

- ٧٣ - صدر : محمد باقر الصدر *
- البنك اللاروي في الاسلام ، دار المعارف للطبوعات
بيروت ، الطبعة الخامسة ١٩٧٧م .
- ٧٤ - صنماني : الامام محمد بن اسماعيل الكصلائي ثم الصنماني
المعروف بالأمير *
- سبل السلام ، شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام
المكتبة التجارية الكبرى بمصر (بدون تاريخ) *
- ٧٥ - عاصمي : عبد الرحمن بن قاسم العاصمي القحطاني النجدي *
- الدرر السنية في الأجوبة النجدية ، دار العربية ،
- بيروت ، (بدون تاريخ) *
- ٧٦ - عبد الرسول : الدكتور علي عبد الرسول *
- المبادئ الاقتصادية في الاسلام ، دار الفكر العربي
القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٨٠م *
- ٧٧ - عبد القادر : الدكتور علي حسن عبد القادر *
- فقه المضاربة في التطبيق العملي والتجديد
الاقتصادي ، من مطبوعات الشركة الاسلامية
للاستثمار - الشارقة ، (بدون تاريخ) *
- ٧٨ - عبد الله : الدكتور حسين عبد الله *
- اقتصاديات البترول ، دار النهضة العربية -
القاهرة ، الطبعة الثانية (بدون تاريخ) *
- ٧٩ - عبده : الدكتور عيسى عبده *
(١) الريا ودوره في استغلال موارد الشعوب ، دار
البحوث العلمية - الكويت ، الطبعة الاولى
١٩٦٩م *
- (ب) وضع الريا في الإنعاش الاقتصادي ، دار
الإنعاش ، الطبعة الثانية ١٩٧٧م *
- ٤٨١ - (م ٢١ - البتوك)

- ٨٠ - عتر : الدكتور نور الدين عتر •
- المعاملات المصرفية والزبوية وعلاجها في الاسلام ،
مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٧٧م .
- ٨١ - عثمان : الدكتور احمد عثمان •
- منهج الاسلام في المعاملات المالية ، دار الطباعة
المجدية - القاهرة ، الطبعة الاولى ١٩٧٨م .
- ٨٢ - عسقلاني : الامام شهاب الدين احمد بن علي بن محمد بن حجر
المسقلاني •
(١) تلخيص الحبير في تفريغ احاديث الرافي
الكبير ، تصحيح السيد عبد الله هاشم اليماني
المدني لناشره (المصحح) المدينة المنورة ١٩٦٤م •
(ب) فتح الباري شرح صحيح البخاري ، المطبعة
السلفية ومكتبتها ، (بدون تاريخ) •
(ج) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ، تحقيق
حبيب الرحمن الأعظمي ، وزارة الاوقاف -
الكويت ، (بدون تاريخ) •
- ٨٢ - عمر : الدكتور حسين عمر •
- النقود والائتمان ، دار المعارف بمصر ، الطبعة
الثالثة ١٩٦٦م .
- ٨٤ - عوض : الدكتور علي جمال الدين عوض •
- عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، دار النهضة
العربية ، القاهرة ، ١٩٨١م •
- ٨٥ - عوض : الدكتور رفعت السيد العوضي •
- منهج الادخار والاستثمار في الاقتصاد الاسلامي ،
من مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية (بدون
تاريخ) •
- ٨٦ - غزالي : الامام ابو حامد محمد بن محمد الغزالي •

— احياء علوم الدين ، دار احياء الكتب العربية ،
عيسى البابي الحلبي وشركاه — مصر (بدون تاريخ) .

٨٧ — فتجبرى : الدكتور محمد شوقي الفنجري .

(١) المذهب الاقتصادي في الاسلام ، شركة مكتبات
عكاظ ، جدة ، الطبعة الاولى ١٩٨١م .

(ب) نحو اقتصاد اسلامي ، شركة مكتبات عكاظ
جدة ، الطبعة الاولى ١٩٨١م .

(ج) الاسلام والمشكلة الاقتصادية ، مكتبة الأنجلو
المصرية (بدون تاريخ) .

(د) الاسلام والضمان الاجتماعي ، دار ثقيف للنشر
للنشر والتأليف ، الطائف ، الطبعة الاولى
١٩٨٠م .

٨٨ — قاسم : الدكتور يوسف قاسم .

(١) التعامل التجاري في ميزان الشريعة ، دار
النهضة العربية القاهرة ، الطبعة الاولى ١٩٨٠م .

(ب) خلاصة احكام زكاة التجارة والصناعة في الفقه
الاسلامي ، دار النهضة العربية ، القاهرة .
١٩٨٠م .

٨٩ — قاسمي : محمد جمال الدين القاسمي .

— تفسير القاسمي : المسمى محاسن التاويل ، تحقيق
محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة
الثانية ، ١٩٧٨م .

٩٠ — قرشي : الدكتور أنور اقبال قرشي .

— الاسلام والرياء ، ترجمة فاروق حلمي ، مكتبة
مصر ، القاهرة ، (بدون تاريخ) .

٩١ — قرضاوي : الدكتور يوسف القرضاوي .

• الحلال والحرام في الاسلام ، مكتبة وهبة ،
القاهرة ، الطبعة الحادية عشر ١٩٧٧م .

(١) فقه الزكاة ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة
الثالثة ١٩٧٧م .

٩٢ - قرطبي : أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي .
- الجامع لأحكام القرآن ، دار الكتاب العربي للطباعة
والنشر ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٦٧م .

٩٣ - قريصة : الدكتور صبحي تادرس قريصة .
- النفوس والبنوك ، دار الجامعات المصرية ،
الاسكندرية ١٩٨٠م .
٩٤ - قطب : سعيد قطب .

(١) في ظلال القرآن ، دار الشروق ، بيروت ،
القاهرة ، الطبعة السادسة ١٩٧٨م .
(ب) تفسير آيات الزيا ، دار الشروق ، بيروت .
(بدون تاريخ) .

٩٥ - كاساني : علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي .
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، زكريا علي
يوسف ، (بدون تاريخ) .

٩٦ - كاظم : الدكتور مراد كاظم .

- البورصة وأفضل الطرق في نجاح الاستثمارات
المالية ، طبع المطبعة للتجارية ، بيروت ، الطبعة الثانية
١٩٦٧م .

٩٧ - كويت : بيت التمويل الكويتي .

- الزيا في الاسلام وفي النظريات الاقتصادية الحديثة ،
الدار الكويتية للطباعة والنشر والتوزيع ، (بدون
تاريخ) .

٩٨ - مالك (الامام) : الامام مالك بن انس الاصبهى *

- المدونة الكبرى ، رواية الامام سحنون بن سعيد
التنوخى عن الامام عبد الرحمن بن القاسم العتقى ،
دار صادر بيروت ، طبعة جديدة بالأوفست ، (بدون
تاريخ) *

٩٩ - مجمع : مجمع اللغة العربية *

- المعجم الوسيط ، مطابع دار المعارف بمصر ،
الطبعة الثانية ١٩٧٢م *

١٠٠ - محمد : قطب إبراهيم محمد *

- النظم المالية فى الاسلام ، الهيئة المصرية العامة
للكتاب ، ١٩٨٠م *

١٠١ - محمود : الدكتور جمال الدين محمد محمود *

- سبب الالتزام وشرعيته فى الفقه الاسلامى ، دراسة
مقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة
الاولى ١٩٦٩م *

١٠٢ - مصرى : الدكتور رفيع المصرى *

- مصرف التنمية الاسلامى ، مؤسسة الرسالة ،
بيروت ١٩٧٧م *

١٠٣ - مصلح الدين : الدكتور محمد مصلح الدين *

- اعمال البنوك والشرعية الاسلامية ، ترجمة حسين
محمود صالح ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، الطبعة
الاولى ١٩٧٦م *

١٠٤ - معافرى : ابو محمد عبد الله بن هشام المعافرى *

- السيرة النبوية ، مطبوعات مكتبة وطبعة الحاء
عبد السلام شقرون ، القاهرة ، (بدون تاريخ) *

١٠٥ - مغان : الدكتور م ١٠٠ مغان *

- الاقتصاد الاسلامى بين النظرية والتطبيق ، دراسة

مقارنة ، ترجمة الدكتور منصور ابراهيم التركي ،
المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، الاسكندرية ،
(بدون تاريخ) •

١٠٦ - منيع : الشيخ عبد الله بن سليمان بن منيع •
- الويق النقدي ، حقيقته ، تاريخه ، حكمه ، مطابع
الرياض الطبعة الاولى ١٩٧١م •

١٠٧ - مودودي : ابو الأعلى المودودي •

(أ) الربا ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٧٩م •
(ب) أسس الاقتصاد بين الاسلام والنظم المعاصرة ،
ترجمة محمد عاصم الحداد ، الدار السعودية
للنشر والتوزيع ، ١٩٧٨م •
١٠٨ - نجار : الدكتور أحمد عبد العزيز النجار •

- المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الاسلامي ،
دار الفكر ، بيروت الطبعة الثانية ١٩٧٤م •

١٠٩ - نظام الدين : الشيخ نظام الدين وجماعة من علماء الهند الاعلام
- الفتاوى الهندية ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ،
الطبعة الثالثة ١٩٨٠م

١١٠ - نوري : الدكتور حسين النوري •
دروس في الاوراق التجسارية والنشاط المصرفي ،
مكتبة عين شمس ، القاهرة ، (بدون تاريخ) •

١١١ - نوري : ابو زكريا محيي الدين بن شرف النوري •
(أ) المجموع شرح المهذب ، مكتبة الارشاد بجدة ،
(بدون تاريخ) •

(ب) . صفيح حسام بشرح النوري ، دار الفكر ،
بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٧٨م •

(ج) رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ،

تحقيق رضوان محمد رضوان ، مطبعة اكرم
ومكتبتها ، دمشق (بدون تاريخ) *

١١٢ - نيسابورى : الامام الحافظ ابو عبد الله الحاكم النيسابورى *
- المستدرک على الصحيحين ، مكتب للطبعوعات
الاسلامية ، حلب ، (بدون تاريخ) *

١١٣ - همشیری : مصطفى عبد الله الهمشیری *
- الأعمال المصرفية والاسلام ، من مطبوعات مجمع
البحوث الاسلامية ، (بدون تاريخ) *

١١٤ - هيثمی : الحافظ نور الدين على بن ابي بكر الهيثمی *
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، دار الكتاب ، بيروت ،
الطبعة الثانية ١٩٧٦م *

ثانيا : أبحاث ومقالات ومحاضرات

- ١ - أشقر : الدكتور عمر سليمان الأشقر .
- ألريا ، بحث مقدم الى المؤتمر الثاني للصرف
الاسلامى بالكويت ، جمادى الآخرة ١٤٠٣ هـ .
مارس ١٩٨٣ م .
- ٢ - جيز : محمد سلامة جيز .
- تحقيق مسألة النقود ، مقال بمجلة المجتمع
الكويتية ، العدد ٢٩ بتاريخ ١٥ رجب ١٤٠١ هـ .
١٩ مايو ١٩٨١ م .
- ٣ - حمدي : عبد الرحيم حمدي .
- تجرية البنوك الاسلامية ، محاضرة بينك السودان ،
فى ٢٠ ربيع الاول ١٤٠١ هـ - ٣٦ فبراير ١٩٨١ م .
مطبوعات بنك فيصل الاسلامى السودانى بالخرطوم .
- ٤ - حمود : الدكتور سامى حسن أحمد حمود .
- أعمال الصرف وتبادل العملات وأحكامها فى الفقه
الاسلامى ، بحث مقدم الى المؤتمر الثاني للصرف
الاسلامى بالكويت ، جمادى الآخرة ١٤٠٣ هـ - مارس
١٩٨٣ م .
- ٥ - خاطر : الشيخ محمد خاطر .
- البنوك الاسلامية والاماس الذى تقوم عليه ، مقال
فى مجلة البنوك الاسلامية ، العدد الثانى ، جمادى
الاولى ١٣٩٨ هـ - مايو ١٩٧٨ م .
- ٦ - خطيب : عبد الكريم الخطيب .
- اجابة على سؤال من قارئ ، مجلة البنوك

- الإسلامية ، العدد السادس ، شعبان ١٣٩٩ هـ -
يوليو ١٩٧٩ م .

٧ - زرقا : الشيخ مصطفى أحمد الزرقا .

- ملاحظات على فتوى الشيخ بدر متولى ، مجلة
المجتمع الكويتية ، العدد ٥٥٦ بتاريخ ١٧ ربيع الاول
١٤٠٢ هـ الموافق ١٢ يناير ١٩٨٢ م .

٨ - شماته - الدكتور حسين شماته .

- في آفاق فتاوى وتوصيات المؤتمر الثانى للمصرف
الاسلامى مجلة الاقتصاد الاسلامى ، التى يصدرها
بنك دوى الاسلامى ، العدد (٢٠) رجب ١٤٠٢ هـ -
مايو ١٩٨٢ م .

٩ - شطى : الحبيب الشطى .

- دور الاستثمارات العربية فى التعاون الاقتصادى بين
البلدان الاسلامية ، مقال منشور بمجلة التجارة التى
تصدرها الغرفة التجارية والصناعية بجدة ، العدد
(٢٥٨) السنة (٢٤) جمادى الثانية ١٤٠٢ هـ - ابريل
١٩٨٢ م .

١٠ - شطى : اسماعيل الشطى .

- ارسدتنا واشقاؤنا وضمائرننا ، مقال بمجلة المجتمع
الكويتية ، العدد (٥٧٧) بتاريخ ١٨ جمادى الاولى
١٤٠١ هـ - ٢٤ مارس ١٩٨١ م .

١١ - عبد الباسط : الشيخ بدر المتولى عبد الباسط .

- تعليق بعنوان (الشيخ متولى يقول) ، مجلة
المجتمع الكويتية ، العدد (٥٦٢) بتاريخ ٢٩ ربيع
الثانى ١٤٠٢ هـ - ٢٥ فبراير ١٩٨٢ م .

١٢ - عربى : الدكتور محمد عبد الله العربى .

- للعاملات المصرفية وعوقف الاسلام منها ، بحث

مقدم للمؤتمر الثانى لجمع البحوث الاسلامية -

القاهرة ١٩٦٥م .

١٢ - لطفى : الدكتور ابراهيم لطفى .

- التمويل بالمشاركة مشاكل التطبيق .. والحلول ،

مقال بمجلة البنوك الاسلامية ، العدد الثانى ، جمادى

الاولى ١٣٩٨هـ - مايو ١٩٧٨م .

١٤ - هاشم : الدكتور الحسينى عبد المجيد هاشم .

- ثلاثة اسباب تؤكد وجاهة التشريع الاسلامى فى

تحريم الربا ، مقال بمجلة البنوك الاسلامية ، العدد

السابع ذو القعدة ١٣٩٩هـ - اكتوبر ١٩٧٩م .

ثالثاً : قوانين وأنظمة وتقارير بنوك اسلامية

١ - اردن : البنك الاسلامي الأردني للتمويل والاستثمار .

- عقد التأسيس والنظام الداخلي ، قانون البنك رقم

١٣ لسنة ١٩٧٨ م . من مطبوعات البنك .

- تقرير مجلس الادارة الاول ١٤٠٠ هـ - ١٩٧٩ م .

- تقرير مجلس الادارة السنوي الثاني ١٤٠١ هـ -

١٩٨٠ م .

- تقرير مجلس الادارة السنوي الثالث ١٤٠٢ هـ -

١٩٨١ م .

- تقرير مجلس الادارة السنوي الرابع ١٤٠٣ هـ -

١٩٨٢ م .

٢ - الكويت : بيت التمويل الكويتي .

- عقد التأسيس والنظام الأساسي ، من مطبوعات

البنك عام ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- التقرير السنوي الثالث ١٩٨٠ م .

- التقرير السنوي الرابع ١٩٨١ م .

- التقرير السنوي الخامس ١٩٨٢ م .

٣ - مصر : بنك فيصل الاسلامي المصري .

- قانون انشائه ونظامه الأساسي ، من مطبوعات

البنك .

- التقرير السنوي لمجلس الادارة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- - التقرير السنوى لمجلس الادارة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- - التقرير السنوى لمجلس الادارة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- - التقرير السنوى لمجلس الادارة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- - بنك فيصل خلال اربع سنوات هجرية ، معلومات وحقائق .

رابعاً : قرارات وتوصيات مؤتمرات

- ١ - بموث : مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة •
- المؤتمر السنوى الاول ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م •
- المؤتمر السنوى الثانى ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م •
- ٢ - دبي : بنك دبي الاسلامى •
- توصيات مؤتمر المصرف الاسلامى بدبي ، الصادرة
فى ٢٥ جمادى الثانية ١٣٩٩هـ - ٢٢ مايو ١٩٧٩م •
- ٣ - الكويت : بيت التمويل الكويتى •
- فتاوى وتوصيات المؤتمر الثانى للمصرف الاسلامى
، بالكويت ، جمادى الآخرة ١٤٠٣هـ - مارس ١٩٨٣م •

خامسا : مجلات وصحف

(١) مجلات :

١ - مجلة البنوك الاسلامية ، يصدرها الاتحاد الدولي
للبنوك الاسلامية - القاهرة .

- العدد الثاني جمادى الاولى ١٣٩٨ هـ - مايو
١٩٧٨ م .

- العدد الثالث ذو القعدة ١٣٩٨ هـ - سبتمبر
١٩٧٨ م .

٢ - مجلة الاقتصاد الاسلامي ، يصدرها بنك دبي
الاسلامي - دبي .

- العدد (٢٤) ذو القعدة ١٤٠٣ هـ - اغسطس
١٩٨٢ م .

- العدد (٢٦) محرم ١٤٠٤ هـ - اكتوبر / نوفمبر
١٩٨٢ م .

٣ - مجلة المجتمع ، تصدرها جمعية اصلاح
الاجتماعي - الكويت .

- العدد (٦٠٦) في ١٨ ربيع الآخر ١٤٠٣ هـ -
فبراير ١٩٨٢ م .

(ب) صحف :

١ - الامرام = مصر .

- العدد ٣٢٢٩١ تاريخ ١٩/٥/١٩٧٥ م .

- العدد ٣٢٢٩٨ تاريخ ١٦/٥/١٩٧٥ م .

٢ - اليوم ، السعودية .

- العدد ٣٥٢٣ تاريخ ١٣ رمضان ١٤٠٢ هـ الموافق
٤ يوليو ١٩٨٢ م .

سادسا : وسائل شخصية

- ١ - من بنك فيصل الاسلامى المصرى بتاريخ ٢٩/١١/١٩٨٢م .
- ٢ - من بنك فيصل الاسلامى السودانى بتاريخ ٢٠/١١/١٩٨٢م .
- ٣ - من بنك دىى الاسلامى بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٢م .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة :	٩
التمهيد	
الفرع الاول : نشأة البنوك وتطورها	٢٣
الفرع الثاني : وظائف البنوك وأنواعها	٢٧
الفرع الثالث : البنوك الإسلامية ضرورة شرعية	٢٢
الباب الاول	
الإسلام والربا	
الفصل الاول : تعريف الربا وأنواعه ومفاسده	٤١
المطلب الاول : تعريف الربا	٤٣
المطلب الثاني : أنواع الربا	٤٦
المبحث الاول : ربا الدين	٤٦
المبحث الثاني : ربا البيوع	٤٨
المبحث الثالث : الخلاف في ربا الفضل	٥٠
المطلب الثالث : مفاسد الربا	٥٢
المبحث الاول : مفاسد الربا الأخلاقية	٥٢
المبحث الثاني : مفاسد الربا الاجتماعية	٥٤
المبحث الثالث : مفاسد الربا الاقتصادية	٥٦
خلاصة الفصل	
٦٠	
الفصل الثاني : أدلة تحريم الربا	٦٣
تمهيد :	٦٧

- ٦٧ **المطلب الاول : تحريم الربا في القرآن الكريم**
- ٦٨ **المبحث الاول : التعريض والتلويح بالتحريم**
- ٦٩ **المبحث الثاني : تحريم الأضفاف الضاعفة من الربا**
- ٧٢ **المبحث الثالث : التحريم القاطع للربا**
- ٧٦ **المطلب الثاني : تحريم الربا في السنة**
- ٧٦ **تمهيد :**
- ٧٧ **المبحث الاول : أحاديث تحريم الربا بشكل مطلق**
- ٧٨ **المبحث الثاني : أحاديث تصرم الربا في البيوع**
- ٨٠ **المبحث الثالث : قواعد مستنبطة من أحاديث التحريم**
- ٨٠ **الفرع الاول : شروط التبادل**
- **الفرع الثاني : التفاوت في جودة الأصناف**
- ٨١ **المثالة**
- ٨٢ **الفرع الثالث : حكمة تحريم ربا البيوع**
- ٨٥ **المطلب الثالث : آثار التحريم على بعض المعاملات**
- ٨٥ **المبحث الاول : بيع المصوغ أو الحلية بجنسها**
- ٩٣ **المبحث الثاني : معاملة القرض الحسن**
- ٩٧ **المبحث الثالث : الودائع النقدية في البنوك الأجنبية**
- ١٠٧ **خلاصة الفصل**
- ١٠٩ **الفصل الثالث : الخلاف حول الربا قديما وحديثا**
- ١١١ **المطلب الأول : خلاف الفقهاء في علة التحريم**
- ١١٢ **المبحث الأول : تعدد علل التحريم**
- ١١٥ **المبحث الثاني : الآثار المترتبة على الاختلاف في العلة**
- ١٢٠ **المبحث الثالث : الرأي المختار في علة الأصناف الربوية**

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني : خلاف الفقهاء فى نطاق التحريم	١٢٩
المبحث الأول : المعاملات التى يشملها التحريم	١٢٩
المبحث الثانى : الحدود الاقليمية لسريان الرضا	١٣١
المبحث الثالث : حدود سريان الرضا بين الأشخاص	١٣٤
المطلب الثالث : الخلافات الحديثة حول الرضا	١٤٠
المبحث الأول : النفقة بين القروض الانتاجية	
والقروض الاستهلاكية	١٤١
المبحث الثانى : صناديق التوفير وشهادات الاستثمار	١٤٤
المبحث الثالث : الضرورة والحاجة	١٥٠
خلاصة الفصل	١٥٥
الباب الثانى	
أعمال البنوك القائمة فى ميزان الشريعة	١٥٩
الفصل الاول : أعمال خالية من الرضا	١٦١
تمهيد :	١٦١
المطلب الاول : الحسابات الجارية	١٦٣
المبحث الاول : الحسابات الجارية بين الشريعة	
والقانون	١٦٣
المبحث الثانى : مزايا الحسابات الجارية	١٦٤
المبحث الثالث : الحسابات الجارية فى اطار مشروعية	
عقد الاجارة	١٦٦
المطلب الثانى : الأوراق الجارية والمالية	١٦٩
المبحث الأول : الأوراق التجارية	١٧٠
المبحث الثانى : الأوراق المالية	١٧٨
المبحث الثالث : الأوراق التجارية والمالية فى اطار	
مشروعية عقدى الوكالة والحوالة	١٨١

١٨٨	المطلب الثالث : التحويلات وعمليات الصرف بالسعر الحاضر
١٨٨	المبحث الأول : التحويلات
١٩٢	المبحث الثاني : عمليات الصرف بالسعر الحاضر
	المبحث الثالث : عمليات الصرف في اطار مشروعية
١٩٦	عقد الصرف
١٩٧	الفرع الأول : معنى الصرف ودليل مشروعيته
١٩٩	الفرع الثاني : التقايض في الصرف
٢٠٥	الفرع الثالث : مدى شرعية الاتجار في العملات
٢١٢	خلاصة الفصل
٢١٥	الفصل الثاني : اعمال يدخلها الربا
٢١٧	المطلب الأول : قبول الودائع نظير فائدة
٢١٨	المبحث الأول : انواع الودائع
٢٢٠	المبحث الثاني : عقد الوديعة بين القانون والشرعية
٢٢٥	المبحث الثالث : فوائد الودائع والربا
٢٣٢	المطلب الثاني : عمليات الاقتراض المباشر وغير المباشر
٢٣٢	تمهيد :
٢٣٣	المبحث الأول : الاقتراض المباشر
٢٣٤	الفرع الأول : القرض العادي
٢٣٦	الفرع الثاني : خصم الاوراق التجارية
٢٣٩	الفرع الثالث : الاعتمادات المستندية
٢٤٤	المبحث الثاني : الاقتراض غير المباشر
٢٤٥	الفرع الأول : الكفالة المصرفية
٢٥٥	الفرع الثاني : خطاب الضمان
٢٥٩	الفرع الثالث : قبول الاوراق التجارية
	المبحث الثالث : آراء في التكييف الشرعي لبعض
٢٦٠	عمليات الاقتراض

- ٢٦١ الفرع الأول : القرض المائل والحبوة
- الفرع الثاني : آراء فقي التكليف الشرعى
- ٢٦٤ لعملية الخصم
- ٢٦٩ الفرع الثالث : ليست كل فائدة من قبيل الربا
- ٢٧٤ المطلوب الثالث : عمليات الصرف بالسعر الاجل
- ٢٧٥ المبحث الأول : معنى الصرف بالسعر الاجل
- المبحث الثاني : الفرق بين الصرف بالسعر الاجل
- ٢٧٧ وبين المواعدة فى الصرف
- المبحث الثالث : الحكم الشرعى لعمليات الصرف
- ٢٧٩ بالسعر الاجل
- ٢٨١ خلاصة الفصل
- ٢٨٥ الفصل الثالث : عمليات الاستثمار المصرفى بالاصلوب الشرعى
- ٢٨٧ المطلوب الأول : المضاربة كائنات شرعى لعمليات الاستثمار
- ٢٨٧ المبحث الأول : المضاربة فى الفقه الاسلامى
- ٢٨٨ الفرع الأول : تعريف والتقسيم
- ٢٩١ الفرع الثاني : شروط المضاربة
- ٢٩٩ الفرع الثالث : احكام المضاربة
- المبحث الثاني : مدى ملائمة المضاربة للاستثمار
- ٣٠٢ المصرفى
- الفرع الأول : الرأى القائل بصلاحيه المضاربة
- ٣٠٣ للاستثمار المصرفى
- الفرع الثاني : الرأى القائل بعدم صلاحية
- ٣٠٤ المضاربة للاستثمار المصرفى
- ٣٠٧ الفرع الثالث : رأينا فى المسألة
- ٣١٠ المبحث الثالث : تدابير ضمان رأس المال
- ٣١١ الفرع الأول : أسلوب الأرباح المحددة

٣١٢	الفرع الثاني : فكرة التبرع بالضمان
٣١٤	الفرع الثالث : فكرة تضمين المضارب المشترك
٣١٨	المطلب الثاني : أوجه الاستثمار بالطرق الشرعية
٣١٨	تمهيد :
٣٢٢	المبحث الأول : الاستثمار المباشر وبالمشاركة
٣٢٢	الفرع الأول : الاستثمار المباشر
٣٢٣	الفرع الثاني : الاستثمار بالمشاركة
٣٢٨	الفرع الثالث : مقارنة بين المشاركة والمضاربة
٣٣٠	المبحث الثاني : بيع المرابحة والسلم
٣٣٠	الفرع الأول : بيع المرابحة
٣٣٣	الفرع الثاني : بيع السلم
٣٣٨	الفرع الثالث : مدى شرعية بيع الشيء قبل قبضه
٣٤٣	المبحث الثالث : حكم المقارضة المشتركة والمخصصة
٣٤٥	المطلب الثالث : تحديد الأرباح وتوزيعها
	المبحث الأول : حسابات إيرادات ومصروفات مختلف
٣٤٥	المشاركات
٣٤٧	المبحث الثاني : تاريخ احتساب نتائج المشاركة
٣٤٨	المبحث الثالث : توزيع الأرباح
٣٥٢	خلاصة الفصل

الباب الثالث

البنوك الإسلامية ودورها

٣٥٧	تمهيد :
٣٦٣	الفصل الأول : بنك فيصل الإسلامي المصري
٣٦٤	المطلب الأول : ملخص عقد التأسيس والنظام الأساسي
٣٦٤	المبحث الأول : نشأة البنك وأغراضه
٣٦٧	المبحث الثاني : الودائع واستخدامات الموارد
٣٦٨	المبحث الثالث : كيفية توزيع الأرباح

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني : تطور نشاط البنك	٣٧٠
المبحث الأول : تطور الموارد المالية للبنك واستخداماتها	٣٧٠
المبحث الثاني : صندوق الزكاة	٣٧٦
المبحث الثالث : نتائج أعمال البنك	٣٧٩
المطلب الثالث : تقويم أعمال البنك	٣٨١
تمهيد :	٣٨١
المبحث الأول : مدى قدرة البنك على جذب الأموال واستثمارها	٣٨٤
المبحث الثاني : تقويم عمليات الاستثمار	٣٨٥
المبحث الثالث : تقويم نتائج أعمال البنك	٣٨٧
خلاصة الفصل	٣٩١
الفصل الثاني : بيت التمويل الكويتي	٣٩٣
المطلب الأول : ملخص عقد التأسيس والنظام الأساسي	٣٩٥
المبحث الأول : نشأة بيت التمويل وأغراضه	٣٩٥
المبحث الثاني : أعمال بيت التمويل	٣٩٧
المبحث الثالث : كيفية توزيع الأرباح	٣٩٩
المطلب الثاني : تطور نشاط بيت التمويل الكويتي	٤٠١
المبحث الأول : تطور الموارد المالية لبيت التمويل	٤٠١
المبحث الثاني : تطور استخدامات الموارد	٤١٣
المبحث الثالث : نتائج أعمال بيت التمويل	٤٠٦
المطلب الثالث : تقويم أعمال بيت التمويل	٤٠٨
المبحث الأول : مدى قدرة البيت على جذب الأموال واستثمارها	٤٠٨
المبحث الثاني : تقويم عمليات الاستثمار	٤٠٩
المبحث الثالث : تقويم نتائج أعمال بيت التمويل	٤١٢
خلاصة الفصل	٤١٥

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث : البنك الاسلامى العربى	٤١٩
المطلب الأول : ملخص عقد التأسيس والنظام الداخلى	٤٢١
المبحث الأول : نشأة البنك وغاياته	٤٢١
المبحث الثانى : الأعمال التى يزاولها البنك	٤٢٢
المبحث الثالث : كيفية توزيع الأرباح	٤٢٥
المطلب الثانى : تطور نشاط البنك	٤٢٧
المبحث الأول : تطور ائوارد المالية للبنك	٤٢٧
المبحث الثانى : تطور استخدامات الموارد	٤٢٩
المبحث الثالث : نتائج أعمال البنك	٤٣١
المطلب الثالث : تقويم أعمال البنك	٤٣٤
المبحث الأول : مدى قدرة البنك على جذب الاموال واستثمارها	٤٣٤
المبحث الثانى : تقويم عمليات الاستثمار	٤٣٥
المبحث الثالث : تقويم نتائج أعمال البنك	٤٣٧
خلاصة الفصل	٤٤٠

الخاتمة

الفرع الأول : الربا ممكن الداء	٤٤٥
الفرع الثانى : تحويل دور البنوك من وسيط مستغل الى وسيط نافع	٤٤٧
الفرع الثالث : البنوك الاسلامية بين النجاح والتحدى	٤٥٢
فهرس الآيات القرآنية	٤٦١
فهرس الأحاديث النبوية	٤٦٤
فهرس المراجع	٤٧١
فهرس الموضوعات	٤٧٦

رقم الايداع بدار الكتب المصرية

٨٧٤٠ / ١٩٨٥م

دار الثقافة للطباعة والنشر
٢١ شارع كامل مصطفى - الفجالة
تليفون ٩١٦٠٧٦ - القاهرة

